وزارة التعليم العالي والبحث العلمي- الجزائر-
جامعة عباس لغرور - خنشلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مطبوعة جامعية بعنوان:

نظريات التجارة الدولية

محاضرات ودروس موجهة لطلبة: السنة الثالثة لسانس

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد: د. ملال شرف الدين

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة خنشلة

السنة الجامعية: 2021-2022

الفهرس

مقدمة عامة:		01
المحور الأول:	**مفاهيم عامة حول التجارة الدولية**	03
	1. مفهوم ودوافع قيام التجارة الدولية	03
	2. خصائص وأهداف التجارة الدولية	11
المحور الثاني:	**التجارة الدولية عبر مختلف المدارس (النظريات)**	14
	أولا: النظرية التقليدية الكلاسيكية	14
	1. نظرية الميزة المطلقة لـ "آدم سميث"	16
	2. نظرية الميزة النسبية لـ "دافيد ريكاردو"	22
	ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية	30
	1. نظرية التجارة الدولية الحديثة "لهيكشر – أولين"	30
	2. نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج.	34
	3. لغز ومتناقضة " ليونتيف"	36
المحور الثالث:	**الاتجاهات الحديثة في تفسير التبادل الدولي**	38
	أولا: محددات الاتجاه العام للتبادل الدولي	38
	ثانيا: بعض النظريات التكميلية للتبادل الدولي	40
	1. نظرية التجارة المبنية على اختلاف التكنولوجيا	40
	2. نموذج دورة حياة المنتوج	42
	3. نظرية رأس المال البشري (تحليل منحنى التعلم)	45
	4. نموذج " ليندر" الأسواق والاختراعات	46
المحور الرابع:	**السياسات التجارية الدولية**	47
	أولا: مفهوم سياسات التجارة الدولية وأهدافها	47
	ثانيا: أنواع السياسات التجارية	51
	ثالثا: أدوات السياسات التجارية	56
	رابعا: محددات اختيار السياسة التجارية الخارجية	70

المحور الخامس	**النمو الاقتصادي والتجارة الدولية**	75
	أولا: الأدبيات النظرية لعلاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي	75
	ثانيا: الدور التنموي للتجارة الدولية	77
	ثالثا: تحليل بعض تقارير الهيئات الدولية	82
المراجع		99

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عدد ساعات العمل لإنتاج وحدة واحدة.	19
02	عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلع.	24

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	قيام التجارة المربحة بين دولتين وفق نظرية هبات عناصر الإنتاج.	33
02	أسلوب دورة المنتوج.	44

مقدمة

تمهيد:

لقد حظي موضوع التجارة الدولية باهتمام كبيرا في العلاقات الدولية، لما له من وقع على الجانب الاقتصادي للدول، بحيث أنه مهما اختلفت النظم السياسية في دول العالم المختلفة فإنها لا تستطيع إتباع سياسة الإكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن وذلك لأن إتباعها لهذه السياسة يضطر الدولة إلى أن تنتج كل احتياجاتها بنفسها بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية والجغرافيا لا تمكنها من ذلك.

ومن هنا تأتي أهمية التجارة الدولية نتيجة حاجة الدول المختلفة إلى الحصول على سلع مادية أو غير مادية من الدول الأخرى، لذلك يقتضي الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك فيها وفرة في أحد عناصر إنتاجها، لتبادلها بمنتجات دول أخرى، ومن هنا برزت أهمية التخصص الذي تقوم عليه التجارة الدولية.

كما أن بدايات تفسير التجارة الدولية كانت عبر مختلف المدارس والنظريات التي كانت تهتم بالشؤون الاقتصادية، بحيث تدرجت أفكارها ومبادئها خلال فترات متعاقبة ومتداخلة، وأن مفهوم التجارة الدولية له جذور تاريخية بدأت مع الإنسان وتواجده مع التجمعات البشرية، أين كانت تتم حركة التبادل التجاري بطرق بسيطة في السابق أي عن طريق المقايضة بدون تعقيد في وسائل تنفيذها إلى أن وصلت لمفهوم أكثر تعقيدا في وسائل التنفيذ والظروف المحيطة بها، نتيجة التطورات التي عرفتها وسائل التنفيذ، وكذا خصوصية الأسواق الدولية المتعددة والمنافسة بين الأسواق خاصة مع تحرير التجارة الدولية في العديد من الأقاليم.

والتجارة الدولية بهذا المفهوم تختلف أهميتها من دولة إلى أخرى بحيث تنخفض أهميتها في الدول كبيرة الحجم والتي تتميز بإمكانيات كبيرة هذا جهة، ومن جهة أخرى فيمكن أن تكون التجارة الدولية أحد الأنشطة الاقتصادية الأساسية للعديد من الدول المتقدمة من أجل تحقيق عوائد ومداخيل تعتمد عليها في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لذلك نجد هذه الدول تستخدم إجراءات مميزة لتسيير حركة التبادل التجاري مع الدول الأخرى (الاستيراد

والتصدير) يطلق عليها بالسياسات التجارية والتي تتخذ من خلال الدول عدة أدوات للتأثير على حركة السلع والخدمات وكذا رؤوس الأموال.

المحور الأول:

مفاهيم حول التجارة الدولية

تعتبر التجارة الدولية جزء مهم في الاقتصاد الدولي، والتي تفسر وتبين المحتوى الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل التبادل الدولي في السلع والخدمات وحركة الصرف الأجنبي والاستثمار وتحويل رؤوس الأموال، ليتم تفاعل هذه العلاقات مع الهياكل الاقتصادية المحلية للدول الأطراف في التجارة الدولية.

كما أن حركة التبادل التجاري بدأت بمفهوم بسيط في السابق عن طريق المقايضة بدون تعقيد في وسائل التنفيذ ووصلت إلى مفهوم أكثر تعقيدا في التجارة المتكافئة من حيث وسائل تنفيذها والظروف التي تحكم العمل على هذا الأساس، والسبب في ذلك يرجع إلى التطورات التي حدثت على المجالات السالفة الذكر*.

1. **مفهوم التجارة الدولية:**

لقد وردت عدة تعاريف للتجارة الدولية كان من بينها مايلي:

"هي المعاملات التجارية بين الدول تحت ما يعرف بالصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة في صورها الثلاثة، أي في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات ومنظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة"[1].

وفي **تعريف آخر** هي: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل[2]".

[1] – جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص: 217.

[2] – شريف على الصوص، **التجارة الدولية، الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 14.

أو **هي:** "عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي، سواء في صور سلع أو أشخاص أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة عن طريق انشاء صفقة بين الدولتين بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، وتتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات والواردات بصورتيهما المنظورة وغير منظورة"[1].

كما يمكن تعريفها على أنها: عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول، وتعتبر التجارة الدولية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك، وقد نشط الاهتمام بالتجارة الدولية منذ عقود بدافع الحاجة إليها ووضعت النظريات المفسرة لعملية التجارة الدولية[2]

كما يمكن تعريفها على أنها: " فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية الجارية عبر الحدود الوطنية"[3].

إذا التجارة الدولية **هي:** " عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات وباقي عناصر الإنتاج المختلفة بين الدول، من أجل تحقيق منافع لأطراف التبادل، وفق قواعد منتظمة ومحددة لانتقال السلع والخدمات، والتي من بينها الأقاليم الجمركية والاتفاقيات التجارية، وتظم التجارة الدولية في الوقت الحالي العناصر التالية:

---

[1] – Cours de Mr Diemer, **Economie Generale, Les Moteurs de la Croissance**, Université de Auvergne, France, sans annee, p : 346.

[2] – عطاء الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار الكتاب، عمان، الأردن، 2016، ص: 11.

[3] – نور الدين جوادي، **التجارة الدولية، قراءة مفاهيمية عامة**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، 2017، ص: 5.

* التجارة: بشكل عام هي العمل على تصريف الإنتاج الفائض عن الحاجة، وفق أطر اقتصادية تبادلية تتحدد فيها معايير التبادل السوقية (العرض والطلب).

كما أن هناك تباين ظهر بين المنظرين فيما يتعلق بالتفرقة بين مفهومين "التجارة الخارجية" و"التجارة الدولية"، حيث توصلوا إلى حصر مصطلح "**التجارة الخارجية**" في معناها الضيق الذي لا يغطي سوى الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، في حين وضع اصطلاح "**التجارة الدولية**" ليتعدى الصادرات والواردات إلى حركة العمالة وتدفق رؤوس الأموال بين الدول.

1. الصادرات والواردات السلعية المنظورة؛
2. الصادرات والواردات الخدمية غير المنظورة؛
3. حركة العمالة والأشخاص بين الدول؛
4. الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك جهد دولي من أجل تعميق تحرير التجارة الدولية، بدء بوضع اتفاقية التجارة والتعريفات الجمركية "الجات" إلى انشاء المنظمة العالمية للتجارة، إلى بلورة النظام التجاري الدولي الجديد.

2. **دوافع قيام التجارة الخارجية بين الدول.**

يرجع الدافع الأساسي لقيام التجارة الدولية منذ القدم إلى المشكلة الاقتصادية، والتي يطلق عليها الاقتصاديون الندرة النسبية، بحيث أنه ليس لكل دولة نفس الإمكانيات والظروف المتمثلة في عوامل الإنتاج التي تمكن من إنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها الدولة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التفاوت الذي كانت تتسع هوته بين الدول المتقدمة والنامية، مما خلف نتائج سلبية على التنمية في الدول النامية ومحدودية النمو في الدول المتقدمة، ساعد في التفكير والدعوة إلى ترتيب العلاقات التجارية الدولية من خلال إرساء نظام تجاري دولي أكثر تنظيما وتحرير للتجارة الدولية، ويمكن ذكر دوافع أخرى لقيام التجارة بين الدول في:

أولا: اختلاف توفر عناصر الإنتاج بين الدول.

تتمتع بعض الدول بظروف طبيعية وبيئية معينة يغلب عليها طابع التخصص في إنتاج بعض السلع أو المنتجات كالإنتاج الزراعي أو النشاط الصناعي أو استخراج بعض المواد الأولية من أراضيها، فنجد مثلا بعض الدول العربية تحظى بتوفر النفط في أراضيها مما

استدعى بها إنتاج البترول، وألمانيا والولايات المتحددة تحتوي على الحديد فنجدهما يتخصصان في الصناعات الثقيلة.

كما نجد بعض الدول كإسبانيا تمتاز بتربة خصبة ومناخ ملائم ومياه متوفرة أدى ذلك إلى تخصصها في المنتجات الزراعية، أو كالبرازيل في إنتاج البن والأعلاف، وإندونيسيا في إنتاج المطاط ووفرة الأخشاب مما جعلها منتجة للورق، أما مصر فهي منتجة للقطن والأرز.

إن هذه الصفات الطبيعية للدول أسهمت بشكل كبير في تطوير الحياة الاقتصادية بين الدول، بحيث أسهمت في دفع حركة التبادل التجاري بين الدول، وبالتالي وضع الأسس والارتباطات بين الدول في مجال التجارة الدولية[1]، زيادة على ذلك فإن إختلاف توفر عناصر الإنتاج بين الدول أدى إلى إحداث تباين في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي فيها نتيجة اختلاف السياسات المتبعة والمطبقة من أجل الوصول إلى الأهداف الوطنية، بحيث نجد الدولة التي تتوفر على إمكانات اقتصادية ومادية تؤهلها للإنتاج نجدها تتبنى سياسات الإنفتاح الاقتصادي على الدول الأخرى من أجل تسهيل الولوج إلى الأسواق الجديدة، بينما تتميز الدول التي تعاني من نقص في عوامل الإنتاج تتخذ في الغالب سياسات وأنظمة ذات رقابة نوعا ما عالية.

ثانيا: المكاسب والمنافع الاقتصادية.

من بين العوامل التي ساهمت في قيام التجارة الدولية ما يلي:

1. تحقيق المكاسب نتيجة الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا، نظير اختلاف إمكانيات الإنتاج فيما بين الدول؛

2. سد العجز من المنتجات والسلع التي لا يستطيع اقتصاد ما إنتاجها نظرا لعدم توفر أحد عناصر الإنتاج خاصة بالنسبة للتجهيزات والمعدات التي تدخل في عمليات التنمية

[1] – حرم محمد بدوي محمد، **دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 2، السودان، 2016، ص: 56.

الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الرفاه الاقتصادي للدولة المستوردة، خاصة ونحن نعلم بأن العديد من الدول النامية تعاني من نقص في السلع الرأسمالية؛

3. تعتبر التجارة الدولية منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، الأمر الذي يسهم في تنمية وتوسيع الصناعات المحلية وكذا إتاحة فرص أكبر للتصدير، والتي تعود إيراداتها على الدولة وكذا الأفراد، خاصة وأن عوائد الصادرات تعتبر ذات أهمية على الاقتصاد الوطني من حيث زيادة الاستثمارات وكذا زيادة معدلات التوظيف إلى جانب تحسين مستوى معيشة السكان؛

4. تساعد التجارة الدولية في نقل والاستفادة من التكنولوجيا والمعلومات الأساسية لأن العامل التكنولوجي يحسن من الإنتاجية ويرفع من الكفاءة المتمثلة في خفض التكلفة، وبالتالي تمكين أفراد المجتمع من الحصول على العديد من السلع التي أصبحت في الوقت الحالي لازمة لمواكبة التطورات الحاصلة؛

5. تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا من مؤشرات التقدم الاقتصادي الوطني والرفاهية لأي دولة من الدول فكلما كانت الدولة تتمتع بتجارة خارجية كبيرة وانفتاح على الدول كلما كانت قادرة على النهوض بمستوى المعيشة لدى مواطنيها وعملت على توفير وسائل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لديها ناهيك عن ارتفاع معدلات الدخل القومي وانخفاض مستوى البطالة[1].

ثالثا: تغير الأذواق والرغبات.

يعتبر العامل النفسي المؤثر الرئيسي في قرار الاستهلاك للمستهلك، وبالتالي أي مستهلك يميل في اختياراته للمنتجات الأجنبية في حالة تمتعها بجودة عالية أو سعر منخفض بالرغم من أنه قد يجد ما يماثلها من المنتجات المحلية، كما أن ارتفاع الدخول لدى

[1] – عطاء الله علي الزبون، **مرجع سبق ذكره**، ص: 06.

الأفراد يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية قصد التمتع بمستوى معيشي أعلى مما تشبعه المنتجات المحلية الصنع.

وعليه فإن الدولة ستقوم بفتح المجال للمنتجات الأجنبية سواء بالاستيراد أو عقد اتفاقيات تجارية، أو الانضمام للتكتلات الاقتصادية من أجل إشباع الرغبات المحلية وسد الطلب المحلي.

كما تجدر الإشارة إلى أن حجم الدولة ونفقات النقل تعتبر من بين محددات قيام التجارة الدولية وذلك من خلال:

- ✓ **حجم الدولة:** يؤثر في مدى تكامل الموارد الطبيعية والبشرية فيها، وما يوفره ذلك الحجم من مزايا الإنتاج الكبير الذي يؤثر بدوره في اتجاهات التجارة الدولية[1]، بحيث كلما كان حجم الدولة كبير كلما أدى ذلك إلى حتمية قيام التجارة بينها وبين الدول الأخرى سواء من حيث حجم السكان وما يطلب ذلك من سلع استهلاكية ورأسمالية ذات كميات مرتفعة أو أن كبر حجم الدولة من خلال الإمكانيات المتوفرة يجعل الأسواق الداخلية مشبعة يترتب عليها النفاذ لأسواق الدول الأخرى؛

- ✓ **نفقات النقل:** تعد من محددات قيام التجارة الدولية، بحيث أن انخفاض هذه النفقات يؤدي إلى اتساع نطاقها من خلال تصريف المنتجات إلى أقاليم عديدة، بينما إذا كانت نفقات النقل والتخزين تتطلب تكاليف كبيرة فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والمنتجات من وجهة نظر الأجانب أي في الأسواق الخارجية، وبالتالي تصبح هذه السلع غير قادرة على المنافسة، لأن النفقات المرتفعة تعتبر عائقا لإدراج السلع في التبادل الدولي، خاصة إذا كانت هذه السلع تتميز بمنافسة شديدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى صرف النظر عنها وتغيير اتجاه التجارة أي البحث عن سلع ذات أسعار تنافسية في دول أخرى.

[1]– قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010، ص: 24.

3. **مظاهر التجارة الدولية.**

لقد أحدثت التجارة الدولية عدة تغيرات على المستوى العالمي، تجلت في:

1. **النفع والأهمية:** تتمثل أهمية التجارة الخارجية على الدول في:

✓ التجارة الدولية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتمادا على مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، بحيث نجد بأن العديد من الدول تعاني من نقص في بعض السلع الرأسمالية التي تحول بينها وبين استغلال مواردها وتنمية اقتصادياتها[1]، إذ أنه يصعب عليها الحصول على هذه السلع والمعدات اللازمة للتنمية والإنتاج إلا عن طريق الاستيراد وبأسعار أقل مما لو تم توفيرها محليا؛

✓ تسهم التجارة الدولية في تعزيز العلاقات الودية مع الدول الأطراف، ومنه تمكن من تذويب الخلافات السياسية، وأن حركات الهجرة الدولية التي تتضمنها هذه العلاقات من شأنها أن تؤدي إلى تقريب والحد من التباين في الأنظمة السياسية والاجتماعية والثقافية؛

✓ تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محليا؛

✓ تحقيق التوازن في الأسواق الداخلية نتيجة تصريف الفوائض الإنتاجية، وبالتالي المحافظة على أسعار المنتجات وكذا حقوق المنتجين لكي يستمروا في الإنتاج؛

✓ نقل التكنولوجيا والمعلومات التي تسهم في بناء الاقتصاديات إلى جانب زيادة وتنويع الإنتاج؛

✓ تلبية كافة الرغبات والحاجيات الداخلية الناتجة عن الأذواق أو على الطلب المتزايد، الأمر الذي قد يسهم في القضاء على بعض المظاهر السلبية مثل الاحتكار

[1]– شريف علي الصوص، **مرجع سبق ذكره**، ص: 24.

2. **التخصص وتقسيم العمل الدولي:** يعتبر التخصص وتقسيم العمل الدولي شرط أساسي لقيام التبادل التجاري بين الدول لما له من فضل في إنتاج السلع بكفاءة عالية ونقصد بالكفاءة هي، التكلفة المنخفضة والجودة الحسنة، نظرا لتوفر أحد أو كل عناصر إنتاج السلع بكثافة مما يؤهلها إلى إنتاجها بكلفة أقل وكميات كبيرة، تمكن الدول الأخرى من الاستفادة من هذه المنتجات عن طريق التجارة الدولية.

كما ينقسم التخصص إلى أقسام تقريبا بعدد عوامل الإنتاج، فيوجد تخصص الأفراد، تخصص المناطق وتخصص رأس المال.

لذلك كان يرى آدم سميث بأن فكرة التخصص وتقسيم العمل الدولي من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج والنشاط الاقتصادي والتقدم الاقتصادي للدول، ويرى أيضا بأن تقسيم العمل يتوقف على مدى اتساع نطاق السوق، فكلما اتسع نطاق السوق ساهم في زيادة تقسيم العمل، وأن حرية التجارة تعد من أهم العوامل الرئيسية لاتساع نطاق السوق[1].

3. **الإقليمية والتكتل:** شهد الاقتصاد العالمي منذ بداية الإرتقاء بالتجارة الدولية، وخاصة بداية التسعينيات اتجاها نحو تكوين التكتلات الاقتصادية، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وقد تسارع هذا الاتجاه في أعقاب الثمانينات مع إعلان برنامج إنشاء السوق الأوروبية المشتركة الموحدة سنة 1992، وإنشاء سوق حرة للتجارة بأمريكا الشمالية سنة 1989 ضمت الولايات المتحدة، وكندا والمكسيك، وبذلك أصبحت الكتل التجارية الإقليمية تتصف بدور المحرك لتنمية التجارة الدولية، وتبين التقارير بأن حصة التجارة الخارجية الإقليمية تمثل نسبة تقدر بحوالي 94 % من حجم التجارة العالمية سنة 1989.

وأن هذه التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية ستسهم في النهاية إلى تعزيز حرية التجارة على المستوى العالمي، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين هذه

[1] – عصام حسني محمد عبد الحليم أبو زيد، **محاضرات في التجارة الدولية**، جامعة بنها، مصر، 2008، ص: 401.

التكتلات وتعميم الأفضليات الممنوحة لأعضاء التكتل على سائر الدول خارج التكتل، وبالتالي المساهمة في بناء منطقة تجارة حرة عالمية، ويناصر هذا الرأي الاقتصادي "ريتشارد بالدوين" "R.Baldwin" والذي يرى أن النهج الإقليمي طريقا مرحليا نحو التعددية وبناء منطقة التجارة الحرة العالمية[1].

4. **الشمولية:** يرجع انتشار التجارة الدولية بين كافة دول العالم إلى تدويل الإنتاج الذي يستمد طابعه من ضرورة تقسيم العمل على نطاق أوسع، والحاجة للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة وأنه توجد عوامل أخرى ساعدت على ذلك كان من بينها:

- ✓ قابلية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى، بالرغم من أن النظرية التقليدية في التجارة الدولية افترضت في بداية الأمر بعدم قابلية انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى؛
- ✓ العامل التكنولوجي الذي أسهم في تقليص المسافات وخفض التكلفة، إلى تحسين النوعية وزيادة المردودية في العديد من السلع والمنتجين؛
- ✓ تطور الشركات المتعددة الجنسيات واستراتيجيات النمو والتوسع العالمي التي اعتمدتها[2]، في الكثير من الأسواق العالمية.

لقد كان لبدايات التجارة الدولية وما صاحبها من زيادة في معدلات التبادل التجاري عبر عدة عقود نتاجا لتزامن عدة أسباب وعوامل أدت إلى إحداث تطورات وتغيرات مست توجهات النظام الاقتصادي العالمي، ولعل من أبرز هذه التطورات هو انتشار التكتلات الاقتصادية وكذا إنشاء منظمة التجارة العالمية.

---

[1] – عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية –دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص: 89.

[2] – محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، دار عالم المعرفة، الكويت، 1986، ص: 09.

أهداف التجارة الدولية:

إن قيام أي دولة بالتبادل التجاري مع الدول الأخرى، هو بالأساس من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، ومن بين هذه الأهداف التي تسعى الدول للوصول إليها ما يلي:

1. الإستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي، من أجل الحصول على السلع بكفاءة عالية من طرف الدول التي تنتج هذه السلع وتتمتع بميزة مطلقة أو نسبية في إنتاجها مقارنة بالدول الأخرى؛

2. من أجل القضاء على المظاهر السلبية لبعض المؤسسات الاقتصادية كالإحتكار، وكذا من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي والمتمثل في توفير تنوع في المنتجات في الأسواق الداخلية حتى يتسنى إشباع رغبات الأفراد[1]؛

3. الإنتقال بالصناعات المحلية من الإنتاج بالحجم الصغير أو المتوسط إلى الإنتاج بالحجم الكبير، لما له من مزايا تنافسية، فقد تؤدي هذه الوفرات في الحجم إلى تحقيق أرباح أكثر وامتلاك حصص أكبر في الأسواق الخارجية[2]؛

4. الإستفادة من المنتجات الجديدة التي تتماشى مع المعرفة والتكنولوجيات الحديثة ومحاولة تطبيقها داخليا من أجل بعث حيوية الموارد العاطلة؛

5. العمل على زيادة حجم الصادرات السلعية ودورها في جلب النقد الأجنبي، مما يسمح بتحقيق توازن ميزان مدفوعات الدولة.

ما يمكن قوله هو أن التجارة الدولية في الوقت الحالي لها دور كبير في اقتصاديات الدول، نظير ارتباط التجارة الدولية بعمليات التنمية والنمو الاقتصادي، بحيث يكمن هذا

[1] – ناجي ساري فارس، **واقع التجارة الخارجية بين إيران والدول النامية وأفاقها المستقبلية**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، جامعة البصرة، العراق، 2015، ص: 147.

[2] – عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص: 38.

الارتباط في أنه لا يمكن لأي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تنتج جميع السلع التي تحتاجها محليا بسبب عدم توفر أحد عوامل الإنتاج، ومن جهة أخرى فإن إنتاج بعض المنتجات تترتب عليها تكاليف زائدة، لذلك من الأفضل لو يتم استيرادها من دولة أخرى.

المحور الثاني:

التجارة الدولية عبر مختلف المدارس (النظريات).

تفسر هذه النظريات الأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية، والأسباب التي تقف وراء التخصص وتقسيم العمل الدولي، بحيث تعتبر المكاسب هي أساس قيام التجارة الدولية، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية للدول المشتركة في التجارة، ولقد كانت النظرية الكلاسيكية أولى النظريات التي حاولت إعطاء تفسير لأسباب قيام التجارة بين الدول، بحيث تمثل هذه النظرية الأساس النظري لدراسة النظريات الحديثة في التجارة الدولية.

أولا: النظرية التقليدية الكلاسيكية.

ظهرت التجارة الدولية منذ العصور التاريخية الأولى، مبنية على نظريات تهدف إلى تحليل الأسس التي تقوم عليها التجارة الدولية، وبالرغم من اختلاف توجهاتهم إلى أننا سنحاول الوقوف على مختلف آراء الاقتصاديين ضمن النظرية الكلاسيكية.

أفكار التجاريين:

الفكر التجاري (المركنتالي–Mercantilism) هو مجموعة من المعتقدات الاقتصادية التي انتشرت في أوروبا خلال الفترة 1500–1750م، والتي كانت تتحكم في الأنشطة الاقتصادية المحلية والمعاملات التجارية الدولية، والهدف الأساسي من هذه السياسات والمعتقدات هو تركيم ثروة الأمم، ولعل الظروف التي سادت أوروبا في تلك الفترة قد ساعدت على خلق هذه الأفكار نتيجة الاستكشافات الجغرافية التي سمحت بتدفق المعادن النفيسة من الأقاليم

الجديدة إلى أوروبا، هذا إلى جانب النمو السكاني وتزايد أهمية طبقة التجاريين على حساب الطبقة الإقطاعية[1].

ولقد تزامن ظهور المذهب التجاري ببروز مجموعة داخل المجتمع أطلق عليهم التجاريون يكتبون المقالات عن التجارة الدولية، تلخصت آراءهم في جمع المعادن النفيسة (الذهب والفضة) حيث كانوا يعتبرونها أساس ثروة الأمة وعظمتها، بحيث يتم الحصول عليها من مناجم الذهب والفضة، أو من خلال التبادل التجاري الدولي مما ساهموا في إخضاع التجارة الخارجية للعديد من القيود الحمائية[2].

كما يرى الفكر التجاري* أن النظام الاقتصادي ينقسم إلى ثلاثة قطاعات رئيسية هي: القطاع الإنتاجي، والقطاع الخارجي (المستعمرات) وأن طبقة التجاريين هي الطبقة المهمة في عملية النمو الاقتصادي التي تشيد بعنصر العمل في العملية الإنتاجية، وقد استخدموا نظرية القيمة في العمل أي أن قيمة السلعة يتم تحديدها بما يبذل في إنتاجها من ساعات عمل[3].

وانطلاقا من ذلك فقد اقترح التجاريون بأن تقوم الدولة بالتدخل في الشؤون الاقتصادية من أجل تشجيع الصادرات وتقييد الواردات حتى تستطيع تحقيق فائض في الميزان التجاري لصالحها وتأتي بالذهب والفضة إليها[4]، لذلك يعتبر دعم الدولة مهم جدا بالنسبة للتجاريين.

---

[1] – ملال شرف الدين، **التحرير التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2000-2013**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016، ص: 02.

[2] – **المرجع السابق.**

[3] – Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul roulx, **Le commerce international :théories, politiques et perspectives industrielles**, Presses de l'Université du Québec , 3° Edition, canada, 2006, p: 37.

[4] – إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 18.

* من أهم الكتاب التجاريين: ميسلدن Misselden توماس مان Thomas Mun ، ميلنز Malynes للمزيد أنظر، **تطور الفكر التجاري في نظرية التجارة الدولية**، للكاتب سعيد النجار.

وقد ظل هذا المذهب سائدا حتى ظهرت مدرسة الطبيعيين، والتي نادت بحرية النشاط الاقتصادي، وفق القاعدة المعروفة دعه يعمل "Laisser-faire" دعه يمر " Laisser-passer"[1] ، الأمر الذي مهد الطريق لظهور أفكار الاقتصاديين التقليديين أمثال آدم سميث وريكاردو الذين هاجموا جميع أشكال الحماية والتدخل والقيود على التجارة الخارجية.

ما يمكن قوله على المذهب التجاري بأنه لم يكن نظرية مفصلة وقائمة بحد ذاتها في التجارة الدولية، إذ كانت آراءهم تتلخص في أن ثروة الدولة تقاس بما لديهم من نقود (ذهب وفضة)، والطريقة الوحيدة لتجميعها هي التجارة الخارجية، ولا يتحقق ذلك إلا بتحقيق فائض في الصادرات عن الواردات، ومن هنا انطوت آراء التجاريين على ضرورة تقييد التجارة الخارجية من خلال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وحتى تتمكن من مواجهة الدول الأخرى.

1. نظرية "الميزة المطلقة" لآدم سميث:

تعتبر النظرية التقليدية نقطة انطلاق في تحليل وتطور نظرية التجارة الدولية إذ لم يكن للمذهب التجاري نظرية مفصلة في هذا الموضوع، بحيث ظهرت النظرية التقليدية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل على المذهب التجاري الذي كان يدعو إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر قدر ممكن من المعادن النفيسة، فجاءت النظرية التقليدية التي من أهم روادها "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو"، مدافعة عن حرية التجارة الخارجية مبرزة بأن قوة الدولة الاقتصادية لا تكمن فيما تحويه خزائنها من معادن نفيسة فقط، وإنما فيما تحتويه من موارد اقتصادية

[1] – عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص: 11.

حقيقية ممثلة في الأراضي وسلع الاستهلاك[1]، وبالتالي أن رفع القيود على التجارة الخارجية هي السبيل إلى زيادة ثروة البلاد الحقيقية.

ولقد كان الاقتصادي "آدم سميث" من الأوائل الذين قدموا تفسيرا لقيام التجارة بين الدول في إطار النظرية الكلاسيكية من خلال كتابه الشهير ثروة الأمم "Wealth of Nations" سنة 1776[2]، بحيث تكمن وظيفة التجارة الخارجية في التغلب على ضيق السوق المحلي وإيجاد المجال لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المحلي واستبداله بما هو مفيد لكل دولة طرف في التجارة.

وقد كانت الدعوة آنذاك تسعى إلى أن يكون النظام الاقتصادي التقليدي يتسم بـ[3]:

1. التسليم بمبدأ سيادة الحرية الاقتصادية وضرورة عدم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية؛

2. إمكانية تحقيق الانسجام التلقائي بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة دون تدبير لتحقيق مصلحة المجتمع، وكأنهم مدفوعون بفعل اليد الخفية التي أولاها آدم سميث الثقة الكبرى[4]؛

3. يعتبر التشغيل الكامل فرضا واقعا بحيث أن الوحدات الاقتصادية الجزئية في سعيها لتحقيق أقصى ربح ممكن؛

4. يعتبر قانون "ساي" أو قانون الأسواق ركيزة الفكر الاقتصادي التقليدي، ويؤول هذا القانون إلى أن العرض يخلق الطلب المساوي له.

---

[1] –عادل أحمد حشيش، مجدي محمد شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص: 61.

[2] – حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002، ص: 33.

[3] – ملال شرف الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 04.

[4] – **نفس المرجع السابق**.

وبعد أن رأينا أهم سمات الفكر الاقتصادي التقليدي أعلاه، نوضح الآن أهم فروضه المتمثلة في[1]:

1. أن عناصر الإنتاج تتمتع بحرية الانتقال داخل الدولة فقط وليس إلى الدول الأخرى؛
2. تستطيع كل دولة أن تنتج سلعة واحدة على الأقل أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما يستطيع شركاؤها التجاريون إنتاجها؛
3. تقاس الكلفة الحقيقية أي قيمة السلعة بمقدار وقت العمل (الجهد) اللازم لإنتاج السلعة وفقا لنظرية القيمة في العمل؛
4. أن العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد المستخدم في الإنتاج.

كما وضح "آدم سميث" مبدأ التخصص وتقسيم العمل في المعاملات التي تتم بين إحدى الدول وباقي دول العالم، إذ تتخصص الدول في تصدير السلع على أساس الاختلاف في التكاليف المطلقة[2]، أي التي تتصف في إنتاجها بميزة مطلقة واستيراد السلع التي تتصف الدول الأخرى بميزة مطلقة في إنتاجها من يؤدي بكلتا الدولتين إلى الاستفادة من مزايا التكاليف المطلقة.

ومن أجل توضيح فكرة الميزة المطلقة نفترض المثال التالي:

1. نفترض أن العالم يتكون من دولتين هما: الجزائر، المغرب؛
2. أن هناك سلعتين يتم إنتاجهما: التمر، العجائن؛
3. تكلفة الإنتاج تقدر بساعات العمل، وأن الأجور متساوية في كلا البلدين.

[1] – **نفسه.**

[2] – Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul roulx, **0p cit**, p: 39.

جدول رقم (01): عدد ساعات العمل لإنتاج وحدة واحدة.

	التمر	زيت الزيتون
الجزائر	2 ساعة / كلغ	4 ساعة / كلغ
المغرب	5 ساعة / كلغ	1 ساعة / كلغ

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن الجزائر لها ميزة مطلقة في إنتاج التمر، بحيث تستطيع الحصول على كلغ من التمر خلال 2 ساعة، بينما المغرب تحصل على كلغ واحد من التمر خلال 5 ساعات.

ويعني ذلك أن الجزائر أكثر كفاءة من المغرب في إنتاج التمر، ووفقا لنظرية النفقات المطلقة يمكن قيام التجارة بين الدولتين حيث تتخصص الجزائر تخصصا كاملا في إنتاج التمر، وتتجه كافة الموارد وعناصر الإنتاج في الجزائر إلى إنتاج التمر وتترك إنتاج زيت الزيتون، في حين تتخصص المغرب تخصصا كاملا في إنتاج زيت الزيتون بحيث تتجه كافة مواردها إلى إنتاج زيت الزيتون وتترك تماما إنتاج التمر، وستتم التجارة بين الدولتين على أساس: صادرات الجزائر ستكون من التمر وارداتها من زيت الزيتون وتكون صادرات المغرب من زيت الزيتون وارداتها من التمر.

مثال 2: نفترض سلعتين هما: الأحذية والبرتقال تنتجان في إيطاليا والجزائر، ونفترض أيضا ألا توجد تكاليف النقل، وأن العمل هو العامل الوحيد للإنتاج[1].

وهنا يكون نموذج آدم سميث على النحو التالي:

السلعة مقاسة بوحدات عمل البلد	أحذية	برتقال
إيطاليا	10	20
الجزائر	20	10

[1]– ليليا بن منصور، **نظريات التجارة الدولية، مطبوعة جامعية**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة خنشلة، الجزائر، 2014، ص: 19.

يبين الجدول أعلاه أن إنتاج وحدة واحدة من الأحذية يتطلب 10سا/عمل في إيطاليا، و20سا/عمل في الجزائر، وأن إنتاج وحدة واحدة من البرتقال يتطلب 20سا/عمل في إيطاليا و10سا/عمل في الجزائر، وبالتالي فإن النفقة المطلقة لإنتاج الأحذية في إيطاليا هي أقل منها في الجزائر، وأن النفقة المطلقة لإنتاج البرتقال في الجزائر هي أقل منها في إيطاليا. وبالتالي فإن إيطاليا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج الأحذية، وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج البرتقال في حين نجد الجزائر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج البرتقال وتعاني من تخلف مطلق في إنتاج الأحذية. وعلى هذا الأساس وانطلاقا من أفكار آدم سميث يجب أن تتخصص إيطاليا في إنتاج الأحذية لأن لها ميزة مطلقة والعكس بالنسبة للجزائر فمن صالحها التخصص في إنتاج البرتقال. وعليه فإن إيطاليا ستصدر الأحذية وتستورد البرتقال. والجزائر ستصدر البرتقال وتستورد الأحذية وهكذا تكون التجارة مربحة للطرفين ويزداد الرفاه الاقتصادي في كلا البلدين.

ولتفسير ذلك يمكن القول بأن كلا البلدين يحتاجان لكلتا السلعتين، وعليهم الإختيار بين طريقة الإكتفاء الذاتي، بإنتاج كل ما يستهلك حيث توزع كل دولة جهودها بإنتاج كلتا السلعتين وفي هذه الحالة تنتج كل من إيطاليا والجزائر وحدة أحذية، ووحدة واحدة من البرتقال بتكلفة 30سا/عمل.

أما إذا أختارت كل واحدة طريقة التخصص الدولي، فإن إيطاليا ستنتج وحدتين من الأحذية بـ 20سا/عمل، والجزائر تنتج وحدتين من البرتقال ب 20سا/عمل، وفي هذه الحالة تقوم إيطاليا باستهلاك وحدة واحدة من الأحذية وتبادل الثانية الفائضة عن إستهلاكها بوحدة واحدة من البرتقال الفائضة عن إستهلاك الجزائر، وتكون الإستفادة الكلية تقدر بـ 10سا/عمل لكل دولة، وهي الفرق بين الإنتاج في حالة الإكتفاء الذاتي والإنتاج في حالة التخصص الدولي.

أو بمعنى آخر:

- في حالة الإنتاج من أجل الإكتفاء الذاتي: تكون التكلفة الكلية لإنتاج وحدة واحدة من الأحذية ووحدة واحدة من البرتقال في كل من البلدين هي:(10سا/عمل+20سا/عمل) ×2=60سا/عمل.

- في حالة الإنتاج في إطار التخصص والتجارة الدولية: تكون التكلفة الكلية لإنتاج وحدتين من الأحذية من قبل إيطاليا، ووحدتين من البرتقال من قبل الجزائر هي:

(10سا/عمل×2) +(10سا/عمل×2) =40سا/عمل.

ويكون الفرق في تكلفة الإنتاج بين حالة الإكتفاء الذاتي وحالة التخصص هو:

60سا/عمل – 40سا/عمل =20سا/عمل.

إذن فالتخصص الدولي يؤدي إلى نقص التكلفة، كما أن التبادل الدولي يؤدي إلى زيادة مستوى الرفاهية في البلدان المتخصصة.

ويعد هذا توضيحا بسيطا ولكنه مقنعا للفوائد المتوقعة من التجارة. ولذلك دع آدم سميث إلى التجارة الحرة وإلى عدم التدخل الحكومي كأحسن سياسة للتجارة بين بلدين. وإذا كان تصور آدم سميث منطقيا ومقنعا في نفس الوقت فإنه لم يتمكن من الذهاب بعيدا تاركا المجال للاقتصاديين الآخرين أمثال ريكاردو وغيره ليطرحوا نماذج أكثر قوة من أجل التجارة المربحة.

كما أنه وحسب آدم سميث فإن البلد الذي لا يتميز بميزة مطلقة في أي منتوج فهو مقصى نظريا من التبادل الدولي ويتجه نحو الإنغلاق، وأن عدم توفر الميزة المطلقة يؤدي إلى انتقال عوامل الإنتاج لهذا البلد إلى بلد آخر يتوفر على مزايا مطلقة، وتبقى هذه النظرية صعبة التحقق لأن عوامل الإنتاج لا تنقل حسب الكلاسيك، ولتجاوز هذه المشكلة أتى دافيد ريكاردو بنظرية التكلفة النسبية كأساس للتبادل.

وبمعنى آخر فإن آدم سميث أرجع قيام التجارة إلى اختلاف النفقات المطلقة المتمثلة في ساعات العمل التي تتمتع بها الدولة في إنتاج سلعة ما، وأن المكسب من التجارة سيتولد عن التخصص وتقسيم العمل الدولي، واتساع السوق الدولي.

كما أن التجارة الدولية في رأي "آدم سميث" تقوم بوظيفتين: فهي تسمح بتوسيع المجال لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيء آخر ذو نفع أكبر، أما الوظيفة الثانية فهي تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصى إنتاجية[1].

إلا أن مبادئ "آدم سميث" في حرية التجارة الدولية، لا يمكن تعميمها على كافة الدول، لأنها لا تبين السبيل للدول التي لا تتمتع بأي ميزة مطلقة، وأن التفوق المطلق الذي يعتبر كأساس للتخصص وتقسيم العمل الدولي لا يتماشى مع الواقع الفعلي لموارد الدول، بحيث يمكن أن يكون التفوق النسبي أساسا للتخصص، وبالتالي إتمام المعاملات التجارية الدولية وهذا ما جاء به "ريكاردو" من خلال نظرية النفقات النسبية.

2. **نظرية "الميزة النسبية" لدافيد ريكاردو.**

بعض الدول ومنها الدول النامية لا يكون لديها موارد كافية في إنتاج أي سلعة بكفاءة عاليا، نظرا لظروفها الاقتصادية أو بسبب فقرها مما يجعلها غير قادرة على إنشاء مشروعات كبيرة تمكنها من تحقيق وفرات حجم كبيرة، بحيث تكون الدولة الأخرى لها القدرة لإنتاج كلا السلعتين، وحسب نظرية آدم سميث فإنه لا تصلح قيام التجارة بين الدولتين.

[1] – زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 11.

إلا أن "دافيد ريكاردو" وضع نظرية الميزة النسبية والتي تنافي الشرط الضروري لتوفر الميزة المطلقة لكي تحقق الدول مكاسب من التجارة الدولية، بل يكفي وجود ميزة نسبية أي اختلاف التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين الدول لكي تقوم التجارة الدولية[1].

ففي سنة 1817م نشر ديفيد ريكاردو كتابه **مبادئ الاقتصاد السياسي**[2]، قدم فيه قانون النفقات النسبية "Law of Comparative Advantage" يقوم على أساس الميزة النسبية، بحيث طرح فيه السؤال التالي: ماذا سيحدث إذا كان لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج اثنين أو أكثر من المنتجات؟ وأنه توجد دولة أخرى ليس لديها ميزة مطلقة لأي سلعة على الإطلاق؟ وهل هذا يعني أنه لا يمكنها أن تشارك في التجارة الدولية؟ وقد كانت الإجابة على هذا السؤال وفق نظرية الميزة النسبية التي طورها في كتابه "**مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب**" وبين فيه بأنه توجد إمكانية المشاركة في التجارة الدولية مهما كانت الاختلافات في التكاليف النسبية للدول[3].

فطبقا لتحليل "ريكاردو" فإنه إذا كانت دولة ما متخلفة تخلف مطلق في كافة السلع فإنه لا يزال هناك جانب لقيام تجارة مربحة بينها وبين الدولة الأخرى على أساس الميزة النسبية موضحا ذلك بمثاله الشهير[4]، والمتمثل في إنتاج القماش والنبيذ في كل من بريطانيا والبرتغال.

ولقد بين ريكاردو بأنه ليس من الضروري توفر الميزة المطلقة للدولة في إنتاج إحدى السلع[5]، لكي تحقق مكاسب من التجارة الدولية بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه الميزة النسبية في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها.

---

[1] – نداء محمد الصوص، **التجارة الدولية**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2008، ص: 21.

[2] – علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص: 39.

[3] –Andrew Harrison et Ertugrul Dalkiran et Ena Elsey, **Ibid**, p: 279.

[4] – السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص: 22.

[5] – إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 36.

وقبل أن نعطي مثال يوضح النفقات النسبية نوجز أهم الافتراضات التي تقوم عليهما هذه النظرية[1]:

1. وجود دولتين وسلعتين هما على التوالي: ماليزيا والبرازيل، تتخصصان في الزيت والقهوة على التوالي؛
2. حرية التجارة والمنافسة الكاملة؛
3. تكلفة الإنتاج تقاس بساعات العمل.

الجدول رقم (2): عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج واحدة من السلع.

السلعة / الدولة	الزيت (لتر واحد)	القهوة (كيلوغرام)
ماليزيا	80	90
البرازيل	120	100

المصدر: من إعداد الباحث صاحب المطبوعة.

من الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

1. أن البرازيل أقل كفاءة من ماليزيا في إنتاج كلا السلعتين، حيث أن تكلفة إنتاج اللتر الواحد من الزيت وتكلفة إنتاج الكيلو غرام الواحد من القهوة أعلى في البرازيل من ماليزيا، وهذا يعني أن ماليزيا لديها ميزة مطلقة في إنتاج كلا السلعتين؛
2. أن التجارة يمكن أن تقوم بين ماليزيا والبرازيل، وتكون مربحة لكلا الدولتين، لأن تفوق ماليزيا على البرازيل في إنتاج السلعتين ليس بنفس الدرجة؛
3. أن تفوق ماليزيا على البرازيل في إنتاج الزيت أكبر من تفوقها في إنتاج القهوة، بمعنى أن ماليزيا تستطيع إنتاج لتر واحد من الزيت بما يعادل 80÷120 = 0.66 التكلفة في

[1] –شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص: 44.

البرازيل، في حين أن ماليزيا تستطيع إنتاج القهوة بما يعادل 90÷100 = 0.9 التكلفة في البرازيل.

ولهذا السبب فإن نسبة التكاليف في إنتاج الزيت أقل من نسبة التكاليف في إنتاج القهوة، ويقصد هنا بنسبة التكلفة الحقيقية لكل سلعة عبر الدول.

وبناء على ذلك فإن ماليزيا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الزيت ولوجود دولتين وسلعتين فقط، فإن ذلك يعني بالضرورة أن البرازيل تتمتع بميزة نسبية في إنتاج القهوة، بسبب أنه لا يمكن أن تكون إحدى الدولتين تتمتع بميزة نسبية في إنتاج كلا السلعتين.

إن الاختلاف في الميزة النسبية بين الدولتين، يمكنهما من الاستفادة من تطبيق مبدأ التخصص في الإنتاج ثم الاشتراك في التجارة الحرة، حيث أن كل دولة سوف تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها، ومبادلتها بالسلعة التي تنتجها الدولة الأخرى، واعتمادا على ذلك فإن ماليزيا تتخصص في إنتاج الزيت ثم مبادلتها بالقهوة البرازيلية بحيث:

أ. **في غياب التجارة بين الدولتين:**

ستكون الأسعار الداخلية في كلا الدولتين متناسبة مع تكاليف الإنتاج، ومن ثم فإنه في ظل نسبة تكاليف الزيت بالنسبة للقهوة في البرازيل وهي 120÷ 100 = 1,2، فهذا يعني أنه يجب أن يتم مبادلة لتر واحد من الزيت مقابل 1.2 كيلو غرام من القهوة.

فإذا أمكن مبادلة لتر واحد من الزيت في السوق مقابل 1.3 كيلو غرام من القهوة بدلا من 1.2، فإن الناس عندئذ يستطيعون أن يربحوا بإنتاج لترات من الزيت إضافية، وبيعها بأكثر مما تكلف، وهذا سوف يخفض سعر الزيت باتجاه النسبة 120÷100 وفي المقابل فإن نسبة تكلفة الزيت إلى القهوة في ماليزيا هي 80÷90 = 0.89 حيث أنه سيتم تبادل لتر واحد من الزيت مقابل 0.89 كيلو غرام من القهوة.

ب. **عند حدوث التبادل التجاري، وقيام التجارة بين الدولتين، فإن ما يحدث هو:**

✓ نتيجة لتخصص ماليزيا في إنتاج الزيت، فإنها ستقوم بتحويل 90 ساعة من إنتاج القهوة إلى إنتاج الزيت، وهذا سيجعلها تنتج 90÷80 =1.125 لتر من الزيت مقابل التضحية بكيلو غرام واحد من إنتاج القهوة؛

✓ نتيجة لتخصص البرازيل في إنتاج القهوة، فإنها ستقوم بتحويل 120 ساعة عمل من إنتاج لتر واحد من الزيت إلى إنتاج القهوة وهذا سيجعلها تنتج 120÷100= 1.20 وحدة قهوة (كيلو غرام) مقابل التضحية بوحدة واحدة من الزيت (لتر واحد)؛

✓ المحصلة النهائية هي زيادة الإنتاج العالمي من الزيت بمقدار 10÷80 = 0.125 وحدة (لتر)، وزيادة الإنتاج العالمي من القهوة بمقدار 20÷100 = 0.20 وحدة (كيلو غرام).

هذا يعني أن إعادة تخصيص الموارد وفقا للميزة النسبية سيؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي من كلا السلعتين، وبالتالي تحقيق مكسب ينتج عنها قيام التجارة الدولية، إلا أنه في الوقت الحالي توزيع هذا المكسب بين الدولتين يخضع للعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية.

وهكذا يتضح لنا بأن "نظرية ريكاردو" ساهمت في توضيح إمكانية قيام التجارة الدولية بين الدول التي لا تملك نفس المقومات والخصائص الاقتصادية، بحيث أن هذه النظرية وضعت أساس قيام التبادل التجاري الدولي دون اشتراط حجم معين لعناصر الإنتاج أو إمكانيات اقتصادية معينة، بل يكفي توفر ميزة نسبية في إنتاج أحد السلع بخلاف ما جاءت به نظرية "آدم سميث".

مثال آخر حول النفقات النسبية:

قدم ريكاردو مثالا عدديا واضحا وبسيط لشرح نظريته وذلك بمقارنة تكاليف إنتاج النبيذ والمنسوجات في كل من البرتغال وإنجلترا وفق الجدول الآتي[1]:

السلعة / البلد	النبيذ كلفةالعمل سا/عمل	المنسوجات كلفةالعمل سا/عمل	مقارنة تكلفة الإنتاج بين السلعتين في البلد الواحد(التباين السلعي)	
			النبيذ بالنسبة للمنسوجات	المنسوجات بالنسبة للنبيذ
البرتغال	80	90	0.89=90/80	1.12=80/90
إنجلترا	120	100	1.2=100/120	0.83=120/100

يتضح من هذا الجدول أن البرتغال تتطلب وحدات عما أقل من بريطانيا لإنتاج السلعتين، وهذا يحول دون قيام التجارة بين البلدين. فإذا كان سميث قد إعتمد على القيمة المطلقة أو الميزة المطلقة فإن ريكاردو قد إستعمل الميزة النسبية لمقارنة تكاليف الإنتاج في البلدين.

لقد إفترض ريكاردو أن العمل في البرتغال أكثر كفاءة من العمل في إنجلترا في إنتاج النبيذ والمنسوجات، ولكن الفارق كان أكثر في النبيذ مقارنة بالمنسوجات، وذلك كما توضحه أرقام الجدول أعلاه.

وقد أوضح ريكاردو بأنه حتى في هذه الحالة يمكن أن تقوم تجارة مربحة بين البلدين فيما لو تخصصت البرتغال بإنتاج النبيذ (لأنها تمتلك ميزة نسبية في إنتاجه) وتركت إنتاج القماش إلى انكلترا (لأنها تمتلك ميزة نسبية في إنتاجه أيضا)، وقامت بتصدير النبيذ الفائض عن حاجتها واستوردت من انكلترا حاجتها من القماش الانكليزي.

[1]– ليليا بن منصور، **نظريات التجارة الدولية، مطبوعة جامعية**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة خنشلة، الجزائر، 2014، ص: 22.

وهذا يعود إلى أن البرتغال، وان كانت تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كلا السلعتين إلا إن لها تفوق نسبي في إنتاج النبيذ أكثر من القماش لان التكاليف النسبية لإنتاج وحدة النبيذ فيها تساوي (90/80 = 0,9) أي إن تكاليف إنتاج وحدة النبيذ تعادل تكاليف إنتاج (0,9) وحدة من القماش. أما في انكلترا فان التكاليف النسبية لإنتاج النبيذ فيها تساوي (120 / 100 = 1,2) وهذا يعني أن تكاليف إنتاج وحدة واحدة من النبيذ في انكلترا تساوي تكاليف (1,2) وحدة من القماش، وبالمقارنة نجد أن التكلفة النسبية لوحدة النبيذ المنتجة في البرتغال اقل من مثيلتها في انكلترا، لان (0,9 < 1,2) ومن ثم فان من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج النبيذ وتصديره إلى انكلترا، وتستورد منها الأقمشة التي تنتجها انكلترا بتكلفة اقل.

وبإجراء عمليات حسابية بسيطة نجد أن التكاليف النسبية للأقمشة الانكليزية هي:(120/100=0,83).

أما التكاليف النسبية للأقمشة البرتغالية فهي: (80/90 = 1,12).

أي أن التكاليف النسبية للأقمشة الانكليزية اقل من التكاليف النسبية للأقمشة البرتغالية (0,83 < 1,12)، وبعد التخصص وقيام التجارة بين البلدين فان كلا منهما سيحقق مكسبا، فإذا صدرت البرتغال وحدة من النبيذ تكلفها 80 ساعة عامل في السنة واستوردت مقابلها وحدة من القماش كانت ستكلفها 90 ساعة عامل في السنة فإنها تحقق مكسبا قدره عمل 10 ساعات عمال في السنة ، وبالمقابل فان انكلترا إذا ما صدرت وحدة قماش تكلفها عمل 100 ساعة عامل في السنة واستوردت محلّها وحدة نبيذ كانت ستكلفها 120 ساعة عامل في السنة فإنها ستحقق مكسبا يعادل 20 ساعة عامل في السنة الواحدة.

ويستخلص مما سبق أن للبرتغال الميزة النسبية في إنتاج النبيذ وبريطانيا لها الميزة النسبية في إنتاج المنسوجات، وطالما أن الأمر كذلك، فإن البلدين يحققان أرباحا من التجارة بينهما في السلعتين.

وهكذا يبقى قانون الميزة النسبية من القوانين التي لها منطقيتها في شرح التجارة الدولية.

ومما سبق يمكن إستخلاص أن التجارة الدولية توفر لكل بلد إمكانية التخصص في السلعة التي يمتلك فيها الميزة النسبية في إنتاجها ويبادلها بالسلعة التي لها قصور نسبي في إنتاجها. فضلا عن ذلك فإن البلدين يستطيعان إعادة توزيع عوامل الإنتاج وفقا للميزة النسبية التي يملكها كل بلد في إنتاج سلعة معينة، وقد حدد ريكاردو ثلاث حالات للتخصص وهي:

- لكل بلد ميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة؛
- بلد واحد له ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين؛
- بلد واحد له ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين في حين أن التكلفة المطلقة لإنتاج السلعة الأخرى متساوية في البلدين.

تقييم نظرية الميزة المطلقة ونظرية الميزة النسبية :

يمكن القول بأن كل من نظرية آدم سميث ونظرية دافيد ريكاردو ساهمتا في بتطوير نظرية التجارة الدولية وذلك من خلال:

- مبدأ حرية التجارة؛
- تقسيم العمل وزيادة الإنتاج؛
- التخصص الأمثل للموارد.

إلا أن هذه النظريات لم تعد تصلح في الكثير من جوانبها لتفسير قيام التجارة الدولية وذلك من خلال:[1]

- إهمال أثر إختلاف الأذواق والعادات على تحديد كمية الطلب على السلع المختلفة مما يؤدي إلى عدم قيام التبادل بين الدول في بعض الحالات؛

[1] لمزيد من المعلومات أنظر:

رعد خالد، **دراسات وبحوث في العلاقات الاقتصادية الدولية** (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2000)، ص:16.

- لقد أثبت التاريخ الاقتصادي خاصة بعد أزمة 1929خطأ إفتراض التشغيل الكامل؛

- تستطيع عوامل الإنتاج أن تنتقل بسهولة بين الدول وهذا عكس ما ذهبت إليه النظرية؛

- إستبعد ريكاردو في تحليله التكاليف المتغيرة واعتبارها ثابتة في المدى القصير؛

- إعتبار أن العمل هو العامل الإنتاجي الوحيد؛ وهذا الأمر غير واقعي خاصة في الوقت الحالي لأن معظم العمليات الإنتاجية تتطلب مزيجا من عوامل الإنتاج كالأرض والمواد الأولية والتجهيزات الرأسمالية بالإضافة لعنصر العمل (رأس المال البشري)؛

- إستبعد كل من "آدم سميث" و "دافيد ريكاردو" فرضية تغير تكاليف الإنتاج والتي من شأنها أن تؤثر على حركة التجارة الدولية بين أطراف التبادل؛

- لا تعالج النظريتين كيفية تحديد نسب التبادل الدولي، وهذا ما ركز عليه جون ستيوارت ميل في نظريته " نظرية القيم الدولية"، حيث وسع تحليله إلى ميدان التداول وحاول أن يظهر دور العرض والطلب وأثر مرونتهما على تحديد نسب التداول.

ثانيا: النظريات النيوكلاسيكية في التجارة الدولية

يمكن القول بأن الافتراضات الغير واقعية التي تميزت بها النظرية التقليدية كانت أحد الدوافع الرئيسية في ظهور نظريات أخرى تقوم على تفسير التجارة الدولية، خاصة وأن كثير من الظروف التي سادت الفترات السابقة قد تغيرت، لذلك ظهرت نظريات حديثة ترتكز في تحليلها على عدة عناصر لم تؤخذ من قبل بعين الاعتبار، ولعل أبرزها نجد:

1. نظرية التجارة الدولية الحديثة "لهكشر-أولين"

تعتبر نظرية الاقتصاديين السويديين "هكشر ـ أولين" * في التجارة الدولية من أشد المعارضين لنظرية التكاليف النسبية، فقد وضعوا نموذجا ينافي نظرية "ريكاردو"، ويقوم على

فكرة اختلاف أسعار عناصر الإنتاج بين المناطق، وأن التخصص لا يحصل بين الدول فقط بل بين قطاعات ومناطق بينهما تشابه وتقارب في الإمكانيات الإنتاجية[1].

كما أن نظرية "هكشر ـ أولين" حاولت تحليل وتفسير عوامل اختلاف التكاليف النسبية، ومن ثم أسباب اختلاف الميزات النسبية بين الدول، هذا تحديدا ما حاولت نظرية التجارة الدولية الحديثة "هكشر ـ أولين" الإجابة عليه، من خلال اعتمادها الفرضيات التالية:

1. توجد دولتين فقط يقومان بإنتاج سلعتين فقط باستخدام عنصرين من عناصر الإنتاج (العمل L، رأس المال K) وأن وفرة العنصرين تختلف من دولة إلى أخرى، دولة وفيرة L ودولة أخرى وفيرة K ؛

2. تزايد تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعتين، أي أن تكلفة الحصول على وحدة من K من دولة وفيرة رأس المال تكون أقل بالمقارنة مع دولة أخرى، ومن ثم لا يوجد ما يسمى بالتخصص الدولي الكامل حيث تقوم كل دولة بإنتاج السلعتين بكميات مختلفة؛

3. ثبات تكنولوجيا الإنتاج للسلعتين في الدولتين أي عدم إمكانية إنتاج سلعة معينة في إحدى الدول بطريقة إنتاج مكثفة لعنصر من العناصر الإنتاجية؛

4. سيادة المنافسة الكاملة في أسواق السلعتين وكذا بين عوامل الإنتاج؛

5. انتقال عوامل الإنتاج بحرية داخل الدولة فقط (عدم الانتقال بين الدول)[2] ؛

6. حالة التوظيف الكامل في كلا الدولتين (لا توجد موارد عاطلة)، وأن التجارة الدولية بين الدولتين متوازنة.

وتنقسم النظرية الحديثة في التجارة الحديثة إلى نظريتين مترابطتين ببعضهما البعض، بحيث تعرف النظرية الأولى بنظرية هبات عناصر الإنتاج والتي تحاول تفسير أسباب

[1] – قصي عبد الكريم إبراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 21.

[2] – Dominick Salvatore, traductio par: Fabienne Leloup et Achille Hannequart, **Economie international**, Editions De Boeck Université, Bruxelles, Belgique 2008, p: 150.

اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع بين الدول، بينما النظرية الثانية تعرف بنظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج، وتختص بتفسير أثر التجارة الدولية على أسعار عناصر الإنتاج في الدول الأطراف في التجارة الدولية.

أولا: اختلاف مدى وفرة عناصر الإنتاج.

بناء على هذه النظرية فإن قيم السلع وأسعارها تتأثر بمدى وفرة عناصر الإنتاج أو ندرتها، وتتناسب أسعار السلع عكسيا مع مقدار عناصر الإنتاج المتوفرة، وعليه فقيام تجارة مربحة بين دولتين يتطلب تخصص كل دولة إلى إنتاج وتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا* لعنصر الإنتاج المتوفر في الدولة نسبيا، ومن ثم تستطيع إنتاج هذه السلعة بأسعار نسبية أقل نتيجة انخفاض سعر هذا العنصر داخل الدولة.

كما تقوم الدولة باستيراد السلع التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا لعنصر الإنتاج النادر نسبيا، بحيث ترتفع أسعار (تكاليف) إنتاج هذه السلعة نتيجة ارتفاع سعر عنصر الإنتاج النادر نسبيا.

من أجل توضيح أكثر لنظرية "هكشر ـأولين*" نستخدم النموذج الاقتصادي لـ "بول سام ويلسون" « Paul Samuelson » الذي يعتمد على نموذج التحليل البياني لتفسير نظرية هكشر – أولين[1].

يفترض النموذج بأنه توجد دولة ما تنتج سلعتين هما "الهاتف والتلفاز" وذلك باستخدام عنصرين إنتاجيين هما: رأس المال(K) والعمل(L)، ونفرض أن السلعة المراد إنتاجها هي "التلفاز"، والشكل التالي يبين ثلاث منحنيات الناتج المتساوي لإنتاج سلعة "التلفاز"، والمنحنيات هي C_3 , C_2 , C_1

[1] – شربي محمد الأمين، **محاضرات في مقياس التجارة الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016.

شكل رقم(01): يوضح قيام التجارة المربحة بين دولتين وفق نظرية هبات عناصر الإنتاج.

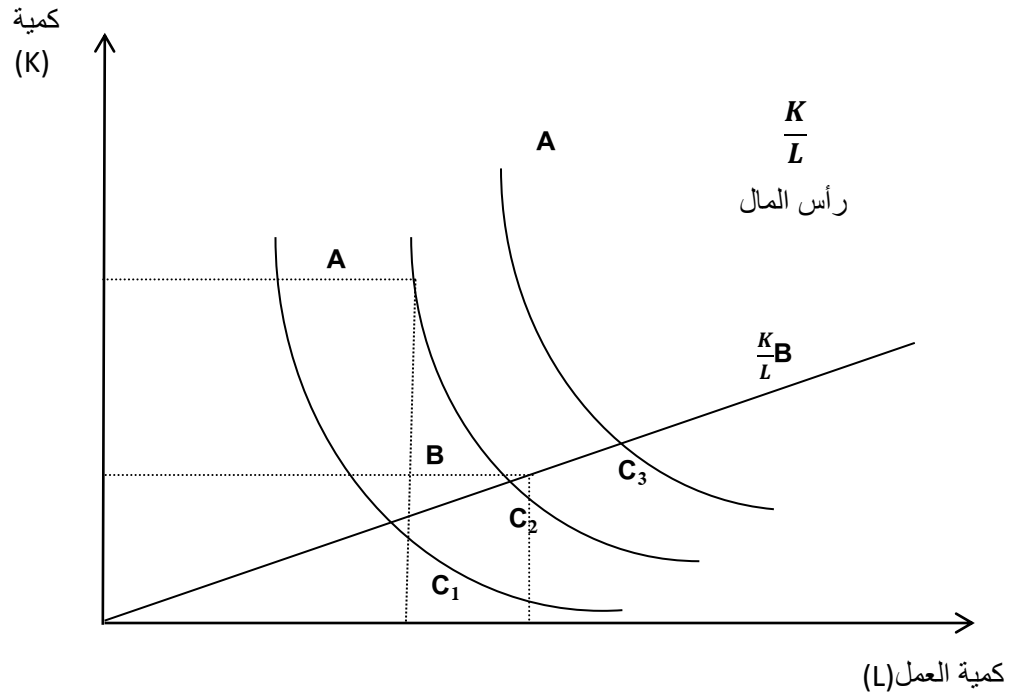

المصدر: شربي محمد الأمين، **محاضرات في مقياس التجارة الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016.

يمكن إبداء الملاحظات الآتية من الشكل أعلاه:

1. أن كل منحنى من منحنيات الناتج المتساويC_1 , C_2, C_3 يمثل مستوى معين وثابت من إنتاج سلعة "التلفاز"؛

2. أن المنحنيات كلما ابتعدت عن نقطة الأصل دل ذلك على زيادة عملية الإنتاج، والتي تعني استخدام كميات أكبر من رأس المال والعمل، فـ C_3 أعلى منC_2 وهذا الأخير أعلى منC_1؛

3. أن مستوى الإنتاج C_2 يتحقق إما:

أ. باستخدام كمية أكبر من عنصر العمل، وكميات أقل من رأس المال ⇐ النقطة B.

ب. باستخدام كمية أكبر من عنصر رأس المال، وكميات أقل من العمل ⇐ النقطة A.

تحليل الشكل البياني:

- عند النقطة A تكون نسبة رأس المال إلى العمل $\frac{}{L}$ مرتفعة، وذلك بسبب زيادة رأس المال وانخفاض كمية العمل، وذلك عند مستوى ثابت من الإنتاج في C_2.
- عند النقطة B تكون نسبة رأس المال إلى العمل $\frac{}{L}$ منخفضة، وذلك بسبب انخفاض رأس المال وزيادة كمية العمل المستخدمة في عملية إنتاج سلعة "التلفاز".

ومنه نستنتج بأن المنتج يستطيع إحلال عنصر إنتاجي مكان آخر لإنتاج نفس الكمية من السلعة وذلك يعتمد على أسعار عناصر الإنتاج وهي تتحدد بدورها حسب وفرة العنصر الإنتاجي، ونقطة الإنتاج الأمثل تتحدد عندما يتساوى ميل منحنى الناتج المتساوي مع ميل منحنى خط التكاليف.

وبتعبير آخر فإنه إذا كان سعر العمل النسبي عالي سوف يستخدم المنتج عنصر رأس المال مكانه، وإذا انخفض سعر العمل النسبي ينتقل إلى استخدام أكثر للعمل، لكن الكثافة النسبية عند جميع مستويات الأسعار النسبية ثابتة وغير قابلة للانعكاس، أي أن السلعة كثيفة رأس المال عند السعر النسبي لا تصبح كثيفة العمل عند نفس السعر النسبي، وهذا نلاحظه من كون منحنى $\frac{\mathbf{k}}{\mathbf{L}}$ ذو علاقة طردية مع السعر النسبي.

ثانيا: نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج.

يؤدي الاختلاف في وفرة عوامل الإنتاج أو ندرتها إلى تخصص كل دولة في فرع الإنتاج، الذي يتطلب نسبة كبيرة من العنصر المتوفر لديها بكثرة، ثم لا يلبث حجم المشروعات أن يتوسع نتيجة لزيادة الطلب من المناطق الأخرى، فيزداد بذلك الإنتاج مما يسهم في انخفاض التكاليف وبالتالي إلى انخفاض أسعار السلع، الأمر الذي يسمح بالتوسع في التجارة بين الدول.

كما أن التجارة الدولية تؤثر في الأوضاع الاقتصادية الداخلية، فمن المفروض أن تؤدي إلى احداث التوازن في أسعار السلع داخل أسواق الدول الأطراف في التجارة، نتيجة تأثيرها على عوامل الإنتاج من خلال عمليات الاستيراد والتصدير التي تجعل عامل الإنتاج النادر وفيرا نسبيا، ما يؤدي إلى تعادل أسعار عناصر الإنتاج.

أي أن التجارة الدولية تزيد من الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة وتقلل الطلب على عنصر الإنتاج الأقل وفرة، مما يترتب عليه قيام التجارة إلى اتجاه سعر العنصر الوفير إلى الارتفاع، واتجاه سعر العنصر النادر إلى الانخفاض، الأمر الذي يؤدي إلى سيادة سعر واحد لكل من العنصرين الإنتاجيين داخل الدولتين.

إلا أن المتمعن في العبارة أعلاه يتبادر إليه التساؤل الآتي: **ما هي توليفة الإنتاج التي تختارها؟ أي ما هو العنصر الإنتاجي الذي نستخدمه بنسبة أكبر من العنصر الإنتاجي الآخر؟**

إن استخدام كمية عنصر الإنتاج (عوامل الإنتاج) بنسبة أكبر يتوقف على أسعار عناصر(عوامل) الإنتاج في حد ذاتها، وهاته الأخيرة –أسعار عوامل الإنتاج– تعتمد بالأساس على مدى الوفرة النسبية لها داخل حدود كل دولة، وبما أن وفرة عوامل الإنتاج تختلف من دولة إلى أخرى، يقودنا هذا إلى القول بأن كل دولة ستختار توليفة إنتاجية تختلف عن الدولة الأخرى، وبافتراض ثبات مستوى التكاليف، فإن كل دولة سوف تسعى إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من السلعة، أي أن نقطة الإنتاج المثلى سيتم تحديدها من خلال نسبة سعر العمل(W) "الأجر" إلى سعر رأس المال(R) "الفائدة"، أي أن $\frac{w}{R}$ هي التي تحدد كمية الإنتاج المثلى، وهذا ما يقودنا إلى تحديد توليفة الإنتاج المثلى لعوامل الإنتاج $\frac{K}{L}$.

فإذا كانت النسبة $\frac{w}{R}$ مرتفعة دل هذا على أن التوليفة الإنتاجية$\frac{K}{L}$ تكون كذلك مرتفعة كما هو موضح عند النقطة A في الشكل البياني رقم(01)، وهذا يوضح أن سعر العمل مرتفع مما يدل هذا كذلك على أن عنصر العمل غير متوفر نسبيا، لأن انخفاض الوفرة النسبية

لعنصر العمل(L) تؤدي إلى ارتفاع سعر العمل(W)، وانخفاض سعر رأس المال(R) بسبب زيادة الوفرة النسبية لرأس المال(K)[1].

نستنتج بأن العلاقة بين نسبة سعر العمل إلى سعر رأس المال$\frac{w}{\mathrm{R}}$ ونسبة رأس المال إلى العمل$\frac{K}{\mathrm{L}}$ هي علاقة طردية موجبة، مما يعني أن ارتفاع السعر النسبي للعمل يقود إلى استخدام عنصر رأس المال بشكل أكبر من أجل تخفيض التكاليف والعكس صحيح.

وبالتالي فإن الدولة التي تتوفر على وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين فإنها ستقوم بإنتاج السلعة التي تحتاج هذا العنصر الإنتاجي المتوفر، ومن ثم تقوم بتصدير هاته السلعة واستيراد السلعة التي تحتاج إلى العنصر الإنتاجي الذي لا تملك فيه وفرة نسبية.

فالتجارة الدولية يترتب عليها ارتفاع ثمن العنصر الوفير وانخفاض ثمن العنصر النادر، بل واتجاه ثمن العنصر الواحد إلى التساوي داخل البلاد المختلفة، وبالتالي تؤدي إلى تضييق الفروق بين الدول المختلفة في مستوى الدخل، مما يسهم في تساوي أجور العمالة ذوي المهارات المتجانسة داخل الدول التي تتم بينهما التجارة في الأجل الطويل، وبالمثل سوف تؤدي إلى تساوي أسعار الفائدة على رؤوس الأموال.

ثالثا: لغز "ليونتيف"

حاول "ليونتيف" اختبار نظرية "هكشر– أولين" للتأكد من صحة تفسير النموذج ومسايرته لمسار التجارة الدولية، فقام بتحليل صادرات وواردات الولايات المتحدة الأمريكية، فوجد أن الولايات المتحدة تستورد سلع كثيفة من رأس المال أكثر من السلع كثيفة العمل بالرغم من أن النظرية تقتضي بأن صادرات الولايات المتحدة يجب أن تكون أكثر بالنسبة لرأس المال.

ولقد تبين كذلك أن الصادرات الأمريكية أكثر كثافة في استخدام العمالة من وارداتها، وبصورة أدق فإن معدل العمالة إلى رأس المال كان أعلى في الصادرات عنه في الواردات،

[1]– شربي محمد الأمين، **المرجع السابق**.

الأمر الذي يعني أن مساهمة الولايات المتحدة في التقسيم الدولي للعمل إنما يقوم على تخصصها في الصناعات كثيفة العمل وليس في الصناعات كثيفة رأس المال.

وأن تفسير هذه المتناقضة أو اللغز يعود إلى أن عنصر العمل غير متجانس في الدول، نتيجة اختلاف درجات التعليم والتدريب والخبرة التي تجعل من عنصر العمل الأمريكي متفوق في الإنتاجية، وعلى اعتبار أن معرفة العمال وخبرتهم تعتبر رأس مال بشري، أي أنها تزيد من إنتاجية العامل الأمريكي التي تعتبر ثلاثة أمثال من غيره من العمال[1].

إن التنبؤ الذي وضعته نظرية "هيكشر– أولين" في إطار تفسير قيام التجارة الدولية، يتمثل في أن صادرات الدولة ستشمل السلع التي تستخدم بكثافة العنصر الوفير نسبيا، وأن مستورداتها ستشمل السلع التي تستخدم العنصر النادر نسبيا، فعندما تقوم الدولة بتصدير السلع التي تستخدم العنصر الإنتاجي الوفير نسبيا يزيد الطلب على العنصر الوفير نسبيا مما يرفع سعره في حين ينخفض الطلب على العنصر النادر نسبيا نتيجة الاستيراد، مما يؤدي إلى انخفاض سعره حتى تتساوى الأسعار النسبية للسلع وعناصر الإنتاج نتيجة لهذا الانتقال.

[1]– مؤتمر العمل الدولي، **مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية**، التقرير الخامس، الدورة 2008/97.

المحور الثالث:

الاتجاهات الحديثة في تفسير التبادل الدولي.

من خلال ما رأيناه سابقا حول التفسيرات التي قدمتها النظريات لقيام التجارة الدولية، اتضح بأن هذه التفسيرات تخص الدول التي تتشابه في ظروفها، وأن الواقع الفعلي يؤكد بأنه قد توجد عوامل أخرى قد تغير من سياسات الدول في مسار تجارتها الخارجية، لذلك فمن الأفضل الإلمام بالعوامل التي يمكن أن تغير اتجاه التجارة الدولية خاصة في الوقت الحالي والتي لم تكن قائمة من قبل.

أولا: محددات الاتجاه العام للتبادل الدولي

تتفاوت درجة تأثير محددات التبادل الدولي من دولة إلى أخرى، بحسب درجة ارتباطها بالعملية الإنتاجية وكذا أسعار المنتوجات فيما بعد، ناهيك عن التشريعات والقوانين، ومن بين أهم هذه المحددات نجد:

1. **تباين توفر الموارد الطبيعية بين الدول:** وذلك نتيجة تركز مصادر الثروة ببعضها، مما يؤدي إلى تفرد عدد معتبر من الدول المجاورة تقريبا في سلعة واحدة أو سلعتين، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قيام بالتبادل التجاري بين تلك الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن اختلاف توفر الموارد بين الدول يؤدي إلى زيادة قيام التجارة بين الدول عن طريق التخصص وتقسيم العمل؛

2. **حجم الدولة:** تتحكم المساحة الجغرافيا أيضا في التجارة الخارجية للدول من خلال درجة تكامل الموارد الطبيعية والبشرية للدولة، وما يوفره ذلك الحجم من كمية الإنتاج الذي يعتبر بدوره تابعا لحجم الأسواق الدولية، إذا نجد الدولة التي تتمتع بمساحات كبيرة تمكنها من زيادة الإنتاج والاستثمارات الأمر الذي يجعلها تبحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها، وفي مقابل ذلك فإن حجم الدولة الكبير يعني سوق داخلية كبيرة تستلزم منتجات

عديدة يتم تلبية البعض منها من الدول الأخرى، وبالتالي فإنه كلما كان حجم الدولة كبيرا كلما كانت التجارة الدولية فيها تحظى باهتمام كبير؛

3. **العامل السياسي:** تعطي العلاقات السياسية الودية دفعة مهمة في زيادة التبادل الدولي بين الدول التي تتمتع بعلاقات سياسية ودية لما لها من تقارب في وجهات النظر وتذويب العراقيل الناتجة عن البعد الجغرافي، تمكنها من ابرام اتفاقيات تجارية وكذا صفقات في إطار التعاون الدولي، وتحديد الأفق المفتوح أمام الدول الأطراف في التجارة الخارجية؛

4. **الميزة النسبية:** وذلك من خلال أن العوامل التي تتفاعل في تحديد اتجاهات التخصص الدولي لا تبقى ثابتة عبر الزمن، لأن أساليب الإنتاج في الدولة تتغير عبر مراحل النمو تبعا لتقدم البحث العلمي ووسائل نقل المعرفة، ومثال ذلك لغز "ليونتيف" كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تصدر سلع كثيفة العمالة، بعدما كانت تصدر سلع كثيفة رأس المال وتستورد سلع كثيفة العمالة؛

5. **نفقات النقل:** تؤثر نفقات النقل في هيكل واتجاه التجارة الخارجية، بحيث أنه كلما كانت تكاليف النقل كبيرة، أدت إلى عزوف الدول على القيام بالتبادل التجاري مع الدول الأخرى، نظرا لتغير أسعار السلع نحو الارتفاع مقارنة بأسعارها داخل الدول المصدرة أو نتيجة تعرض السلع للتلف أثناء المسافات الطويلة؛

6. **درجة توفر المعلومات:** خاصة وأن التبادل التجاري يتطلب الدراية الكاملة بأحوال الأسواق الدولية فيما يخص التعريفات الجمركية التي تعد أحد معوقات قيام التجارة الدولية، وكذا مستوى الأسعار داخل أسواق الدولة المستوردة، إلى جانب درجة المنافسة؛

7. **الشركات المتعددة الجنسيات:** تسيطر الشركات المتعددة الجنسيات على أهم فروع الإنتاج في الدول خاصة الرأسمالية منها، وانتقال نشاطها إلى الدول الأخرى مما جعلها أكثر احتكارا للأسواق الأخرى، فيما يخص المنتجات التي تنتجها لتميزها بالتكنولوجيا العالية

والكفاءة في الإنتاج، الأمر الذي ينعكس على هيكل التجارة الدولية بين الدول التي كانت تصدر نفس منتجاتها؛

8. **القوانين والتشريعات:** تعتبر القوانين عامل متحكم في حجم تدفق السلع والخدمات من دولة إلى أخرى، بحيث أنها تؤدي دورا في تغيير اتجاه التجارة الدولية بين الدول، ففي حالة الدولة التي تعتمد على استقطاب السلع نجد قوانينها مرنة لدخول السلع الأجنبية سواء الداخلة في العملية الإنتاجية أو للاستهلاك، مما يعزز من قيام التبادل التجاري في هذا الاتجاه.

ثانيا: بعض النظريات التكميلية للتبادل الدولي

نظرا للتقدم والتطور الذي شهدته أساليب التبادل الدولي، والتي سمحت بإضافة عناصر أخرى لتدعيم عناصر الإنتاج لم تكن موجودة من قبل، ومن بين هذه العناصر: الرأس مال البشري والعامل التكنولوجي اللذان ساهما في تغيير العلاقة بين عناصر الإنتاج وتحسين إنتاجيتها.

1. نظرية التجارة المبنية على اختلافات التكنولوجيا:

يرجع الكثيرين أن التكنولوجيا في معناها الدقيق إلى الترجمة الحرفية للكلمة والمتمثلة في أصولها اللاتينية، بحيث وردت في معاجم اللغة بـ كلمة "تكنيك" والتي تعني أسلوب أداء المهنة أو "الصنعة"[1].

أما في معناها الأصلي فهي المعرفة المستخدمة في تطوير أساليب أداء العمليات الإنتاجية.

بناء على هذه النظرية فإن العامل التكنولوجي "Technological Gap Model" يسهم بقدر كبير في قيام التجارة الدولية، ويرجع ذلك إلى أنه عندما يتم إدخال منتجات جديدة أو

[1] – انطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص: 11.

أساليب إنتاج مستحدثة، يمكن الدولة صاحبة الابتكار من امتلاك ميزة نسبية احتكارية مؤقتة في الأسواق الدولية إلى أن تزول هذه الميزة الاحتكارية بانتشار التكنولوجيا الجديدة، وقيام بعض الدول الأخرى بإنتاج سلعة مقلدة، بحسب ما جاء في تحليل النظرية.

ففي بدايات بروز العامل التكنولوجي وإدخاله على العملية الإنتاجية، تزايدت الفجوة بين خصائص إنتاج السلع وواقع التبادل التجاري بين الدول، بحيث زاد الطلب على السلع المستحدثة الذي أدى بدوره إلى تغير اتجاه التجارة الدولية نحو الدول صاحبة التكنولوجيا وارتفاع معدلات التبادل لديها في حين كانت الدول المفتقرة لهذا العنصر تتميز بضعف معدلات التبادل التجاري وحالة انكماش لفترة محددة أي إلى غاية تدارك الوضع[1].

وقد قدم "بورنز" تفسيرا لفترة الانكماش هذه إلى وجود نوعين من فترات الإبطاء " Time Lags" في عملية الانتشار الدولي للتكنولوجيا الحديثة هما:

أ. **فترة إبطاء رد الفعل** "**Reaction Lag**": ويطلق عليها أيضا فجوة تأخر الطلب "Demand Lag"وهي تعبر على الفرق الزمني بين اللحظة التي يمنح فيها الاختراع الجديد لأول مرة، واللحظة التي يكتشف فيها المنتجون في الدول الأخرى لحاجاتهم في مواكبة التغيرات الحادثة، ويتحقق ذلك عندما تبدأ الدولة صاحبة الاختراع في تصدير السلعة الجديدة إلى الدول الأخرى، وهنا يتعين على المنتجون في هذه الدول بمواجهة تحدي المنافسة الجديدة باتخاذ رد فعل ملائم، أي بتعبير أخر تتمثل هذه الفجوة في الفترة بين بداية استهلاك هذه السلعة في الدول موطن الاختراع واستهلاك هذه السلعة في الدول الأخرى.

ب. **فترة إبطاء التقليد**"**Imitatio Lag**": تتمثل في الفترة الزمنية الفاصلة بين إنتاج السلعة الجديدة لأول مرة (الإنتاج الأصلي) وإنتاج الدول الأخرى لها (الإنتاج المقلد) وعند

[1] – محمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، علم المعرفة، الكويت، 1982، ص: 82.

هذه النقطة تبدأ صادرات الدول المخترعة في التراجع، ويحل محلها الإنتاج المحلي المقلد في الدول الأخرى التي كانت تستورد فيما سبق.

يمكن القول بأن الدولة المخترعة تتمتع بميزة نسبية وطنية ذات طبيعة زمنية مؤقتة مرتبطة بطول المدة الزمنية التي تحتفظ فيها الدولة المخترعة بتفوقها النسبي في نطاق احتكارها وتفردها بالأساليب الفنية الجديدة، فالدول صاحبة الاختراع تمثل في هذه الحالة المصدر الوحيد للسلع كثيفة التكنولوجيا في جميع الأسواق الدولية إلى أن تستطيع الدول الأخرى تحقيق نجاح في مجال نقل أو تقليد التكنولوجيا المتكافئة.

2. نموذج دورة حياة المنتوج:

لهذا النموذج أهمية كبيرة في الدول الصناعية الأكثر تقدما، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان وألمانيا باعتبارهم أنها المتفوقون في التكنولوجيا وفي مستوى الطلب الداخلي مما يمنح لهم دورا رياديا في إنتاج السلع الجديدة.

ولقد قام الاقتصادي "فرنون" بتطوير نموذج دورة المنتج* سنة 1966 وأسقطه على الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها تتمتع بالتفوق التكنولوجي مما يسمح لها بتطوير منتجات جديدة وتصنيعها عبر مراحل يمر بها المنتج الجديد[1].

وأن كيفية عمل النموذج تتم من خلال إنتاج أعداد كبيرة من السلع الجديدة وبيعها داخل الأسواق المحلية الأمريكية، إلى أن يعمم استهلاك هذه السلعة الجديدة وتصبح واسعة

---

[1] – خالد المرزوق، **الاقتصاد الدولي: الأساليب النظرية الحديثة في التجارة الدولية**، بدون دار نشر، العراق، 2009، ص: 13.

* دورة المنتج تمر بأربعة مراحل: 1– اختراع وتطوير وتعديل المنتج في الولايات المتحدة؛

2–زيادة الطلب الأجنبي على المنتج الجديد وبالتالي زيادة الصادرات؛

3–انخفاض في صادرات الولايات المتحدة من المنتج بسبب الشركات الأجنبية التي بدأت في إنتاجه؛

4–عندما تنخفض أسعار المنتج في الدول الأجنبية تصبح الولايات المتحدة مستوردا صافيا للمنتج.

للمزيد من التفصيل أنظر: علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص: 157.

الاستعمال في الولايات المتحدة الأمريكية، فإنه يلفت انتباه الدول الأخرى والمنتجين الأجانب مما يؤدي إلى عقد صفقات تجارية من أجل الحصول على السلعة الجديدة، وتصبح الولايات المتحدة دولة مصدرة لهذه السلعة الجديد.

وعندما ترتفع معدلات الطلب الأجنبي على السلعة الجديدة وتصل مبيعات الولايات المتحدة في بعض الدول إلى مستويات مرتفعة، يؤدي ذلك إلى إغراء الشركات الأجنبية غير الأمريكية في محاولة إنتاج هذه السلعة وتصديرها لسد حاجات بعض الدول الأقل تحكما في التكنولوجيا، عندها تبدأ صادرات الولايات المتحدة لهذا المنتج في التراجع والانخفاض.

وأخيرا، وعندما تتمكن الشركات الأجنبية التحكم في العملية الإنتاجية للمنتج الجديد تحكما كاملا، وتدنية تكلفة إنتاجه من خلال إدخال أساليب وتقنيات ذات كفاءة، فمن الممكن أن تقوم هذه الشركات بتصدير هذا المنتج إلى الولايات المتحدة نفسها، وهذا يمثل نهاية دورة المنتج، وهكذا نجد أن الولايات المتحدة بدأت كمصدر وحيد لهذا المنتج ومن ثم صارت تتنافس مع المنتجين الأجانب على مبيعات التصدير إلى أن أصبحت مستوردا صافيا لهذا المنتج.

ومن أجل توضيح دورة حياة المنتوج وما يرافقها من تغيرات في الميزان التجاري الأمريكي، نستعين بالشكل الآتي:

شكل رقم(02): شكل يوضح أسلوب دورة المنتوج.

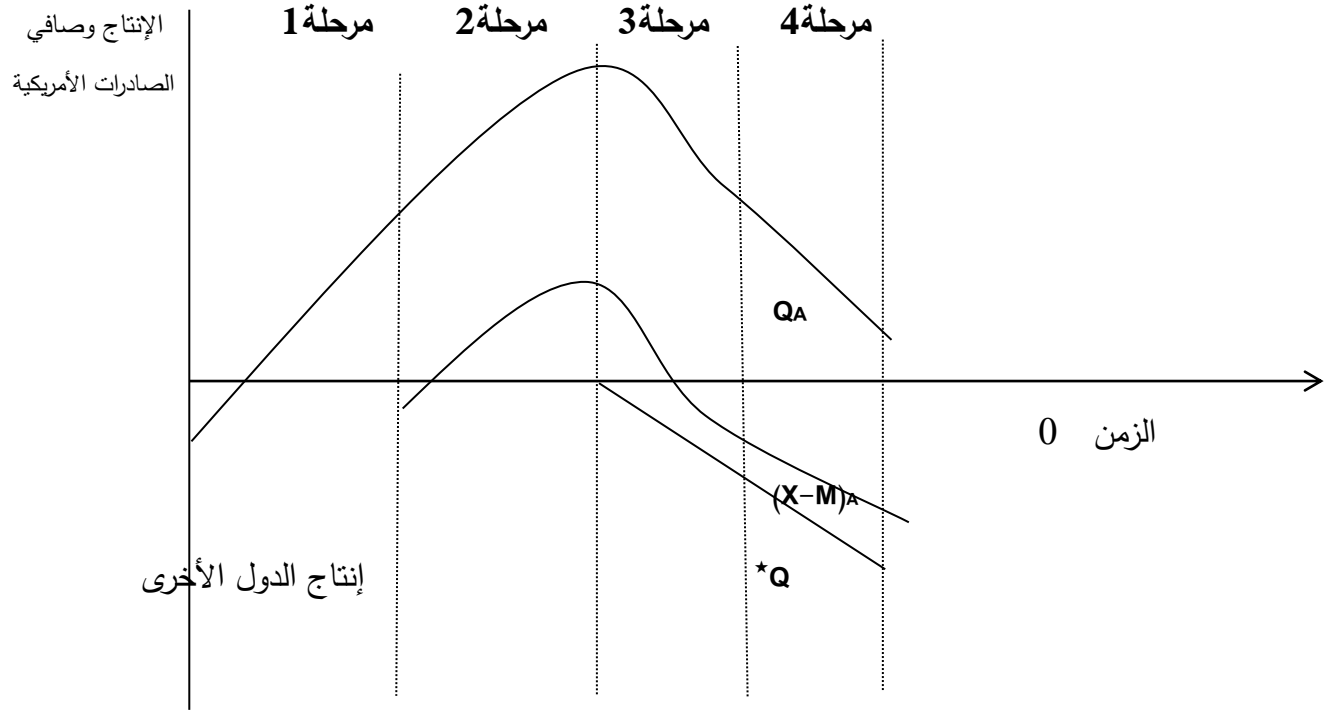

المصدر: ملال شرف الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 19.

Q_A : تمثل كميات الإنتاج الأمريكي؛

Q^*: تمثل كميات الإنتاج للدول الأخرى؛

$(X-M)_A$: صافي الصادرات الأمريكية.

من خلال الشكل رقم (2): نلاحظ وجود أربعة مراحل هي:

المرحلة1: مرحلة تطوير المنتج وتسويقه في السوق الأمريكية، مما يؤدي إلى زيادة Q_A؛

المرحلة 2: مرحلة نجاح المنتج في السوق الأمريكية وبداية تصديره إلى الخارج، ومن ثم زيادة الطلب عليه من طرف الدول الأخرى، مما يترتب عليه زيادة الإنتاج من المنتج الجديد (QA)، وهذا سيسمح بزيادة الفجوة بين الصادرات والواردات الأمريكية، أي يعني هذا زيادة $(X-M)_A$؛

المرحلة 3: بعد تمكن الدول الأخرى من إنتاج هذا المنتج الجديد، وهذا طبعا بعد اكتسابها للتكنولوجيا، فإن ذلك يعني زيادة Q^* وفي نفس الوقت تناقص Q_A، مما يؤدي إلى انخفاض الفجوة بين الصادرات والواردات الأمريكية أي انخفاض $(X-M)_A$؛

المرحلة 4: في هذه المرحلة يتم زيادة إنتاج الدول الأخرى لهذا المنتج الجديد حتى تحقق ما يعرف بوفرات الحجم أو الإنتاج، مما يكسب هذه الدول ميزة نسبية في إنتاج هذا المنتج نتيجة لانخفاض التكاليف، ويجعل الولايات المتحدة الأمريكية مستوردة لهذا المنتج، وفي هذه المرحلة فإن Q^* تستمر في الزيادة، بينما Q_A و$(X-M)_A$ تستمر في التناقص إلى درجة يصبح فيها صافي الصادرات الأمريكية $(X-M)_A$ سالبا.

الانتقاد الموجه لنظرية دورة حياة المنتج:

انتقدت هذه النظرية نتيجة أنها لا تتميز بالشمول والاستمرارية، وذلك راجع إلى أنها ظهرت في فترة زمنية تميزت بهيمنة الشركات والمؤسسات الأمريكية من حيث قدرتها على تكثيف الإنتاج وخفض تكاليفه، أي أن هذه النظرية تنطبق على الشركات المتعددة الجنسيات التي تمتلك إمكانات كبيرة، ولم يمكن تعميمها على كافة الدول.

3. **نظرية رأس المال البشري (تحليل منحنى التعلم):**

يتعلق هذا التحليل بدرجة تزايد مستوى نوعية العمل والتحسن في الإنتاجية وكذا إجمالي كمية الإنتاج خلال فترة زمنية معينة.

ولقد لوحظ بأن نوعية التعلم للعمال قد ساهمت في تقليص عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج منتج معين وبنسبة منتظمة، وأن كمية الإنتاج تزيد كلما توسعنا في إدخال نوعية ذات مستوى معين على العمالة أدى إلى تحسين في مردوديتها.

وامتدادا لهذا التحليل فإننا إذا افترضنا وجود دولتين: الأولى هي الرائدة في صناعة سلعة كثيفة العمل بينما تقوم الدولة الثانية بإنتاج نفس السلعة لكن في مرحلة لاحقة، فنجد بأن الدولة اللاحقة تفتقر للخبرة والتجربة في إنتاج السلعة بالرغم من تمتعها بميزة نسبية في عدد العمال، إلا أنها لا تستطيع في البداية منافسة الدولة الرائدة، وذلك يرجع إلى أن الدولة

الأولى اكتسبت خبرة مقارنة بالدولة اللاحقة وأن هذه الخبرة جعلت الدولة الرائدة تحافظ على الفجوة بينها وبين الدولة اللاحقة.

كما أن هذا التحليل يظهر في التجارة الدولية على الدول حديثة التصنيع بحيث يصعب عليها في البداية وخلال فترة معينة منافسة الدول الرائدة في التصنيع سواء من حيث الجودة والكمية والسعر.

4. **نموذج " ليندر" الأسواق والاختراعات:**

يختص نموذج الاقتصادي "ليندر 1961" " Linder" بالسلع الصناعية، والتي تمثل النسبة الكبيرة في التجارة الدولية، بحيث أن المحدد الأساسي لإنتاج السلع هو حجم الطلب داخل السوق وليست نفقات الإنتاج، وبالتالي فإن اتساع الأسواق وزيادة الطلب على المنتج يجعله أكثر تنافسية من خلال الميزة النسبية التي يمنحها له في المرحلة الأولى أي مرحلة النمو.

كما أن الاختراعات والابتكارات هي عبارة عن نتاج الإستجابة لحاجة السوق المحلي، أي أن الدافع للاختراع هو الطلب المتولد داخل الأسواق الداخلية وكذا طلب المستهلكين الأجانب الذين يتمتعون بمستوى مماثل من التطور الاقتصادي ولديهم نفس الرغبات مما يسهل ويسرع في اكتشاف المنتج الجديد، وأن هذا الطلب الأجنبي هو الذي يؤدي إلى قيام الصادرات (التبادل الدولي).

ولقد وضع "ليندر" خاصية من أجل قيام النموذج تتمثل في أنه غالبا ما تكون هذه الدول متشابهة في هيكل أسواقها وارتفاع نفقات العمالة فيها وانخفاض نفقات رأس المال، لكي يميل الطلب إلى السلع التي تتميز بمستوى مرتفع من التكنولوجيا، لأن نسبة كبيرة من التبادل بين الدول المتشابهة (السلع المحددة) تتم بين الدول الصناعية أو المتقدمة فيما بينها نظرا لتوفر لدى مستهلكيها نفس المقومات والإمكانيات التي بدورها تسهم في تقارب الرغبات.

المحور الرابع:

السياسات التجارية الدولية

ترجع بدايات الاهتمام بتبني سياسة تجارية دولية إلى المذهب التجاري الذي يرى بلزوم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من أجل تراكم الثروة داخل الدولة (الذهب والفضة)، وأن الوسيلة الأساسية للحصول على المعادن النفيسة هي التجارة الخارجية التي تسعى إلى تحقيق فائض في الصادرات عن الواردات.

كما تعتبر هذه الغاية من بين أحد أهداف السياسة الاقتصادية للدولة إلى جانب عدة أسباب أخرى تجعل الدولة تتخذ عدة إجراءات لتتدخل في حركة التجارة الخارجية، بحيث تختلف هذه الإجراءات باختلاف الأنظمة الاقتصادية التي تتبعها كل دولة، ومن بين هذه الأنظمة نجد النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي والمختلط، خاصة وأن كل نظام يختلف عن الآخر في مبادئه وأسسه.

أولا: مفهوم سياسات التجارة الخارجية وأهدافها.

تختلف السياسة التجارية الدولية باختلاف الظروف الاقتصادية لكل دولة، وعلاقة كل اقتصاد بالاقتصاديات الأخرى مما ينعكس ذلك على الإجراءات المتخذة.

1. مفهوم سياسة التجارة الخارجية

تعد السياسة التجارية أحد فروع السياسة الاقتصادية التي تطبق في مجال التجارة الخارجية من أجل تحقيق المصلحة الخارجية، ولقد وردت عدة تعاريف للسياسة التجارية تقريبا متشابهة في مضمونها والتي من بينها ما يلي:

السياسة التجارية هي: "مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التي تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتي

تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجاري الخارجي من العقبات المختلفة التي تواجهها على المستوى الدولي بين مجموعة من الدول".

وفي **تعريف آخر** هي: "مجموع الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال التجارة الخارجية تحقيقا لأهداف معينة، فالإجراءات المتعلقة بضبط الواردات والصادرات مثل الحصص والرسوم الجمركية والإعانات تعتبر جزءا من السياسة التجارية، ومنه فالسياسة التجارية هي كل الإجراءات المراد بها التحكم في قرارات الأفراد والهيئات فيما يتعلق باستيراد وتصدير السلع باستخدام وسائل مناسبة تكفل لها ما تريد".

تعريف ثالث: "هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، واختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أو حماية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق."

من هذه التعاريف يمكن استخلاص التعريف الآتي: **هي عبارة عن جملة التدابير والإجراءات التي تتبناها الدولة في مجال علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى، متمثلة في اتخاذ قرارات سواء كانت حرية أو حماي) من أجل المصلحة الاقتصادية، وباستخدام وسائل وأدوات تمكنها من اختيار السياسة التجارية المترتبة على الظروف الاقتصادية التي تمر بها.**

2. **أهداف السياسات التجارية.**

تسعى السياسة التجارية الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية، والتي من بينها:

1. **الأهداف الاقتصادية:**

✓ زيادة المردودية اللازمة للدولة من خلال تحقيق الفائض في الميزان التجاري، واستخدامها في تمويل وسد الاحتياجات الداخلية والنفقات المترتبة على الدولة بكافة أشكالها وأنواعها؛

✓ حماية الصناعة المحلية الناشئة من المنافسة الأجنبية في الإطار الزمني اللازم، من أجل التكيف مع التحولات العالمية، والذي يعد من الأهداف الأساسية للسياسة التجارية بل للسياسة الاقتصادية؛ ويرى المدافعون عن هذا المبدأ بأن الدولة التي تعتمد على صناعات جديدة تكون منتجاتها في البداية أقل جودة وأعلى تكلفة أي أنها غير قابلة للمنافسة مقارنة بالمنتجات الأجنبية، التي كان لها الوقت الكافي من أجل تحسينها وجعلها تتميز بكافة عالية سواء من حيث الجودة والسعر، وأن فتح المجال لهذه السلع لدخول الأسواق الداخلية من شأنه أن يؤدي إلى القضاء على تلك الصناعات الناشئة المحلية[1]؛

✓ معالجة الاختلالات الهيكلية الناجمة عن السياسات التنموية السابقة، والتي نجم عنها تأزم اجتماعي وانسداد اقتصادي[2]، وبالتالي اتخاذ سياسات أخرى أكثر فعالية ومغايرة للسياسات السابقة من أجل تدارك النقائص؛

✓ حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني، كالأزمات المتمثلة في الانكماش والتضخم، وهو ما تشهده العديد من الدول التي تتميز بإنفتاح اقتصادي كبير أي الدول التي يرتبط اقتصادها ارتباطا كبيرا باقتصاديات الدول الأخرى، عن طريق الاستيراد والتصدير؛

[1]– السيد متولي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص: 69.

[2]– حامد نور الدين، **العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية – حالة الجزائر**–، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أفريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر، ص: 09.

✓ توفير الضمانات والظروف الملائمة من أجل النهوض بالصناعات الناشئة أي الصناعة الجديدة عند بدايتها؛

✓ تجنيب الاقتصاد الوطني ظاهرة الإغراق التي تسعى إلى احتلال الأسواق الداخلية وتدمير الصناعات المحلية من خلال بيع السلع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج، أو بيعها بسعر أقل من أسعارها داخل أسواق الدول المنتجة، وهذا الإجراء يكون خلال فترات زمنية في الغالب قصيرة، ويهدف من خلاله إلى إزاحة المنتجات المشابهة من السوق وبالتالي تدمير المنشأة المنتجة له.

2. **الأهداف الإجتماعية:**

✓ حماية مصالح بعض الفئات الإجتماعية، كمصالح منتجي المنتجات الزراعية والفلاحية ومثال ذلك الشروط التي وضعها الإتحاد الأوروبي على دخول المنتجات الفلاحية وغيرها من البرامج منها الإعانات الزراعية أو ما يعرف بالسياسة الزراعية المشتركة، والتي يهدف من خلالها إلى الحفاظ على مداخيل فئة المزارعين؛

✓ من أجل التوزيع العادل للدخل القومي بين طبقات المجتمع، وذلك عن طريق آليات السياسة التجارية كفرض رسوم مرتفعة على بعض المنتجات الأجنبية؛

✓ مراعاة حقوق الفرد فيما يتعلق بتوفير مناصب الشغل، من خلال إتباع سياسة اجتماعية تمكن من ضبط معايير التنظيم وتوجيه الاقتصاد بما يخدم ويطور أشكال الحماية الاجتماعية[1].

3. **الأهداف الإستراتيجية:**

✓ المحافظة على استقرار الدولة من الناحية الاقتصادية والعسكرية، والتي من بينها الحفاظ على الأمن الغذائي؛

[1] – شرفاوي حاج عبو، **الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية**، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أفريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر، ص: 04.

- ✓ إقامة وتحسين العلاقات الودية بين الدول من أجل تحقيق أهداف أخرى، ولعل أهمها المتعلقة بالجوانب الاقتصادية كتسهيل زيادة الصادرات والاجتماعية؛
- ✓ بناء الميزة التنافسية للمؤسسات الوطنية من خلال إعطاءها الوقت اللازم لتكوين قاعدة معلومات والبحث والتطوير؛
- ✓ معالجة العجز في ميزان المدفوعات والذي يحدث نتيجة عدة عوامل أهمها زيادة فاتورة الواردات مقابل تراجع حجم الصادرات أو ما يعرف بعجز الميزان التجاري، كما يمكن يحدث العجز في ميزان المدفوعات نتيجة تدفق كبير لرؤوس الأموال نحو الخارج، هنا يجب تدخل الدولة عن طريق السياسات التجارية من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات؛
- ✓ زيادة الإيرادات العامة للدولة، إذ تعد الرسوم الجمركية أحد المنافذ الهامة للخزينة العمومية من أجل تنفيذ إلتزاماتها، وما يمز الرسوم الجمركية أيضا هو انخفاض تكاليف تحصيلها، مقارنة بالضرائب الأخرى.

ثانيا: أنواع السياسات التجارية

مما لا شك فيه فإن الهدف الأساسي للسياسة التجارية الدولية هو السعي إلى تحقيق المصلحة الاقتصادية الخارجية، والتي اقتضت اتباع أحد السياسات التجارية المتمثلة في سياسة حرية التجارة أو سياسة الحماية، فسياسة الحرية التجارية تقوم على عدم تدخل الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما سياسة الحماية فهي على العكس من ذلك، بحيث تستخدم الدولة نفوذها وصلاحياتها في التأثير على حركة المبادلات الدولية سواء التي تدخل الحدود السياسية للدولة أو التي تخرج منها، ولكل مبرراته كما سنرى في الفرعين الآتيين.

أ. سياسة الحرية في التجارة الخارجية

يعتمد هذا الاتجاه على مبدأ حرية إنتقال عوامل ووسائل الإنتاج من داخل دولة إلى خارجها، أي إلى الدول الأخرى في إطار التبادل الدولي أو ما يعرف بالتجارة الدولية، وعدم

فرض قيود أو عراقيل عليها، أي أن سياسة الحرية تعتمد بالأساس على إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات من خلال المعاهدات أو الاتفاقات التجارية.

ويعتمد أنصار هذا المذهب في التمسك بأراهم على الحجج التالية:

1. **التخصص وتقسيم العمل الدولي:** تسمح حرية التجارة لكل دولة بالتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وتستورد السلعة التي لا تتميز فيها نسبيا وبتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا، وعليه فإن هذه الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل تتوقف على نطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، مما يسمح بإتساع التجارة الدولية وزيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة والذي يؤدي بدوره إلى الاستغلال الأمثل للموارد؛

2. **انخفاض أسعار السلع:** تؤدي حرية التجارة إلى تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية نتيجة تدنية التكاليف المتعلقة بإجراءات الحمائية والمتمثلة في التعريفة الجمركية، والتي يتحملها المستهلك النهائي، وبالتالي فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة وكذا السلع الداخلة في العملية الإنتاجية؛

3. **الاستفادة من التطور التكنولوجي:** تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بين المنتجين ويسعى كل منتج إلى تحسين وتطوير طرق الإنتاج وإدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة وجودة عالية، إلى الإستغلال الأمثل للموارد خاصة التي كانت عاطلة فيما سبق؛

4. **تضييق الخناق على قيام الاحتكارات:** إن مناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد في تحسين مستوى الإنتاجية وتنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا وفعالية، الأمر الذي يحد من قيام الاحتكارات أو على الأقل تصعب من قيامها من خلال إمكانية انتقال المنتجين بين الأسواق؛

5. **تساعد حرية التجارة على الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج:** بحيث أن اتساع نطاق التجارة الدولية يؤدي إلى زيادة الطلب في الأسواق الخارجية، وأن هذا الطلب يؤدي إلى زيادة الإنتاج في الدول المصدرة الأمر الذي يحفز الاستغلال الأمثل للموارد العاطلة.

وغالبا ما تكون الدول المتقدمة الصناعية هي التي تنادي بمبدأ التحرير التجاري الدولي لامتلاكها طاقة إنتاجية كبيرة تمكنها من تحقيق وفرات الحجم يجعلها تبحث على أسواق خارجية أخرى من أجل تصريف منتجاتها دون قيود تعيق انتقال السلع والخدمات، لكي تضمن انتقال كمية كبيرة منها وبأسعار تنافسية، لذلك تنادي هذه الدول بمبدأ حرية التجارة الدولية.

ب. **<u>سياسة الحماية في التجارة الخارجية</u>.**

وهي قيام الدولة بتبني جملة من القوانين والإجراءات المطبقة بغرض حماية سلعها أو أسواقها المحلية من المنافسة الأجنبية، من خلال تقييد حرية التبادل التجاري مع الدول الأخرى، وذلك باتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات أو بالترخيص للصادرات خلال فترة زمنية معينة، الأمر الذي يؤدي إلى التضييق على المعاملات التجارية الدولية، من أجل بلوغ أهداف أخرى ذات أهمية للمجتمع يتوجب العمل على تحقيقها حتى ولو أدى ذلك إلى التضحية بجانب من مزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي.

ويعتمد أنصار هذه السياسة في الدفاع على هذا المبدأ على الحجج التالية:

1. الحفاظ على الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية: لأن نفقات الصناعات الوطنية في مراحلها الأولى لأي مشروع حديثة بالتنمية الصناعية في دولة ما تكون مرتفعة ولا تستطيع هذه الصناعات مجابهة المنافسة الأجنبية الناتجة عن حرية التجارة، لذلك يجب حماية هذه الصناعات حتى تتقلص نفقاتها وتتمتع بمزايا التصنيع، وعندئذ يمكن رفع الحماية التجارية دون أضرار، زيادة على ذلك فإن إتباع هذه السياسة

سوف يؤدي إلى تدعيم الصناعات الناشئة من خلال أن كبح الواردات وانخفاض حجمها يجعل المستهلك المحلي يحول إنفاقه إلى المنتجات المحلية الناشئة فيسهم في زيادة مبيعاتها التي تجعل المشروع يتوسع أكثر، وتعتبر هذه الحجة أكثر شيوعا في الدول النامية؛

2. **زيادة الموارد المالية:** توفير موارد مالية إضافية للدولة من خلال الرسوم الجمركية، تمكنها من مواجهة العجز في الميزان التجاري وكذا القيام بالوظائف المختلفة، أي الانفاق على مجالات أخرى التي من مهام الخزينة العمومية؛

3. **تقييد التجارة يؤدي إلى امتصاص البطالة وزيادة فرص العمل:** يرى أنصار الحماية بأن زيادة فرص العمل والتشغيل المتاحة داخل الدولة تأتي نتيجة ارتفاع الطلب المحلي على المنتجات المحلية، مما يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإقامة مشروعات جديدة التي يترتب عليها زيادة الطلب على اليد العاملة المحلية، وبالتالي امتصاص نسبة البطالة داخل الدولة[1].

ويعتبر مبرر العمالة وامتصاص البطالة من أبرز المبررات حجة من أجل تطبيق إجراءات الحماية التجارية.

4. **سياسة الحماية من أجل تنويع الإنتاج:** لأن سياسة التخصص وتقسيم العمل لها مخاطر عالية، وبالتالي فإن الاقتصاد في هذه الحالة يعتمد على منتج واحد، ويصبح الاقتصاد الوطني تابعا لهذه السلعة مما قد يصبح الاقتصاد الوطني معرض لعدة أزمات خارجية، أما الحماية فهي تساعد على التنويع بالمنتجات[2]؛ من خلال التوسع في استغلال الموارد.

[1]– عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 101.

[2]–Jean–Marc Siroèn, **L'ouverture commerciale est–elle mesurable**, Colloque Ouverture économique et développement, 22–24 juin, Tunisie, 2000, p: 04.

5. تفادي سياسة الإغراق المفتعلة: يتم من خلال هذه السياسة بيع المنتجات الأجنبية من قبل المصدرين الأجانب في أسواق دولة أخرى بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها داخل أسواق دولة المصدرين، مما يستدعي بالدولة المستوردة بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.

أي أن المنتج يمارس سياسة التمييز السعري ويبيع بسعر منخفض في الدولة المستوردة بهدف إخراج المنتجين المحليين من السوق الداخلي، وبالتالي يفرض أسعار احتكارية مرتفعة، لذلك تقوم الدولة المستوردة بفرض ضرائب بنسبة مرتفعة على منتجات هذه الشركات لحماية المنتج المحلي والمنتجين المحليين بحيث أنه:

- لا يستطيع المحتكر رفع السعر المحلي إلى درجة كبيرة لأن ذلك يؤدي إلى دخول منافسين جدد للسوق؛
- قد تكون الدولة الأجنبية والتي تمارس فيها سياسة الإغراق بإجبار المؤسسة للبيع بسعر واحد أو فرض ضريبة تصدير على المنتجات هذه الشركة، وبالتالي تزيد إيرادات الدولة الأجنبية وهذا أيضا يقلل عرض صادرات المؤسسة المحتكرة مما يزيد العرض المحلي لهذه الدولة؛
- تقوم الدولة بممارسة غير عادلة من أجل تقييد الاستيراد منها سياسة الشراء الحكومية المنحازة للموردين المحليين بالإضافة للتشريعات المقيدة للاستيراد.

وغالبا ما تقتصر سياسة مجابهة الإغراق على الدول المنخفضة الدخل، نتيجة عدم امتلاكها لطاقة إنتاجية كبيرة تواجه بها المنتجات الأجنبية فتلجأ إلى رفع نسبة الحقوق الجمركية على الواردات، من أجل تحقيق عدة غايات.

6. عدم توفر المعلومات الكاملة: قد يكون من أسباب الحماية عدم توفر المعلومات عن العرض والطلب وإجراءات الولوج للأسواق الأجنبية، بحيث غياب هذه المعلومات يؤدي بالمنتجين والمصدرين إلى عدم إيصال سلعهم إلى الأسواق الدولية.

إلا أنه ومن خلال ما وجدناه في الواقع العملي لهذه السياسات (الحماية والحرية) فإنه لا توجد دولة تتبع بصراحة وبصفة مطلقة سياسة تجارية خارجية دون الأخرى، فمعظم الدول تتبع في سياستها التجارية الخارجية مزيجا من الحرية والتقيد وبأسلوب يتماشى مع مصلحتها سواء الداخلية أو الخارجية، وبما يخدم هذه الدول اقتصاديا وسياسيا *.

ثالثا: أدوات السياسات التجارية.

تتعدد وسائل وأدوات السياسة التجارية تبعا للنظام الاقتصادي السائد، والتي يتم من خلالها التأثير على حركة التجارة الخارجية للدولة بما يخدم أهداف ومصالح الدولة، بحيث يمكن حصر هذه الوسائل في الوسائل السعرية والكمية والتنظيمية.

ا. الأدوات السعرية.

يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار سلع الصادرات وسلع الواردات، وأهمها ما يلي:

1. **الرسوم الجمركية:**

تعتبر من أهم أدوات السياسة التجارية لما لها من تأثير مباشر على حركة واتجاه التجارة الخارجية، وبحسب العديد من الخبراء فإنها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق جميع الأهداف خاصة المتعلقة بالتوازن الخارجي وحماية الصناعات الناشئة.

والرسم الجمركي هو مبلغ من المال تفرضه الدولة على السلعة عند عبورها للحدود السياسية للدولة سواء كانت صادرات أو واردات وغالبا ما تكون مفروضة على الواردات[1]، أما الضريبة على الصادرات فتكون في حالات استثنائية فقط، مثال ذلك من أجل توفير رغبات السوق المحلي في حالة السلع النادرة أو عندما تقوم الدول بحضر جزئي للتعامل مع دولة معينة.

[1] – يوسف شباط، **الرسوم الجمركية في التشريع السوري**، مجلة جامعة دمشق، العدد 16، جامعة دمشق، سوريا، 2000، ص: 300.

إلا أنه في غالب الأمر يتم فرض الضرائب على الواردات، أي السلع الداخلة إلى الدولة من أجل أهداف محددة والتي من أهمها حماية الصناعات المحلية والمنتجين المحليين، والأمر الثاني هو توفير موارد مالية إضافية للدولة.

ولقد تعددت أشكال التعريفات الجمركية المفروضة على السلع، بحيث يمكن تقسيمها إلى:

- ✓ **الرسوم النوعية:** وهي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلع على أساس الخصائص المادية للسلعة كالوزن، الحجم .... الخ؛
- ✓ **الرسوم القيمية (النسبية):** وهي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات، أي تفرض عادة في شكل نسبة مئوية لذلك من المهم جدا التأكد من القيمة الفعلية للسلعة عن طريق تكوين فرق مختصة على مستوى الجمارك من أجل التحقق من القيمة الحقيقة للسلعة بحيث يتم الاتصال مع الموردين في الدولة المصدرة؛
- ✓ **الرسوم المركبة:** وتتكون هذه الأخيرة من الرسوم الجمركية النوعية والقيمية.

2. **نظام الإعانات:**

هو نظام لتشجيع الصادرات ويعرف على أنه كافة المزايا والتسهيلات والمنح النقدية التي تمنح للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافسي للولوج إلى الأسواق الخارجية أو داخل الأسواق الداخلية.

إلا أنه في بعض الأحيان يقابل هذا النظام قيام الدول الأخرى من فرض رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية على دخول السلع المدعمة إلى أسواقها الداخلية، من أجل المحافظة أيضا على الوضع التنافسي لمنتجيها.

3. **نظام الإغراق:**

يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن نفقة إنتاجها أو بسعر لا يحقق أرباح للمنتج[1]، أو بسعر يقل على أسعار السلع المماثلة والبديلة في تلك الأسواق، بغرض إخراج المنتجين الآخرين وإحكام السيطرة الاحتكارية فيما بعد، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع من الإغراق وهي:

- ✓ **الإغراق العارض:** يحدث نتيجة ظروف طارئة، كالرغبة في التخلص من منتوج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم؛
- ✓ **الإغراق قصير الأجل:** يأتي قصد تحقيق هدف معين، كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة الناجمة على دخول منتجين جدد، ويختفي هذا الإغراق بمجرد تحقيق الهدف.
- ✓ **الإغراق الدائم:** يحدث هذا الإغراق نتيجة تمتع المنتج باحتكار فعلي وقوي نتيجة حصوله على امتياز لإنتاج سلعة ما من الحكومة أو نتيجة لكونه عضوا في اتحاد المنتجين الذين لهم صبغة احتكارية، كما يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.

4. **تخفيض سعر الصرف:**

يقصد بسعر الصرف، نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وبالتالي فهو عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

وعليه فإن تخفيض سعر صرف العملة المحلية من شأنه أن يعمل على خفض أسعار السلع الموجهة للتصدير مقومة بالعملة الأجنبية أي في نظر الأجانب، مما يؤدي إلى زيادة

[1] – قرار المجلس الأعلى لدول المجلس لدول الخليج العربي، **النظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الدورة 24، 22/21 ديسمبر، الكويت، 2003، ص: 03.

الطلب الخارجي على الصادرات (السلع المحلية)، مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري في اتجاه معين.

وكما أن تخفيض سعر صرف العملة يؤثر على كافة بنود ميزان المدفوعات من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال (القروض الخاصة، الأوراق المالية، الاستثمارات المباشرة) إلى أن يتحسن وضع الميزان وإرجاع التوازن، وتسمى أيضا بحرب العملات.

II. الأدوات الكمية.

يتم التأثير على حجم التجارة الخارجية باستخدام الأدوات الكمية وفق ما يلي:

1. **نظام الحصص:** هو نظام يتم من خلاله تحديد حد أقصى من السلع التي يمكن استيرادها على أساس عيني (الكمية) وقيمي (مبالغ) خلال مدة زمنية معينة، وذلك بتوزيع حصص محددة على المستوردين ونادرا على المصدرين، بحيث لا يمكن تجاوز استيراد الكمية أو المبلغ المسموح به، ويعد هذا الإجراء من القيود التي تفرضها الدولة من أجل التحكم في حركة التجارة الخارجية.

كما كانت بدايات الأخذ بهذا النظام خلال الحرب العالمية الأولى عقب أزمة الكساد الكبير، وما يعاب على هذا النظام أنه يخلف مشاكل تتعلق بكيفية توزيع هذه الحصص بين الدول وبين المستوردين المحليين، مما قد يولد نوع من البيروقراطية.

2. **نظام الحضر أو المنع:** يتمثل في قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية كما قد يكون الحضر على الصادرات أو الواردات أو كليهما معا، ويأخذ الأشكال التالية:

أ. **الحظر الكلي:** وهو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها وبين الخارج، أو في منتجات معينة ومحددة؛

ب. **الحظر الجزئي:** معناه أن الدولة تمنع التبادل التجاري بالنسبة لبعض الدول أو بعض السلع، وقد يخص هذا النوع من الحظر فترة زمنية قصيرة أو طويلة، نظرا للظروف التي تمر بها الدولة خاصة بالنسبة للمنتجات التي من شأنها تشكل عليها تأثير سلبي على صناعاتها المحلية.

3. **تراخيص الاستيراد:** عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد، الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص مسبق من الجهة المختصة، وخير مثال على ذلك نجد تراخيص إستيراد الأدوية، والسيارات كالجزائر.

III. الأدوات التنظيمية (التجارية).

تتمثل هذه الوسائل التجارية في الإطار التنظيمي الذي تتم فيه هذه الأدوات، وعليه فإن هذه الأطر هي:

1. **المعاهدات التجارية:** هو اتفاق يتم إبرامه بين دولتين أو أكثر من خلال الأجهزة المختصة (وزارة الخارجية)، من أجل تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما والمتمثلة في المسائل التجارية والاقتصادية، وقد تتعدى إلى القضايا السياسية والإدارية، مثل المساواة والمعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية أي قد تتميز الدولة محل المعاهدة بأفضل معاملة، مقارنة بالمعاملة الممنوحة لدولة ثالثة.

2. **الإتفاقات التجارية:** تختلف الإتفاقيات عن المعاهدة في المدة الزمنية، بحيث تكون الاتفاقية عبارة عن تعاقد قصيرة الأجل يضم قوائم السلع محل التبادل التجاري والمزايا الممنوحة في إطار حقوق والتزامات متبادلة بين طرفين أو أكثر، بحيث يتم التطرق فيه إلى بنود تفصيلية تتعلق بالتبادل التجاري، كما أن الغرض من الاتفاقية التجارية الدولية هو زيادة حجم التبادل التجاري ودعم القدرات التصديرية من أجل الولوج إلى الأسواق الخارجية.

تعريفة الاتفاقية: هي تعريفة تنشأ نتيجة اتفاق دولي بين الدولة والدولة الأخرى محل التبادل التجاري بحيث تتخذ هذه التعريفة شكل التشاور والتسهيل أي تتميز بالبساطة من أجل دخول السلع، وما يميز هذا التعريفة هو الشكل المستقل لفرض الضريبة التي تنشأ طبقا لإرادة تشريعية داخلية.

ولقد تعددت أشكال الاتفاقات التجارية بين الاتفاقيات الثنائية التي تتم بين طرفين أو دولتين فقط، والاتفاقيات الثلاثية والتي تبرم بين ثلاث دول حيث يتم الاستيراد والتصدير بين دولتين وتسوية القيمة في الدولة الثالثة، أما الشكل الثالث فهو الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وهي اتفاقية تشارك فيها عدة دول منها الإقليمية والدولية.

3. **اتفاقيات الدفع:** هي عبارة عن ملحقة للاتفاقات التجارية وقد تكون منفصلة عنها وهي تحتوي على إجراءات التنظيم لكيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين محل الاتفاق، مثل تحديد عملة التبادل، العمليات الداخلية للتبادل....الخ.

4. **التكتلات الاقتصادية:** هي تنظيم تعاوني يهدف إلى منطقة واحدة مكان دول متفرقة، وذلك بقصد وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية تمكنهم من تجميع المصالح المشتركة وتعظيمها من خلال إزالة كافة المعوقات والعقبات الإجرائية.

وتبين التكتلات الاقتصادية أنه نتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية وكإجراء لتحرير التجارة الخارجية بين مجموعة من الدول من أجل تعظيم الرفاه الاقتصادي لدى الشعوب، أصبحت ضرورة حتمية للبحث على سياسات تمكن من ترقية التجارة الخارجية والاستفادة من مزاياها، ومن بين هذه السياسات نجد[1]:

[1]– ملال شرف الدين، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة: الجزائر، البرازيل وماليزيا خلال الفترة 1990-2016**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة الجزائر، 2020، ص: 58.

أولا: منطقة التجارة الحرة: يتم فيها إلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على حركة السلع التي تنتقل بين الدول الأعضاء في هذه المنطقة، مع إبقاء كل دولة على القيود الجمركية اتجاه الدول غير الأعضاء، كما تقتصر اتفاقات منطقة التجارة الحرة على تدفق السلع فقط، أي لا تحتوي على إجراءات حرية انتقال عوامل الإنتاج الأخرى، أو على التنسيق في السياسات الاقتصادية لتوحيدها، كالسياسة النقدية والإنتاجية والسياسة الضريبية لذلك تعد هذه المنطقة من أبسط أشكال التكامل الاقتصادي ناهيك عن اقتصارها على سلع محددة إلى جانب انحراف الإنتاج والاستثمار و ارتفاع النفقات الإدارية.

ثانيا: الإتحاد الجمركي: يعد هذا الشكل في رأي الكثيرين أعلى وأرقى مرتبة من مناطق التجارة الحرة نظرا لوضوح إجراءاته مقارنة بمناطق التجارة الحرة نتيجة القضاء على التمييز، زيادة على إتاحة انتقال السلع دون قيود بين الدول الأعضاء فهو يوحد التعريفات الجمركية اتجاه الدول غير الأعضاء أي جعل التعريفة الجمركية مماثلة اتجاه الدول غير المشتركة في الاتحاد الجمركي مما يسهم في الحد من العديد من التجاوزات والخلافات المتولدة جراء التمييز في التعريفات.

وعليه فالاتحاد الجمركي يتضمن تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء بما يكفل حرية التبادل التجاري وتوسيع حجم السوق، بحيث يستلزم هذا الإتحاد قيام الدول الأعضاء فيه بتحويل الإتفاقيات التجارية بينها وبين الدول الأخرى غير الأعضاء في الاتحاد لكيلا تتعارض نصوصها مع التزامات الدول الأعضاء فيما بينها، كما يلزم الاتحاد الجمركي الدول الأعضاء بعدم القيام بعقد اتفاقيات جمركية أو تجارية داخل النظام الجمركي دون موافقة الدول الأعضاء الأخرى.

ثالثا: السوق المشتركة: تتعدى السوق المشتركة مضمون الاتحاد الجمركي إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج، أي أن إلى جانب تحرير انتقال السلع وتوحيد التعريفة الجمركية

اتجاه الدول غير الأعضاء، يضاف إلى هذين الإجراءين حرية حركة انتقال عوامل الإنتاج الأخرى والمتمثلة أساسا في العمالة ورؤوس الأموال بحسب الطلب عليها.

ولعل مستوى الاستغلال الأمثل للموارد يكون في إطار اتفاقية السوق المشتركة أكثر منه في حالة الإتحاد الجمركي نظير زيادة كفاءة استخدام عناصر الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الفرص الإستثمارية، وبالتالي ارتفاع معدلات نمو الإنتاج.

رابعا: الاتحاد النقدي: يتضمن هذا النوع من الإتحادات توحيد السياسات النقدية والمصرفية المعمول بها للدول الأعضاء في الإتحاد، والتي تتمثل في تثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء وتحرير سياسة التحويل الخارجي من أجل زيادة التبادل التجاري وجذب الاستثمارات وتشجيع التخصص وتقسيم العمل بين دول الإتحاد بغية زيادة درجة تكامل اقتصادياتها.

ومن أجل الحفاظ على ثبات واستقرار أسعر صرف عملات الدول الأعضاء يتم إنشاء صندوق موازنة، بحيث يقوم هذا الصندوق بشراء وبيع هذه العملات بالأسعار المثبتة لإحداث التوازن وفي حالة ارتفاع عدد الوحدات لعملة دولة ما عن الحصة المحددة لها فإن الصندوق هنا له الحق بتقديم طلب استبدال الوحدات الزائدة من هذه العملة بالذهب أو بعملات أخرى متفق عليها ويطلق على هذه العملات بالعملات الارتكازية (الدولار، أو الأورو).

كما يوجد إجراء آخر لإرجاع التوازن النقدي بين الدول الأعضاء وذلك بإنشاء اتحاد إقليمي للمدفوعات تتمثل مهامه في[1]:

← تأمين حرية التحويل الخارجي للعملة وتثبيت أسعار صرفها؛

[1] – Jens Weidmann, **The future of the European Monetary Union (EMU) and some comments on the German economy**, BIS central bankers', Brussels, Belgium, 2016.

← استحداث نوع من المقاصة الإقليمية لتسوية المدفوعات بين الدول المشتركة في الاتحاد؛

← استحداث إجراء تنظيمي دائم لتسوية مدفوعات الدول الأعضاء مع غيرها من الدول؛

← منح قروض قصيرة الأجل للدول الأعضاء التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها حتى لا تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها في أسواق الصرف الأجنبية بغية جعل أسعار منتجاتها في وضع تنافسي من وجهة نظر الأجانب، الأمر الذي يتيح لها زيادة الطلب على صادراتها وتراجع الطلب المحلي على السلع المستوردة لعلاج الخلل في ميزان مدفوعاتها.

خامسا: الاتحاد الاقتصادي: الاتحاد الاقتصادي هو أعلى مستويات التكامل الاقتصادي، بحيث يضم الإجراءات التالية:

- إلغاء القيود على حركات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج؛
- مستوى متقدم في تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية النقدية والضريبية والتجارية والإجتماعية؛
- إلغاء التمييز الذي يتولد عن اختلاف تلك السياسات الاقتصادية، إلا أنه يقصر عن توفير كافة المزايا المترتبة على توحيد كافة السياسات التي يتميز بها الاتحاد الاقتصادي التام.

سادسا: الاتحاد الاقتصادي التام أو الوحدة الاقتصادية: ما يميز هذا الاتحاد عما سبق هو تكوين سلطة عليا تقوم باتخاذ قرارات ملزمة التطبيق للدول الأعضاء.

وما يميز هدا الشكل من الاتحادات هو وجوب توفر كافة المقومات والإمكانات الضرورية من أجل قيام هذه الوحدة الاقتصادية، لأنه في ظل هذه الوحدة يمكن تحقيق عدة مزايا اقتصادية وسياسية واجتماعية نتيجة الوصول إلى الكفاءة في الاستغلال الأمثل للموارد

الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مداخيل حقيقية لحكومات وأفراد الدول الأعضاء، وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين الأفراد بما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.

غير أن هذا الشكل من الإتحادات في حالة الدول المتجاورة جغرافيا والمتقاربة في الإمكانات والمصالح الاقتصادية، والتي تربطها روابط ثقافية واجتماعية وتاريخية وثيقة، ويمكن أن تؤدي الوحدة الاقتصادية لهذه الدول إلى تشكيل الوحدة السياسية لها مما يجعل منها قوة اقتصادية وسياسية يصعب مواجهتها سواء من طرف الدول الأخرى أو الهيئات الدولية.

ونظير التطورات الاقتصادية والتجارية التي شهدتها العقود الأخيرة، فقد تزايدت هذه التكتلات الاقتصادية بحيث تم ابرام العديد من اتفاقيات التجارة الإقليمية، بهدف تحرير وتسهيل التبادل التجاري بين الدول الأعضاء من أجل محاولة الوصول للتكامل التجاري والاقتصادي، وتشمل هذه الاتفاقيات دولا متقدمة ونامية، فنجد اتفاقيات تضم دولا ذات دخل مرتفع مثل الاتحاد الأوروبي (EU)، أو ذات مستويات تنموية مختلفة مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، وعلى مستوى الوطن العربي نجد اتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن أجل الالمام بأشكال التحرير التجاري الدولي والذي هو أساسا بحثنا فمن المهم التطرق لحيثيات هذه التكتلات المجسدة على أرض الواقع، لذلك يمكن عرضها كالاتي:

الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية:

1. **المصدر:** هو الذي يقوم بشراء أو إنتاج السلعة لبيعها في الخارج مهما كانت طبيعتها، وقد يكون المصدرين أفراد مستقلين، أو مؤسسات كما قد تكون الدولة هي المصدرة عن طريق أحد المؤسسات العمومية.

2. **المستورد:** هو الذي يقوم بشراء السلع من أسواق الدول الأخرى، وبيعها في الأسواق الداخلية أي داخل دولته التي يقيم بها، وفي بعض الحالات قد يقوم ببيعها في أسواق خارج دولته.

3. **البنوك التجارية:** يقصد بالبنوك التجارية، تلك المؤسسات التي تقبل ودائع الأفراد ويلتزم بردها عند الطلب وفي التاريخ المتفق عليه، وتمنح قروض قصيرة الأجل الأقل من سنة[1].

كما تقوم البنوك التجارية بوظيفة هامة في الاقتصاد فهي وسيلة تعمل على لقاء المدخرين والمستثمرين الذي يحتاجون للأموال من أجل تمويل مشاريعهم سواء إنشاء أو تنمية، وبالتالي تحول المدخرات إلى رأس مال منتج من خلال تطوير التجارة والصناعة وتنشيط الاقتصاد القومي، وبالتالي يمكن استخلاص وظيفتين هامتين هما[2]:

أ. **نقدية:** تتمثل في تجميع المدخرات من الأشخاص (الطبيعيين والمعنويين) وإعادة توزيع وتنظيم تداولها من تلقي الودائع إلى منحها في شكل قروض؛

ب. **تمويلية:** تتمثل في إنتاج السلع المالية ثم تزويد المشروعات بالأموال (السيولة) اللازمة، مما يجعلها تسهم في تنمية المشروع واستمرارها.

الأطراف غير المباشرة في التجارة الدولية:

1. شركات النقل: تلعب عمليات النقل دورا هاما في قيام التجارة الخارجية، بحيث تسند عمليات النقل والشحن إلى شركات متخصصة لنقل البضائع من دولة إلى أخرى، نظرا لأن المصدرين أو المستوردين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات نجدهم لا يملكون وسائل نقل دولية مخصصة فيلجؤون لمثل هذه الشركات، وما يميز تكاليف النقل والشحن هو السعر المرتفع

[1] – محروس حسن، **إدارة المنشآت المالية، البنوك التجارية**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، بدون سنة، ص: 06.

[2] – أسامة عبد الخالق الأنصاري، **إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 1994، ص: 38.

الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى التأثير على أسعار السلع داخل الأسواق، لذلك تعد عمليات النقل أحد المحددات الأساسية في حركة واتجاه انتقال السلع بين الدول، وهناك ثلاث أنواع لشركات النقل هي:

- **النقل البري:** يتم من خلاله نقل السلع برا عبر السيارات أو الشاحنات أو عن طريق السكك الحديدية، وعادة ما يتم هذا النوع من النقل بين الدول المتجاورة جغرافيا؛

- **النقل البحري:** يتم من خلاله نقل السلع والبضائع عن طريق البحر باستخدام السفن والبواخر وما يميز هذا النوع هو الحجم الكبير للسلع؛

- **والنقل الجوي للسلع:** يتم نقل السلع عبر الطائرات وما يميز هذا النوع من حيث طبيعة السلع إذ تكون فيه السلع القيمة أو السلع ذات الطابع الاستعجالي، لما تتميز به الطائرات من سرعة في النقل، إلا أن هذا النوع يستلزم تكاليف أكثر من النقل البري والبحري.

2. **شركات التأمين:** نظرا للمخاطر العديدة التي من شأنها تلحق بالسلع والبضائع الداخلة في التجارة بين الدول سواء كانت مخاطر صادرة عن وسائل النقل أو التلف نتيجة سوء التخزين لأن توجد بعض السلع لا تتحمل فترات الانتظار الطويلة أو غيرها من الكوارث الطبيعية التي لا يستطيع المصدر أو المستورد تحملها، فقد أنشأت شركات تأمين إلزامية تتحمل هي هذه المخاطر في حالة الحدوث، مقابل تكاليف وعمولات يتم دفعها مسبقا من قبل المتعاملين الاقتصاديين، وفق عقد التأمين.

3. **وكيل العبور:** يمثل وكيل العبور الوسيط بين عملية النقل وتسليم البضاعة، ويأخذ الوضعيات التالية:

- **وكيل نقل:** هو شخص قد يكون مادي أو معنوي، يتحمل مسؤولية نقل السلع من مكان إلى مكان آخر لفائدة زبونه مقابل مبلغ يتم الإتفاق عليه؛

- **وكيل معتمد لدى الجمارك:** هو شخص طبيعي أو معنوي معتمد لدى إدارة الجمارك بناء على مجموعة من الوثائق تمكنه بالقيام بإجراءات التصدير أو الاستيراد لصالح زبون آخر؛

- **وكيل بالعمولة:** هو شخص يقوم بإبرام عقد باسمه الخاص لحساب الغير (موكله)، وقد يكون هذا الأخير تاجرا أو منتج أو غير ذلك، من أجل القيام بشراء أو بيع سلعة ما مقابل عمولة يدفعها الطرف الآخر، ولها أهمية كبيرة في النشاطات التجارية.

الوثائق المستعملة في التجارة الدولية:

توجد العديد من الوثائق الملزمة في التجارة الدولية، أي التي ترافق السلع والبضائع عند إنتقالها من دولة إلى أخرى، وكل وثيقة يمكن أن تندرج ضمنها وثائق إدارية أخرى، إلا أنه يمكن ذكر الوثائق الرئيسية والتي من أهمها:

- وثيقة السجل التجاري؛
- وثائق إثبات السعر؛
- وثائق إثبات الجودة؛
- وثائق النقل؛
- الوثائق الإدارية؛
- الوثائق الجمركية؛
- وثائق التأمين؛

وسائل الدفع والتمويل في التجارة الدولية:

تقوم البنوك بتقديم العديد من الخدمات ولعل من بينها تلك المقدمة للمصدرين والمستوردين في مجال المعاملات الدولية، بحيث يمكن للبنك أن يقوم بـ:

1. تقديم المعلومات والإستشارة عن طريق مصالح مخصصة لذلك، بحيث يتم اطلاع المتعامل الاقتصادي سواء المصدر أو المستورد على الخصائص التي تتميز بها دولة الطرف الأجنبي من حيث السوق المحلي ودرجة المنافسة فيه إلى جانب قواعد الرقابة على النقد الأجنبي والرسوم الجمركية والمخاطر المحتملة، مع توفر وكلاء في تلك الدولة من عدمه؛

2. إتمام المعاملات المالية الخاصة بالتصدير والاستيراد في الدولة الأجنبية التي يقيم فيها المتعامل الآخر عن طريق أحد فروعها أو الوكالات الدولية المتخصصة؛

3. تمويل عمليات التبادل الدولي التي تتم بين المصدرين والمستوردين بحيث تعرف الحالة الأولى عمليات التحصيل للنقد الأجنبي ووضعه في حساب المصدر أما في حالة الاستيراد فإن البنك هو من يقوم بدفع المشتريات من النقد الأجنبي ثم يقوم بالتسوية مع المتعامل المحلي وفق شروط محددة (الاقتطاع من حساب العميل أو إذا كان العميل محل ثقة فإن ذلك لا يمنع من دفع الفاتورة على أن تتم التسوية لاحقا).

ونظرا للتطورات التي شهدت البيئة الاقتصادية الدولية وزيادة معدلات وأحجام التبادل الدولي، فقد واكبها تطور في أساليب التسوية المالية بهدف تنظيم عمليات التجارة الدولية، كان للجهاز المصرفي فيها عاملا أساسيا لإتمام هذه المعاملات بدرجة من الاستقرار والضمان هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن اختيار أداة للدفع والتسوية المالية بين المصدر والمستود يعد أحد الركائز الأساسية لنجاح عملية العملية التجارية بحيث كل من الطرفين يبحث عن الطرق التي توفر له السرعة والضمان إلى جانب التكلفة، وعليه وبناء على ما سبق فإنه يمكن التطرق إلى أهم وسائل الدفع التي يتم اعتمادها في ميدان التجارة الدولية:

الدفع المقدم (المسبق): وفيه يقوم المستورد (المشتري) بدفع سعر السلعة إلى البائع (المصدر) قبل حصوله على السلعة أو أي وثائق تثبت نقل السلعة؛

الدفع عن طريق بواليص التحصيل: يقوم المصدر (البائع) بإرسال السلعة إلى المستورد (المشتري) مع إرفاق السلع بمستندات الشحن التي تذهب مباشرة إلى بنك المستورد (المشتري) لكي يتم دفع قيمة السلعة مباشرة مع إخطار المستورد؛

الدفع عن طريق الاعتماد المستندي: يعد هذا أحد وسائل الدفع الأكثر تداولا لما يتميز به من درجة الآمان بالنسبة للمصدر (البائع) في تحصيل مستحقاته، بحيث يلتزم البنك فاتح الاعتماد بدفع مستحقات المصدر (البائع) فور تقديم الوثائق المطابقة لشروط الاعتماد.

زيادة على ذلك فإن عملة الدفع الدولية تأخذ أحد العملات الدولية الرئيسية التي تلقى قبولا لدى العديد من الدول نظرا لأنها تتمتع بالعديد من الخصائص أهما الاستقرار النقدي، والمتمثلة في الدولار أو الأورو في الوقت الحالي.

رابعا: محددات اختيار السياسة التجارية الخارجية.

تعتبر السياسة التجارية الخارجية انعكاسا لموقف الدولة اتجاه التجارة الخارجية بحيث يكون هذا الموقف بناء على عدة خصائص اقتصادية داخلية تتكامل فيما بينها لتكمل تحقيق المصلحة الخارجية، وعليه فقد تلعب المقومات الداخلية دور كبير في رسم السياسة الخارجية، ومن بين هذه المحددات نجد:

1. **مستوى التنمية الاقتصادية.**

تتمثل مضمون التنمية في إحداث نوع من التغيير في المجتمع، بحيث يكون هذا التغيير في رفع مستوى الجانب الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي حتى تتمكن الدولة من تحقيق القيمة المضافة في الإنتاج المحلي بجودة عالية تمكنها من تعزيز القدرة التنافسية لاقتصادها من أجل اختيار موقف يلائم سياستها الخارجية، وعليه:

✓ **حجم الإنتاج داخل الدولة:** بحيث كلما كانت الطاقة الإنتاجية داخل الدولة كثيفة، أدى ذلك لتغطية السوق المحلي، ومن ثم البحث عن أسواق خارجية أخرى من أجل تصريف منتجاتها، الأمر الذي يسمح باعتماد سياسة تحرير التجارة الخارجية؛

✓ **درجة كفاءة الإنتاج:** والذي يسمح بتحقيق المنافسة الفاعلة، مما تدفع بالمنتجين المحليين بضرورة اقتحام الأسواق الدولية، الأمر الذي يستدعي بالدولة رفع القيود على التجارة الخارجية[1].

2. **الأوضاع الاقتصادية السائدة.**

إن توافر فرص الحصول على السلع والخدمات والتكنولوجيا من خلال الاستيراد وفتح الأبواب لرأس المال الأجنبي وحرية التبادل يكون مرتبط بمدى تخفيف أو إلغاء القيود على انتقال هذه العناصر، وأن إلغاء هذه القيود ينصرف للوضع الاقتصادي السائد للدولة، وعليه فقد تتحكم هذه الأوضاع في تحديد السياسة التجارية الخارجية، والتي يمكن حصرها في:

✓ **انخفاض معدلات النمو وتفاقم المديونية الخارجية وتدهور معدلات وشروط التبادل التجاري:** تؤدي هذه إلى إعادة النظر في السياسات الخارجية واتباع استراتيجية التوجه إلى الداخل من أجل إعادة استغلال الموارد الإنتاجية والتي تسهم بالنهوض بالطاقة الإنتاجية، لأن تحقق معدلات نمو مرتفعة يسمح بقبول تبني مبدأ تحرير التجارة الخارجية؛

✓ **الأزمات المالية والاقتصادية:** لقد خلفت الأزمات المتعاقبة على الدول حالات تخوف من الأضرار التي قد تنجم عن حركة رؤوس الأموال ذلك أنها تعتبر أحد قنوات انتقال الأزمات بين الدول وما يتبعها من انهيارات هذا من جهة[2]، ومن جهة أخرى فإنه وبفعل هذه الأزمات فقد ظهرت قوى ضغط في الأوساط المالية والصناعية تطالب حكومات هذه الدول بإعادة النظر في سياساتها الاقتصادية الخارجية، وإلغاء العوائق والحواجز من

[1] – تامر خالد مريان، **السياسة التجارية الخارجية، الأردن نموذجا**، دار المنهل، عمان، الأردن، 2012، ص: 14.

[2] – سامح نجيب، **الأزمة الرأسمالية العالمية – الزلزال والتوابع**–مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 2008، ص: 03.

أجل تحفيز المبادرة الفردية وتفعيل دور القطاع الخاص للقضاء على حالات الكساد بإزالة القيود أمام حركة رؤوس الأموال وخفض العبء الضريبي على أصحابها، حتى تتمكن من البحث عن الاستثمار والتوظيف خارج حدودها الوطنية[1].

✓ **النظام الاقتصادي المتبع في الدولة:** فالنظام الرأسمالي يتبنى ما يعرف بـ "الليبيرالية الجديدة" القائمة على سياسة اقتصادية تمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية والإنتاج التصديري وتحرير السوق من خلال الخصخصة وتحرير أسواق السلع والخدمات[2]، أي تقليص دور الدولة في الاقتصاد.

أما الإشتراكية فهي تنظيم اجتماعي تكون فيه وسائل الإنتاج والقرارات الخاصة بكيفية الإنتاج وغيرها محتكرة من قبل السلطة المركزية بدلا من الشركات ذات الملكية الخاصة[3]، وعليه فإن هذا النظام يتسم بمعدل فائدة يساوي صفر[4]، ويغلب عليه الطابع الاجتماعي والسياسي لذلك لم يول أهمية كبيرة للتجارة الخارجية، وبالتالي فهو يتميز بطابع الحماية.

✓ **السياسة المتخذة من قبل الدول الأخرى:** يؤدي تحرير التجارة من طرف واحد إلى اتخاذ الدول الأخرى مبدأ المعاملة بالمثل، وبالتالي التحول إلى سياسة الحمائية والتمييز بين الدول، في مجال الأفضليات الممنوحة.

---

[1] – بديعة لشهب، **الأزمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52/ 2010، المغرب، ص: 65.

[2] – جيمس فولتشر، ترجمة: رفعت السيد علي، **مقدمة قصيرة عن الرأسمالية**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2011، ص: 82.

[3] – سمير أمين، **الاشتراكية واقتصاد السوق تجارب الصين، فتنام، كوريا**، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، مصر، 2003، ص: 17.

[4] – جوزيف أ. شومبيتر، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011، ص: 36.

3. درجة الإنفتاح الاقتصادي.

يمكن أن تكون الإصلاحات والمتغيرات التي قامت بها الدول في إطار الانفتاح الاقتصادي خاصة على مستوى تحرير تجارتها من بين أهم محددات اختيار السياسة التجارية الخارجية، لأن عملية التحول الاقتصادي نحو الإنفتاح الاقتصادي يتطلب التدرج في اختيار سياسة ملائمة مبنية على عدة مؤشرات، والتي من بينها:

- ✓ **نسبة مشاركة الدولة في حجم التجارة العالمية:** بحيث أنه كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على إنفتاح الدولة تجاريا، وعليه فالدولة تعتمد على سياسة التحرير التجاري، الذي يتطلب منها الحد من الإجراءات التي من شأنها أن تعيق إنتقال السلع والخدمات خارج حدودها السياسية كالرسوم الجمركية المرتفعة والسياسات التجارية المنحازة لصادراتها؛

- ✓ **تبني الدولة استراتيجية إحلال الواردات:** ينجر عن هذا الموقف إجراءات عديدة منها حماية جمركية مرتفعة، تجعل من الدولة محمية اتجاه دخول السلع الأجنبية إليها، والتي تهدف من خلالها الدولة في الغالب إلى زيادة الإنتاج المحلي وتنمية الصناعات الناشئة والحد من إستنزاف العملة الأجنبية وغالبا ما يعتمد هذا الإجراء في الدول النامية،

- ✓ **مدى تنفيذ الالتزامات المبرمة مع منظمة التجارة العالمية:** بحيث تتيح الإتفاقية خطوات لمسيرة إصلاح قطاع التجارة الخارجية للدولة من أجل التوقف عن استخدام القيود الكمية للحماية، والاعتماد على التعريفة الجمركية المنخفضة مما يقلل من التحيز ضد سياسة الحماية، ومقابل تحرير التجارة الخارجية؛

- ✓ **المؤسسات المالية الدولية:** أسهم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في صياغة ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي لعدة دول خاصة النامية، والتي يعتبر تحرير التجارة الخارجية عنصرا أساسيا فيها، وهو شرط ضروري للحصول على الموارد المالية لتمويل احتياجات برامج الإصلاح، وكذا رفع الدعم على السلع المحلية وإعطاءها السلع الأجنبية نفس المعاملة من أجل ضمان المنافسة داخل الأسواق.

يمكن استنتاج بأن السياسية التجارية الخارجية هي المنهج المتبع لإدارة وتطوير آليات عمل التجارة الخارجية سواء على الصعيد الثنائي بين الدول أو على صعيد التكتلات والتحالفات التجارية، حيث تتضمن اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول وما تمنحه من ميزات تتعلق بإزالة العوائق الجمركية وتسهيل انسياب السلع والخدمات، وإعطاء أفضلية بالتعامل للمنتجات ونقل المعرفة العلمية والتكنولوجية وتوطين الاستثمار، كما تتضمن إقامة تكتلات اقتصادية بين الدول والسماح بتراكم المنشأ كما هو حاصل مع الدول التي ترتبط باتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، وأن السياسية التجارية الحكيمة تأخذ بعين الاعتبار الميزة النسبية للاقتصاد إضافة إلى اختيارها للشركاء التجاريين بناء على دراسة ومنهج علمي محكم يضمن تحقيق أعلى درجات الفائدة المتبادلة.

المحور الخامس:

النمو الاقتصادي والتجارة الدولية

لقد عرفت مفاهيم النمو الاقتصادي تطورا كبيرا ومستمرا، تبعا لتطور الفكر الاقتصادي، بحيث أسهمت محاولات تشخيص مصادر النمو عبر الحقب الفكرية الاقتصادية وفي ظل ظروفها، ولعل أبرز فكر اعتمد على الجانب التجاري في تسريع النمو الاقتصادي هو المذهب التجاري (التجاريين)، ضمن النظرية الكلاسيكية.

أولا: الأدبيات النظرية لعلاقة التجارة الدولية بالنمو الاقتصادي

1. **النظرية الكلاسيكية:** تعد النظرية الكلاسيكية مثالا للنظريات التي عالجت قضية النمو الاقتصادي ضمن فرض ثبات المعرفة الفنية والتكنولوجيا، فهي بذلك لا ترى مجالا للابتكار أو التحسن في طرق وأساليب الإنتاج، لذلك كان التجاريين أو الميركنتيليون من الأوائل الذين وضعوا نظرية اقتصادية بخصوص النمو الاقتصادي وبشكل واضح، تمثلت في ربط النمو الاقتصادي بغناء الدولة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية حتى تتم عملية النمو والتنمية[1].

كما يرى التجاريون، رخاء الأفراد يأتي من رخاء الدولة، ويتحقق هذا الوضع عن طريق قيام الدولة بالتصدير أكثر من الاستيراد، ويعالج هذا الفرق بين الصادرات والواردات بتدفق المعادن النفيسة (الذهب والفضة) إلى الداخل، أي أن هذه السياسية تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية في نظرهم، وفق جملة من الإجراءات أهمها[2]:

- تنمية الصادرات وتقييد الواردات، من أجل الحد من تدفق المعادن النفيسة خارج الدولة ويكون ذلك عن طريق الاهتمام بالصناعة وزيادة الإنتاج المحلي؛

[1]– علي حاتم القريشي، **اقتصاد التنمية**، حوض الفرات/ النجف الأشرف، بغداد، العراق، 2017، ص: 53.

[2]– مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011، ص: 83.

- يجب أن تكون الدولة قوية وتكمن قوتها في اقتصادها المبني على تراكم المعادن النفيسة المتمثلة في الذهب والفضة؛

- سعي كل دولة للحصول على الذهب، سواء بشكل مباشر عن طريق امتلاك المستعمرات أو بشكل غير مباشر عن طريق التجارة الخارجية؛

- أن التجارة والصناعة يعتبران أكثر أهمية للاقتصاد من الزراعة، ويتعين الاهتمام بالتجارة الخارجية.

2. **النظرية النيوكلاسيكية:** بالنسبة للنظرية النيوكلاسيكية فقد وجه لها عدة انتقادات نتيجة سكون النموذج المتعلق بالتجارة الدولية، والقائم على عامل واحد متغير هو تكلفة العمالة، وفقا لهذه النظرية فإن التجارة الدولية تؤدي في حدود ما تتوفر لديها من حرية، إلى تركيز الطلب الأجنبي على عناصر الإنتاج الوفيرة نسبيا لدى الدولة، وتحويل الطلب الوطني عن العناصر النادرة نسبيا إلى الدول الأخرى، ويترتب على ذلك اتساع نطاق التخصص والتبادل الدولي، والذي بدوره يساهم في إعادة توزيع الدخل القومي في كل دولة، مما يسمح بإحداث توازن على مستوى القطاعات الإنتاجية مما يساهم في عملية تسريع النمو الاقتصادي.

3. **النظرية الحديثة في تفسير دور التجارة الدولية:** حاول كل من "هكشر–أولين"، تقديم نموذج يقوم على تفسيرات أكثر واقعية لأنماط التجارة الدولية وتدفقاتها، من خلال دراسة العلاقة بين الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج، وتدفق التجارة الخارجية، التي تنعكس على هيكل الاقتصاد القومي وعلى النمو الاقتصادي، من خلال عوائد عناصر الإنتاج، وبناء على هذه النظرية فإن قيم السلع وأسعارها تتأثر بمدى وفرة عناصر الإنتاج أو ندرتها، وتتناسب أسعار السلع عكسيا مع مقدار عناصر الإنتاج المتوفرة، وعليه فقيام تجارة مربحة بين دولتين يتطلب تخصص كل دولة إلى إنتاج وتصدير السلعة التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا لعنصر الإنتاج المتوفر في الدولة نسبيا، ومن ثم تستطيع إنتاج هذه السلعة

بأسعار نسبية أقل نتيجة انخفاض سعر هذا العنصر داخل الدولة، كما تقوم الدولة باستيراد السلع التي يتطلب إنتاجها استخداما كثيفا لعنصر الإنتاج النادر نسبيا، بحيث ترتفع أسعار (تكاليف) إنتاج هذه السلعة نتيجة ارتفاع سعر عنصر الإنتاج النادر نسبيا.

الأمر الذي أعطى مجالا كبيرا للسياسات الحكومية للتدخل في أسواق عناصر الإنتاج وأسعار الصرف ودعم الصادرات، من أجل التخصص في إنتاج السلع التي تتميز فيها بكثافة في أحد عناصر الإنتاج وتصديرها، واستيراد السلع التي لا تتميز فيها بكثافة عنصر إنتاجها، وأن هذه السياسة ستؤدي إلى قيام تجارة مربحة بين الدولتين.

ثانيا: الدور التنموي للتجارة الدولية.

بناء على العديد من الدراسات التطبيقية فإن للتجارة الدولية دورا كبيرا في تلبية احتياجات الاقتصاديات الوطنية سواء النامية أو المتقدمة، من العملة الصعبة اللازمة لتمويل المستوردات الرأسمالية والوسيطية الضرورية لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، خاصة وأن العديد من الدول تعاني من النمو غير المتوازن في مختلف القطاعات، التي تترتب عن الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية، وقد ساد الاعتقاد بأن استمرار زيادة التنمية الاقتصادية الدافعة للنمو الاقتصادي يتطلب المزيد من الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، والحد من القيود المفروضة على حرية التجارة الدولية المتمثلة في حركة السلع والخدمات والعمالة.

I. من جانب الصادرات.

نتيجة محاولات الكشف عن العوامل الأساسية التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي فقد تبين بأنه: يوجد ارتباط وثيق بين زيادة الصادرات وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، بحيث تعد عملية التصدير هي الخيار الأمثل لكل الدول من أجل النهوض باقتصاداتها، وتتجلى فوائد عوائد التصدير في:

ـ تساهم عملية التصدير في تنويع مصادر الدخل الوطني وزيادته من العملة الصعبة، سواء للدولة أو الأفراد ولما لها من دور في تحسين أداء الميزان التجاري وميزان المدفوعات؛

ـ تؤدي عوائد عملية التصدير إلى الزيادة الكمية والنوعية لعوامل الإنتاج التي تعمل على تحسين وضمان القدرة الإنتاجية والقدرة على المنافسة؛

ـ زيادة وتنويع مصادر الدخل للدولة مما يقلل من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، كما تشهده بعض الدول النفطية كالجزائر، وأن هذه التنويع يجنبها أضرار تقلبات الأسواق الدولية؛

ـ إن التوسع في الصادرات يمكن من الزيادة في الإنتاجية، التي يتولد عنها خفض تكاليف الإنتاج والتوسع في الأسواق الدولية، الأمر الذي يجبر المؤسسات على تبني تقنيات الإنتاج الفعالة التي تتميز بالجودة وانخفاض سعر المنتوج؛ الذي يعد من محددات قيام التجارة الدولية وتعزيز النمو الاقتصادي[1]؛

ـ التصدير هو عملية يتم من خلالها تحفيز وتشغيل قطاع الخدمات الأخرى[2]، وبالتالي زيادة فرص العمل والتوظيف خاصة بالنسبة للموارد التي كانت عاطلة، إلى جانب رفع مستوى الأجور ومستوى المعيشة للسكان؛

ـ تؤدي عملية التصدير إلى زيادة الإحتياطات من النقد الأجنبي أو على الأقل المحافظة عليها كون الأجانب يدفعون يدفعون أسعار الصادرات بالعملات الرئيسية (الدولار، أو الأورو)، الأمر الذي يسهم في تعزيز قيمة العملة المحلية والحد من ظاهرة التضخم؛

---

[1] – Adam Smith, **Le rôle des exportations dans la croissance économique des régions et pays**, département de science économique, université Montréal, Québec, 2008, p : 02 .

[2] – Rodrigue Tremblay, **The "export–import" effect and economic growth, Department of Economics,** University of Montreal, Quebec, Canada, 2002, p : 12.

ـ جذب الاستثمار الأجنبي الذي يعد أحد مصادر تدفق التكنلوجيا الحديثة والخبرة، إضافة إلى ارتباطه بالأسواق العالمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا الأخير يسهم في زيادة تطوير البنية التحتية من موانئ ومطارات وسكك حديدية؛

ـ كلما زادت عملية التصدير كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزة التنافسية للمنتجات المصدرة نظرا للخبرة التي يتم إكتسابها وكذلك لكيفيات وتقنيات الولوج إلى الأسواق الدولية وضمان إستمرارية التواجد في السوق.

II. من جانب الواردات.

تمثل الواردات من السلع والخدمات في التجارة الدولية طرفا هاما لاقتصاد أي دولة، بحيث يتم من خلالها جذب وإستيراد السلع والخدمات التي يصعب إنتاجها محليا أو قد يؤدي إنتاجها محليا إلى تكاليف عالية وبجودة أقل كفاءة، ويمكن التطرق إلى الجانب المهم للواردات في:

1. تسمح الواردات بالحصول على السلع والخدمات التي يصعب إنتاجها محليا، أو قد يترتب على إنتاجها محليا تكلفة عالية أو بجودة أقل مقارنة باستيرادها من دولة أخرى، الأمر الذي قد يوفر دخل يوجه إلى قطاعات أخرى أو يعزز ويدعم تلك السلع والخدمات التي من الممكن أن تكون أحد السلع التي تدخل في عملية التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي؛

2. تساهم الواردات في نمو عناصر الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني والذي يمثل أحد المؤشرات الأساسية لقياس الأداء الاقتصادي للدول؛

3. تساهم الواردات في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، من خلال توفير السلع الأجنبية داخل الأسواق المحلية مما يعزز من الرفاه الاقتصادي، خاصة بالنسبة للأفراد الذي لديهم مداخيل مرتفعة أو تحقيق رغبات وأذواق المستهلكين الذين يفضلون المنتجات الأجنبية؛

4. إن تسهيل عملية التبادل التجاري، الذي يدخل في إطار التجارة الدولية وبالتحديد في جانب الواردات، قد يسمح باستيراد السلع الرأسمالية، والسلع الأولية اللازمة لعمليات الإنتاج المختلفة، والتي من شأنها إحداث توازنات اقتصادية كلية، وبالتالي توفير شروط التنمية والنمو الاقتصادي المتمثلة في مستلزمات النشاط الاقتصادي التي لا تتميز بالوفرة داخل الدولة[1]؛

5. للواردات دور مهم في سد الفجوة بين العرض المحلي والطلب المحلي، وبالتالي من الممكن أن تقضي على بعض المظاهر السلبية كالاحتكار والتضخم في بعض السلع؛

6. تعد الضرائب والتعريفات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، من بين أحد المداخيل المهمة لخزينة الدولة والتي قد توجه إلى دعم عمليات التنمية والنمو الاقتصادي أو القيام بمهامها المتمثلة في النفقات العمومية؛

7. تؤدي التعريفات الجمركية على السلع الاستهلاكية المستوردة إلى ارتفاع سعرها في نظر المقيمين، مما يستدعي العزوف عليها، وبالتالي التوجه إلى اقتناء السلع المحلية وبالتالي تزيد من العملية الإنتاجية، التي تتطلب بدورها زيادة في عوامل الإنتاج من يد عاملة وغير ذلك، الأمر الذي يحفز التنمية الاقتصادية.

III. من جانب الناتج المحلي الإجمالي.

يعد الناتج المحلي الإجمالي من أبرز المؤشرات الاقتصادية الذي يتم من خلاله معرفة مستوى النشاط والأداء الاقتصادي لأي دولة، وذلك لأن مكوناته هي عبارة عن نواتج الأنشطة الاقتصادية المختلفة لكل دولة، والتجارة الخارجية أحد هذه المكونات التي تساهم في رفع أو تراجع حجم الناتج الإجمالي، كما أن:

[1] – Arsene Basse, **Impact des importations sur la croissance économique au Bénin,** Editions Universitaires Europeennes, Paris, France, 2018, p : 09.

1. تنامي الصناعات الموجهة للتصدير من شأنها تعظيم فرص العمل وتعظيم الأجور، وبالتالي تعظم من نمو الناتج المحلي عن طريق إعادة النشاط للموارد العاطلة أو توسيع العمليات الإنتاجية من خلال زيادة تفعيل بعض الأنشطة المرتبطة بإنتاج السلع الموجهة للتصدير؛

2. كما أن تزايد القيمة المضافة للقطاعات الموجه إنتاجها للتبادل الدولي، تساهم في تغيير اتجاهات وتحركات الاقتصاد المحلي إجمالاً، بحيث تسمح باستفادة أغلبية المواطنين من زيادة الإنتاج في دولتهم، الأمر الذي يمكن من زيادة الدخل الحقيقي للأغلبية؛

3. تؤدي التجارة الدولية إلى الإندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، بحيث يتم من خلالها تسهيل تدفق رأس المال الأجنبي في شكل استثمار أجنبي في مختلف القطاعات الزراعية والصناعية[1]،

4. تساهم التجارة الدولية في تنشيط القطاع المصرفي من خلال عمليات التمويل والخدمات ووسائل الدفع الدولية التي يقوم بها للمتعاملين الاقتصاديين، بحيث تعتبر الخدمات أساس تكوين الناتج المحلي في العديد من الاقتصاديات، كما أن أغلب الصفقات التجارية التي تتم بين المصدر والمستورد تكون تسويتها عن طريق البنوك.

ما يمكن قوله على الدور التنموي للتجارة الدولية، هو أنها تحظى بقدر كبير من الأهمية في اقتصادات الدول نتيجة المساهمة الكبيرة في تحسين أداء اقتصاداتها وزيادة معدلات نموها الاقتصادي، خاصة مع تزايد موجة العولمة ودرجات الانفتاح الاقتصادي التي زادت من المبادلات التجارية الدولية بدعم من منظمة التجارة العالمية إلى أن أصبحت محور إهتمام معظم أصحاب القرار في الدول.

[1] – Patrick Guillaumont, **Politique d'ouverture et croissance économique : les effets de la croissance et de l'instabilité des exportations**, Revue d'économie du développement, 2e année N°1,Paris, France, 1994, p: 111.

ثالثا: تحليل بعض تقارير الهيئات الدولية.

أكاد أجزم بأن كل الهيئات الدولية التي تعنى بالقضايا الاقتصادية العالمية وعلى رأسها المالية والتجارية منها، يعد فيها موضوع تحرير التجارة الدولية والحد من عوائق تدفق السلع والخدمات والتي أبرزها الرسوم الجمركية ونظام الحصص، أحد الأهداف الأساسية التي أنشأت لأجلها، ويرجع ذلك إلى الأهمية البالغة للتجارة الدولية في تحسين الأداء الاقتصادي ورفع معدلات النمو عن طريق الفرص الكبيرة لتحقيق المكاسب والمنافع والآثار الإيجابية على صعيد الاقتصاد الكلي والتي توثقها العديد من الدراسات والتقارير الصادرة عن هذه الهيئات والتي من بينها منظمة التجارة العالمية، البنك الدولي، ومنظمة التعاون في الميدان الاقتصادي، وغيرها من المنظمات الدولية التي لها وزن في بيئة الاقتصاد العالمي، لذلك من المهم التطرق لبعض تقاريرها المتعلقة بعلاقة التجارة الدولية والنمو الاقتصادي.

1. منظمة التجارة العالمية "OMC".

أنشأت منظمة التجارة العالمية في مطلع سنة 1995، بحيث كانت تهدف من خلال استراتيجياتها إلى زيادة اندماج البلدان الفقيرة في الأسواق العالمية، والتي هي ضرورية لتنميتها الاقتصادية وهذا بغية منحهم فرص الإستفادة من القدر الأكبر من التخصص وتقسيم العمل والوصول للتكنولوجيا الجديدة ووفرات الحجم، عن طريق سعي المنظمة لتدنية تكاليف التجارة الدولية، وتعتبر الأهداف والمهام الأساسية التي تتبعها منظمة التجارة العالمية محددة في مقدمة اتفاقية المنظمة والتي وافقت عليها الدول الأعضاء عند إنشاؤها، وقد أضحى عمل المنظمة يشمل المجالات التالية:

- ← التجارة في السلع؛
- ← التجارة في الخدمات؛
- ← التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية؛

← الاستثمارات الأجنبية المرتبطة بالتجارة.

ومن أهم مهام وأهداف منظمة التجارة العالمية نجد[1]:

1. تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة أعمال هذه الإتفاقية والإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها، كما توفر الإطار اللازم لتنفيذها، والمتمثل أساسا في تحرير التجارة بين عدة دول بإرساء قواعد التبادل بشكل واسع، ومراقبة هذه القواعد وإنفاذها لكيلا تقوم الدول الأعضاء بالتجاوزات والإنسحاب من تنفيذ الإلتزامات؛

2. تشرف المنظمة على سير وثيقة التفاهم المتعلقة بالقواعد والإجراءات التي تنظم تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء؛

3. تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية على المسار المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمية والوكالات التابعة؛

4. السعي على رفع مستويات المعيشة من خلال تحقيق التوظيف الكامل والوصول إلى نمو الدخل الحقيقي الذي يعتبر أساس الطلب الفعال؛

5. توسيع الإنتاج وتعميق التحرير التجاري للسلع والخدمات بين الدول الأعضاء، بما يضمن حصول الدول النامية خاصة الأقل نموا منها على حصتهم من النمو الاقتصادي والتجارة الدولية؛

6. السعي إلى إضفاء ترتيبات مفيدة تبادلية وثنائية موجهة للتخفيض الجوهري في التعريفات الجمركية وغيرها من العوائق الأخرى للتجارة ومن أجل القضاء على التمييز في المعاملة في علاقات التجارة العالمية؛

7. تطوير نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر حيوية واستمرارية يشمل الإتفاقية المتعلقة بالتعريفات والتجارة والتوسع في تحرير الخدمات متعدد الأطراف؛

[1]– ملال شرف الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص: 77.

8. التأكيد على أهمية التنمية الاقتصادية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الحفاظ على البيئة واحتياجات الدول النامية، من أجل النهوض باقتصاداتها ومساهمتها في نظام التجارة العالمية؛

9. توفير منتدى دائم للمفاوضات بين الدول الأعضاء، يهتم بمسائل لم يتم التعرض إليها من قبل خاصة المتعلقة بمجال الخدمات؛

10. إدارة ومراقبة آليات مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء خاصة السياسات التي تتم بشكل فردي وانعكاساتها على عمل التجارة المتعددة الأطراف؛

11. تعمل منظمة التجارة العالمية أيضا على التعاون مع المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومع المنظمات غير الحكومية الأخرى من أجل صناعة سياسة اقتصادية عالمية منتظمة، ووضع برامج فعالة لتشجيع التجارة.

ويمكن القول بأن منظمة التجارة العالمية تهدف إلى تعميق تحرير التجارة الدولية عن طريق إيجاد نظام تجاري دولي متعدد الأطراف يعتمد على قوى السوق، وذلك بإزالة القيود والعوائق التي تقف أمام تدفق السلع والخدمات بين الدول وفق عدة مبادئ والتي من بينها:

1. **مبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية:** بحيث تتعهد الدولة العضو في المنظمة بأن تمنح جميع الدول الأعضاء نفس المزايا، سواء فيما تعلق بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أي معاملات أخرى خاصة؛

2. **مبدأ عدم فرض قيود كمية على الواردات والصادرات:** إذا اقتضت الضرورة يمكن للدولة أن تحمي تجارتها عن طريق التعريفة الجمركية وليس بإجراءات تقييدية أخرى كالقيود الكمية؛

3. **مبدأ منح تفضيلات للدول النامية:** من أجل ضمان حصتها من التجارة العالمية، وتمكينها من الوصول للأسواق العالمية؛

4. **مبدأ المفاوضات التجارية:** تعمل المنظمة على إيجاد حلول للنزاعات التي قد تحدث في إطار التحرير التجاري الدولي بواسطة المفاوضات التجارية من أجل التأكيد على سيرورة النظام التجاري العالمي باشراك كافة الدول؛

5. **مبدأ الشفافية:** يتمثل هذا المبدأ في إلزام الدول الأعضاء باتباع إجراءات الإفصاح والكشف عن القرارات الحكومية ذات الصلة بالتجارة سواء تتعلق باقتصاديات الدول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف؛

6. **مبدأ الإلتزام بالتعريفة الجمركية:** لا يمكن فرض رسوم جمركية مرتفعة قد تترتب عليها أضرار بالدول النامية.

وفي أحد تقارير منظمة التجارة المتعلقة بأهمية التجارة فقد أوضحت بأن تيسير التجارة أصبح عاملاً هاماً للتجارة الدولية والتنمية الاقتصادية للدول، من خلال المساهمة في رفع القدرة التنافسية والاندماج في الأسواق العالمية وإلى أهميته المتنامية في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما أن العديد من الدول حققت خلال العقود القليلة المنصرمة تقدماً ملحوظاً في خفض الرسوم الجمركية، وتفكيك نظم الحصص الأمر الذي أدى إلى إزدياد حجم التجارة وأصبحت أكثر عالمية، مما سمح لاقتصادات الدول النامية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية الاعتماد أكثر فأكثر على حركة السلع بكفاءة وسرعة وموثوقية، وقد أظهرت هذه التطورات الحاجة إلى إدارة أكثر كفاءة للتعاملات التجارية. بينما عدم الشفافية بشأن النظم واللوائح وعمليات التخليص الطويلة والزائدة عن الحد، وكثرة الوثائق المطلوبة بأشكالها العديدة وعناصر بياناتها المختلفة تؤدي مجتمعةً إلى زيادة كلفة المعاملات التجارية وأمدها، ويُنظر اليوم إلى هذه الحواجز على أنها أكثر إعاقة للتجارة أكثر من الرسوم الجمركية ونظام الحصص، فهي تجعل الحدود بين الدول "سميكة"، ولذا أضحى من المهم أكثر من أي وقت مضى تحقيق

تيسير التجارة عن طريق الفاعلية والكفاءة الإدارية، وخفض التكاليف، وتقصير وقت وصول السلع إلى الأسواق.

لأن الهدف الأول لتيسير التجارة هو المساعدة على جعل التجارة عبر الحدود أكثر سرعة وأقل كلفة، مع ضمان أمنها وسلامتها، وفيما يتعلق بالمجالات التي ينبغي التركيز عليها فهناك المسائل الرسمية والإجراءات، وما يتصل بها من تبادل المعلومات والمستندات بين مختلف الشركاء في سلسلة حركة واتجاه التجارة الدولية.

ويرجع الدافع الأساسي في ذلك إلى المكاسب الكبيرة المحتملة من تيسير التجارة لكل من الحكومات ومجتمعات الأعمال، فالكيانات الحكومية ستكسب من حيث إزدياد حصيلة الضريبة التجارية والاستخدام الأمثل للموارد والإمتثال المتنامي للقوانين والنظم التجارية، مما قد يوفر الخدمات العامة على نحو أكثر فاعلية وشفافية وسيمكّن من المحافظة على مستويات عالية من الأمن والرقابة الحكومية، ويقلل في الوقت نفسه من فرص الفساد.

زيادة على ذلك فإنه سيكسب التجار سرعة العمليات وانخفاض تكاليف المعاملات التجارية، بحيث تصبح الصادرات أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق.

أما بالنسبة للدولة ككل فإن خفض حالات التأخير غير الضروري، وتقليل التكاليف من شأنهما اجتذاب الاستثمارات ودعم النمو وايجاد فرص العمل، فتدابير تيسير التجارة ستفيد الدول النامية بصفة خاصة نظرا لأن كثيراً ما يستغرق تصدير السلع ثلاثة أضعاف المدة التي يستغرقها في الدول المتقدمة، أما الصادرات من الدول النامية فتستلزم ما يقارب ضعفي الوثائق وستة أضعاف التوقيعات مقارنة بالدول المتقدمة .

ونظرا لأهمية التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، في أدبيات منظمة التجارة العالمية، فقد استحدثت إجراء "المعونة من أجل التجارة" يقوم على "تخفيض تكاليف التجارة الدولية من أجل إستدامة النمو الشاملة للجميع"، و "برنامج كراسي منظمة التجارة العالمية" الذي يدعم الأنشطة الأكاديمية المتعلقة بالتجارة من قبل الجامعات والمؤسسات البحثية في البلدان

النامية والبلدان الأقل نموا، بحيث أكدت المناقشات التي تحدث داخل المنظمة بأن ارتفاع تكاليف التجارة الدولية بمثابة عائق أمام تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي للعديد من الدول خاصة النامية، والدول النامية غير الساحلية والبعيدة جغرافيا.

وتعتبر المنظمة بأن تطبيق هذين الإجراءات سيمكن من تخفيض تكاليف التجارة بين الدول بنسبة تتراوح بين 9.6 % إلى 23.1 %، وأن هذه النسب المتحصل عليها من أحدث البيانات لمؤسسات التمويل الدولية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من شأنها أن تزيد من التدفقات التجارية الدولية وبالتالي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي[1].

وفي تقرير آخر لمنظمة التجارة العالمية حول تأثير تسهيل التجارة و تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي والذي صدر سنة 2015، فإنها ستساهم في زيادة صادرات الدول النامية بنسبة 9.9 % والدول المتقدمة بنسبة 4.5%، أي بقيمة تقدر بـ 750 مليار دولار أمريكي، وربما إلى أكثر من 1 تريليون دولار أمريكي سنويا بالنسبة للدول النامية[2]، علما بأن هذه التقديرات التي صدرت عن منظمة التجارة العالمية تتوافق مع دراسة معهد "بيترسون" (Hufbauer and Schott، 2013).

من خلال تحليلنا لعدة تقارير صادرة عن منظمة التجارة العالمية فإن زيادة على مساهمة تحرير التجارة في النمو الاقتصادي فإن تعزيز تنويع الصادرات يمكن الدول من تجنب الصدمات التجارية الضارة في قطاعات محددة أو الأسواق الأخرى، وذلك عن طريق إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التجارة الدولية لأنها قد تمكنها من تغطية ما نسبته 20 %من مجمل التجارة الخارجية للدولة، مقارنة بنسبة 15 % للشركات الكبيرة، بحسب دراسة أجراها "هان وبييرمارتيني (2016)" باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي.

[1] – World Trade organization, **World Trade Report 2018, The future of world trade**, p: 12.

[2] – World Trade organization, **World Trade Report 2017 : Trade, technology and jobs**, p: 04.

2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد".

هي هيئة دولية تُعنى بقضايا التنمية والتجارة الدولية، وتسعى إلى مساعدة الدول النامية على الإندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تطوير المقاولات وتحسين مناخ الاستثمار، وتشجيع الحوار بين مختلف الأطراف المعنية، بحيث يعمل المؤتمر على إنجاز عدد مهم من الأبحاث والتقارير الدولية السنوية المتعلقة بالتنمية وتحليل السياسات العمومية، وتتبع الاستثمارات المباشرة الأجنبية، ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات.

ويتمحور الهدف الأساسي للمؤتمر في تشجيع التجارة الدولية ودعم مشاركة الدول النامية في هذه التجارة، كما يهتم بتدبير المخاطر المرتبطة بقطاع المنتجات الأساسية من خلال حث الدول النامية على تنويع إنتاجها وصادراتها، من خلال إعداد تقارير سنوية عن الاستثمار في العالم يُعنى بتتبع حركة التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر .

ومن بين التقارير الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" هو أن العديد من الدول التي تعتمد على عدد محدود من السلع الموجهة للتصدير تكون عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، وتوجد تقريبا 102 دولة من بين 189 دولة تتميز بهذه الأوضاع مما ساهم في ركود اقتصادي لـ 64 دولة وأثر سلبا على تنميتها الاقتصادية وهذا خلال الفترة 2013-2017، ناهيك عن ارتفاع الدين الخارجي لـ 17 دولة نامية بأكثر من 25% من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 2008 و2017، وأغلب هذه الدول هي الدول غير الساحلية، تتصف بنوع من الإنغلاق الاقتصادي (منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، منطقة الشرق الأوسط ونصف دول أمريكا اللاتينية)، في حين توجد بعض الدول تتميز بتنوع منتجاتها وصادراتها، استطاعت إحراز تقدم أسرع نحو تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية[1].

[1] – United Nations Conference on Trade and Development, **The challenge of assessing the creative economy: towards informed policy-making**, Creative Economy Report 2008, p : 09.

وفي تقرير آخر حول علاقة التحرير التجاري بالنمو الاقتصادي، وبالتحديد حول الأضرار الاقتصادية والإجتماعية العميقة والواسعة النطاق الناجمة عن الأزمة المالية العالمية، والتي شهدتها معظم الاقتصادات المتقدمة، من تراجع النمو وتقشف في الإنتاجية والأجور الحقيقية الراكدة، والذي ساهم في تباطؤ النمو أيضًا في معظم الدول النامية، وإن كان هناك تباين كبير بين المناطق، فإن المؤتمر وضع تقرير بصدد الحد من الأزمة مفاده أن العولمة والاتصال الجديد[1]، أو ما يعرف بالنمط العام للإنتاج الثقافي والاستهلاك والتجارة، عن طريق التركيز على "الإبداع المعرفي" أو "الاقتصاد الإبداعي" الذي يمس الجوانب الثقافية والتكنولوجية والاجتماعية التي تعزز مكاسب التنمية والنمو الاقتصادي، أي أنه الخيار الممكن للدول لتفادي تبعات الأزمة، شريطة وجود سياسات عامة مبنية على الإنفتاح والتحرير الاقتصادي.

3. مركز التجارة الدولية.

هي وكالة دولية مكرسة بالكامل لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، من خلال العمل مع الشركاء لتعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة، بالتالي السعي على بناء قطاعات التصدير وجعلها تتسم بالحيوية والاستدامة، وقادرة على توفير فرص تشغيلية وريادية بالخصوص للشباب والنساء والمجتمعات الفقيرة، بحسب ما جاء في النصوص المتعلقة بأهداف المركز.

وفي تقرير المركز لسنة 2016 فإن التجارة الدولية تدعم التنافسية الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقق النمو الشامل والمستدام من خلال إحداث قيمة مضافة الناتجة عن التبادل التجاري والاستثمار.

[1] – United Nations Conference on Trade and Development, **Efforts to diversify the dependency of economies**, Report 2013, p : 67.

كما توجد لائحة لنتائج التجارة الدولية في تقارير مركز التجارة الدولية تمثلت في[1]:

- تقليل نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعيشون في الفقر؛
- تمكن من إيجاد أطر سليمة للسياسات تقوم على استراتيجيات التنمية لصالح الطبقات الهشة من المجتمع مع مراعاة الفوارق بين الجنسين؛
- مضاعفة إنتاجية ودخل صغار منتجي الغذاء وخاصة النساء؛
- توفير المعرفة من أجل الوصول إلى الأسواق وفرص تحقيق القيمة المضافة؛
- ضمان وجود نظم مستدامة لاستمرارية إنتاج الغذاء؛
- تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع ورفع المستوى التقني والابتكار؛
- تسمح التجارة الدولية بتعزيز السياسات التي تدعم الأنشطة المنتجة، وزيادة استحداث فرص العمل، والإبداع والإبتكار[2]؛
- توفير الظروف المشجعة للمؤسسات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة على تنمية نفسها؛
- تساعد على تنمية القطاع السياحي الذي يساهم بدوره في استحداث فرص عمل واقتناء المنتجات المحلية؛
- تسهم التجارة الدولية في تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الفعال للموارد الطبيعية.

[1]– مركز التجارة الدولية، **ديمومة أثر التجارة**، التقرير السنوي لسنة 2016، ص ص: 7-19.

[2] – International Trade Center, **Current job openings**, www.intracen.org › itc › working-with-itc › itc-careers ، .

تعد هذه النتائج من بين العوامل الأساسية التي تؤدي إلى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في الدولة وذلك عن طريق زيادة الدخل الوطني، والناتجة على صادرات السلع وصادرات الخدمات التي لها دور دعم النشاط الاقتصادي، لذلك يعد تمكين الدول النامية من الاستفادة بصورة أكثر فعالية من الوصول المتاح لها للأسواق العالمية أحد المفاتيح لاستخدام التجارة كمحرك للتنمية.

4. صندوق النقد الدولي.

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد الوكالات المتخصصة لمنظمة الأمم المتحدة، تبلورت فكرته بموجب معاهدة "بريتون وودز" سنة 1944، بحيث وقع ممثلو 45 دولة على اتفاق التعاون الاقتصادي بهدف تجنب تكرار أزمة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أدت إلى حدوث الكساد الكبير سنة 1929.

وقد تميز هذا الاتفاق بالتمهيد لتأسيس مؤسسة دولية تشرف على النظام النقدي الدولي وتعمل على إلغاء قيود الصرف المرتبطة بالتجارة في السلع والخدمات وتحقيق استقرار أسعار الصرف، بحيث كانت هذه المؤسسة تهدف بصورة رئيسية إلى تعزيز وضمان سلامة الاقتصاد العالمي، خاصة أنه يضم الآن حوالي 184 دولة عضو، ومن بين مهامه المرتبطة بالتجارة العالمية ما يلي[1]:

- هو كيان اقتصادي يقوم بوضع نظام تصحيحي لمعالجة الاختلال في موازين المدفوعات عن طريق التنظيم المباشر للمعاملات التجارية بين الدول المختلفة، ويعمل على تحقيق التوسع المتوازن في التجارة العالمية وتحقيق استقرار أسعار الصرف وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات؛

[1] – Pasquale DE MICCO, Magdalena ALBERS, **The International Monetary Fund, the World Trade Organization and international trade : How does the IMF deal with trade matters?** Directorate-General for External Policies, European Union, 2016.

- تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي اللازم لإتمام المعاملات التجارية الدولية بشكل منتظم ومستقر؛
- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وبالتالي الإسهام في الوصول إلى مستويات مرتفعة من التوظيف والدخل الحقيقي وضمان الاستمرارية؛
- العمل على تحقيق الإستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منظمة بين الدول الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات الرامية لتصريف المنتجات السلعية؛
- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين الدول الأعضاء، والعمل على إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والتي من شأنها عرقلة نمو التجارة العالمية.

كما سعى صندوق النقد الدولي في إطار تحرير التجارة العالمية بإطلاق مبادرات تمثلت في:

← **آلية التكامل التجاري:** هي مبادرة استحدثها الصندوق سنة 2004 من أجل مساعدة الدول التي تواجه عجزا مؤقتا في عائد التصدير نتيجة تحرير التجارة في دول أخرى وترجع بالأساس لتناقص الأفضليات التجارية الممنوحة لها أو نتيجة تخليها على نظام الحصص التي بدأ العمل بها سنة 2005 طبقا لاتفاقية المنسوجات والملابس التي اعتمدتها منظمة التجارة العالمية[1].

كما تسمح "آلية التكامل التجاري" الدعم المالي للدول الأعضاء في الصندوق إذا كانت تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية المستوردة

[1] – سلسلة مطبوعات صندوق النقد الدولي، **قضايا اقتصادية، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي**، رقم النسخة العربية

ISBN-978-1-58906-536-9

لتراجع الدعم الزراعي على هذه المنتجات في الدول المتقدمة الموجهة للتصدير، وأن من بين الدول التي حصلت على الدعم المالي في هذا الإطار نجد بنغلاديش والجمهورية الدومينيكية في سنتي 2004 و2005 على التوالي، وكما يمكن للصندوق منح الدعم المالي المخصص للتحرير التجاري أيضا من خلال تسهيلات الإقراض القائمة، بحيث قام بدعم خطوات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نحو تحرير التجارة والمبادلات التجارية متعددة الأطراف[1]، بما في ذلك اتفاقات الشراكة التي تم عقدها مع الاتحاد الأوروبي[2]، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الأردنية التي دخلت حيز التنفيذ، والتعريفة الخارجية المشتركة التي تم استحداثها مؤخرا بين بلدان مجلس التعاون الخليجي.

وأسهم صندوق النقد الدولي من خلال مساعداته الفنية إسهاما كبيرا في ترقية الإدارات الجمركية وترشيد سياسات التعريفات المتبعة لاسيما في تونس، الجزائر، لبنان، المغرب واليمن، ولا يزال العمل جاريا في بعض الدول، مثل باكستان ومصر[3].

5. البنك الدولي.

تم إنشاءه سنة 1944 بموجب اتفاقية "بريتون وودز"، ومقره في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يعد مصدر مهم لتقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية في جميع أنحاء العالم، وقد بدأ عمله فور انشاءه بتقديم مساعدات مالية لإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وأن هدفه الرئيسي هو مكافحة الفقر، نتيجة تبنيه للعديد من

[1] – السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية، الاسكندرية، مصر، 2009، ص: 316.

[2] – وافية تيجاني، **برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسين تنافسيتها – واقع وآفاق**، الملتقى الوطني بعنوان الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 5-6 ماي، جامعة باتنة، الجزائر، 2009.

[3] –Nadia Lemzoudi, **L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique :Cas de six pays d'Afrique de l'ouest**, Rapport de recherche en vue de l'obtention de la maitrise en sciences économiques, option économie et finance internationales, Université de Montréal, Décembre 2005, p: 06.

المشروعات التي تساعد الدول في النهوض باقتصاداتها والحفاظ على بيئتهم عن طريق تقديم الموارد وتبادل المعارف وبناء القدرات وتطوير البنية التحتية لهذه الدول.

كما أن البنك الدولي ليس بنكا بالمفهوم الواسع لهذه الكلمة بل هو مؤسسة دولية تتكون من كيانين أساسيين للإنماء تملكهما الدول الأعضاء في البنك، وهما: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، بحيث يقوم كل منها بدور مختلف عن الآخر، إلا أنهما يشتركان في هدف واحد يتمثل في إقامة عالم جديد متنامي ومحاربة الفقر والنهوض بالدول المتوسطة الدخل والفقيرة والأشد فقرا دون تمييز، في حين ينبثق عن هذه الهيئة عدة مؤسسات تنفيذية مثل مؤسسات التمويل الدولية، الوكالة الدولية لضمان الإستثمار، المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار.

ويتمثل الدور الأساسي للبنك في تقديم قروض ميسرة للدول بأسعار فائدة منخفضة أو منعدمة أو في صورة منح لتمويل المشروعات الأساسية والتي قد تشمل قطاعات التعليم والرعايا الصحية، الإدارة العامة، البنية الأساسية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، الزراعة، إدارة البيئة والموارد الطبيعية.

زيادة على ذلك فقد واصل البنك جهوده لتبني أهداف أخرى، والتي بينها تشجيع النمو الاقتصادي عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة بتقديم الضمانات والمساهمة في القروض والمساعدات خاصة الموجهة للدول النامية والسعي لضمان النمو المتوازن في التجارة الدولية، الأمر الذي مكنه من القيام بدور هام على الصعيد العالمي تمثل في المشاركة في رسم السياسات الاقتصادية الدولية، نتيجة استحداثه لنوع جديد من القروض، والمتمثلة في قروض التعديلات الهيكلية للدول، والمشروطة بالتزام الدولة المدينة بالقيام بالتصحيحات الاقتصادية الجذرية مثل تطبيق سياسة الخصخصة وإعادة النظر في أولويات

الاستثمار وتحرير التجارة الخارجية، ولعل من بين المبادرات التي قام بها البنك في إطار تحرير التجارة العالمية نجد[1]:

أ. **مبادرة تسهيل التجارة:** بحيث تم من خلال هذه المبادرة رفع مجاله التحليلي والإقراضي للدول خاصة النامية لتمكينها من فرص التكامل التجاري، بمنحها قروض ومساعدات جديدة للاستثمار في الموانئ والشبكات الطرقية وغيرها من البنى القاعدية الضرورية، وتعويضها على إصلاح الإجراءات الجمركية، وتعزيز قدراتها التنافسية عن طريق انتقال العمالة المؤهلة وحسن أداء المدفوعات من أجل المحافظة على مستويات دخلها لتتمكن من الإنتقال للأنشطة الموجهة للتصدير.

ب. **التوسع في المعونة من أجل التجارة:** هي مبادرة قامت بها لجنة التنمية التي تعتبر هيئة استشارية تتكون من الدول الأعضاء في الصندوق والبنك الدولي، بحيث تم سنة 2005، التوقيع على اقتراحات زيادة المساعدات الممنوحة للدول الفقيرة من أجل تمكينها من تحقيق متطلباتها المتعلقة بالبنية التحتية والاحتياجات اللازمة حتى يتسنى لها الاستفادة من فرص التجارة الحرة، وتدنية أعباء التكاليف التي تتحملها في سياق التحرير[2]، بحيث تتجلى هذه المبادرة في إتاحة التمويل متعدد الدفعات على أساس خطة واضحة، وبقيمة تقدر بـ 200 مليون و300 مليون دولار أمريكي خلال السنوات الخمسة الأولى.

ت. **المساهمة في إنشاء الشركة العالمية لتسيير النقل والتجارة:** بهدف تعزيز الممرات التجارية واللوجستيات التجارية وتسهيل التجارة عبر الحدود خاصة للدول النامية الأعضاء فيه، وتحسين وصولها إلى أسواق الدول المتقدمة وتعزيز مشاركتها في الاقتصاد العالمي، خاصة وأن عصر التجارة الدولية الحديث هو عصر التفاعلات المتزايدة التعقيد بين الأفراد والشركات والمؤسسات ويتطلب الأداء الجيد في التجارة الاتصال ليس فقط عبر الطرق

[1] – The World Bank, **Making international trade work for development**, 2015.

[2] – Fonds Monétaire International, **L'intégration des pays pauvres dans le système commercial mondial**, Dossiers économiques 37, 2006, p: 15.

والسكك الحديدية والبحر، ولكن في الاتصالات والأسواق المالية ومعالجة المعلومات، كما أن وجود نظم غير فعالة أو غير كافية للنقل واللوجستيات والبنية التحتية المتعلقة بالتجارة يمكن أن يعوق بشدة قدرة أي دولة على المنافسة على نطاق عالمي.

6. منظمة الجمارك العالمية.

تم إنشاء مجلس التعاون الجمركي في "بلجيكا" سنة 1953، ليصبح بعدها يحمل اسم "منظمة الجمارك العالمية" ويرجع انشاء هذه المنظمة إلى إنشاء فريق عمل مكون من 13 دولة أوروبية لبحث ودراسة القضايا الجمركية والتي نتجت عن توقيع اتفاقية "الجات"، من أجل الإشراف على العمل الجمركي، وقد بلغ عدد الدول الأعضاء فيها في الوقت الحالي حوالي 167 دولة[1].

وتعد هذه المنظمة الآن منظمة حكومية دولية تتعامل مع الحكومات وليس الشركات والمؤسسات الخاصة، وتهدف بشكل أساسي إلى الوقوف على الإشكالات التي تواجه المصالح الجمركية في دول العالم المتعلقة بعرقلة تطوير وتحسين النظم التقنية والتشريعية للعمليات الجمركية التي تخدم سير التجارة العالمية[2].

كما يتركز عملها بصفة خاصة في مجالات تنفيذ الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات والأدوات التي تنظم عملية تصنيف السلع والبضائع (اتفاقية النظام المنسق) التي تدخل في عمليات التبادل الدولي وعمليات التقييم للأغراض الجمركية فضلا عن آليات الرقابة والتأمين التي يتم اعتمادها من أجل تأمين التبادل التجاري الدولي، وآليات تسهيل وتسيير التجارة

[1] –World Customs Organisation, WCO, **History**.

[2] – World Customs Organisation, Working Bodies, Tariff and Trade Affairs,**Terms of Reference of the Harmonized System Committee**.

الدولية وأنشطة مكافحة التزوير، ومن أجل تحقيق ذلك فقد اعتمدت المنظمة عدة مبادرات وآليات حديثة لتعزيز السير الحسن للتبادل التجاري، والتي من أهمها[1]:

أ. **الإتفاقية الدولية للنظام المنسق:** دخلت هذه المبادرة حيز التنفيذ سنة 1988، بحيث تعتمد هذه الاتفاقية كأساس للتوحيد والتنسيق لكافة التعريفات الجمركية للسلع محل التبادل الدولي، وإعداد إحصائيات التجارة الدولية وتستخدم أيضا لأغراض تتعلق بالسياسة التجارية، وقواعد المنشأ وتعريفات الشحن وغير ذلك، وتشمل هذه الإتفاقية على 5000 مجموعة سلعية تم تحديدها بالترميز الرقمي بواقع 06 أرقام لكل بند رئيسي، ومرتبة في الهيكل القانوني والمنطقي مع قواعد واضحة التصنيف.

ب. **الإتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المعدلة):** دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في شكلها النهائي سنة 2006، وتظم 40 دولة، وتدور محاور الاتفاقية الرئيسية على مجموعة من المبادئ التي تحكم العمل الجمركي، وأهمها:

- الشفافية والقدرة على التنبؤ بنتائج الضوابط الجمركية المعمول بها؛
- توحيد وتبسيط الإجراءات اللازمة للإفراج على السلع؛
- تبسيط الإجراءات بالنسبة للأشخاص المصرح لهم بالتخليص على السلع؛
- تخفيض عدد الوثائق الداعمة للقرارات الجمركية؛
- الإستفادة القصوى من تكنولوجيا المعلومات في تطبيق الإجراءات الجمركية، والعمل بالحد الأدنى من الآليات الرقابية الجمركية الضرورية لضمان امتثال المتعاملين للأنظمة الجمركية المطبقة عليهم؛
- التنسيق التام والكامل مع الجهات الحكومية التي لها علاقة بالإفراج عن الواردات أو إنهاء إجراءات التصدير، مع إقامة شراكة بين الجمارك والمجتمع التجاري.

[1] – World Customs Organisation, **STANDARD TERMS AND CONDITIONS** – COUNCIL DECISION N° 331.

ت. **الإتفاقية بشأن القبول المؤقت للسلع (إتفاقية إسطنبول):** يطلق عليها لفظ "الاتا ATA " تسمح هذه الإتفاقية بحرية انتقال السلع عبر الحدود عن طريق نظام السماح المؤقت والأنظمة المشابهة من إقليم جمركي إلى إقليم جمركي آخر مع الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب وفقا للشروط والأحكام التي تتضمنها الإتفاقية[1].

ث. **إعلان أروشا:** تم اعتماده في بلدة "أروشا" بتنزانيا سنة 2003، هو إعلان غير ملزم، إلا أنه يتبنى عدة مبادئ من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد بكل أشكاله داخل الإدارات الجمركية[2].

ج. **إطار معايير تأمين وتسيير التجارة العالمية:** تم تبني هذا الإطار سنة 2003، ويشمل عدد من المعايير التي تؤمن حركة البضائع من دولة إلى أخرى دون حواجز أو تأخير ويطلق عليه "إطار تأمين سلسلة التوريد التجاري للسلع التي يجري الاتجار بها على المستوى الدولي، وهو أيضا يتعلق بترتيبات الربط بين الإدارات الجمركية لتحسين قدرتها على الكشف عن الشحنات ذات المستويات العالية من الخطر، ويشجع التعاون بين الجمارك ومجتمع الأعمال من خلال علاقات الشراكة وتقارير التوقعات التجارية التي تعتمد على بيانات المجتمع التجاري.

[1] – World Customs Organisation, **The ATA System (ATA and Istanbul Conventions)**.

[2] – World Customs Organisation.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
2. شريف على الصوص، **التجارة الدولية، الأسس والتطبيقات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
3. عطاء الله علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار الكتاب، عمان، الأردن، 2016.
4. محمد السيد سعيد، **الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية**، دار عالم المعرفة، الكويت، 1986.
5. إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، الإسكندرية، مصر، 2008.
6. عادل أحمد حشيش، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
7. حسام علي داود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2002.
8. زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005.
9. نداء محمد الصوص، **التجارة الدولية**، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، 2008.
10. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.
11. السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
12. شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.
13. انطونيوس كرم، **العرب أمام تحديات التكنولوجيا**، عالم المعرفة، الكويت، 1990.

14. محمد السيد عبد السلام، **التكنولوجيا الحديثة والتنمية الزراعية في الوطن العربي**، علم المعرفة، الكويت، 1982.

15. خالد المرزوق، **الاقتصاد الدولي: الأساليب النظرية الحديثة في التجارة الدولية**، بدون دار نشر، العراق، 2009.

16. عبد الرحمان يسري أحمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

17. تامر خالد مريان، **السياسة التجارية الخارجية، الأردن نموذجا**، دار المنهل، عمان، الأردن، 2012.

18. سامح نجيب، **الأزمة الرأسمالية العالمية – الزلزال والتوابع**–مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 2008.

19. جيمس فولتشر، ترجمة: رفعت السيد علي، **مقدمة قصيرة عن الرأسمالية**، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2011.

20. سمير أمين، **الاشتراكية واقتصاد السوق تجارب الصين، فتنام، كوريا**، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، مصر، 2003.

21. جوزيف أ. شومبيتر، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، **الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011.

22. علي حاتم القريشي، **اقتصاد التنمية**، حوض الفرات/ النجف الأشرف، بغداد، العراق، 2017.

23. مدحت القريشي، **تطور الفكر الاقتصادي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2011.

24. السيد محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية، الاسكندرية، مصر، 2009.

II. المنشورات:

1. نور الدين جوادي، **التجارة الدولية، قراءة مفاهيمية عامة**، مطبوعة جامعية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر، 2017.

2. حرم محمد بدوي محمد، **دور تجارة الحدود في التبادل التجاري بين ولاية النيل الأزرق وأثيوبيا**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 2، السودان، 2016.

3. قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010

4. ليليا بن منصور، **نظريات التجارة الدولية، مطبوعة جامعية**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة خنشلة، الجزائر، 2014

5. عصام حسني محمد عبد الحليم أبو زيد، **محاضرات في التجارة الدولية**، جامعة بنها، مصر، 2008.

6. عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية –دراسة حالة الاتحاد الأوروبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012.

7. ناجي ساري فارس، **واقع التجارة الخارجية بين إيران والدول النامية وأفاقها المستقبلية**، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 26، جامعة البصرة، العراق، 2015.

8. عبدوس عبد العزيز، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول–دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

9. ملال شرف الدين، **التحرير التجاري الدولي وأثره على وضعية ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب للفترة 2000–2013**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2016.

10. شربي محمد الأمين، **محاضرات في مقياس التجارة الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016.

11. مؤتمر العمل الدولي، **مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية**، التقرير الخامس، الدورة 2008/97.

12. حامد نور الدين، **العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية – حالة الجزائر**–، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أفريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر.

13. بديعة لشهب، **الأزمة المالية العالمية محاولة في الفهم والتجاوز**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 52/ 2010، المغرب.

14. شرفاوي حاج عبو، **الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية**، ملتقى وطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الممارسة التسويقية يوم 21/20 أفريل 2004، المركز الجامعي بشار، الجزائر.

15. يوسف شباط، **الرسوم الجمركية في التشريع السوري**، مجلة جامعة دمشق، العدد 16، جامعة دمشق، سوريا، 2000.

16. قرار المجلس الأعلى لدول المجلس لدول الخليج العربي، **النظام الموحد لمكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الدورة 24، 22/21 ديسمبر، الكويت، 2003.

17. ملال شرف الدين، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة: الجزائر، البرازيل وماليزيا خلال الفترة 1990-2016**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة الجزائر، 2020.

18. محروس حسن، **إدارة المنشآت المالية، البنوك التجارية**، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، القاهرة، مصر، بدون سنة.

19. أسامة عبد الخالق الأنصاري، **إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 1994.

20. مركز التجارة الدولية، **ديمومة أثر التجارة**، التقرير السنوي لسنة 2016.

21. سلسلة مطبوعات صندوق النقد الدولي، **قضايا اقتصادية، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري العالمي**، رقم النسخة العربية

ISBN-978-1-58906-536-9

22. وافية تيجاني، **برنامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتحسين تنافسيتها – واقع وآفاق**، الملتقى الوطني بعنوان الاقتصاد الجزائري قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 5-6 ماي، جامعة باتنة، الجزائر.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Cours de Mr Diemer, **Economie Generale, Les Moteurs de la Croissance**, Université de Auvergne, France, sans annee.

2. Emmanuel Nyahoho et Pierre-Paul roulx, **Le commerce international :théories, politiques et perspectives industrielles**, Presses de l'Université du Québec , 3° Edition, canada, 2006.

3. Dominick Salvatore, traductio par: Fabienne Leloup et Achille Hannequart, **Economie international**, Editions De Boeck Université, Bruxelles, Belgique 2008.

4. Jean-Marc Siroèn, **L'ouverture commerciale est-elle mesurable**, Colloque Ouverture économique et développement, 22-24 juin, Tunisie, 2000.

5. Jens Weidmann, **The future of the European Monetary Union (EMU) and some comments on the German economy**, BIS central bankers', Brussels, Belgium, 2016.

6. Adam Smith, **Le rôle des exportations dans la croissance économique des régions et pays**, département de science économique, université Montréal, Québec, 2008.

7. Rodrigue Tremblay, **The "export-import" effect and economic growth, Department of Economics**, University of Montreal, Quebec, Canada, 2002.

8. Arsene Basse, Impact des importations sur la croissance économique au Bénin, Editions Universitaires Europeennes, Paris, France, 2018.

9. Patrick Guillaumont, Politique d'ouverture et croissance économique : les effets de la croissance et de l'instabilité des exportations, Revue d'économie du développement, 2e année N°1,Paris, France, 1994.

10. World Trade organization, **World Trade Report 2018, The future of world trade**.

11. World Trade organization, **World Trade Report 2017 : Trade, technology and jobs.**

12. United Nations Conference on Trade and Development, **The challenge of assessing the creative economy: towards informed policy-making**, Creative Economy Report 2008.

13. United Nations Conference on Trade and Development, **Efforts to diversify the dependency of economies**, Report 2013.

14. Pasquale DE MICCO, Magdalena ALBERS, **The International Monetary Fund, the World Trade Organization and international trade : How does the IMF deal with trade matters?** Directorate-General for External Policies, European Union, 2016.

15. Nadia Lemzoudi, **L'impact du degré d'ouverture sur la croissance économique :Cas de six pays d'Afrique de l'ouest,** Rapport de recherche en vue de l'obtention de la maitrise en sciences économiques, option économie et finance internationales, Université de Montréal, Décembre 2005.

16. The World Bank, **Making international trade work for development**, 2015.

17. Fonds Monétaire International, **L'intégration des pays pauvres dans le système commercial mondial**, Dossiers économiques 37, 2006.

18. World Customs Organisation, WCO, **History**.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير "البيض"

الجزائر

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني الأول حول:

" سياسة الحماية التجارية في الجزائر وانعكاساتها على المتغيرات الاقتصادية في ظل الأوضاع الراهنة"

يومي: 05 نوفمبر 2022 بالمركز الجامعي –البيض–.

بحث بعنوان:

أثر سياسة الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2020.

من إعداد:

د/ ملال شرف الدين* 0660 65 07 02

- **أستاذ محاضر قسم أ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة خنشلة.**

تندرج في:

المحور الثاني: أثار السياسات التجارية على المتغيرات الكلية في الجزائر: الاستثمار الأجنبي المباشر، الميزان التجاري، التضخم، النمو الاقتصادي.....إلخ.

---

*د/ ملال شرف الدين، أستاذ محاضر قسم أ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خنشلة، الجزائر
charefeddinemellal@yahoo.fr
mellal.charafeddinne@univ-khenchela.dz

أثر سياسة الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2020.

The impact of the policy of trade openness on the Algerian balance of payments during the period 2000-2020.

د. ملال شرف الدين†

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

جامعة خنشلة-الجزائر.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أثر سياسة الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات الجزائري خاصة، وهذه السياسة حظيت باهتمام كبير بين الدول خاصة النامية منها في الآونة الأخيرة، نتيجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وقد ازداد هذا الاهتمام في العقود الأخيرة تزامنا مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة، والتي استطاعت أن تضم معظم الدول وفرض شروطها التي تتمحور في حتمية الانفتاح التجاري، والجزائر من بين الدول المعنية بموضوع سياسة الانفتاح التجاري والذي يتجلى أثره في ميزان المدفوعات ، لذلك جاءت هذه الدراسة لتبين هذا الأثر باستخدام برنامج "EViews8، وقد خلصت الدراسة إلى يوجد أثر إيجابي للانفتاح التجاري على ميزان مدفوعات الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: سياسة الانفتاح التجاري، ميزان المدفوعات، الجزائر، تأثير.

تصنيف JEL : F41، D58، N17 ، F61.

Abstruct : This study aims to determine the impact of the trade openness policy on the Algerian balance of payments in particular, and this policy has received great attention among countries, especially developing ones, in recent times, as a result of its impact on economic activity. This interest has increased in recent decades coinciding with the emergence of the World Trade Organization, which It was able to include most countries and impose its conditions that center on the inevitability of trade openness, and Algeria is among the countries concerned with the issue of trade openness policy, whose impact is evident on the balance of payments, so this study came to show this effect using the "8EViews" program, and the study concluded that there is a positive impact of openness Trade on Algeria's balance of payments during the study period.

Keywords: trade openness policy, balance of payments, Algeria, impact.

† د. ملال شرف الدين charefeddinemellal@yahoo.fr

mellal.charafeddinne@univ-khenchela.dz

مقدمة:

لقد شهدت حقبة التسعينات جملة من التحولات الاقتصادية العالمية، كان أهمها إرساء معالم نظام تجاري دولي تسانده أكبر القوى السياسية والاقتصادية نفوذا والتي تسعى من خلال هذه النظام إلى تحرير حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول دون حواجز أو قيود.

ولعل من بين الدوافع أيضا ضغوط المنظمات الدولية والتي تدخل في إطار الإجراءات التصحيحية للدول النامية لتحرير تجارتها الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي، والتي كانت من بينها دول شمال افريقيا عامة والجزائر خاصة، والتي عانت هي أيضا من عجوزات كبيرة في ميزان مدفوعاتها أدت بها إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على تسهيلات ائتمانية مع تنفيذ إجراءات وتوجيهات الصندوق المسطرة في برامج التثبيت والاستقرار كشرط للحصول على المساعدات الائتمانية، والتي كانت من ضمنها تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التغيرات والتطورات المهمة التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية وبصورة متسارعة التي أدت بالدول نحو التسليم بضرورة التعاون والتكامل الدولي خاصة في المجال الاقتصادي وبتشجيع من منظمة التجارة العالمية حتى أن الدولة الواحدة باتت تنتمي إلى أكثر من تكتل من أجل إتاحة مجالات واسعة النطاق لتبادل السلع، الخدمات، عناصر الإنتاج ورؤوس الأموال، وإزالة العقبات أمام تدفق التجارة الدولية، فقد جاءت هذه الدراسة لتبين أثر هذا الانفتاح التجاري على وضعية ميزان مدفوعات الجزائر.

إشكالية الدراسة: تكمن إشكالية الدراسة في: **"ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على أداء ميزان المدفوعات الجزائر للفترة: 2000-2020؟"**

دوافع اختيار الموضوع:

حداثة الموضوع الذي يواكب التطورات الحالية التي يعيشها العالم في إطار تكوين نظام تجاري عالمي خال من القيود أثارت للباحث الرغبة في الاطلاع والبحث فيه.

أهداف الدراسة:

الوقوف عند أثر الانفتاح التجاري ودوره في تحسين أداء ميزان مدفوعات الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتمحور هذه الأهمية في أن الجزائر مقبلة على تحديات كبيرة ولعل من أهمها الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الافريقية، وأن التجارة الخارجية أصبحت عاملا أساسيا في الاستراتيجيات الاقتصادية.

إطار الدراسة:

الحدود الزمانية:

تمتد هذه الدراسة من سنة 2000 إلى غاية 2020 حيث بدأت بسنة 2000 لأنها تعتبر تاريخ الإجراءات الفعلية والملموسة لبداية تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

الحدود المكانية:

تمت هذه الدراسة على دولة الجزائر نظرا لكونها تعد حديثة العهد بالانفتاح التجاري، إلى جانب نظير الاهتمام المتزايد من قبل المسؤولين الجزائريين على ضرورة تشجيع وتنويع الأنشطة الاقتصادية والتوجه نحو الأسواق الخارجية، أين تظهر تداعياتها ومخرجات هذه السياسة في ميزان المدفوعات.

الدراسات السابقة:

دراسة عبدوس عبد العزيز 2011: دراسة بعنوان "سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول–دراسة حالة الجزائر–"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، الجزائر.
وقد تناول الباحث تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري للجزائر في رفع أو تحسين القدرات التنافسية للدول وبيان مدى أهمية هذه السياسة على مؤشرات التنافسية الاقتصادية، وذلك وفق الإشكالية التالية: "كيف أثرت سياسة الانفتاح التجاري المتبناة في الجزائر خلال الفترة 2000–2009 على وضعية تنافسية الاقتصاد الوطني؟"، وقد توصل إلى جملة من النتائج أهمها:

- أنه كلما زاد توجه الاقتصاد نحو الخارج (بالاعتماد على أداء الصادرات بالدرجة الأولى)، زاد معدل نمو؛
- يعمل تحرير التجارة على انخفاض تكاليف الإنتاج، من خلال تخفيض التعريفة الجمركية على مستلزمات الإنتاج؛

دراسة منى بن رجب 2009: دراسة بعنوان "تأثير الانفتاح على أداء مؤسسات الأعمال–دراسة حالة تونس" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باريس 2009.

من خلال هذه الدراسة تبين أن التحرير التجاري يعتبر عنصرا هاما من سياسة التنمية في الدول على مدى السنوات العشرين الماضية، وذلك بناء على ما تحقق من نمو قوي وأكثر استدامة على جانب الصادرات وإنتاجية العمل في الشركات التونسية، لأن:

- الشركات التونسية أصبحت أكثر إنتاجية واندماجا في أسواق التصدير؛

ومن أجل الإحاطة بجوانب الورقة البحثية، فقد تم تقسيمها إلى أربعة محاور تمثلت في:

I. دراسة تحليلية للانفتاح التجاري؛

II. **واقع الانفتاح التجاري في الجزائر؛**

III. **تطور ميزان مدفوعات الجزائر؛**

IV. **تأثير الانفتاح التجاري على أداء ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2000-2020.**

I. دراسة تحليلية للانفتاح التجاري:

لقد أحدثت الأهمية المتصاعدة للانفتاح الاقتصادي، جدلا كبيرا بين الدول خاصة في مدى تأثيره على النشاط الاقتصادي ومساهمته في زيادة الثروة، وقد ازداد هذا الاهتمام في العقود الأخيرة تزامنا مع ظهور المنظمة العالمية للتجارة، والتي استطاعت أن تضم معظم دول العالم تقريبا وفرض شروطها عليهم والتي تتمحور في حتمية الانفتاح التجاري، لذا سنتطرق في هذا المحور إلى مفهوم الانفتاح الاقتصادي أولا، ثم مفهوم الانفتاح التجاري، أشكاله وآثاره.

1. مفهوم الانفتاح التجاري.

الانفتاح* التجاري هو جزء من الانفتاح الاقتصادي، وعليه وجب علينا معرفة الانفتاح الاقتصادي أولا، وذلك حتى يتسنى لنا معرفة مفهوم الانفتاح التجاري بشكل جيد.

التعريف الأول: الانفتاح الاقتصادي، هو فتح الأبواب لرأس المال الأجنبي والاستيراد وحرية التبادل في المعاملات مع الخارج (Niyongabo، 2007).

التعريف الثاني: الانفتاح الاقتصادي يعني تخفيف القيود التي يعمل في إطارها الاقتصاد الوطني مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الأجنبية والأجور والضرائب (Santarelli، Spring 2006).

التعريف الثالث: هو عملية تهدف إلى فتح السوق الوطنية أمام المعاملات الأجنبية الاقتصادية استثمارات كانت أم تجارية، على أساس القواعد التي يسير عليها التقسيم الدولي للعمل، وبذلك يصبح الانفتاح بمثابة اعتراف من السلطة بشرعية هذا التقسيم، وهي الشرعية التي كانت محل رفض وانتقاد من قبل السلطات الاشتراكية (الجيلالي، 2007).

وهناك من يرى أن مفهوم الانفتاح الاقتصادي ينصرف إلى التحرير الاقتصادي، الذي عادة ما يرتبط ببرامج الإصلاح الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة تحول من الاقتصاد الموجه

إلى اقتصاد السوق، سواء كانت هذه البرامج ذاتية أو معتمدة من بعض المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (Y.Benabdallah، 2007).

هذا بالنسبة للانفتاح الاقتصادي، أما الانفتاح التجاري فهو:

التعريف الأول: هو التخلي بشكل عام عن قيود التجارة وأسعار الصرف(Bousselmi, 2000) .

التعريف الثاني: هو جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة اتجاه الصادرات أو الواردات حيث أنها عملية تستغرق وقتا طويلا (عبدوس، 2011).

وإذا نظرنا إلى ذلك من منظور المؤسسات الدولية فتعتبر الدولة منفتحة تجاريا إذا قامت بـ (الدولي، 2011):

- التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير؛
- إتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد؛
- التخفيض التدريجي لقيمة الرسوم الجمركية إلى غاية التخلي عنها.

وعليه يمكن القول: **أن الانفتاح التجاري هو الإزالة التامة للقيود على التجارة الخارجية وأسعار الصرف، وذلك وفق جملة من الإجراءات والتدابير التي تضعها منظمة التجارة العالمية.**

2. أشكال الانفتاح التجاري.

يكتسب النظام التجاري الدولي زخما هائلا في الفترة الراهنة، حيث يقوده ويسانده أكثر القوى السياسية، الاقتصادية والمالية نفوذا في المراكز الرأسمالية الرئيسية، إذ يتركز النشاط الأساسي لهذه الهيئات على تشجيع اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بهدف تحرير حركة السلع ورأس المال بما يؤدي إلى قيام سوق دولية واحدة، وإن تعددت طرق وأشكال تحقيق ذلك، ومن بين هذه الأشكال نجد:

1.2: الانفتاح التجاري من خلال الإطار الإقليمي والإطار متعدد الأطراف.

رغم أن هدف الانفتاح هو تحرير التجارة الدولية من القيود المفروضة عليها، إلا أن هناك مدخلين مختلفين لبلوغ هذا الهدف هما (العزيز ط.، 2012):

1.1.2.ترتيبات التجارة الإقليمية: التي تعرف بالتكامل الاقتصادي الدولي بمختلف مراحله، والذي تقوم فيه مجموعة من الدول بخلق أو تطوير ترتيبات للتجارة الإقليمية فيما بينها بحيث تحصل دول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري فيما بينها، وتأخذ عدة أشكال أهمها:

- منطقة التجارة الحرة؛
- الاتحاد الجمركي؛
- السوق المشتركة؛
- التكامل الاقتصادي.

2.1.2.الإطار المتعدد الأطراف: أو ما يعرف بمنطقة التجارة العالمية، بحيث تقوم المنظمة على قواعد متفق عليها في إطار متعدد الأطراف لتنظيم نشاط التجارة الدولية في مجالات السلع الصناعية، الزراعية، الخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية وتحرير إجراءات الاستثمار فضلا عن قواعد إجراءات مكافحة الدعم، الإغراق وإجراءات الوقاية، ونظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية بين الأعضاء.

2.2: الانفتاح الإرادي والانفتاح الإجباري.

تسعى الدول بشكل إرادي إلى تحرير تجارتها بهدف تحقيق مستوى أعلى من الاندماج في الاقتصاد العالمي بغية الاستفادة من المزايا التي تترتب على انفتاح اقتصادها(Siroen, sans année) ، وأن هذا النوع من الانفتاح يخص الدول المتقدمة والصناعية.

أما الانفتاح التجاري الإجباري فعادة ما يتم تحت ضغوط وشروط الهيئات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتتبنى هذه الاقتصاديات برامج للإصلاح الاقتصادي حتى تضمن استمرار دعم هذه الهيئات، وتشمل هذه البرامج إصلاح النظام التجاري ونظام سعر الصرف وكذا انتقال رؤوس الأموال(Salama, 2006) .

3.2: الانفتاح التدريجي والانفتاح الانتقائي.

يتم الانفتاح التدريجي بشكل مرحلي وفق نهج يتم رسمه وتنفيذه في أجل زمني محدد، فالانتقال من الحماية بأسلوب الحصص إلى الحماية بالتعريفة الجمركية ثم إزالتها هي الأخرى تعتبر بمثابة انفتاح تجاري تدريجي.

أما الانفتاح التجاري الانتقائي فيقتصر على تحرير بعض المنتجات مع الاحتفاظ بقيود على البعض الآخر، وخير مثال على ذلك المنتجات الزراعية.

4.2: الانفتاح التجاري السطحي والعميق.

يركز الانفتاح التجاري السطحي على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، وهو أسلوب غير كافي للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري(Kadid, 2015) .

أما الانفتاح التجاري العميق فإنه إضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، فإنه يسمح بحرية انتقال الأشخاص، مع توحيد وتقريب القوانين ذات الصلة بالتجارة، خاصة المتعلقة بإجراءات الجمارك (Niyongabo, 2007).

3. آثر الانفتاح التجاري.

إضافة إلى التحليلات والتفسيرات النظرية للعلاقات الاقتصادية المختلفة، فقد ظهر التحليل القياسي والكمي ونظرا للتطور العلمي الحاصل، والذي تستخدم أدواته لمعرفة طبيعة العلاقات الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، ونظرا لعلاقة النمو الاقتصادي بالانفتاح التجاري هناك العديد من الدراسات القياسية المنجزة بهذا الصدد ومنها:

1.3 دراسة "Balassa" 1978.

قامت هذه الدراسة على بحث العلاقة بين كل من نمو الصادرات ونمو الناتج الوطني الحقيقي، حيث شملت الدراسة 11 دولة خلال فترتين هما 1960-1966 و1967-1973 وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات والناتج الوطني الحقيقي(Alain Bourdages, 2000) .

2.3 دراسة البنك الدولي 1987.

أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية وتضمنت تحليلا لتصميم 36 نموذجا من نماذج الانفتاح التجاري في 19 دولة بين عامي 1946-1986، وقد صنفت إلى أربع مجموعات حسب توجه التجارة الخارجية

وفقا لمعايير كمية وكيفية هي: معدل الحماية الفعلية والرقابة المباشرة من خلال الحصص وتراخيص الاستيراد واستخدام حوافز الصادرات ودرجة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته وهي:

- اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج؛
- اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الخارج؛
- اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الداخل؛
- اقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل.

وكانت نتيجة الدراسة هو تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الانفتاح التجاري بالقوة والاستمرارية (عبدوس، 2011).

3.3 دراسة "وعيل ميلود" 2013.

أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، بعنوان: "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، حالة: الجزائر، مصر، السعودية–دراسة مقارنة 1990–2010.

حيث من بين المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، الذي يحفز النمو الاقتصادي عن طريق الاستفادة من وفرات التجارة الخارجية، فالتوسع في الصادرات يسهم في تمكن الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة معدلات النمو.

وكما أن سياسة الانفتاح التجاري تسمح بدعم التوسع في استيراد السلع الرأسمالية والاستثمارية، مما يساعد على نقل التكنولوجيا وتحسين مستويات أداء عوامل الإنتاج مما يساهم في زيادة الناتج الوطني، وتسهم التجارة الخارجية في زيادة الاستثمارات الأجنبية بما يدعم التنافسية بين المؤسسات وهذا ما يدفع إلى زيادة حجم الإنتاج المحلي كما ونوعا، وبهذا يتجه الاقتصاد إلى تحسين معدلات نمو.

وقد أجمعت جل الدراسات السابقة على ما يلي:

- أن التوسع في الصادرات يسهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية مما يؤدي إلى توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة وإلى زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي؛
- أن سياسة التوسع في الصادرات يسهم بشكل كبير في القضاء على الاختلالات التي تعانيها العديد من الدول في ميزان مدفوعاتها وما شمله من حسابات أخرى

II. واقع الانفتاح التجاري في الجزائر.

شهد الاقتصاد الجزائري موجة من الإصلاحات اقتصادية في عقد الثمانينات تحديدا نظرا للعديد من المشاكل الاقتصادية التي كان يعاني منها ولعل أبرزها: معدلات النمو المنخفضة، زيادة حدة التضخم، ارتفاع حجم البطالة، تدهور أسعار المحروقات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين وما تشكله من ضغوطات تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي (الدين، 2004).

وبناءا على ذلك وفي إطار الإصلاحات حصلت الجزائر على الدعم الدولي لسياساتها الإصلاحية فقامت بإبرام مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كان من بينها:

- خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989(لطفي، 2006):

والذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق وإنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، فأكدت على:" المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية والاعتماد الكبير على ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف".

- أما ثاني اتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السوق، ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات (نعيمة، 2006).

ومنذ سنة 1994 شرعت السلطات العمومية في إجراءات تابعة للتحرير التام للتجارة الخارجية، تتمثل في وضع برامج للإصلاح الاقتصادي واتخاذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي للانفتاح على العالم الخارجي من أجل دخول السلع والخدمات الأجنبية وكذلك دخول رؤوس الأموال(Riadh, 2015) ، مما حتم على الحكومة بإصدار تعليمة رقم 94-13 بتاريخ 12أفريل 1994 والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر ومنذ ذلك التاريخ تم تحرير

المبادلات التجارية بصفة تامة، فكل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري وفقا للمرسوم 91-37 يمكنه ممارسة نشاط الاستيراد (زينب، 2012).

وسعيا منها للالتزام بالاتفاق قامت الجزائر بتخفيض تدريجي لمعدلات الرسوم الجمركية ففي سنة 1995 تقرر إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعليم ثم باقي الخدمات، أما بالنسبة للسلع المنظورة فقد انخفضت سنة 1994 إلى معدل 60 % ثم 45 % سنة 1997 (رشيد، 2014).

وأن هذه السياسة مكنتها من توقيع اتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية والانفتاح على حوض المتوسط، والتي كانت بدايتها 1995 تاريخ بداية مسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية التي كانت الجزائر أحد أطرافها (الحميد، 2016)، حيث كان توقيع أول اتفاق في 13ديسمبر 2001 ببلجيكا (بروكسل) وبعد ذلك توقيع اتفاق نهائي في 22 أفريل 2002، وبهذا دخلت الجزائر مرحلة جديدة بعد العزلة التي عاشتها خلال التسعينات، وبعد أكثر من ثلاث سنوات دخل الاتفاق حيز التنفيذ ابتداء من الفاتح سبتمبر 2005 (علي، 2012).

وفي خطوة من خطوات الانفتاح، قامت الجزائر بالانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانفتاح على المحيط العربي، وتندرج عملية الانضمام إلى منطقة التبادل التجاري الحر للدول العربية في إطار اتفاقية تسيير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الموقعة سنة 1981 بتونس (عزيزة، 2011)، وهي تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة لتسهيل تجارة الخدمات.

III. تطور ميزان مدفوعات الجزائر للفترة 2000-2020.

من خلال تحليلنا للجدول في الملحق رقم01 لاحظنا بأنه ابتداء من سنة 2000 سجل الرصيد الكلي لميزان المدفوعات فائضا قدره 9.020 مليار دولار، ليتراجع بعدها حتى سنة 2003، ثم تضاعف 5 مرات تقريبا ليصل إلى أعلى قيمة له 37,030 مليار دولار سنة 2008، نتيجة تحقيق الحساب الجاري لفوائض مالية معتبرة إلى غاية سنة 2008، حيث بلغ 35,180 مليار دولار بسبب التحسن الكبير في أسعار المحروقات التي قاربت 100 دولار للبرميل في سنة 2008. تم تراجع بشكل كبير في سنة 2009 حيث بلغ 3,6 مليار دولار نتيجة الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي على البترول، وكذا العجز التي سجله حساب رأس المال والمقدر بـ 11,22 مليار دولار بسبب اقبال السلطات على السداد المسبق لديونها والمقدرة بـ 12,9 مليار دولار في سنة 2006.

ليحقق فائض قدره 15,303و 20.230 مليار دولار سنتي 2010 –2011 على التوالي، ليتراجع بعدها في سنتي 2012–2013 إلى 12.322 و0.920 مليار دولار على التوالي.

أما بخصوص الفترة الممتدة من 2014 – 2020 فقد كانت أسوء فترة من حيث رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، أين سجل قيم تتراوح بين 0,2 و 0,6 مليار دولار كفائض، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها تراجع في أسعار المحروقات العالمية التي تعد ركيزة الصادرات الجزائرية، إلى جانب وباء كورنا الذي أدى حدوث توقف شبه كلي لجميع الأنشطة الاقتصادية العالمية بما فيها حركة واتجاه التجارة الدولية.

ما يمكن قوله على وضع ميزان المدفوعات في الجزائر أنه لم يستقر وبقي متذبذبا خلال الفترة 2000–2020 نتيجة الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري جراء ارتفاع وانخفاض أسعار النفط وتقلبات أسعار الصرف إلى جانب عوامل أخرى، مما جعل السياسات الاقتصادية غير قادرة في الحفاظ على استقرار وضع ميزان المدفوعات الذي لا يزال يخضع إلى تغيرات الوضع الاقتصادي الدولي.

IV.تأثير الانفتاح التجاري على أداء موازين مدفوعات الجزائر وتونس خلال الفترة 2000–2020.

1. قياس الانفتاح التجاري للجزائر:

يسمح قياس درجة الانفتاح التجاري في الدول الثلاثة بالوقوف عند المستوى الذي بلغته في تحرير تجارتها الدولية خلال فترة الدراسة 2000–2020، وتم الاعتماد على مؤشر نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي أي مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ويقدم بالصيغة التالية:

$$T=\frac{\Sigma(X+M)}{PIB}$$

T : معدل الانفتاح التجاري؛

X: الصادرات؛

M: الواردات؛

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

والملحق رقم 01 يبين معدل الانفتاح التجاري للجزائر.

بالرجوع إلى بيانات الملحق رقم 01، فإنه يتضح أن ملامح الانفتاح في الجزائر، مرتفعة نوعا ما، من خلال ارتفاع نسبة التجارة الخارجية (صادرات+واردات) المكونة لإجمالي الناتج المحلي، حيث نجدها أكبر من 50 % خلال الفترة 2000–2013، لتتراجع بعدها في الفترة الأخيرة من فترة الدراسة.

وباعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي، تشكل صادرات النفط أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، مما يعني أن لها تأثير على مؤشر الانفتاح التجاري.

2. التحليل القياسي لأثر الانفتاح التجاري على ميزان مدفوعات الجزائر:

سنقوم في هذا العنصر بدراسة أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات وذلك باستخدام برنامج "EViews8" والذي سيتم من خلال حساب كل من اختبارات الانحدار والارتباط للانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات.

قبل بناء النموذج لابد من معرفة شكل الانتشار (سحابة النقاط) كل متغير بالنسبة للتابع، والذي يبين لنا شكل العلاقة بين المتغير التابع (ميزان المدفوعاتy) والمتغير المستقل (الانفتاح التجاري x1) هل هي علاقة طردية أو عكسية، والملحق رقم (2) يوضح ذلك:

من خلال سحابة الانتشار لدولة الجزائر **(انظر الملحق رقم 2)** نلاحظ أن شكل العلاقة بين X1 والتابع Y على شكل خطي موجب لأن ميله موجب، أي أنه ارتباط خطي موجب والعلاقة طردية وعليه فالصيغة الرياضية للنموذج ستكون على النحو التالي:

$$Yt=B_0+B_1x_1t+\varepsilon t$$

حيث:

Yt : شعاع قيم المتغير التابع (قيم رصيد ميزان مدفوعات)؛

B: شعاع معلمات النموذج؛

x1t: شعاع قيم المتغير المستقل(معدل الانفتاح التجاري)؛

εt: تمثل مجموع البواقي

وأن استعمال هذه العلاقة الخطية في انحدار بسيط مكننا من الحصول على النتائج في الملحق(03):

وبالنظر إلى المعنوية الإحصائية للنموذج تمكن من إبداء التحاليل التالية:

أولا التفسير الاحصائي:

1. اختبار "Student":

هو عبارة عن اختبار معنوية المعلمات المقدرة بالنسبة للنموذج الخطي، فإذا كانت القيمة المجدولة أكبر من مستوى المعنوية 0,05 نقول أن القيمة المقدرة لها معنوية، معنى ذلك أن النموذج مقبول احصائيا.

في الجزائر: حسب قيم اختبار"Student" واحتمالاتها يظهر لنا أن P=0,0007 < (5%) مستوى المعنوية؛ هذا يعني أن القيمة المقدرة ليس لها معنوية.

2. **إحصائية فيشر:**

في الجزائر: تظهر إحصائية فيشر واحتمالها بأن$P=0,000661$ < (5%) يعني أن متغيرات النموذج في مجملها تؤثر في المتغير التابع y الذي هو ميزان مدفوعات الجزائر.

ما يمكن قوله من خلال هذين الاختبارين أن الانفتاح التجاري يؤثر على ميزان مدفوعات الجزائر.

3. **دراسة القدرة التفسيرية (قوة الارتباط) (معامل التحديد):**

معامل الارتباط هو الجدر التربيعي لمعامل التحديد، والذي يقيس لنا القدرة التفسيرية للنموذج، أي يقيس القوة الارتباطية للعلاقة بين المتغيرين.

في الجزائر: بالنظر لقيمة معامل التحديد $R^2 = 0,63$ يظهر لنا أن الارتباط نوعا ما قوي بين المتغير المستقل x1 (الانفتاح التجاري) والمتغير التابع y (ميزان المدفوعات).

4. **اختبار ديربين واتسون:**

في الجزائر: قيمة ديربن واتسون $D.W=1,97\approx2$ وهذا يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء، وبالتالي فإن البواقي مستقلة.

ثانيا التفسير الاقتصادي:

في الجزائر: بالنظر إلى معامل الارتباط $R^2=0,63$ هذا يدل على أن في الجزائر رصيد ميزان المدفوعات مفسر بـ 63 % من خلال التغيرات في الانفتاح التجاري.

كما أن هناك علاقة طردية بين الانفتاح التجاري ورصيد ميزان المدفوعات في الجزائر وهذا راجع إلى أن الجزائر تعتمد بنسبة كبيرة على إيرادات المحروقات، وأن قيمة صادرات المحروقات أكبر من قيمة واردات الجزائر، لذلك كانت العلاقة طردية خلال فترة الدراسة 2000-2020.

خلاصة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أنه لا يمكن للاقتصاد الجزائري ، أن يبقى في معزل عن التطورات التي يعيشها الاقتصاد العالمي، وبالتالي أصبح من الضروري التخلي عن اتباع السياسات الحمائية التي من شأنها أن تعيق عملية الانفتاح التجاري الذي يعتبر أحد أهم الخطوات للاندماج في الاقتصاد العالمي، وأن هذه الإجراءات ستؤدي إلى رفع العوائق على الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يسهم في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري ومن شأنه أن يسهم في زيادة التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية المفرطة لمورد وحيد، والتي تعد أحد المحاور الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها السلطات الجزائرية، وقد تم من خلال هذه الدراسة استخلاص النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

1. أن آثار الانفتاح التجاري على رصيد ميزان المدفوعات يختلف من دولة إلى أخرى، وذلك حسب السياسة ودرجة التطور الاقتصادي الذي تعرفه الدولة وطبيعة المنتوجات التي تصدرها وتستوردها، إلا أنه توصلنا من خلال الدراسة بأنه يوجد أثر إيجابي للانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات الجزائري بغض النظر عن العوامل الفعلية؛

2. توصلنا من خلال البحث أن الانفتاح التجاري يؤثر على ميزان المدفوعات، وأنه كلما زاد معدل الانفتاح التجاري للدولة كلما زاد تأثيره على ميزان مدفوعاتها، ويرجع هذا إلى أن المعاملات التجارية التي تقوم بها الدولة مع بقية الدول الأخرى تدون وتسجل في ميزان المدفوعات؛

3. يرجع الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري على ميزان مدفوعات الجزائر إلى العوائد المتأتية من قطاع المحروقات التي تهيمن على الصادرات الجزائرية وأن قيمة هذه الأخيرة أكبر من قيمة واردات الجزائر لذلك كان التأثير ايجابي، إلا أنه من الناحية الفعلية فإنه لا يمكن ملامسة الأثر الفعلي للانفتاح التجاري في الجزائر بسبب اعتمادها الكبير على قطاع المحروقات؛

التوصيات والاقتراحات

1. على الجزائر أن تعيد النظر في مدة تقدير حصيلة ميزان مدفوعاتها والمتمثلة في سنة، بحيث وجب تقليصها على الأقل إلى 06 أشهر وهذا لتدارك العجز واتخاذ الإجراءات المناسبة في أقرب الآجال،
2. على الجزائر أن تتبنى سياسة الانفتاح التجاري، لأن هذه السياسة ستؤدي إلى رفع العوائق على الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب تدنية تكلفة عوامل الإنتاج.

الملاحق

ملحق رقم(01) الوحدة مليار دولار

جدول يوضح تطور معدل الانفتاح التجاري، ورصيد ميزان المدفوعات في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة(2000-2013)

الدولة / السنوات	الجزائر	
	معدل الانفتاح التجاري X1	رصيد ميزان المدفوعات Y
2000	0,554	9.020
2001	0,530	7.720
2002	0,539	4.840
2003	0,594	8.820
2004	0,579	11.260
2005	0,639	19.210
2006	0,647	19.930
2007	0,638	29.550
2008	0,693	37.030

3.600	0,621	2009
15.303	0,602	2010
20.230	0,611	2011
12.322	0,600	2012
0.920	0,574	2013
0,240	0,3	2014
0,07	-0,1	2015
0,66	-0,125	2016
0,66	-0,085	2017
0,68	-0,042	2018
0,61	-0,047	2019
0,165	-0,087	2020

Source: - Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2015.

- Arab Monetary Fund, Economic Statistics Bulletin of Arab Countries, 2021.

-Office National des Statistiques(ONS), Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2003 A 2013, Collections statistiques N° 188/2014, Série E: statistiques économiques N° 79, p: 15.

- UNCTADstat, Unctad .org /wds/Balance des paiments, Compte courant, annuel, 1980-2013.

- Banque Centrale de Tunisie, La Balance des Paiements et la position exterieure Globale de la Tunisie 2013, p: 80.

- www.banque-france.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/Economie_et_Statistique/

ملحق رقم(02)

شكل الانتشار (سحابة النقاط) بين x1 (الانفتاح التجاري) بالنسبة للتابع y (ميزان المدفوعات) للجزائر

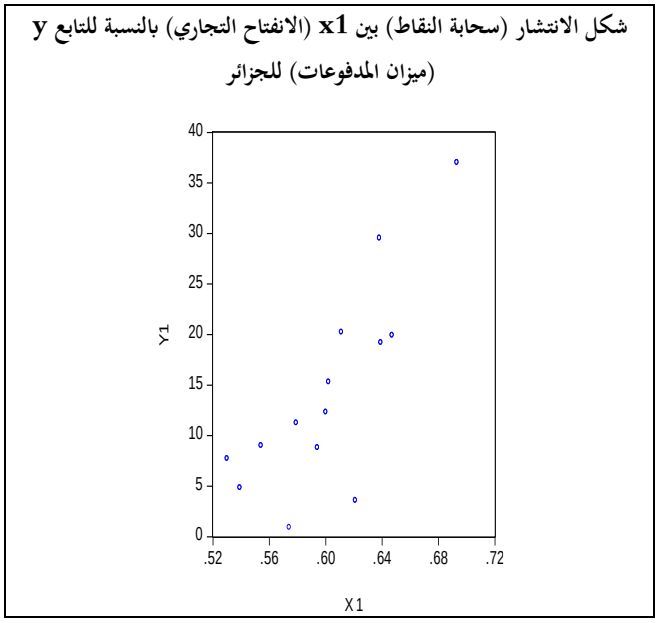

ملحق رقم (02)

اختبار بين كل من المتغير المستقل x1 والمتغير التابع y في الجزائر.

Dependent Variable: Y1
Method: Least Squares
Date: 09/17/15 Time: 22:51
Sample:2020-2000
Included observations: 21

.Prob	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0020	3.943338-	23.79909	93.84787-	C
0.0007	4.554620	39.46412	179.7441	X1

14.26821	Mean dependent var	0.633527	R-squared
10.14716	S.D. dependent var	0.602988	Adjusted R-squared
6.680040	Akaike info criterion	6.393614	S.E. of regression
6.771334	Schwarz criterion	490.5397	Sum squared resid
6.671589	.Hannan-Quinn criter	44.76028-	Log likelihood
1.979314	Durbin-Watson stat	20.74457	F-statistic
		0.000661	Prob(F-statistic)

قائمة المراجع:

1. Alain Bourdages. (2000). *Le Commerce Extérieur est-il un Instrument de Croissance viable pour l'Amérique-Latine .* Université de Montréal. canada: Département de Science économie.
2. Bousselmi, S. (2000). *Impact de la dévaluation sur les échanges extérieurs- cas de la Tunisie.* Montréal- Canada: Département des Sciences Economiques.
3. Kadid, A. (2015). Nouvelle Approche de Mesure de l'ouverture Commerciale dans les Modèles de Gravite. *Revue académique des études humaines et sociales*(13), 2.
4. Niyongabo, G. (2007). Politiques d'ouverture commerciale et développement économique. *Thèse présentée et soutenue publiquement pour l'obtention du Doctorat* , 09. France, Université d'auvergne, Cler-mont-Ferrand I.
5. Riadh, B. (2015). *La bonne gouvernance et la problématique des politiques économiques et développement : le cas de l'Algérie.* Algérie: université Mentouri de Constantine.
6. Salama, P. (2006). ouverture et pauvreté : Quelle ouverture ? *revue Tiers Monde*, 06.
7. Santarelli, P. F. (Spring 2006). Openness, Economic Reforms, And Poverty : Globalization in Developing countries . *the Journal of Developing Areas, 39*(2), 133-134.
8. Siroen, J.-M. (sans année). *L'OMC et la Mondialisation des économies.* Paris, france: Lattre de Tassigny.

9. Y.Benabdallah. (2007). *L'économie algérienne entre réformes et ouverture : quelle priorité ?* Alger.

10. الجيلالي ,ع .(2007) .*التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص* .الجزائر : دار الخلدونية.

11. الحميد ,ز .ع .(2016) .الشراكة الأورو–متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري .*مجلة اقتصاديات شمال افريقيا* .53 ,

12. الدولي ,ص .ا .(2011) .*قضايا اقتصادية37، إشراك البلدان الفقيرة في النظام التجاري الدولي* .الولايات المتحدة الأمريكية :صندوق النقد الدولي .

13. العزيز ,ط .ع .(2012) .*أثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي المستديم دراسة حالة دول شمال إفريقيا خلال الفترة . 1990–2010* جامعة الجزائر .3الجزائر :قسم العلوم الاقتصادية.

14. برودي نعيمة. (2006). الاقتصاد الجزائري بين سندان الاختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي . *أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية* (صفحة 05). الجزائر: جامعة بومرداس. تاريخ الاسترداد 2006

15. حامد نور الدين. (2004). الخوصصة من وجهة نظر المؤسسات المالية الدولية حالة الجزائر. *اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة* (صفحة 07). الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف. تاريخ الاسترداد 03–07 أكتوبر, 2004

16. دريس رشيد. (2014). انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000–2012. *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*(11)، 25.

17. زينب ,ي .(2012) .*تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة .2000–2010* جامعة الجزائر .3الجزائر :قسم العلوم الاقتصادية.

18. ساحل فاتح، شعباني لطفي. (2006). آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري. *أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية* (صفحة 04). الجزائر: قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس. تاريخ الاسترداد 04 –05 ديسمبر, 2006

19. عبد العزيز عبدوس. (2011). *سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول–دراسة حالة الجزائر*. قسم العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة تلمسان.

20. عزيزة ,س .(2011) .الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة .*مجلة الباحث* ,(11) 152.

21. علي ,م .(2012) .*واقع التجارة الخارجية في الجزائر وآفاقها في ظل مسار التحرير التجاري .1990–2010)* قسم علوم التسيير .الجزائر :جامعة الوادي.

---

* اللفظ فتح في اللغة العربية يعني إزالة إغلاقه، ولمزيد من التوضيح أنظر الجيلاني بن الحاج يحي وآخرون، **القاموس المدرسي**، سراس للنشر، تونس 2002، ص: 375.

ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد:16 العدد: 01(2022) ص01-19

التجربة البرازيلية... كنموذج لترقية التجارة الخارجية في ظل النظام التجاري العالمي

The Brazilian experience... as a model for promoting foreign trade under the global trading system

د.ملال شرف الدين

جامعة عباس لغرور خنشلة -الجزائر

charefeddinemellal@yahoo.fr

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/11/16

تاريخ القبول:
2022/01/22

الكلمات المفتاحية:
- ✓ التجارة الخارجية
- ✓ البرازيل
- ✓ النمو الاقتصادي

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على الاستراتيجيات والسياسات التي قامت بها البرازيل من أجل الاندماج في النظام التجاري العالمي، خاصة وأنها انتهجت نظام اقتصاد السوق الذي تزامن مع نمو اقتصادها من خلال اعتمادها على سياسة خارجية تمنح الأولوية للتحالف مع الدول النامية واتخاذ التدابير لتحرير تجارتها الخارجية، التي أصبحت عاملا أساسيا في إستراتيجيات التنمية والنمو الاقتصادي. وقد تطلب هذا البحث استخدام الأساليب التطبيقية المتمثلة في المنهج التحليلي بالإضافة للأدوات الأدوات الإحصائية والتي مكنت من الوصول إلى وجود آثار إيجابية لتحرير التجارة الخارجية للبرازيل على نموها الاقتصادي، من خلال الاستفادة من تدفق الاستثمار الأجنبي إليها وكذا الاستغلال الأمثل لمواردها.

Article info

Received
16/11/2021
Accepted
22/01/2022

Keywords:
- ✓ *Foreign Trade*
- ✓ *Brazil*
- ✓ *Economic Growth*

Abstract :

This study aims to identify the strategies and policies undertaken by Brazil in order to integrate into the global trading system, especially as it adopted the market economy system that coincided with the growth of its economy through its reliance on a foreign policy that gives priority to alliance with developing countries and taking measures to liberalize its foreign trade, which It has become a key factor in development strategies and economic growth. This research required the use of applied methods represented in the analytical approach in addition to the statistical tools, which made it possible to reach the positive effects of liberalizing Brazil's foreign trade on its economic growth, by taking advantage of the flow of foreign investment to it as well as the optimal exploitation of its resources.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

. مقدمة:

تمكنت البرازيل في العقدين الماضيين من الوصول إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية جد مقبولة سمحت لها بأن تكون ضمن مراتب الفئات الأولى في اقتصادات العالم، ما يدعو بقية الدول النامية إلى دراسة هذه التجربة ومحاولة الاستفادة منها وذلك مقارنة على ما كانت عليه، فحتى أنها لم تكن قادرة على سداد ديونها الخارجية في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين، إضافة إلى أنها لم تكن قادرة على التحكم في الارتفاع الكبير والمستمر في الأسعار، ما تسبب في انتشار مظاهر البئس والفقر وارتفاع معدلات الجريمة والعنف ما جعل الحياة فيها شبه مغامرة.

وعلى الرغم من إختلاف المبررات النظرية والواقعية لدولة البرازيل في الانتقال باقتصادها من وضع يعرف تراجعا في كل مؤشرات التنمية فيها إلى تسجيل بيانات ملفتة في مؤشرات التنمية الاقتصادية والتي من بينها النمو الاقتصادي، ومما لا يدعوا للشك هو دور الأقاليم المجاورة في ذلك عن طريق التكامل الاقتصادي، من خلال سياسات الإنفتاح وتحرير المعاملات التجارية والرأسمالية للاستفادة من التخصيص الأمثل للموارد، فقد قامت البرازيل بتطبيق عدة استراتيجيات وسياسات اقتصادية تصب في خدمة التنمية الاقتصادية، كان من بينها الاعتماد والسعي إلى استقطاب رؤوس الأموال في إطار الاستثمار الأجنبي وتحرير تجارتها الخارجية مع تشجيع المنتجين المحليين من أجل الاستفادة من النظام التجاري العالمي، لذلك سنحاول من خلال هذا الموضوع الوقوف على **أثر التجارة الخارجية على أداء الاقتصاد البرازيلي** وذلك من خلال:

- الدعائم التجارية للاقتصاد البرازيلي.
- واقع التجارة الخارجية للبرازيل ضمن النظام التجاري العالمي
- واقع النمو الاقتصادي في البرازيل
- مدى مساهمة تحرير التجارة الخارجية في تحسين معدل النمو الاقتصادي في البرازيل

2. الدعائم التجارية للاقتصاد البرازيلي:

1.2 المقومات الاقتصادية للبرازيل:

إن من بين العوامل الأساسية التي ساعدت دولة البرازيل على إتخاذ مبادرات التوجه الاقتصادي نحو العالم الخارجي، هو توفرها على عدة مقومات اقتصادية متنوعة، استطاعت الدولة توظيفها واستغلالها في خدمة إنفتاحها الاقتصادي ولعل من أبرز هذه الإمكانات هي:

- ✓ **توفرها على الأراضي الزراعية:** مكنت الأراضي الزراعية الكبيرة ذات الخصوبة والتنوع العاليين والمقدرة بحوالي 8.515 مليون كم^2 من انتقال البرازيل من مستورد صافٍ للأغذية إلى واحد من أكبر مصدري المنتجات الزراعية في العالم، بالرغم من أن الزراعة تمثل في المتوسط 5% من اقتصاد البرازيل خلال الفترة 2000-2014، لكن أهمية هذا القطاع تتجاوز بكثير ما تشير إليه الإحصاءات (OECD , 2015).
- ✓ **تركيبة عمرية فتية:** يمكن اعتباره خزان كبير من الموارد البشرية في سن الشغل، بحيث تشير الإحصائيات أن عدد السكان بلغ سنة 1990 تقريبا 149 مليون نسمة، لينتقل إلى أكثر من 174 مليون نسمة سنة 2000، أما في سنة 2018، فقد بلغ حوالي 209 مليون نسمة، وأن الفئة العمرية 25-52 هي الفئة الغالبة بنسبة تقدر بـ 44.09 %، ما ساعدها على تطوير رأس مالها البشري(IndexMundi, 2019) .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ **الصناعة:** تتمتع البرازيل بقاعدة صناعية متنوع ومواكبة للتطورات الدولية، ويعود الفضل في ذلك إلى الجهود والسياسات التي قامت بها الدولة في فترة السبعينات، والمتمثلة في التسهيلات المقدمة سواء للمنتجين المحليين أو المستثمرين الأجانب في مختلف الفروع الصناعية.

- ✓ **أماكن الجذب السياحي:** تمتلك البرازيل مناطق طبيعية نادرة ومذهلة من غابات وشواطئ وجبال مؤهلة بقوة لإجتذاب مجموعات سياحية كبيرة، زيادة على ذلك فقد استحدثت نوعا خاصا من السياحة يعرف بسياحة المهرجانات، نظير تفردها بالتراث الشعبي بالغ الخصوصية في الإحتفال بهذا النوع، أين يتم من خلاله الإحتفال الجماعي في الشوارع برقصات السامبا والموسيقى والألوان والاستعراضات المبهرة، وقد نجحت في الترويج لمثل هذا النوع من السياحة وتمكنت من استقبال 5 مليون سائح سنويا (شحاته، تجربة التنمية..البرازيل نموذجا، 2006).

- ✓ **البنى التحتية:** بذلت البرازيل جهود معتبرة في بناء وتطوير الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ داخل الدولة وكذا المنشآت الرياضية، وذلك من أجل تعزيز المقومات الاقتصادية ودعم الثقة في الاقتصاد.

- ✓ **تعدد الأقاليم المناخية:** ساعد التنوع المناخي في البرازيل في تعدد المنتجات الفلاحية خاصة المناخ الاستوائي والذي يمتاز بغزارة أمطاره طول السنة.

- ✓ **شبكة مائية كثيفة:** تشمل الأمطار الغزيرة والمياه الجوفية والأنهار العديدة، التي من بينها: نهر الأمازون، ساو فرانسيسكو ونهر برانا.

- ✓ **الغابات:** تمتلك مساحات غابية بحوض الأمازون، جعلتها توفر موارد خشبية هامة وتشير الإحصائيات في سنة 2013 بأن البرازيل تحتل المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج الخشب.

كما ساهمت الثروات المنجمية وثروات التعدين في تغذية الاقتصاد البرازيلي منذ العصور الاستعمارية، إذ تتميز بوفرتها خاصة بالنسبة لعنصر الحديد، الذي يتعدى 8000 شركة في صناعة التعدين وهي أكبر منتج عالمي لخام الحديد وتشير الأرقام إلى أن هذه الثروة تكسبها حوالي 30 مليار دولار في الصادرات.

2.2 الاستراتيجيات الاقتصادية التي اتبعتها البرازيل في إطار التحرير التجاري:

أ. استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات وحماية الإنتاج الوطني.

تبين في منتصف السبعينيات بأن معظم الشركات البرازيلية كانت متخلفة نسبيًا وتتميز ببطء في التطورات التكنولوجية وعدم التكافؤ من حيث شروط المنافسة، مقارنة بما تم تحقيقه في العديد من الدول الصناعية والمتقدمة، استدعى الأمر بصناع القرار في البرازيل بوضع عدة إجراءات واستراتيجيات من أجل حماية الإنتاج الوطني والنهوض بأداء شركاتها الوطنية، وقد تمثلت أحد هذه الإجراءات في منح الشركات الوطنية مستويات عالية من الحماية التجارية.

كما أنه كان ينظر لهذه الشركات على أنها أساس النهوض بالقطاع الصناعي البرازيلي وتسهم بشكل كبير في زيادة الإنتاجية والوصول إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة، لذلك خصص لها برامج متعددة الحوافز، والحفاظ على مستويات أعلى من الحماية الإسمية والفعالة ضد المنتجات المستوردة في الفترة 1978-1997، وأن أغلب هذه الصناعات تمثلت في: صناعة السيارات، والمعدات الميكانيكية والكهربائية، المواد الصيدلانية، الصلب والمعادن).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وأن من بين الإجراءات أيضا التي قامت بها الدولة من أجل إنجاح استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات، وتنمية وتحسين أداء شركاتها هو (Juan E. Santarcángelo, 2018):

1. توفير خدمات البنية التحتية والتي شهدت تغييرات تنظيمية مكثفة ابتداء من سنة 1975، ووضع القواعد والتخصصات النموذجية للاستثمارات الوطنية؛
2. إتخاذ مجموعة من التدابير تمثلت بالأساس في تبني مستويات عالية من الحماية التجارية ومنح الإعفاءات الضريبية على الصادرات وتمويل الأنشطة المبتدئة واستحداث خدمات الترويج التجاري؛
3. الاعتماد على سياسة توجيه العائدات المتأتية من الصادرات الفلاحية إلى القطاع الصناعي، بحيث تمكن من إنشاء مؤسسات عمومية كبيرة أوكلت لها مهمة تطوير الصناعات الثقيلة؛
4. تعزيز القدرة التنافسية في الفروع التي تمتلك فيها البرازيل العديد من المؤسسات والقدرات الإنتاجية والتي من بينها: السيارات، السلع الرأسمالية، المنسوجات والملابس، الخشب والأثاث، والعطور ومستحضرات التجميل، الهندسة المدنية، الخدمات، الشحن، الجلود الكبيرة والصناعية، الصناعات الزراعية، القمح، السلع الكهربائية ولعب الأطفال؛
5. استحداث آليات وأجهزة إدارية تقوم على تسوية النزاعات بين المستثمرين والدولة.

وقد أدت هذه الإجراءات في تحسين أداء هذه الشركات، وأن من أهم هذه النتائج نجد(Renato P. Colistete, 2010) :

1. نمت أربع شركات كبرى بنسبة قدرت بـ 24 % في الفترة 1978-1997.
2. زادت وتوسعت المنتجات المصنعة البرازيلية بمعدل سنوي قدره 3.2 % بين سنتي 1908-1989، مع تحقيقها لقدر معقول من القدرة التنافسية الدولية في عدد كبير من خطوط الإنتاج؛
3. ارتفعت صادرات هذه الشركات بنسبة قدرت بـ 5 % سنويا، وحافظت على صادراتها لعدة سنوات؛
4. في سنة 1997 أصبح 56 % من مجموع الشركات البرازيلية ذات الصناعات التحويلية مصدرة، وأن 43.4 % من مجموع الشركات ذات المنتجات المصنعة مصدرة أيضا؛
5. كما شهدت فروع الشركات الصناعية في مناطق البرازيل المختلفة ارتفاعا في مستويات الإنتاجية والتكنولوجيا الحديثة، مما أدى ذلك إلى زيادة وزنها وفعاليتها في الاقتصاد البرازيلي؛
6. شهدت الصناعات الغذائية والنسيج، انخفاضا في حصتها من الناتج الصناعي من 31.9 % و18.6 % في سنة 1949 إلى 13.9 % و6.4 % في سنة 1980 على التوالي.

ب. استراتيجية التصنيع الموجهة للتصدير المعتمدة على التكامل الإقليمي وجلب الاستثمارات الأجنبية.

خلال العقود القليلة الماضية، لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) دورًا مهمًا للغاية في التصنيع البرازيلي، خاصة وأنه كان ينظر إلى الرأسمال الأجنبي بتعاطف من جانب الغالبية العظمى من التيارات السياسية والأحزاب، الذين يرون أنه مصدر للتوظيف وتحديث الاقتصاد، لذلك سعت الدولة إلى مجموعة من السياسات والإستراتيجيات كان من بينها:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. اتخذت البرازيل مجموعة من المعايير لتنظيم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، كان أهمها عدم التمييز من حيث القيود الجمركية الواسعة وغير الجمركية المفروضة على الواردات، فقد كان السوق المحلي الكبير والديناميكي المحمي من جميع أنواع الحواجز التجارية العامل الرئيسي الذي جذب تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل، لذلك شهدت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل تنوعا من حيث دول المصدر والمنشأ والقطاعات التي تستهدفها هذه الاستثمارات، مما أسهمت في نمو حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في استثمارات الدولة وإنتاجها وتجارتها الخارجية على مدار العقود الثلاثة الأخيرة، وقد حافظت الولايات المتحدة على مكانتها كدولة مستثمرة رائدة في البرازيل، بنسبة قدرت بـ 26 % من إجمالي التدفقات التي تلقتها البرازيل في الفترة 1996-2000، كما ارتفعت نسب مشاركة الدول الأوروبية نظرا للتسهيلات المقدمة من طرف البرازيل، بحيث سجلت إسبانيا 16.2 % ، هولندا 10.1 %، البرتغال 6.8 (Veiga, 2004, p : 02.)% ؛

2. استراتيجية السياسة الخارجية البرازيلية، بحيث اتخذت ثلاث مواقف أساسية الأول هو العمل على إيجاد تكامل صلب في كل من أمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية، الثاني هو العمل على تكوين علاقات متميزة مع الدول الإفريقية (نظمت قمة إفريقية أمريكية جنوبية، وأخيرا هو التوجه إلى الشرق الأوسط أو العالم العربي، وفي تصريح للرئيس البرازيلي " لويز إينياسو لولا دا سيلفا" في سنة 2009 قال: بأن بعد قمة الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية في البرازيل سنة 2005، فإن الميزان التجاري البرازيلي ارتفع من 8 إلى 20 مليار دولار (صيداوي، 2013 ص: 06.)؛

3. أسهمت الإصلاحات الاقتصادية في دستور 1991، وبالتحديد في المادة 171، في زيادة سياسة الإنفتاح، من خلال رفع بعض الآليات التي كانت تقيد تدفق رأس المال نحو الداخل وكذا رفع القيود المفروضة على دخول وتشغيل الشركات الأجنبية، وتمكين هذه الأخيرة من المشاركة في عمليات الخصخصة، وبعض الإستثمارات التي كانت محتكرة من قبل الدولة البرازيلية (Veiga, 2004, p : 02.)؛

4. اتخذ البنك المركزي البرازيلي مجموعة من السياسات والتدابير المصممة مباشرة لجذب وتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، تمثلت في تبسيط عمليات التسجيل المطلوبة لتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل من أجل تقليل التكاليف الإدارية، إضافة إلى ذلك فقد تم إنشاء وكالة في سنة 2002 لتشجيع الإستثمارات بين الحكومة الفيدرالية والكيانات التجارية الأفقية والقطاعية، وتوفير المعلومات عن الفرص واللوائح والحوافز والعوامل الأخرى ذات الصلة بقرارات الشركة الأجنبية للإستثمار في البرازيل (IBP, 2016, p: 16.).

اكتسب الإستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في البرازيل في أواخر القرن التاسع عشر، خاصة بالنسبة للإستثمارات المرتبطة مباشرة بأنشطة التصدير، وما ساعد البرازيل في ذلك هو الإستثمارات البريطانية في السكك الحديدية والنقل البحري والخدمات المالية والتسويق التجاري ومرونة التعريفات الجمركية وغير الجمركية.

ت. إستراتيجية تشجيع الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات من خلال الإصلاحات المالية:

تتجه أغلب الشركات المتعددة الجنسيات نحو الأسواق الناشئة سريعة النمو نتيجة أن هذه الأسواق تتيح لها فرص النمو والتوسع على الصعيد العالمي، والبرازيل من بين هذه الدول التي تتوافق مع شروط هذه الشركات، خاصة وأنها تتميز بسوق داخلي كبير وطاقات بشرية، إلى جانب قاعدة الموارد الطبيعية المهمة، كل هذه العوامل سمحت باستقطاب هذه الشركات، بحيث:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. قامت العديد من الشركات الوطنية البرازيلية بتقييم قدراتها الإنتاجية الفردية قبل أن تتجه للأسواق الأجنبية، بحيث أتيحت لها فرصة التوجه إلى الأسواق الداخلية مع مجموعة من الامتيازات التي مكنتها من ترقية منتجاتها، ومن الأمثلة على ذلك نجد شركة " Marcopolo"، وهي شركة مصنعة للحافلات، بحيث أصبحت تمتلك القدرة على توفير منتجات تامة الصنع، وفهم معمق لاقتصاديات الأنظمة الفرعية، وقد سمحت لها هذه الخصائص بزيادة أجزاء من أعمالها في الأسواق الخارجية، أهمها: كولومبيا والهند والمكسيك وجنوب إفريقيا(Paolo Pigorini, 2014, p: 09) .

2. سعت البرازيل إلى تكييف أنظمتها وإضفاء طابع المرونة عليها، من أجل تلبية متطلبات الشركات سواء المحلية أو المتعددة الشركات، بحيث سعت إلى إيجاد نوع من التوازن بين متطلبات هذه الشركات لكي تتمكن من تصدير منتجاتها، لذلك نجد الدولة البرازيلية تمنح لها قدر كبير من الاستقلالية في تحديد موقع المنتجات وتطوير السوق والتعامل مع العملاء، ومن أمثلة ذلك شركة الملابس والأحذية البرازيلية "Alpargatas"، (Paolo Pigorini, 2014, p: 09, p. 10).

3. تشجع الحكومة البرازيلية الإستثمار الأجنبي في شكل إعفاءات ضريبية إلى جانب توفير التسهيلات الإدارية، فقد تمنح للشركات التي تُصدر أكثر من 80٪ من إنتاجها في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات إعفاء من ضرائب محددة على صادراتها، ثم امتدت هذه الإمتيازات لتشمل جميع الشركات المصدرة لمدة ثلاث سنوات فقط، كما وضعت عدة إعفاءات وإمتيازات للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تصدر (The Center of International Financial Management, 2017, p: 02.).

4. تحاول الدول البرازيلية جذب الاستثمار من خلال تقديم مزايا ضريبية مخصصة ودعم البنية التحتية لشركات محددة يتم التفاوض بشأنها على أساس كل حالة على حدة، وقد أدى ذلك إلى توترات إدارية بين الولايات البرازيلية، نتيجة عدم توحيد قضية سعر الضريبة (Ernst, 2005, p: 08).

كما أنه في سنة 2016، بلغت إيرادات 20 شركة من الشركات متعددة الجنسيات البرازيلية أكثر من 135.3 مليار دولار أمريكي بما في ذلك الصادرات.

ث. إستراتيجية التوسع في الإنتاج الزراعي، والاستفادة من الموارد الطبيعية

كان ينظر إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية قد يؤدي زيادة الطلب عليها سواء محليا أو خارجيا، وبالتالي تمهيد الطريق للتصدير، لذلك اعتمدت البرازيل على عدة إجراءات من أجل تنمية هذا القطاع من خلال:

1. مساهمة برنامج "القضاء على الجوع" في البرازيل في تنمية وتوسيع القطاع الزراعي والحد من الفقر إلى أن أصبحت البرازيل معيارا دوليا فيما يتعلق بسياسات الأمن الغذائي والتنمية الريفية، من خلال برنامج "بطاقات الغذاء" وبرنامج "اقتناء الغذاء" المتمثل في آلية تمكن الدولة من اقتناء الأغذية من المزارعين الصغار، الأمر الذي شجعهم على زيادة الإنتاج سواء للسوق المحلي أو الأجنبي، وتشير عدة نتائج بأن دخل العاملين في الزراعة قد ارتفع بنسبة 33 % في الفترة 2003-2009 (البرازيل، 2012/ ص: 11.)؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2. قامت البرازيل بتبادل الخبرات الإنمائية والمعرفة والتكنولوجيا المناسبة بينها وبين الدول النامية، بحيث اعتمدت على توسيع التعاون الثلاثي، بينها واليابان ودولة الموزمبيق عن طريق تنمية منطقة السافانا الإستوائية المعروفة بإسم "سيرادو" بحيث أصبحت أكبر منتج لفول الصويا وغيره من المنتجات الزراعية؛

3. تعتبر التكنولوجيا الزراعية إحدى نقاط القوة في البرازيل، إذ قامت في سنة 2006 بإنفاق مبالغ معتبرة على الأبحاث الزراعية عن طريق مؤسسة البرازيل للأبحاث الزراعية، التي أدت بدورها إلى زيادة كفاءة القطاع الزراعي من خلال زيادة إنتاجية العامل الزراعي ومساحة الأراضي الزراعية؛

4. طورت البرازيل العديد من البرامج الزراعية التي تعمل على أساس عامل الاستدامة، فلكي يتمكن المزارعين المؤهلين من الحصول على دعم الأسعار وبرامج الائتمان ينبغي أن يلتزموا بقوانين تقسيم المناطق (البشرية، 2013)، وأن من بين البرامج الزراعية، نجد: برنامج "موديرا اغرو Moderagro" وبرنامج "برودوسا Produsa" الذي ينمح قروضا للزراعة في الأراضي ذات التربة المتدهورة، وبرنامج "بروبفلورا Propflora" الذي ينمح القروض لتشجيع زراعة الغابات وخاصة شجر زيت النخيل.

3.2 تحليل وضع الإصلاح التجاري في البرازيل

بدأ تحرير التجارة الخارجية البرازيلية في سنة 1987، أين تم تخفيض معدلات التعريفة الجمركية الإسمية منذ سنة 1988، وقد كان هيكل التخفيض التدريجي للتعريفة الجمركية الإسمية كما يلي :(Renato P. Colistete, 2010)

33.4% ← 1988-1990
17.8% ← 1991-1993
12.9% ← 1994-1996
13.9% ← 1997-1998

كما أن تسارع عمليات تخفيض التعريفات الجمركية، كانت له مبرراته وتداعياته على البرازيل، بحيث يمكن حصر أهم هذه التداعيات في :(Carvalho, 2000, p: 11.)

1. إثارة صدمة تنافسية على المنتجين المحليين، كان من بينهم 30 شركة توقفت جزئيا عن الإنتاج من أجل التأكد من وضع السوق المحلي؛
2. كسر المواقف الإحتكارية للعديد من المنتجات، وإدخال إصلاحات كبيرة على المؤسسات المنتجة.
3. توسيع نطاق الإصلاح التجاري في سنة 1994 ليشمل إزالة الحواجز غير التعريفية وعددا من الحوافز التصديرية؛
4. استخدام السياسة التجارة كأداة تكميلية لعمليات تثبيت الأسعار، والتي استقرت بعد سنة 1994؛
5. وضع مجموعة من الإجراءات التشجيعية والتحفيزية للتصدير، والتي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 1995؛
6. كما أنه وعند تحليل لتداعيات الإصلاح التجاري على الميزان التجاري في البرازيل نجده أنه قد حدثت عليه عدة تطورات، نظرا لأنه كان مرتبط بسوق محلية كبيرة مغلقة، وبالتالي فإن الخصائص المنطقية التي حدثت هي: (Renato P. Colistete, 2010)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. ارتفاع ملفت في قيمة الواردات، أين سجلت زيادات مستمرة ابتداء من سنة 1990، كانت أهمها في الفترة 1990-1993 أين قدرت بـ 5.5 %، وفي الفترة 1995- 1997 شهدت زيادة قدرت بـ 7.2 %، أما بالنسبة للواردات الأكثر طلبا فتمثلت في المواد الخام والمنتجات الوسيطة والسلع الرأسمالية والسيارات؛
2. نمو الصادرات البرازيلية نتيجة عمليتين متزامنتين: تخفيض التعريفات المتعددة الأطراف والأفضليات الإقليمية داخل" ميركوسور"؛
3. أسهم التدفق الهائل لرأس المال الأجنبي في تمويل عجز الحساب الجاري المتزايد: فقد ارتفعت نسبة تكوينه للناتج المحلي الإجمالي من أقل من 1 % خلال الفترة 1993 -1994، إلى ما يقارب 4.5 % في سنة 1997.

يمكن القول بأن الإصلاحات التجارية الجديدة كانت مهمة على الاقتصاد البرازيلي خاصة وأنها ساعدت على تحسين عدة مؤشرات اقتصادية، كان من بينها إنتاجية العامل، بحيث تشير الإحصائيات بأن إنتاجية العامل في قطاع الصناعات التحويلية قد زادت بمعدل سنوي قدره 8.7 % في الفترة 1991-1997 مقارنة بنسبة قدرت بـ 0.3 % في المتوسط خلال الفترة 1981-1989.

كما أنه وفي الجانب الآخر من الإصلاحات المتعلق بالشروط الجديدة الممنوحة للمستثمرين الأجانب والتي رافقت البيئة الدولية المواتية فقد أدت إلى مشاركة واسعة للمستثمرين الأجانب في عملية خصخصة الشركات المملوكة للدولة بحيث بلغت إيرادات الناجمة عن برامج الخصخصة حوالي 70 مليار دولار في الفترة 1991-1998.

كما أن التغيرات التي عرفها الاقتصاد البرازيلي في العقدين الأخيرين، خاصة مع برنامج الرئيس "لولا" للتنمية الاقتصادية مكنت من تحسين البيئة الاقتصادية البرازيلية، وأن من أهم الإجراءات المعمول بها في هذا البرنامج هي:

1. **برنامج التقشف:** نفذت البرازيل برنامجا للتقشف وفقا لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة واسترجاع ثقة المستثمرين والدول، وقد مكن هذا البرنامج من تخفيض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للدولة ومن ثم أدى ذلك بقوة في القضاء على انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي (Nazmi, 2015, p: 08.)، وقد ترتب على ذلك مايلي (Philip Arestis, 2008 , P : 14.):

- ✓ إتباع نمط جديد من التنمية الاقتصادية، ويشمل مجموعة من سياسات التحرير والسوق الصديقة المتمثلة في الخصخصة، التحرير المالي، تحرير التجارة، تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والإصلاح الضريبي؛
- ✓ ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من نسبة قدرت بـ 0,8 % سنة 1999 إلى نسبة تتراوح بين 3,5 -4,9 % في حدود سنتي 2004-2006؛
- ✓ سمح لها من الإستفادة من حوالي 200 مليار دولار كاستثمارات مباشرة في الفترة 2004 -2011؛
- ✓ دخول ما يقارب 1.5 مليون أجنبي للإقامة في البرازيل في سنة2011؛
- ✓ عودة نحو 2 مليون مهاجر برازيلي إلى البلاد، الأمر الذي ساعد على زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة؛

2. **تغيير سياسات الاقتراض:** تم اعتماد تسهيلات ائتمانية، كان من بينها تخفيض أسعار الفائدة من 13.25 إلى 8.75 % أين شهدت (Nazmi, 2015, p: 08., p. 09):

- ارتفاع في عدد المشروعات الصغيرة، وتوفير فرص عمل، زيادة مستوى الطاقة الإنتاجية؛
- تحقيق نمو اقتصادي في سنة 2011 بنسبة قدرت بـ 2.7 %؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- زيادة تدنية نسب الفقر، خاصة وأن الأرقام تشير إلى أن نصف السكان زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة 68 %.

3. **التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن:** نتيجة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية البرازيلية ووضع الاستراتيجيات الزراعية، فقد تمكنت من تصدير المنتجات الخام في العقد الأول من بداية البرنامج لتستفيد من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية، الأمر الذي سمح لها من سد العجز في ميزان المدفوعات.

4. **التوسع في الصناعة:** اتجهت السياسات الاقتصادية في هذا القطاع إلى الاهتمام بفرعين هما (Lael Brainard, 2009, p: 19):

- توسيع في الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل تعدين المعادن والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، والتي يرجع نموها بالأساس إلى التوسع في الزراعة والاكتشافات البترولية التي مكنت من تصديرها؛

- الصناعات التقنية المتقدمة، حيث تمكنت الدولة بالنهوض بصناعات السيارات والطائرات، بحيث احتلت شركة "امبراير Embraer"، المرتبة الثالثة عالميا من حيث تصنيع الطائرات التجارية.

5. **تنشيط السياحة:** عملت البرازيل على التسويق السياحي لمناطقها وتراثها خاصة سياحة المهرجانات إلى أن أصبحت تستقبل أكثر من خمسة مليون سائح سنوي، مما زاد من إنعاش الاقتصاد وتحقيق مزيد من النمو.

6. **برنامج الاعانات الاجتماعية:** تعددت جوانب الإصلاح الاجتماعي إلا أن أهم برنامج تمثل في "بولسا فاميليا"، هو برنامج بدأ منذ التسعينات في عهد "كاردوسو"، ليستمر حتى في عهد الرئيس "لولا" (Ansell, 2011, p : 24).

ويقدر تمويل هذا البرنامج كلفة تتراوح بين 6 – 9 مليار دولار، بحيث يمنح إعانات مالية للأسر الفقيرة التي يقل دخلها عن 28 دولار شهريا بهدف رفع وتحسين معيشتها، وقد كانت مخرجات هذا البرنامج تتمثل في:

- وصل عدد المستفيدين إلى نحو 11 مليون أسرة، وهو ما يعني 64 مليون شخص بما يعادل حوالي 33% من الشعب البرازيلي، إذا أدت برامج "لولا" إلى انتقال ملايين الأسر من منطقة الفقر إلى منطقة "الطبقة الوسطى الجديدة"، وفي تقرير صادر عن مؤسسة "سيتيليم" المتخصصة في أبحاث المستهلكين أنه قد زاد معدل الاستهلاك لأكثر من 23 مليون شخص يتراوح دخلهم من 457 إلى 753 دولارا شهريا؛
- ساعد برنامج (بولس فاميليا) في خفض مؤشر "جيني"* بنسبة قدرت بـ 21%؛
- أدت عمليات رفع الحد الأدنى للأجور إلى خفض المؤشر بنسبة قدرت بـ 32%؛
- وفي تقرير للبنك الدولي حول مؤشر ارتفاع دخل الأسر فإن: دخل أفقر 10% من السكان يزيد بنسبة 9% سنويا، في حين يزيد دخل الطبقات الأغنى بنسبة تتراوح بين 2-4% سنويا، وهذا يرجع إلى السياسات الفعلية الهادفة إلى إقامة العدالة الاجتماعية وتقليل الفجوة بين الطبقات بصورة تدريجية.

*- **معامل جيني:** نسبة للعالم "كورادو جيني" وهو من المقاييس الهامة والأكثر استخداما في قياس عدالة توزيع الدخل الوطني، تعتمد فكرته على منحنى لورنز.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

7. **برنامج التكتلات الاقتصادية:** أكدت السياسة الاقتصادية الخارجية للبرازيل على التكامل الإقليمي من أجل استكمال المشروعات الاقتصادية والتجارية وفق استراتيجيات توسيع علاقاتها الاقتصادية والتجارية والمالية، لذلك عملت على توسيع التجارة وإقامة علاقات اقتصادية مع عدة دول، لما للتكامل من فوائد سواء على الجانب السياسي والاقتصادي، وكذا العسكري، وهو ما يستشهد به وزير الخارجية البرازيلي عند قوله بأن "ميركوسور" هو جزء معتبر من خطط بلادنا، وكذا هو جزء معتبر من نهوضنا الاقتصادي، وأن من بين أهم التكتلات أو التحالفات الاقتصادية للبرازيل (Kliass, 2011, p: 21)، نجد: "ميركوسور Mercosur"[†] ويضم (البرازيل، الأرجنتين، باراجواي، وأوروجواي).

- "البريكس BRICS" يضم: البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا.
- رابطة تكامل أمريكا اللاتينية "ALADI"، وتظم: الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وتشيلي وكولومبيا وكوبا والإكوادور والمكسيك وباراغواي وبيرو وأوروغواي وفنزويلا.
- إتحاد دول أمريكا الجنوبية "UNASUR"، ويظم الدول الأعضاء في الميركوسور بالإضافة إلى بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، البيرو، فنزويلا، تشيلي.

3. واقع التجارة الخارجية للبرازيل ضمن النظام الاقتصادي العالمي:

1.3 حجم رؤوس الأموال المتدفقة:

كانت البرازيل تعتمد شبكة من الضوابط على تدفقات رأس المال، بحجة أن القيود المفروضة على تدفق رؤوس الأموال تعد شرطا ضروريا من أجل تجنب الأزمات المالية التي تخلفها، غير أن هذه السياسات الرقابية تلاشت بمرور الوقت، إلى أن أصبح الاقتصاد البرازيلي أكثر تكاملا مع العالم المالي، مقارنة بمثيلتها من الأسواق الناشئة الكبيرة.

ولقد بدأت البرازيل في العقدين الأخيرين بالتحرير التدريجي لحساب رأس المال بوضع إجراءات جديدة تخص تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل والخارج، وقد تمثلت أهم هذه الإجراءات في (Ilan Goldfajn, 2005, p: 04.):

1. تخفيض أو إلغاء الضرائب على المعاملات المالية لرأس المال الأجنبي؛
2. إلغاء القيود الكمية على المستثمرين غير المقيمين للإستثمارات في الأوراق المالية وأسواق رأس المال سواء الصادرة محليا أو في الخارج؛
3. السماح للمقيمين بإصدار أوراق مالية في الخارج بما في ذلك الديون دون موافقة مسبقة من البنك المركزي؛
4. إدخال قابلية تحويل العملات مبدئيا من خلال آلية "التحويلات الدولية في الواقع" بحيث يمكن للمقيمين نقل مواردهم إلى الخارج من خلال استخدام حسابات غير المقيمين.

[†] - **ميركوسور** " Mercosur" : يعني السوق المشتركة الجنوبية، وبالإسبانية " Mercado Común del Sur" وتعرف باختصار **ميركوسور** هو إسم تجمع لدول المخروط الجنوبي بأمريكا اللاتينية في إطار اقتصادي يظم الأرجنتين والبرازيل والأوروغواي وباراغواي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وكنتيجة لهذه الإجراءات، فقد أسهمت في تغيير هيكل حركة رؤوس الأموال في البرازيل، بحيث كان من بين أهدافها هو تمويل العجز عن طريق التوسع في تحرير تدفقات رأس المال الذي يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من بين أهم مكونات حركة رؤوس الأموال في البرازيل، وقد حاولنا توضيح هذه التدفقات من خلال الجدول التالي:

جدول 01: تطور تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للبرازيل خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
القيمة	0.989	1.103	2.061	1.292	3.072	4.859	11.2	19.65	31.91	28.57
% من GDP	0.21	0.18	0.51	0.30	0.55	0.63	1.32	2.22	3.69	4.77

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	32.99	23.22	16.58	10.12	18.18	15.46	19.37	44.57	50.71	31.48
% من GDP	5.03	4.15	3.27	1.81	2.72	1.73	1.75	3.19	2.99	1.89

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
القيمة	82.39	102.4	92.56	75.21	87.71	60.33	73.37
% منGDP	3.73	3.92	3.76	3.04	3.57	3.35	4.09

Source : The World Bank (1990-2016).

من خلال البيانات المتعلقة بتطور تدفق الإستثمار الأجنبي في البرازيل الموضحة أعلاه، ومن أجل تحليل تطور قيم الإستثمار الأجنبي المباشر التي تدخل في سياق تحرير رأس المال والتي تمثل بدورها أحد عناصر التحرير التجاري، نقوم بتقسيم أداء هذه المؤشر إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى (1990-1999): تميزت هذه الفترة بندرة كبيرة في حركة رؤوس الأموال من وإلى البرازيل، ونخص بالذكر تدفق الإستثمار الأجنبي إذ لم يبلغ حتى 1 مليار دولار سنة 1990، كما أنه لم تكد تظهر نسبته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في نفس السنة، ليبقى على هذه الحال تقريبا حتى سنة 1993، أما في السنتين اللاحقتين فقد شهدا ارتفاعا طفيفا تمثل في 3 مليار دولار، 4,85 مليار دولار على التوالي، إلا أن هذه القيم تبقى قليلة مقارنة بحجم دولة البرازيل، ويرجع هذه الشح في تدفق الاستثمارات إلى عدة أسباب أساسية، أهمها: إعادة التفاوض بشأن الديون الخارجية وانخفاض كبير في سعر الصرف والذي أدى إلى توليد ضغوط تضخمية كبيرة.

لتستأنف تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى البرازيل في السنوات 1996، 1997، 1998، 1999 أين انتقلت من 11.2 مليار دولار إلى 28,57 مليار دولار، بحيث انتقلت نسبته في الناتج المحلي الإجمالي من 0,63 % إلى 4,77 % نتيجة عدة عوامل أهمها (Katherine Hennings, 2003):

- تطبيق إجراءات الانفتاح المالي وإعادة الاندماج في الأسواق المالية الدولية في إطار الخطة البرازيلية الحقيقية؛
- زيادة السيولة الدولية وتوسيع صناديق التقاعد والتحوط؛
- برامج الخصخصة والتي ساعدت بنسبة كبيرة في تدفق رأس المال الأجنبي؛
- نهاية فترة إعادة هيكلة الديون الخارجية، والتي منحتها الثقة في تحرير حساب رأس المال.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

المرحلة الثانية (2000-2009): شهدت هذه الفترة ارتفاعا واضحا على العموم في مستويات تدفقات الإستثمار الأجنبي مقارنة بالفترة السابقة، إذ تراوحت قيم الزيادة بين الفترتين من قيمة قدرت في المتوسط بـ 7,39 مليار دولار إلى حوالي 26,15 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى النمو القوي للاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى العوامل السالفة.

إلى جانب ذلك فقد عرفت هذه الفترة عدة تذبذبات في تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، إذ سجلت سنة 2000 قيمة قدرت بـ 32,99 مليار دولار، لتبدأ في الإنخفاض إلى غاية سنة 2003 أين سجلت قيمة قدرت بـ 10,12 مليار دولار، وهي قيمة جد منخفضة مقارنة بحجم الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل في هذه السنة والذي حقق قيمة إجمالية قدرها 558.32 مليار دولار، أي بنسبة تكوين هذا الأخير بحوالي 1,81 %، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها أن هذه المرحلة تزامنت مع حالة عدم اليقين الانتخابي والذي خلف أزمة ثقة في الاقتصاد البرازيلي أدى ذلك إلى عزوف المستثمرين الأجانب على الإستثمار في البرازيل نتيجة ارتفاع المخاطر الإقيمية.

المرحلة الثالثة (2010-2016): أدت التغيرات التنظيمية في حساب رأس المال إلى رفع القيود على التمويل الخارجي، بحيث كان من بين مخرجات هذه السياسة هو اكتساب الاستثمار الأجنبي أهمية بالغة في البرازيل في العقد الأخير، أين ارتفع من قيمة قدرت في المتوسط خلال الفترة 2000- 2009، بـ 26,15 مليار دولار إلى قيمة قدرت بـ 82,29 مليار دولار سنة 2010، أي بنسبة زيادة قدرت بأكثر من 300 %.

لتواصل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل في السنوات الموالية، بحيث سجلت سنتي 2011 و2012 قيم قدرت بـ 102,4 مليار دولار، 92,56 مليار دولار على التوالي، لتتراجع هذه التدفقات خاصة في سنتي 2015 و2016 إلى قيم تمثلت في 60,33 مليار دولار، 73,37 مليار دولار على التوالي.

2.3 حجم الصادرات والواردات السلعية في البرازيل:

ركزت البرازيل في مسارها التنموي على عدة جوانب اقتصادية من أجل النهوض بأدائها الاقتصادي وتحسين مؤشراتها الاقتصادية، كان أهمها تنمية التجارة الخارجية عن طريق استراتيجية تنويع التجارة، فقامت بالإنضمام للعديد من التكتلات بهدف زيادة التجارة وتنمية الصادرات ليس فقط من أجل تحقيق الفائض التجاري والإندماج أكثر في الاقتصاد الدولي بل للدور المهم الذي تلعبه التجارة في انتعاش الاقتصاد، وتشير بيانات الجدول التالي إلى تطور التجارة الخارجية البرازيلية في الفترة الممتدة من 1990-2016.

جدول 02: تطور حجم الصادرات والواردات السلعية للبرازيل خلال الفترة 1990-2016.

الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الصادرات	31.41	31.62	35.79	38.55	43.55	46.51	47.75	52.99	51.14	48.01
الواردات	22.52	22.95	23.12	27.6	36.19	54.14	56.98	64.24	60.65	51.77

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	55.12	58.29	60.44	73.20	96.68	118.53	137.81	160.6	197.9	153
الواردات	58.64	58.38	49.72	50.88	66.43	77.63	95.84	126.6	182.4	133.7

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات	201.9	256	242.5	242	225.1	191.1	185.2
الواردات	191.5	236.9	233.4	250.5	239.1	178.8	143.4

المصدر: البنك العالمي (1990-2016) .

ما نلاحظه من الجدول الخاص بتطور حجم الصادرات والواردات السلعية البرازيلية، بأنه يوجد تزايد مستمر في حصيلة الصادرات السلعية البرازيلية في الفترة الممتدة من 1990-2016، بحيث تمثلت هذه الزيادة في انتقال حصيلة الصادرات من قيمة قدرت بـ 31.41 مليار دولار سنة 1990 إلى قيمة قدرت بـ 55.12 مليار دولار سنة 2000، ليستمر هذا الارتفاع حتى سنة 2010 أين سجلت قيمة بلغت 201.9 مليار دولار أي بزيادة قدرها 140 مليار دولار خلال عشر سنوات، وأن معدل الزيادة السنوي قدر في المتوسط بحوالي 11 %، كما واصل هذا الارتفاع أي في حصيلة الصادرات حتى سنة 2014 أين سجلت حصيلة قدرت قيمتها بـ 225 مليار دولار.

أما بالنسبة للواردات السلعية البرازيلية فقد شهدت هي أيضا معدلات ارتفاع متواصلة على طول المدة الممتدة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2016، بحيث بلغت فاتورة الواردات البرازيلية سنة 1990 قيمة قدرت بـ 22.52 مليار دولار، لترتفع هذه الحصيلة إلى 58.64 مليار دولار سنة 2000 أي بفارق زيادة قدر بـ 36 مليار دولار، وما ميز هذه الفترة هو أن حصيلة الزيادة في الصادرات أكبر من حصيلة الواردات.

لتشهد بعد ذلك الواردات قفزة كبيرة بين سنتي 2000 و2010 أين ارتفعت بأكثر من ثلاث أضعاف، بحيث انتقلت من فاتورة قدرت بـ 58.64 مليار دولار سنة 2000 إلى قيمة بلغت 191.5 مليار دولار سنة 2010، أي بنسبة زيادة فاقت 300 % في مدة زمنية محددة بـ 10 سنوات، وابتداء من سنة 2010 فقد شهدت فاتورة الواردات نوع من الثبات تراوح بين 200 – 240 مليار دولار، ماعدا في السنتين الأخيرتين 2015 و2016 اللذين عرفا تراجعا تمثلت فاتورتهما على التوالي بـ 178.8 مليار دولار، و 143.4 مليار دولار، بحيث تقابل هذه القيم ما نسبته 0,9 % من حجم الواردات العالمية في سنة 2016.

كما سجل الميزان التجاري للبرازيل خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2016، فائض تجاري في أغلب السنوات وتختلف قيمة الفائض من سنة إلى أخرى ماعدا بعض السنوات التي تم فيها تسجيل عجز نتيجة ارتفاع فاتورة الواردات عن حصيلة الصادرات، والتي من بينها نجد سنة 2014 أين سجلت فيها فاتورة الواردات قيمة قدرت بـ 239.1 مليار دولار، أما حصيلة الصادرات في نفس السنة فسجلت قيمة قدرت بـ 225.1 مليار دولار، بالتالي فالعجز التجاري قدر بـ 14 مليار دولار والتي تمثل بدورها أعمق عجز خلال فترة الدراسة، وفي المقابل تم تسجيل أكبر فائض تجاري في طول هذه الفترة خلال سنة 2005 بقيمة قدرت بـ 40,9 مليار دولار.

ونتيجة هذه الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تمتلكها البرازيل، فقد تمكنت من أن تكون ضمن أكبر 25 دولة مصدرة ومستوردة في العالم، بحيث تصدر بشكل رئيسي المنتجات الصناعية والزراعية والغذائية، وتستورد الهيدروكربونات، والمركبات، والمواد الكيميائية والأدوية، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية، أما بالنسبة لأهم الشركاء التجاريين نجد: الصين والإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة وهولندا وألمانيا وبلدان ميركوسور.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

وفي مقابل ذلك فقد أقر العديد من الخبراء بأن البرازيل لا تزال منغلقة نسبيًا مقارنةً بالاقتصادات الكبيرة الأخرى، بسبب انخفاض تدفق التجارة وانخفاض عدد المصدرين نسبة إلى السكان، بحيث نجد عدد المصدرين في البرازيل هو تقريبا نفسه في دولة النرويج، وهي دولة بها ما يقارب 5 ملايين نسمة مقارنة بـ 200 مليون في البرازيل.

4. واقع الأداء الاقتصادي في البرازيل:

تعد البرازيل من أهم اقتصاديات العالم والأكبر في أمريكا اللاتينية، يتكون اقتصادها الكلي من مجموعة من القطاعات ذات الأداء المتميز بإعتبارها محركات النمو الاقتصادي للبرازيل، ويعد قطاع الخدمات من أهم القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد البرازيلي، إذ يسهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة في المتوسط تقدر بـ 63 % يليها القطاع الصناعي بنسبة متوسطة تقدر بـ 18 %، كما يمثل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية حوالي 5 % من الناتج المحلي الإجمالي، وفيما يلي جدول يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي للبرازيل في الفترة 1990-2016.

جدول3: تطور معدلات النمو الاقتصادي للبرازيل خلال الفترة 1990-2016.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل نمو (%)	-3.1	1.5	-0.5	4.7	5.3	4.4	2.2	3.4	0.3	0.5
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو (%)	4.4	1.4	3.1	1.1	5.8	3.2	4.0	6.1	5.1	-0.1
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016			
معدل نمو (%)	7.5	4.0	1.9	3.0	0.5	-3.5	-3.3			

المصدر: البنك العالمي (1990-2016) .

استنادا إلى البيانات المتاحة في الجدول أعلاه، فإن معدلات النمو الاقتصادي للبرازيل شهدت خلال الفترة 1990-2016، أداء مختلف من سنة إلى أخرى، بحيث سجل في بعض السنوات معدلات سلبية كانت أبرزها بداية الفترة ونهايتها، أين سجلت سنة 1990 معدل سلبي قدره – 3.1 %، وأيضا شهدت كل من سنتي 2015 و2016 معدلات سلبية تمثلت في - 3.5 % و -3.3 % على التوالي، ويقابلها في ذلك تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي لهذين السنتين من 2456 مليار دولار سنة 2014 إلى 1802 مليار دولار سنة 2015، إلى 1796 مليار دولار سنة 2016، وقد تراجع أيضا نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي من 12100 دولار إلى 10160 دولار سنة 2015، إلى 8930 دولار في سنة 2016، ويرجع ذلك بالأساس إلى الإحتجاجات التي شهدتها البرازيل في نهاية سنة 2013 نتيجة ارتفاع الأسعار وبخاصة أسعار الوقود والغذاء وتراجع قيمة العملة.

كما تم تسجيل معدلات نمو إيجابية في عدة سنوات امتدت من سنة 1993 إلى غاية سنة 2008، وقد تراوحت هذه المعدلات في هذه المرحلة بين ما هو مقبول والذي نلاحظه في سنتي 1994 و 2004 أين سجلا نسب قدرت على التوالي بـ 5.3، 5.8 %، نتيجة الإستثمارات الحكومة البرازيلية الكثيفة في برامج مكافحة الفقر على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية.

وفي تحليلنا لمعدلات النمو الإيجابية خاصة في سنة 2010 أين تم تسجيل معدل نمو بنسبة تقدر بـ 7.5 % والتي تعتبر أكبر معدل نمو في الفترة المدروسة وبقيمة إجمالية للناتج المحلي تقدر بـ 2209 مليار دولار بعد ما كانت 1667 مليار دولار سنة 2009 ويرجع هذا التحسن إلى التعافي من تبعات الأزمة المالية العالمية، والتي سمحت بتدفق كثيف لرأس المال الأجنبي بحيث سجل تدفق الإستثمار الأجنبي في سنة 2010 ما قيمته 82.39 مليار دولار بعد ما سجلت في سنة 2009 قيمة قدرت بـ 31.48 مليار دولار وهي حصيلة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أكبر من سنتي 2015 و2016 أين سجلا على التوالي 60.33 و73.37 مليار دولار، زيادة على ذلك فقد ارتفعت حصيلة الصادرات والواردات في هذه السنة بحيث تم تسجيل ما قيمته 240 مليار دولار كصادرات، و263 مليار دولار لفاتورة الواردات، إضافة إلى ذلك فإن إستمرارية تسجيل معدلات نمو مقبولة خاصة سنتي 2011 و 2012، أين تم تسجيل 4 % و1,9 % على التوالي، وترجع محفزاته إلى إستضافة البرازيل لكأس العالم في سنة 2014 لكرة القدم والألعاب الأولمبية 2016 وأن كلا الحدثين تطلبا زيادة كبيرة في الإنفاق الإستثماري لتعزيز البنية التحتية البرازيلية والمرافق السياحية مما أسهم ذلك في تحسين الناتج المحلي.

وكخلاصة لما جاء في بيانات تطور النمو الاقتصادي في البرازيل خلال فترة الدراسة هو أن النمو الاقتصادي يتميز بديناميكية ضعيفة، نتيجة استحواذ قطاع الخدمات على جزء كبير من الدخل الإجمالي وعلى رأسهم القطاع المصرفي والمالي على حساب التراكم الإنتاجي، وبالتالي فإن السياسات الاقتصادية المرتبطة بنظام النمو الاقتصادي مقتصرة على المدى القصير في تنشيط القطاعات المحركة للنمو داخل البرازيل، وهذا ما جعلها تصنف كدولة متوسطة الدخل.

5. مدى مساهمة تحرير التجارة الخارجية في تحسين معدل النمو الاقتصادي في البرازيل.

سيتم في هذا العنصر الوقوف على أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في البرازيل والتي تتضمن عدة مؤشرات تدخل في تقدير النموذج الاحصائي وأهمها: معدل الانفتاح التجاري وتدفق الاستثمارات الأجنبية إلى جانب الائتمان الموجه للقطاع الخاص، وأثرها على النمو الاقتصادي في البرازيل باستخدام نموذج الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى.

ويستند النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع (Y) وعدد من المتغيرات المستقلة X1 , X2 ,....XK ، وحد عشوائي ε إلى جانب β_0 الذي يطلق عليه الثابت، ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ n من المشاهدات ، أما K فهو يمثل عدد المتغيرات المستقلة، ويعبر عن هذه العلاقة بالشكل التالي :

$$\gamma n = {}_0\beta + {}_1\beta \ \ n_1 + \beta_2 \ X \ n_2 + \ldots + \kappa\beta \ X \ n\kappa + \varepsilon n$$

حيث:

γn المتغير التابع وفي دراستنا هو النمو الاقتصادي الذي يرمز له بـ GDP.

$\beta_1 \beta \ \beta_2$, تمثل معلمات النموذج.

n_1 المتغير المستقل الأول عند الفترة n والذي يمثل عندنا تدفقات الإستثمار الأجنبي ويرمز له بـ IDE.

Xn_2 المتغير المستقل الثاني عند الفترة n والذي يمثل الانفتاح التجاري ويرمز له بـ OC.

$Xn\kappa$ المتغير المستقل الأخير عند الفترة n والذي يمثل في حالتنا الائتمان الموجه للقطاع الخاص ورمزنا له بـ CP.

ε حد الخطأ العشوائي.

n تمثل عدد المشاهدات، وفي دراستنا تعبر عن عدد السنوات المحددة بـ 26 سنة أي من سنة 1990 إلى 2016.

ويهدف اختبار المعنوية الكلية للنموذج البرازيلي إلى توضيح مدى القدرة التفسيرية لكل من الإنفتاح التجاري) OC) الذي يعتبر من أهم المقاييس المستخدمة للتعبير عن الإنفتاح التجاري، أو كما يطلق عليه معامل التجارة الخارجية ويعبر عنه رياضيا بـ

حيث:

OC معدل الإنفتاح التجاري.

X تمثل الصادرات.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

M تمثل الواردات.

PIB الناتج المحلي الإجمالي.

وتدفقات الإستثمار الأجنبي (IDE)، والإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص(CP) في البرازيل، كمتغيرات مستقلة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع أي في النمو الاقتصادي لدولة البرازيل.

1.5 تقدير النموذج:

مكن هذا الإختبار من الحصول على النتائج التالية:

نتائج تقدير المعنوية الكلية للنموذج - حالة البرازيل:

DW	Prob(F-statistic)	F-statistic	Adjusted R-squared	R-squared	Prob	t-Statistic	Coefficient	Variable
1.28	0.85	0.25	-0.09	0.03	0.96	0.04	0.147944	**C**
					0.67	-0.42	-0.20	**IDE**
					0.40	0.84	0.12	**OC**
					0.85	-0.17	-0.004	**CP**

وأن تقدير معادلة الانحدار المتعدد لنموذج الدراسة تمثلت في:

GDP = 0.147944368028 - 0.204747228822***IDE** + 0.129535797267***OC** - 0.00489973606333***CP**

2.5 التفسير الاحصائي والاقتصادي:

توضح المعادلة أعلاه نموذج يحدد درجة الارتباط بين النمو الاقتصادي (GDP) كمتغير تابع وكل من الانفتاح التجاري (OC) وتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر(IDE) والإئتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص (CP) في البرازيل كمتغيرات مستقلة ومفسرة للنمو الاقتصادي، غير أن مخرجات تقدير النموذج أكدت على عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي في البرازيل وذلك حسب معامل الارتباط (R^2) المعدل" Adjusted R-squared ") الذي سجل نسبة تقدر بـ (9 % -) ، خاصة وأنه إذا نظرنا لمعادلة الانحدار الخطي المتعدد أعلاه نجد أن الإشارة سالبة، وهو ما يؤكد لنا استقلالية المتغيرات المستقلة (IDE، CP، OC) عن التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي في البرازيل، أي أن التقلبات التي تحصل في كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفتاح التجاري والقروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص ليست هي من يحدد النمو الاقتصادي في البرازيل، بل توجد عوامل أخرى هي التي تتحكم في النمو الاقتصادي بشكل أساسي، ويرجع ذلك إلى أنه في النصف الأول من فترة الدراسة قد شهد النمو الاقتصادي أيضا معدلات تقريبا متدنية وسالبة في بعض السنوات، وهو ما يوضح عدم فعالية جل القطاعات تقريبا المكونة للناتج المحلي بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي، أين شهدوا تفاقم القيود الخارجية على حركة وتدفق السلع والخدمات وصعوبة الولوج للأسواق العالمية، نتيجة تراجع قيمة العملة البرازيلية "الريال"، إلى جانب الصعوبات المالية الخانقة التي كادت أن تؤدي بانهيار الاقتصادي البرازيلي، حتى إن مصادر عديدة أشارت إلى أن صندوق النقد الدولي رفض إقراضها خوفا من عجزها عن تسديده، لذلك جاء الإرتباط ضعيف جدا وسالب بين متغيرات الدراسة ماعدا الإنفتاح التجاري الذي تبين بأن له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي، نتيجة عدة عوامل يمكن تحديدها فيما يلي:

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. **أثر الانفتاح التجاري:** فقد جاءت قيمة المعلمة موجبة ومساوية لـ 0,12، ويستدل على ذلك بأن أثر الانفتاح التجاري موجب على النمو الاقتصادي في البرازيل، حيث أن زيادة الانفتاح التجاري بـ 1 % يترتب عليه زيادة معدل النمو الاقتصادي بـ 0,12 % وهي نسبة متواضعة إلا أنها تبقى ذات أثر ايجابي، ويرجع ذلك إلى نجاعة مبادرات الإصلاح التي أدت إلى تغيير الوضع والتي كان هدفها دمج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي.

2. **أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:** جاءت قيمة المعلمة الخاصة بهذا المتغير مساوية لـ (0.20-) ، ويستدل على ذلك بأن أثر الإستثمار الأجنبي المباشر سالب على النمو الاقتصادي في البرازيل، حيث أن زيادة تدفق الاستثمار بـ 1 % يترتب عليه انخفاض النمو الاقتصادي بـ 0.20 %، والتي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما أن المعلمة تعتبر غير مقبولة احصائيا، إذ تساوي قيمة احتمالية تقدر بـ 0.67 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، ومنه نقول بأن: تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي في البرازيل خلال فترة الدراسة نتيجة تراجع قيمة العملة البرازيلية في تلك الفترة وارتفاع الدين الخارجي من 150 إلى 250 مليار دولار خلال فترة 1990 إلى 2000.

3. **أثر الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص** فقد جاءت قيمة المعلمة تقريبا معدومة بحيث قدرت بـ (0.004-) ويستدل على ذلك بأنه لا يوجد أثر للائتمان الموجه للقطاع الخاص في البرازيل على النمو الاقتصادي، وإن وجد فهو سالب بالرغم من اعتماد تسهيلات ائتمانية كان من بينها تخفيض أسعار الفائدة من 13.25 إلى 8.75 %.

4. أما **المعنوية الكلية للنموذج** والمعبر عنها بإحصائية فيشر، فقد جاءت بقيمة احتمالية تقدر بـ (0.85) = F(prob) وهي أكبر من 0.05، ما يدل على عدم جودة نموذج الانحدار وعدم قبول النموذج إحصائيا واقتصاديا، وهو ما تؤكده قيمة F-statistic والمقدرة بـ 0.25 وهي أقل من f الجدولية. كما أن إحصائية دربن واتسون DW = 1.28 وبالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

6. الخاتمة:

شهدت البرازيل خلال العقود الثلاثة السابقة، وبالتحديد سنوات السبعينيات، الثمانينيات، والتسعينيات، تحولات وتغيرات جذرية في سياسات التنمية الاقتصادية، كانت أهمها سياسات استبدال الواردات التي صاحبتها عدة حواجز تجارية وضوابط تدفق رأس المال، بعدها تم التوجه نحو استراتيجيات تصنيع موجهة نحو التصدير، أين تم إعادة اتخاذ سياسات تجارية مناقضة للتوجه السابق، والتي تشمل إزالة الحواجز التجارية على تدفق السلع والخدمات بين البرازيل وبقية الدول، إلى جانب فتح أسواق رأس المال وما ساعدها في ذلك هو إنشاء البرازيل للسوق المشتركة الجنوبية مع الدول المجاورة "ميركوسور" وجهود التكامل الإقليمي الذي منح للبرازيل عدة مكاسب جراء نمو تجارتها وتحريرها، وكإستراتيجية منها للاستفادة المطلقة من أسواق دول أمريكا اللاتينية وتجنب المنافسة الأمريكية فقد قامت البرازيل بفتح أسواقها الداخلية الواسعة للشركات الأمريكية في إطار الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الصناعات التي لا تمتلك فيها تكنولوجيا عالية، وتوجيه البعض منها نحو التصدير، وأن من بين ما يمكن كذلك استخلاصه من التجربة البرازيلية هو:

1. تمكنت البرازيل من الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادية حتى أصبحت تحتل المراتب الأولى ضمن الدول المصدرة والمستوردة في العالم، بحيث تصدر بشكل رئيسي المنتجات الصناعية والزراعية والغذائية، وتستورد بشكل أساسي الهيدروكربونات، والمركبات، والمواد

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الكيميائية والأدوية، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية، أما بالنسبة لأهم الشركاء التجاريون نجد: الصين والاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة وبلدان ميركوسور؛

2. للتحرير التجاري أثر موجب على النمو الاقتصادي في البرازيل، وهو ما بينته مخرجات الدراسة التحليلية والقياسية، إذ مكنتها استراتيجية التصنيع لإحلال الواردات وإنتاج السلع الاستهلاكية محلياً والأخذ بنظام حمائي مُعقد (تعدد أسعار الصرف وفرض الضرائب العالية) بالنهوض بالقطاع الصناعي وزيادة الإنتاجية خاصة وأنها كانت تعتمد على سياسة توجيه العائدات المتأتية من الصادرات الفلاحية إلى القطاع الصناعي، إلى أن تمكنت من تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية التي سمحت لها بتبني استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير المعتمد على التكامل الإقليمي، التي استطاعت من خلالها تحقيق عوائد تجارية خارجية أسهمت في تحسين معدل نمو الاقتصادي؛

3. تعد حركة رؤوس الأموال إلى البرازيل في إطار الإستثمار الأجنبي أحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي فيها، خاصة بالنسبة للإستثمارات المرتبطة مباشرة بأنشطة التصدير، إذ تمنحها السلطات أهمية بالغة من حيث تطبيق إجراءات الإنفتاح المالي ورفع القيود على التمويل الخارجي؛

7. قائمة المراجع:

1. Ansell, A. (2011, p : 24). Brazil’s Social Safety Net Under Lula,. Brazil: Center for global education, the university of Puerto rico,.
2. Carvalho, C. (2000, p: 11.). *Brazil : Recovery, Reform, Opportunity.* Washington: Business Council.
3. Ernst, C. (2005, p: 08). *Trade liberalization, export orientation and employment in Argentina, Brazil and Mexico.* São Paulo, Brazil.
4. IBP, I. (2016, p: 16.). *Brazil Export-Import, Trade and Business.* Seattle, Washington: Amazon France.
5. Ilan Goldfajn, A. M. (2005, p: 04.). Capital Flows And Controls In Brazil : What Have We Learned ?,. Combridge,, Working Paper 11640, , England: National Bureau Of Economic Research.
6. IndexMundi. (2019). *Brazil Demographics Profile.* Brazil : IndexMundi.
7. Juan E. Santarcángelo, D. S. (2018). Industrial Policy in Argentina, Brazil, Chile and Mexico: a Comparative Approach,. *Revue Interventions économiques, 59/2018*, 19.
8. Katherine Hennings, M. M. (2003). Capital flows to the Brazilian economy:. *Capital flows to the Brazilian economy:*. Switzerland,, Switzerland,: Bank of International Settlements, Papers No 44, .
9. Kliass, P. (2011, p: 21). *Lula’s Political Economy: Crisis and Continuity, .* Brazil: Center for global education, the university of Puerto rico.
10. Lael Brainard, L. M.-D. (2009, p: 19). *Brazil as an Economic Superpower ?* Washington: The Brookings Institution.
11. Nazmi, N. (2015, p: 08.). *Economic Policy and Stabilization in Latin America.* New York,: published by Routledge.
12. OECD . (2015). *Economic Surveys.* Brazil: OECD.
13. Paolo Pigorini. (2014, p: 09). *From Brazil’s multinationals, important lessonsabout geographic expansion.* Rio de Janeiro, Brazil: Strategy.
14. Philip Arestis, L. F. (2008 , P : 14.). Assessing the economic policies of President Lula in Brazil : Has fear defeated hope ? *Assessing the economic policies of President Lula in Brazil :*

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

Has fear defeated hope ? USA, centre for Brazilian studies, Working Paper Number CBS-81-07, USA,: University of Oxford.

15. Pigorini, P. (2014, p: 09.). *From Brazil's multinationals, important lessonsabout geographic expansion.* Rio de Janeiro, Brazil,: Strategy&.
16. Pigorini, P. (2014, p: 09.). *From Brazil's multinationals, important lessonsabout geographic expansion.* Rio de Janeiro, Brazil: Strategy&.
17. Renato P. Colistete. (2010, pp: 08-17). Revisiting Import-Substituting Industrialisation in Post-War Brazil. Department of Economics, Paper No. 24665, Brazil: Universidade de São Paulo pp: 08-17.
18. The Center of International Financial Management. (2017, p: 02.). *The Top 20 Brazilian Multinationals: A Long Way Out of the Crises.* São Paulo, Brazil
19. Veiga, P. d. (2004, p : 02.). *Foreign Direct Investment in Brazil : regulation, flows and contribution to development.* Brazil.
20. اتقرير التنمية البشريةا .(2013). محركات التحول في التنمية
21. رفيف رضا صيداوي. (2013 ص: 06.). دروس من التجربة البرازيلية. بيروت، لبنان: مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات. www.academia.edu: www.academia.edu.
22. هدير شحاته. (2006). *تجربة التنمية..البرازيل نموذجا.* القاهرة، مصر: www.academia.edu.
23. وزارة التنمية الزراعية في البرازيل. (2012/ ص: 11.). *برنامج القضاء على الجوع "التجربة البرازيلية"* . ترجمة إلى اللغة العربية: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو"، روما، إيطاليا: مركز الدراسات الزراعية والتنمية الريفية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:05/ العـدد:01 (2022)، ص 430-450
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

التحول الطاقوي كنموذج جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر...بين الجهود المبذولة وصعوبات التجسيد مع الإشارة لتجارب بعض الدول

The energy transition as a new model for economic development in Algeria...between the efforts made and the difficulties of embodiment, with reference to the experiences of some countries

ملال شرف الدين [1*]

[1] جامعة عباس لغرور –خنشلة mellal.charafeddinne@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2021/12/13 **تاريخ القبول:** 2022/02/04 **تاريخ النشر:** 2022/03/02

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى بلوغ الجزائر هدفها الاستراتيجي المتمثل في التحول إلى استخدام الطاقات المتجددة من حيث التشخيص والآفاق وموقع التنمية المستدامة ضمن هذا الانتقال الطاقوي، خاصة وأن العالم يتجه إلى أزمة طاقوية بدأت تلوح في الأفق وذلك ببلوغ البترول حدوده القصوى، وعملية إحلاله قد انطلقت بالفعل بتحول كبار المستهلكين نحو مصادر الطاقات المتجدّدة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم تمكن الجزائر من إيجاد سوق خارجي لمصادر الطاقة الأحفورية، أدى بها إلى وضع برنامج لتنمية الطاقات المتجددة من أجل إحداث التوازن بين عملية التنمية ومصادر الطاقة وكاحتراز على ما قد تكون عليه السوق العالمية مستقبلا، وقد توصلت الدراسة إلى أنه توجد اهتمامات فعلية وجهود مبذولة للجزائر لإدماج الطاقات المتجددة كبديل ترتكز على الطاقة الشمسية، إلا أنها لا تزال في مرحلتها الإعدادية، كما يوجد ارتباط وثيق بين عمليات التنمية ومصادر الطاقات التقليدية فيها.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية؛ الطاقات المتجددة؛ الجزائر؛ الأزمة.

Abstract :

This study aims to determine the extent to which Algeria has achieved its strategic goal of switching to the use of renewable energies in terms of diagnosis, prospects, and the location of sustainable development within this energy transition, especially as the world is heading towards an energy crisis that has begun to loom on the horizon, with oil reaching its maximum limits. It has already started with the shift of major consumers towards sources of renewable energies, which leads to Algeria's inability to find an external market for fossil energy sources. In the future, the study concluded that there are actual interests and efforts made in Algeria to integrate renewable energies as an alternative based on solar energy, but it is still in its preparatory stage, and there is a close link between development processes and its traditional sources of energies.

Keywords: economical development; Renewable energy; Algeria ; the crisis

JEL Classification: O1 ; Q2 ; H75 ; H68

تصنيفات JEL: O1 ؛ Q2 ؛ H75 : H68

* المؤلف المرسل.

مقدمة

تكتسب الطاقات المتجددة في الوقت الحالي أهمية بالغة استمدتها من توجه وتحول العالم إلى أزمة طاقوية بدأت تلوح في الأفق وذلك ببلوغ إستغلال الطاقات التقليدية حدودها القصوى، نظير ارتفاع معدلات استهلاكها على المستوى العالمي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع الطلب عليها صاحبه تزايد القلق بشأن نفاذ مواردها المتمثلة في الفحم، البترول والغاز الطبيعي، التي أدت بدورها إلى الاخلال بالنظام البيئي والنظام الاقتصادي بحسب تقارير الخبراء والهيئات الدولية، الذين أكدوا على أهمية التحول الطاقوي خاصة وأن عملية إحلالها قد انطلقت بالفعل بتحول العديد من الدول نحو مصادر حديثة للطاقات المتجدّدة والبديلة، لكون استعمال الطاقة المتأتية من الرياح والشمس أو المياه لن يقلل من فرص الأجيال القادمة بالإضافة لمساهمتها في حماية النظم الإيكولوجيا والتنوع الأحيائي، بخلاف الانبعاثات المتأتية من احتراق أنواع الوقود الأحفوري، والتي لا تزال تؤثر في تغيير المناخ وما ينتج عنه من أضرار بيئية وصحية.

لذلك سعت الجزائر إلى مواكبة هذه التحولات الطاقوية من خلال عدة برامج للانتقال إلى إستعمال الطاقات البديلة، خاصة أنه وبالنظر إلى المعطيات الواقعية الحالية قد تبدو من الصعوبة أن تتمكن الجزائر من إيجاد سوق خارجي لمحروقاتها، وبالتالي فإنه يبدو من المهم أن نبدأ نحن بدورنا في التحضير لعملية الانتقال الطاقوي والخروج من حالة التبعية للمحروقات التي دامت طويلا مخلفة عدة أزمات متتالية، نتيجة إنهيار أسعارها وما تسببت فيه من اختلالات على مسارات التنمية الاقتصادية، مما استدعى ذلك بالجزائر وضع نموذج لتنمية الطاقات المتجددة كآلية للتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات مما قد تكون عليه الأسواق العالمية مستقبلا.

وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية الوقوف على إمكانية تبني الجزائر لاستراتيجيات الطاقات البديلة في مسارها التنموي للحد من التبعية المفرطة لإيرادات المحروقات.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

"ما مدى إمكانية الجزائر إحلال استراتيجية التحول الطاقوي كآلية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ؟"

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

1. أن العالم اليوم يعيش رهانات كبرى تتمثل في الانتقال لمصادر الطاقات المتجددة كون معظم الطاقات المستعملة آيلة للنضوب وتخلف أخطار بيئية على البشرية، بحيث جاءت هذه الدراسة لتبين واقع ومستقبل الطاقات المتجددة في الجزائر ضمن هذه التحولات العالمية المتمثلة في الانتقال الطاقوي العالمي؛

2. التعجيل بضرورة إيجاد بدائل لايرادات المحروقات خاصة بالنسبة للدول النفطية ونخص بالذكر دولة الجزائر التي ستعاني من مشاكل في ميزانها التجاري الذي يعتمد على المداخيل المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات، والتي قرب وقت نضوبها أو نتيجة الوعي المتنامي بضرورة التخلي عن إستغلالها لما تسببه من ضاهرة الاحتباس الحراري.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

1. محاولة بعث أفكار جديدة تمكن من التعرف على سبل التحول الطاقوي بما يخدم التنمية الاقتصادية في الجزائر، والذي أصبح حتمية اقتصادية في الوقت الحالي، خاصة وأن العديد من الخبراء أكدوا على أن المحرك الجديد للاقتصاد العالمي هو الثروة في صناعة الطاقات البديلة في مقدمتها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتعويض الطاقة الأحفورية؛
2. الاستفادة من تجارب الدول السابقة في مجال التحول الطاقوي، والتي استطاعت أن تزيد من نسبة المزيج الطاقوي.

ومن أجل الإجابة على إشكالية الدراسة والإحاطة بجوانب الموضوع فقد تم تقسيم الدراسة إلى:

1- الإطار المفاهيمي للتحول الطاقوي (الطاقات البديلة):

1-1 مفهوم التحول الطاقوي

في ظل ارتفاع الطلب المتزايد لاستهلاك موارد الطاقة التقليدية، والتي صاحبها تراجع كبير في احتياطاتها، ومن جهة أخرى فإن هذا الاستغلال والاستنزاف منذ اكتشاف مادتي الفحم الحجري والنفط إلى جانب الغاز الطبيعي، فقد أدى ذلك إلى اختلالات وأضرار خطيرة على النظام البيئي العالمي لعل أبرزها ظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية، إذ لم يعد أمام الدول من خيار سوى إستبدال الطاقة التقليدية (الأحفورية) بمصادر جديدة للطاقة تكون نظيفة ورخيصة وغير قابلة للنضوب، إلا أنه يمكن تعريف التحول الطاقوي على أنه:

" الانتقال من نظام إنتاج واستهلاك للطاقة المستمدة من الطاقة الأحفورية غير المتجددة إلى مزيج طاقوي بكثافة كربونية أقل وبنسب أعلى من الطاقات المتجددة، ويعد مؤتمر باريس محطة تاريخية في مسار التوجه العالمي نحو خفض مستويات استغلال الطاقات التقليدية بسبب ارتفاع مستويات الاحتباس الحراري" (ليلى، 16/ 2020).

وهناك تصور آخر للتحول الطاقوي يتمثل في: "هو التحول الذي يمكننا من الانتقال من نموذج قائم اليوم على نسبة تقدر بـ 80% من الوقود الأحفوري إلى نموذج طاقوي جديد تنتشر فيه الطاقات المتجددة والنووية بطريقة متكاملة" (DURUISSEAU، 2014)

وفي تعريف لوكالة الطاقة الدولية هو: " يُقصد بالانتقال إلى الطاقة النظيفة الابتعاد بإنتاج الطاقة عن المصادر التي تُطلق الكثير من غازات الدفيئة، من قبيل الوقود الأحفوري، والتحوُّل إلى تلك التي

تطلق القليل من غازات الدفيئة أو لا تُطلقها على الإطلاق. وتُعَدُّ القوى النووية والطاقة المائية وطاقة الرياح والطاقة الشمسية بعضاً من هذه المصادر النظيفة".

وبالتالي فإن: "التحول الطاقوي هو الانتقال من استغلال الطاقات التقليدية (الأحفورية) إلى صناعة الطاقات المتجددة التي تتميز بوفرتها وديمومتها، وهذا حفاظا على البيئة والاحتياجات المستقبلية للأجيال دون المساس بمتطلبات الأجيال الحالية من الطاقة، وأن من أهم هذه المصادر نجد: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، طاقة المياه، الطاقة الحيوية.

1-1-1 مفهوم الطاقة المتجددة أو البديلة: Renewable Energy

لقد وردت عدة تعاريف للطاقات المتجددة، كان من بينها:

تعريف وكالة الطاقة الدولية: تتشكل الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التقليدية التلقائية كأشعة الشمس والرياح، والتي تتجدد بوتيرة أعلى من وتيرة استهلاكها. (حلام، 2013)

تعريف برنامج الأمم المتحدة لحماية البيئة: هي طاقة لا يكون مصدرها مخزون ثابت ومحدود في الطبيعة، تتجدد بصفة دورية أسرع من وتيرة استهلاكها وتظهر في الأشكال التالية: الكتلة الحيوية، أشعة الشمس، الرياح، الطاقة الكهرومائية، وطاقة جوف الأرض. (UNCCD، 2004)

وفي تعريف آخر: هي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية التي تتجدد ولا تنفذ (خبابة ، 2013)، خاصة وأنها توفر البديل لمصادر الطاقات لما لها من مميزات من حيث أنها غير ملوثة وغير ناضبة ولا تؤدي إلى انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون ولا تؤدي إلى زيادة درجة حرارة الجو. (Margaret SKutsch, 2005)

2-1-1 خصائص الطاقات المتجددة:

- هي طاقة متولدة من مصدر طبيعي غير تقليدي، تحتاج فقط إلى تحويل من طاقة طبيعية إلى أخرى يسهل استخدامها بواسطة التقنيات والأجهزة الحالية؛ (Margaret SKutsch، 2005).
- متوفرة في معظم دول العالم، وتتمتع بالديمومة والتجدد؛
- ضمان استمرار توافرها وبسعر مناسب ومنتظم؛
- تعد صديقة للبيئة كونها نظيفة لا تلوث البيئة ولا تؤثر في التغيرات المناخية وتحافظ على الصحة العامة، لأنها لا تنتج انبعاثات غازات الدفيئة أثناء التشغيل؛
- تساهم في التقليل من الواردات، لأنها مصدر محلي لا تنتقل بين الدول؛
- اقتصادية في كثير من الاستخدامات وتتلاءم مع واقع التنمية المحلية؛ (Jean-François Minster، 2015)

2-1 أنواع الطاقات المتجددة والبديلة

إن مصادر الطاقة المتجددة هي مصادر لا يخلف استخدامها ثاني أكسيد الكربون، وهي تبدو أكثر استمرارية كما أسلفنا الذكر من الوقود الأحفوري، وعليه فإن تواجدها يكون في:

أ. طاقة الشمس: Solar energy

الشمس هي المصدر الرئيسي لمعظم مصادر الطاقة المتجددة الأخرى، لما تمتاز به من خصائص فقد حظيت في أواسط الثروة الصناعية بتكثيف الجهود والبحث العلمي من طرف العلماء من أجل الوصول لأفضل الطرق الممكنة للاستفادة من الطاقة الشمسية.

ويقصد بالطاقة الشمسية الضوء المنبعث والحرارة الواصلة إلى الأرض في صورة طاقة إشعاعية، وقد قام الإنسان بتسخيرها لمصلحته منذ العصور القديمة باستخدام مجموعة من وسائل التكنولوجيا التي تتطور باستمرار، ويمكن حصر طرق الاستفادة من الطاقة الشمسية في: (الناصر، 2014):

- **التسخين الشمسي**: هو وسيلة لاستغلال الطاقة الحرارية الناتجة عن أشعة الشمس لتسخين المياه والمنازل عن طريق أجهزة التدفئة المركزية في البيوت ويحقق هذا النوع جدوى اقتصادية أحسن من الطاقة الشمسية الفولت ضوئية إلى جانب أنه صديق للبيئة، ويثبت سخان شمسي على أسقف المباني ليقوم بتجميع الاشعاع الشمسي، ومعظم هذه السخانات بسيطة في تصميمها وتعمل على رفع درجة حرارة الماء؛
- **ماكنات الحرارة الشمسية**: وهي امتداد للسخان الشمسي، ويستخدم لها سخان أكثر تعقيدا لرفع درجة الحرارة لتصبح كافية لإنتاج بخار ماء قادر على تشغيل التوربينات وتوليد الكهرباء بناء على عمليات الامتصاص والتوصيل الحراري من خلال أنظمة التركيز؛
- **التدفئة الشمسية**: كانت المنازل قديما مصممة للاستفادة من ضوء النهار الطبيعي سواء في الإنارة أو التدفئة وهو فرع ينتمي لتصاميم الأبنية الصناعية والمكاتب، وفي البيئات البحرية كأحواض الأسماك بحيث يجب أن تكون الحرارة والرطوبة مضبوطة بشكل دقيق، أما في الوقت الحالي فإن التصميمات الحديثة للمباني اعتمدت بشكل كبير على الإضاءة الصناعية؛
- **الطاقة الكهروضوئية**: يتم إنتاجها من تحويل ضوء الشمس إلى كهرباء من خلال ألواح السيليكون والألواح الرقيقة بحيث يتم توفير الطاقة من خلال الفوتونات، وتوجد العديد من الآلات تستخدم الخلايا الشمسية كمصدر للطاقة دون الحاجة للبطاريات.

ب. طاقة الرياح: Wind Energy

هي الطاقة المتولدة من تحريك ألواح كبيرة مثبتة بأماكن مرتفعة بفعل الهواء، ويتم إنتاج الطاقة الكهربائية من الرياح بواسطة محركات (أو توربينات) ذات ثلاث أذرع دوارة تحمل عمود تعمل على تحويل الطاقة الحركية إلى طاقة كهربائية (خبابة ، 2013)، فعندما تمر الرياح على

الأذرع تولد دفعة هواء ديناميكية تتسبب في دورانها، وهذا الدوران يشغل التوربينات فتنتج طاقة كهربائية، يمكن استخدامها في رفع المياه وطحن الحبوب والسفن الشراعية (وكاع ، 2010)

كما تعتمد كمية الطاقة المنتجة من توربين الرياح على سرعة الرياح وقطر الذراع، لأن سرعة الرياح تزداد مع الارتفاع عن سطح الأرض، ويمكن لهبوب الرياح أن تنتج طاقة أكثر كثافة مما تولده أشعة الشمس وتقدر بـ 10 كيلو واط/ م² في العواصف الشديدة، في حين أن الحد الأقصى للطاقة الناتجة عن الأشعة الشمسية تقدر بـ 1 كيلو واط / م². (حلام، 2013)

زيادة على ذلك فقد بلغت حصة طاقة الرياح في إنتاج الكهرباء العالمي نسبة قدرت بـ 5.3 % ، 5.9 % في سنتي 2019 ، 2020 على التوالي، وكانت أعلى نسبة من هذا الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.

ت. طاقة المياه Water energy

هي الطاقة المستمدة من الحركة المستمرة للمياه، مثل تدفق المياه أو سقوطها في حالة الشلالات (مساقط المياه)، أو من تلاطم الأمواج في البحار، بحيث تنشأ الأمواج نتيجة لحركة الرياح وفعلها على مياه البحار والمحيطات والبحيرات، ومن هذه الحركة تنشأ طاقة يمكن استغلالها وتحويلها إلى طاقة كهربائية(SIWI, 2014) ، بحيث تولد الأمواج في الأحوال العادية طاقة تقدر بـ 10 إلى 100 كيلو واط لكل متر، وأن حصة الطاقة الكهرومائية المنتجة عالميا تقدر بـ 19% من الاستهلاك العالمي(IEA, 2014) .

وهناك عدة أنواع من مصادر طاقة المياه، يمكن حصرها في: (Diana Glassman، 2012)

- إنتاج الطاقة الكهرومائية من المحطات الكبيرة والصغيرة كبناء السدود وفي مجاري الأنهار؛
- الطاقة الكهرومائية الناتجة عن حركة مياه الأنهار؛
- طاقة مياه المحيطات والبحار التي تنتج من الأمواج الحركية والتيارات، المد والجزر، الفرق في درجات الحرارة بين سطح وأعماق المحيطات؛
- الطاقة الأوزموزية الناتجة عن الفرق في الملاحة بين الأنهار والبحار؛
- طاقة الوقود الخلوي وهي عبارة عن إنتاج الهيدروجين من الماء بطريقة تحليل الماء.

ث. طاقة الكتلة الحيوية: Biomass energy

تعرف أيضا بالطاقة الحيوية أو الوقود الحيوي، وهي المصدر الأول للطاقة التي كانت تستخدم من قبل البشر ولفترة طويلة، إلا أنه ومع الثورة الصناعية واكتشاف الفحم والبترول فقدت أهميتها في الدول الصناعية، ويتم الحصول عليها من المواد العضوية الناتجة عن المخلفات النباتية والحيوانية كإحراق النباتات وتحلل بقايا الحيوانات والنفايات، وهناك عدة أساليب لاستخراج الطاقة الحيوية منها: الحرق المباشر وغير المباشر، التخمير والتقطير. (رمان، 2010)

ج. طاقة جوف الأرض: Geothermal energy

هي الطاقة الحرارية المتواجدة في باطن الأرض، والتي تعد مصدر طاقة بديل ونظيف ومتجدد، كما أنها تتميز بدرجة حرارية مرتفعة وذات منشأ طبيعي مخزنة في صخور في باطن الأرض، ويمكن استخدامها لإنتاج الكهرباء أو الاستفادة من حرارتها بطريقة مباشرة (بلبال، 2015)، ويتم الحصول عليها من المياه الحارة الجوفية أو من الصخور الحارة التي توجد في المناطق النشطة بركانيا، أو في الأجزاء السطحية التي يمكن أن تصل إليها أعمال الحفر البئري الآلي.

د. الطاقة النووية:

هي الطاقة الناتجة عن التفاعل النووي عند إعادة تشكيل الروابط بين الذرات من خلال عملية الانصهار أو الانشطار، وتستخدم الطاقة النووية في العديد من المجالات وتشمل توليد الكهرباء إلى جانب المنتجات الاستهلاكية مثل كاشفات الدخان، تعقيم الضمادات الطبية، الزراعة، تحلية المياه.

غير أنه لايزال لم يفصل في تأكيد الطاقة النووية على أنها طاقة متجددة أو تقليدية، إلا أنها تعتبر منخفضة الكربون، ويمكن الاعتماد عليها عند مقارنتها بالخيارات الأخرى وقد وردت مقولة لأحد المدافعين عن الطاقة النووية تمثلت في: "عندما لا تشرق الشمس أو لا تهب الرياح، تتولى الطاقة النووية إبقاء الأضواء مضاءة في مناطق عديدة" (Nuttall، 2020)

2- الإطار النظري للتنمية المستدامة

طرحت قضية التنمية نفسها على شعوب العالم الثالث غداة الحرب العالمية الثانية من أجل الاستقلال السياسي الذي لم يكن غاية في حد ذاته وإنما هو بداية للتطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، إلى أن أصبحت التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول خاصة النامية على اعتبار أنها الخيار الوحيد للخروج من التخلف الاقتصادي، ومن هنا يمكننا سرد بعض المفاهيم التي وردت، بحيث:

2-1 مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد عرفت الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية بأنها: " العملية الموسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة على أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشراكه".

وفي تعريف آخر هي: الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاءها.

تعريف إسماعيل محمد بن قانة: "هي عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية" (قانة، 2012)

أما **مفهوم التنمية من منظور رؤية اقتصادية جديدة** فهي: " عملية تغيير في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام وتتضمن تسارعا في النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر." (القريشي، 2010)

من خلال هذه التعاريف يمكننا القول بأن التنمية الاقتصادية هي عملية تتضمن تغييرا اقتصاديا وتحولا اجتماعيا وفق عمليات تسيير منتظمة للمؤسسات تهدف إلى تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع.

2-2 عناصر التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية موارد مختلفة أهمها: (Deubel، 2008)

أ. **الموارد الطبيعية**: تعرف الموارد الطبيعية كل العناصر الأصلية الموجودة على الكرة الأرضية، وبالتالي فهي أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية، والتي يستغلها الإنسان في منفعته وتتمثل هذه الموارد في موارد الأرض، البحار والمحيطات، الرياح، النباتات، الحيوانات وغير ذلك..

ب. **الموارد البشرية**: وتشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج.

ت. **رأس المال المادي**: وهذا النوع يتضمن المباني، المكائن والمعدات والمخزونات.

ث. **التكنولوجيا**: هي المعرفة العملية المنظمة والمأسسة على التجربة أو النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات بكفاءة عالية من حيث التكلفة والجودة والزمن.

3-2 التنمية المستدامة

يشير مفهوم التنمية المستدامة إلى التنمية عندما يتم تجهيز حاجات الأجيال الحاضرة دون أن يكون هناك تأثير على متطلبات وحاجات الأجيال المستقبلية.

تعريف منظمة اليونيسكو "Unesco" للاستدامة: " إن كل جيل يجب أن يترك الماء والهواء وموارد التربة صافية وغير ملوثة كما جاءت إلى الأرض، وأن كل جيل يجب أن يترك كل الحيوانات على الأرض غير متناقصة."

وبالتالي فإن استعمال الموارد الناضبة لا يضمن تنمية مستدامة، وعليه فإن خصائص الاستدامة تتمثل في:

- حالة الاستدامة هي حالة لا تتناقص فيها المنفعة والاستهلاك عبر الزمن؛
- تكون فيها إدارة الموارد محافظة على فرص الإنتاج والاستخدام في المستقبل؛
- الاستدامة هي حالة لا يتناقص فيها مخزون رأس المال الطبيعي عبر الزمن؛
- حالة الاستدامة هي حالة يتحقق فيها الحد الأدنى لاستقرار النظام البيئي.

4-2 أهداف التنمية المستدامة من جانب الطاقات المتجددة

تتمثل أهداف التنمية المستدامة في: (الإنمائي، 2015)

- ضمان حصول كافة الدول على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة وبتكلفة ميسورة ويتطلب تحقيق هذا الهدف توسعاً كبيرا في استخدام الطاقة المتجددة؛
- ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية لجميع أفراد المجتمع؛
- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم؛
- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستديمة؛
- تعزيز النمو الاقتصادي المستديم وتوفير العمل اللائق؛
- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع؛
- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ؛
- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستديم لتحقيق التنمية المستدامة؛
- حماية النظم الإيكولوجيا البرية وإدارة الغابات وتعزيز استخدامها على نحو مستديم.

3 تجارب بعض الدول في مجال الطاقات البديلة

تعتبر الطاقة النظيفة في الوقت الحالي ضرورة بيئية للاستمرار في الحياة خاصة وأن هذه الطاقات البديلة كالطاقة الشمسية أصبحت هي الأقرب للاستثمار تليها طاقة الرياح ثم السدود، ما عجل في اعتمادها من الكثير من الدول، وأهم هذه الدول هي:

ألمانيا: قامت ألمانيا بجهود كبيرة جداً في توليد الطاقة عبر وسائل متجددة حيث احتلت المرتبة الأولى عالمياً في توليد الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية، كما أنها تستخدم الرياح والكتلة الحيوية أيضاً لتوليد الطاقة النظيفة، واستطاعت ألمانيا بتوفير ما نسبته 27٪ من الطاقة التي تحتاجها سنة 2020 عن طريق المصادر المتجددة الطبيعية، بحيث يوجد فيها 300 ألف نظام لتوليد الطاقة الشمسية بالإضافة إلى 250 ألف وظيفة بذات القطاع.

وفي إطار تحولها الطاقوي فإنها تعفي المصانع المستهلكة للطاقة بكثافة من ضريبة دعم إنتاج الطاقة المتجددة من مصادر بديلة، وكما تتيح الجامعات الألمانية حوالي 300 برنامج تخصصي في مجال الطاقة المتجددة من أجل التحول إلى مصادر الطاقة الصديقة للبيئة بدلا من الوقود التقليدي الذي يساهم بقوة في التغير المناخي. (Bosch، 2015)

ولقد أقدمت ألمانيا على تحد كبير في مجال الطاقة المتجددة بوضع أهداف طموحة لاستبدال منشآتها النووية بمصادر بديلة وإغلاق جميع محطات الطاقة النووية بحلول عام 2022، من أجل

تحقيق درجة أعلى من الاستقلال في مجال الطاقة الذي يعتبر أمر مفيد للأمن القومي للبلاد، وتوفير الإغاثة من الغاز الطبيعي المستورد والقضاء على خطر الكوارث النووية، وقد اتضحت هذه العملية من خلال اقدام شركات الطاقة الألمانية ببدء عملية إعادة اختراع نفسها والسعي وراء منتجات وخدمات جديدة.

آيسلندا: تأتي آيسلندا في مقدمة الدول التي تعتمد على الطاقة النظيفة في توليد الكهرباء حيث تعتمد بنسبة 100 % تقريباً على المصادر المتجددة في توليد الكهرباء كما أنها تستخدم الطاقة الحرارية الأرضية في تدفئة المنازل، بحيث يتم تسخين 9 منازل من كل 10 منازل مباشرة باستخدام الطاقة الحرارية الأرضية، أي أن نموذج آيسلندا في الاستغناء عن استخدام الوقود الأحفوري هو بمثابة مصدر إلهام للدول الأخرى التي تسعى إلى زيادة حصتها من الطاقات المتجددة. (Logadóttir، 2017)

النرويج: تأتي النرويج في المرتبة الثانية بعد آيسلندا في تلبية احتياجاتها من الطاقة المتجددة بنسبة تقدر بأكثر من 97 %، بحيث تعتمد بشكل كبير على توليد الكهرباء من الطاقة الكهرومائية، نظرا لانتشار الموارد المائية بشكل كبير في أنحاءها، الأمر الذي مكنها من إنشاء 1500 مصنع لتوليد الكهرباء، إلى أن أصبحت واحدة من أكبر مصدري الطاقة في العالم نظرا لتفوقها في مجال تطوير مصادر الطاقة المتجددة، وأهمها طاقة الرياح البرية والرياح البحرية العائمة. (norway، 2016)

كما بدأت خلال السنوات الأخيرة البدء في استخدام الطاقة الشمسية والكتلة الحيوية ليصبح اعتمادها على توليد الطاقة بالمصادر الطبيعية لتشغيل جميع وحدات الإنتاج الصناعي فيها.

السويد: تعتبر السويد من الدول التي تتمتع بوفرة المصادر المائية مما جعلها تستغل هذه الميزة وتعتمد على طاقة الرياح وحركة الأمواج على شواطئها وتوليد الطاقة الكهرومائية عن طريق إقامة السدود على الأنهار لتأتي السويد في المرتبة الثالثة في قائمة الدول التي تستخدم المصادر المتجددة في توليد الطاقة حيث تبلغ نسبة اعتمادها عليها في الإنتاج على حوالي 57 % سنة 2020 من إجمالي نسبة الطاقة التي تحتاجها.

كما تعد طاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة الحيوية من أهم المصادر المتجددة فيها، بحيث تستخدم الطاقة الكهرومائية في الغالب لإنتاج الكهرباء والطاقة الحيوية للتدفئة نظرا لامتلاكها 69 % من مساحة الأرض عبارة عن غابات، بالإضافة لذلك فقد يوجد في السويد أكثر من 4000 توربينة رياح فيها، كما تسعى السويد إلى استخدام الهيدروجين كوقود أو للكهرباء أو التدفئة من أجل تقليل انبعاث ثاني أكسيد الكربون. (Cruciani، 2016)

البرتغال: خلال المؤتمر الطاقوي السنوي الذي أنعقد في باريس سنة 2019 كافأ اتحاد الطاقات المتجددة دولة البرتغال على سياستها النموذجية الطموحة في مجال التحول الطاقوي، بحيث ارتفعت حصة استغلال الطاقة المتجددة فيها من 19 إلى 28 % بين سنتي 2004- 2016 لتصل إلى 53 %

سنة 2020 من استهلاك الكهرباء ذات المصدر المتجدد ، أما في الوقت الحالي فلقد استطاعت توليد 103.6 % من احتياجاتها من الكهرباء، وقد خفضت من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 22% وتسعى إلى تخفيض هذه النسبة إلى 50 % بحلول سنة 2030 مع توفير 47 % من الطاقة التي تحتاجها عن طريق مصادر الطاقة النظيفة، وذلك وفق برنامج وتوصيات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، كما تتنوع مصادر الطاقة المتجددة فيها عن طريق استغلال طاقة الرياح والكتلة الحيوية بالإضافة إلى الطاقة الشمسية وتوليد الطاقة الكهرومائية. (Combe، 2019)

الدانمارك: منذ الصدمة النفطية في سنة 1974 خططت الدانمارك إلى القضاء التدريجي على استخدام الطاقات الأحفورية من خلال الاستخدام المكثف للطاقات المتجددة والتطوير المسطر للهياكل عالية الكفاءة في استخدام الطاقة، إلا أن أصبحت الآن واحدة من الدول الأكثر استخداما للطاقة المتجددة، بحيث بلغت نسبة استغلال الكهرباء المتأتية من المصادر النظيفة ما يقدر بـ 54.7 % سنة 2014 (Larochelambert، 2016).

كما طور باحثون في جامعة الدانمارك مجموعة من شبكات التدفئة والتبريد والغاز والكهرباء الذكية من أجل ضمان الانتشار الواسع للطاقات المتجددة في هياكل إنتاج وتوزيع وتخزين الطاقة، بحيث تمكنت سنة 2020 من تخفيض في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 40 %، زيادة على ذلك وبالرغم من عدم وجود موارد للطاقة الكهرومائية تقريبا في الدانمارك إلا أنها تمكنت من أن تصبح ضمن الدول الأولى في مجال توليد الطاقة المتجددة، وذلك بنسبة تقدر بـ 30 % من التغطية أغلبها يتم توليدها من طاقة الرياح والكتلة الحيوية والتي تغطي حوالي 50 % من إنتاج الكهرباء ذو المصدر النظيف وذلك في سنة 2015، لترتفع هذه النسبة إلى 70 % سنة 2020. (Bæk، 2020)

المغرب: يحتل المغرب المرتبة الثالثة عربيا بعد قطر والإمارات من حيث التحول الطاقوي لسنة 2021، ما يجعل التجربة المغربية من أهم التجارب التي قامت بها، ومن أجل تسريع وثيرة الانتقال الطاقوي فقد تم إطلاق عدة مبادرات وبرامج جديدة لدعم الاستثمار في الطاقات المتجددة تمثلت في: (المغربية، 2021)

- برنامج يهم قدرة إجمالية تبلغ 400 ميغاواط لإنجاز مشاريع من الطاقة الشمسية الفتوضوئية بهدف دعم المقاولات المتوسطة والصغرى وخلق فرص شغل جديدة؛
- إعداد خارطة الطريق الوطنية للطاقة الهيدروجينية؛
- إعداد خارطة طريق وطنية لتثمين طاقة الكتلة الحيوية، وتستهدف النفايات المنزلية والفلاحية والغابوية وكذا المياه العائمة؛
- تطوير برنامج لتزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية نظيفة وخاصة المتجددة؛
- تزويد محطات تحلية مياه البحر باللجوء إلى الطاقات المتجددة وخاصة الريحية والشمسية؛

- وضع لجنة تقنية للشروع في بلورة خارطة طريق لتطوير طاقة التيارات البحرية.

كما تمكن المغرب من الوصول إلى إنتاج 37% من احتياجاته الكهربائية سنة 2021 من مصادر الطاقة المتجددة موزعة عبر 13.40 من طاقة الرياح، 16.57 من الطاقة الكهرومائية، بالإضافة إلى 7.03 من الطاقة الشمسية، تتوزع عبر 111 مشروع في طور الاستغلال والتطوير.

أصبح العالم الآن بحاجة ماسة إلى إنتاج الطاقة النظيفة خاصة بعد ارتفاع نسبة التلوث في العالم كله نتيجة الاعتماد بشكل كبير على مصادر الطاقة الغير متجددة كالوقود لإنتاج الطاقة، والتي ينتج عنها انبعاثات وغازات ضارة تهدد الحياة على كوكب الأرض إذا استمرت في التفاقم بحيث بدأت الدول في إدراك هذه الكارثة في السنوات الأخيرة حيث قامت دول كثيرة بالاتجاه لإنتاج الطاقة عن طريق مصادر طبيعية للمحافظة على البيئة.

4- استراتيجيات الطاقات المتجددة ومسارات التنمية في الجزائر

تحظى تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية، والتي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية الناضبة من حيث الموارد والإيرادات خاصة في الوقت الحالي، وعليه فإن تحقيق الأهداف في هذا الإطار حتم على الجزائر تبني إطار تشريعي ملائم وإنشاء العديد من الأجهزة والمشاريع في هذا القطاع.

4-1 الإطار القانوني: تمثل في: (والمناجم، 2018)

- قانون رقم 09/99 المؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة؛
- قانون رقم 01/02 المؤرخ في 05 فيفري 2002، المتعلق بالكهرباء والتوزيع للغاز الطبيعي عبر الأنابيب؛
- القانون رقم 04/09 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية ؛
- المرسوم التنفيذي رقم 423-11 الصادر في 08 ديسمبر 2011 المحدد لطرق تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 131-302 "الصندوق الوطني للطاقات المتجددة والتوليد المشترك"؛
- القرار ما بين الوزارات الصادر في 28 أكتوبر 2012 المحدد لقائمة المداخيل والمصاريف المقتطعة من الصندوق الوطني للطاقات المتجدد؛
- المرسوم التنفيذي رقم 218-13 المحدد لشروط منح العلاوات برسم تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء.
- المرسوم التنفيذي رقم 424-13 الصادر في 18 ديسمبر 2013، المعدل والمكمل للمرسوم التنفيذي رقم 495-05 المتعلق بالتدقيق الطاقوي للمؤسسات ذات الاستهلاك الكبير للطاقة؛

- القرار ما بين الوزارات الصادر في 19 جوان 2014 المعدل والمتمم للقرار ما بين الوزارات الصادر في 29 سبتمبر 2010 المتضمن اعتماد مكاتب التدقيق والخبراء؛
- القرار ما بين الوزارات الصادر في 02 فيفري 2014 المحدد لأسعار الشراء المضمونة لإنتاج الطاقة اعتمادا على التجهيزات التي تستعمل الخلايا الشمسية وشروط تطبيقها؛
- المرسوم التنفيذي رقم 16-121 المؤرخ في 06 أبريل 2016 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-319 الصادر في ربيع الأول 1437 الموافق 13 ديسمبر 2015، المعنون بـ الصندوق الوطني لإدارة الطاقة والطاقات المتجددة والتوليد المشترك؛
- المرسوم التنفيذي رقم 19-280 المؤرخ في 20 أكتوبر 2019 والمتضمن إنشاء محافظة للطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية وتنظيمها وسيرها.

ولقد تضمنت هذه التشريعات جملة من الإجراءات التحفيزية الضريبية تمثلت في: (الاستثمار، 2020):

- يمكن لحاملي المشاريع في مجال الطاقة المتجددة الاستفادة من المزايا الممنوحة بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار؛
- يمكن منح امتيازات مالية وجبائية وجمركية للأنشطة والمشاريع التي تساهم في تحسين الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة؛
- تقديم دعم لتغطية التكاليف الناجمة عن نظام التسعيرة المطبق على الكهرباء للمستثمرين في إطار إنجاز برنامج تطوير الطاقات المتجددة؛
- إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة من أجل تمويل هذه المشاريع ومنح قروض بدون فوائد وضمانات من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

2-4 واقع الطاقات المتجددة في الجزائر

بعد حوالي عشر سنوات من إطلاق الجزائر لبرنامج تنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية الذي صادقت عليه الحكومة في فيفري 2011، من أجل جعل الطاقة المتجددة في صلب السياسات الطاقوية والتنمية الاقتصادية المنتهجة، والتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات من خلال وضع نموذج طاقوي في آفاق 2030، يرتكز على استغلال الطاقات المتجددة من مصادر الشمس والرياح مع إدماج الكتلة الحيوية والتوليد المشترك والحرارة الجوفية، فقد صاحب هذا التوجه عدة إجراءات تمثلت في: (دالي، 2008)

أ. **برنامج الاقتصاد في الإنارة:** من أجل التقليل من استهلاك الكهرباء وتحقيق اقتصاد في الطاقة بـ مقدار100 ميغاواط في السنة، وذلك بتوزيع مليون مصباح ذي استهلاك منخفض "IBC" من الطاقة على الأسر الجزائرية والتخلص التدريجي من المصابيح ذات التوهج، وأن هذه العملية يدعمها الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة بـ 50 % من سعر البيع، أما فيما يخص الإنارة

العمومية فقد تم استبدال 1.1 مليون مصباح زئبقي بمصابيح الصوديوم الأكثر كفاءة في الثلاث سنوات الأخيرة.

ب. **برنامج الاقتصاد في البناء**: يمثل قطاع السكن 35 % من استهلاك الطاقة النهائية في الجزائر، وضمن هذا المنظور فإن إنجاز مساكن فعالة من الناحية الطاقوية يتطلب تحسين الرفاهية الحرارية والتقليل من استهلاك الطاقة في التدفئة والتكييف، وذلك أثناء التصميم المعماري واختيار مواد البناء الملاءمة، بحيث عمد الصندوق الوطني بتقديم الخبرة والمساهمة المالية (يتحمل الصندوق 80 %من التكاليف الإضافية الناجمة عن البناء بهذه المواصفات).

ت. **برنامج شمس الجزائر**: الجزائر بلد مشمس للغاية، فقد تصل مدة الإشعاع فيه أحيانا إلى 3900 ساعة في السنة خاصة في الجنوب والهضاب العليا، وبالتالي فإن هذه الظروف مواتية لتطوير امكانياتها الشمسية ولا سيما الحرارية منها، لذلك الهدف من هذا البرنامج هو استحداث سوق لسخنات الماء الشمسي، وتعزيز القدرات من اليد العاملة المحلية ولا سيما في مجال التركيب والصيانة، وعليه فقد قام الصندوق بالتعريف بهذا التجهيز لدى الأسر الجزائرية وتوزيع 100 ألف سخان ماء شمسي فردي عبر التراب الوطني، ودعم مباشر يبلغ 45 % من تكلفة سخان الماء الشمسي.

ث. **برنامج الهواء النقي**: تعتمد حركة سير السيارات التي ما فتئت كثافتها تتزايد حتى وصلت نسبة 94 % على المواد البترولية مع هيمنة غاز "أوبل".

ويعتبر غاز البروبان المميع GPL أحد أكثر أنواع الوقود نظافة وأرخص سعرا في السوق، ويمكن أن يساهم في قلب هذا التوجه في الاستهلاك، كما يعد منتوجا بديلا لأنواع البنزين.

وأن الهدف من هذا البرنامج هو الترويج ودعم لتطوير غاز البروبان المميع كوقود قصد تقليص الضغط على الأنواع الأخرى، وقد قام الصندوق بتنصيب 8000 مجموعة تركيبية لغاز البروبان المميع كوقود على يد محترفين مؤهلين ساهم فيها الصندوق الوطني في حدود 70 % من كلفة المجموعة التركيبية، بحيث تم من خلاله تحويل 500 ألف سيارة خاصة إلى استخدام الوقود النظيف، بالإضافة إلى تحويل 1.3 مليون سيارة بحلول عام 2030.

ج. **برنامج أوج صناعة "Top industrie"**: يهدف هذا البرنامج إلى التدقيق الطاقوي الإلزامي للمنشآت الأكثر استهلاكا للطاقة من أجل تحسين الفاعلية الطاقوية لهذه المنشآت والمساعدة على الاستثمار، وقد قام الصندوق بإنجاز 150 عملية تدقيق طاقوي وتعزيز قدرات الصناعيين في ميدان التدقيق الطاقوي، وقد تمثل الدعم المباشر للصندوق لتكلفة الاستثمار بالمعدلات التالية:

- مشروعات الكهرباء: 20 %.

- مشروعات الطاقة الحرارية: 30 %.
- مشروعات التوليد المشترك الصغير النطاق: 10 %.

ح. **رسكلة وتثمين النفايات:** تهدف الوكالة الوطنية للنفايات إلى تطوير فروع تثمين النفايات العضوية وتقديم الدعم للمتعاملين الاقتصاديين في مجال تسيير النفايات، بحيث أكدت الوكالة أن استرجاع 3 طن من النفايات يسمح بإنتاج طن واحد من السماد، وهذا يعتبر مصدراً لتنمية القطاع الزراعي والاقتصادي، وكذا بديلاً من شأنه أن يقلل من الفاتورة الضخمة لاستيراد الأسمدة الكيميائية والبيولوجية، خاصة وأن كمية النفايات المنزلية في الجزائر تبلغ سنويا حوالي 13 مليون طن منها 54 % عبارة عن نفايات عضوية، حسب دراسة تصنيف النفايات المنزلية لسنة 2018-2019، وتقدر نسبة تثمين النفايات في الجزائر حوالي 7 % سنة 2020، وأن عدد المؤسسات التي تنشط في مجال جمع النفايات حاليا يقدر بـ 40 مؤسسة، كما وضعت وزارتي البيئة والطاقات المتجددة مخططا يهدف الى النهوض بعمليات تثمين النفايات يهدف إلى رفع نسبتها إلى 30 % سنة 2035.

زيادة على ذلك فقد تم وضع خطة عمل من أجل تطوير وإنتاج الهيدروجين الأخضر تهدف إلى دراسة سبل تطويرها وإمكانية بعث مشروع القطب الجزائري للهيدروجين، وكإجراء لتجسيد التحول الطاقوي وترشيد استعمال الطاقة الشمسية خاصة في المؤسسات الصناعية ومرافق الدولة الصحية والتعليمية فقد أعطيت تعليمات ملزمة التنفيذ تتمحور في اتخاذ إجراءات والتدابير اللازمة بغرض تجسيد النجاعة الطاقوية في المرافق العمومية.

وفيما يلي سنقوم بعرض أهم ما تم إنجازه وتحقيقه في قطاع الطاقات المتجددة:

1- الطاقة الشمسية: تتوفر الجزائر على أكبر حقل شمسي في العالم من حيث عدد ساعات سطوع الشمس في السنة حسب الخبراء ما يؤهلها لتصبح مركزا رائدا للطاقات النظيفة، وموردا هاما لإنعاش الاقتصاد الوطني وتنويعه واستحداث مناصب عمل دائمة، وفي هذا السياق فإن السلطات تسعى إلى إنتاج 1000 ميغاواط من الكهرباء من مصادر نظيفة معظمهما من الطاقة الشمسية خلال سنة 2021، مقابل ذلك فقد تم انجاز 27 محطة لتوليد الكهرباء عبر نقاط مختلفة من ولايات الوطن، والتي من أهمها:

- انجاز المحطة الهجينة لحاسي رمل "150 ميغاواط"، والتي دخلت حيز الخدمة في سنة 2011، وبكلفة قدرها 315 مليون يورو؛
- المحطة الشمسية التجريبية بغرداية "1,1 ميغاواط"، وتم تسليمها في سنة 2014؛

- إدخال14 محطة لتوليد الكهرباء حيز الخدمة من الطاقة الشمسية وبطاقة اجمالية قدرها 268 ميغاواط في عدة ولايات بالهضاب العليا والجنوب والتي بلغت كلفتها 70 مليار دج في سنة 2015؛ وسمحت كل من هذه المحطات بإنشاء 250 منصب عمل؛
- إنجاز مصنع وحدات الطاقة الكهروضوئية وتركيب الألواح الشمسية، بالمنطقة الصناعية الرويبة وبكلفة قدرها 42000 مليون دينار جزائري ومن المحتمل أن تنتج حوالي 41800 وحدة طاقة في السنة.
- مشروع "تافوك 1" الذي يتضمن إنجاز 10 محطات شمسية لإنتاج الكهرباء في 10 ولايات والذي يمكن من إنتاج 4000 ميغاواط بحلول سنة 2024، والذي بدأت الأشغال به سنة 2020.

2- طاقة الرياح:

- بناء حضيرة لطاقة الرياح بأدرار "10 ميغاواط" في سنة 2012.

3- الطاقة المائية: يقدر عدد حضائر الري بـ 5 حضائر للإنتاج الكهربائي أي حوالي 286 جيغا واط، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الري وإلى عدم استغلال مواقع الري الموجودة، وخلال 2005 تم إعادة تأهيل المحطة الكهربائية بزيامة بولاية جيجل بقدرة 100 ميغا واط. (حدة، 2012)

3-4 مسار الطاقات المتجددة في الجزائر

لقد أطلقت الجزائر برنامجا طموحا لتنمية الطاقات المتجددة من أجل تحقيق التنويع والاستقلالية في مصادر الطاقة، تمثل هذا البرنامج في محورين:

4-3-1 تنمية وتطوير الطاقات المتجددة

ويتضمن هذا البرنامج انجاز حوالي 60 من المحطات الشمسية ومساحات طاقة الرياح في حدود سنة 2030 لإنتاج الكهرباء الموجه للسوق الوطنية على مرحلتين: (énergie'l، 2017)

المرحلة الأولى 2015-2020: سيتم فيها إنجاز طاقة قدرها 4000 ميغا واط بين الشمسية والرياح، و500 ميغا واط بين الكتلة الحيوية والتوليد المشترك والحرارة الجوفية.

المرحلة الثانية 2021-2030: سيتم في هذه المرحلة تنمية الربط الكهربائي بين الشمال والصحراء من خلال تركيب محطات كبرى للطاقة المتجددة في منطقة عين صالح، أدرار، تيميمون وبشار ودمجها في منظومة الطاقة الوطنية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول: يوضح مجمل الطاقات المتجددة المتوقع إنتاجها خلال الفترة 2015-2030.

الوحدة: ميغا واط

المصدر	2020-2015	2030-2021	المجموع
الخلايا الشمسية	3000	10575	13575

الرياح	1010	4000	5010
الحرارة الشمسية	-	2000	2000
التوليد المشترك	190	250	440
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الحرارة الجوفية	05	10	15
المجموع	**4525**	**17475**	**22000**

Source: Ministère de l'Énergie et Mines Algérien, **Programme National des Energies Nouvelles et Renouvelables.**

ويتوقع أن يصل إنتاج الكهرباء إلى 90 تيرا واط ساعي في 2020، و170 تيرا واط ساعي في سنة 2030، وأن دمج الطاقة المتجددة في الخليط الطاقوي يشكل رهانا كبيرا لأجل التقليل من استغلال الموارد الأحفورية، وفرع من فروع إنتاج الطاقة والمساهمة في التنمية المستدامة.

2-3-4 برنامج النجاعة الطاقوية واقتصاد الطاقة

يتمثل برنامج النجاعة الطاقوية واقتصاد الطاقة أساسا في القيام بـ: (énergie'l، 2019)

أ. **تحسين العزل الحراري للبنايات**: بحيث هناك إجراءات مقررة في مرحلة تصميمها الهندسي لـ 100 ألف مسكن سنويا، من أجل توفير مقدار من الطاقة قدرها 7 مليون طن مكافئ نفط، وهو الإجراء الذي اعتمدته وزارة السكن في دفتر الشروط من أجل الحصول على شهادة المطابقة، أي أخذ البعد الطاقوي بعين الاعتبار؛

ب. **تطوير السخان الشمسي للماء**: هدف السلطات العمومية عبر هذا الإجراء هو إحلال التسخين الشمسي محل التسخين بالغاز، بحيث تم في هذا الشأن إنتاج 3000 سخان شمسي بنسبة إدماج عالية تجاوزت 95 % ناتج عن اتفاقية بين وزارة الصناعة والطاقات المتجددة مع دعمها بـ 50 % من سعرها والتي سمحت بتوفير 10 % من استغلال الكهرباء في هذا الشأن، وأن المؤسسات المصنعة لهذه التجهيزات تستفيد من مزايا ضريبية معتبرة؛

ت. **تعميم استهلاك المصابيح ذات الاستهلاك المنخفض:** بحيث تم وقف استيراد المصابيح ذات التوهج في مرحلة أولى ومنع تسويقها في مرحلة ثانية، ومن المتوقع تحقيق اقتصاد في الطاقة في هذا الشق بحوالي 2 مليون طن مكافئ نفط.

ث. **إدخال الأداء الطاقوي في الإنارة العمومية:** سيتم استبدال جميع مصابيح الزئبق (المستهلكة للطاقة والمضرة) بمصابيح الصوديوم الأكثر نجاعة، وهو ما يمكن من تحقيق اقتصاد في الطاقة بحوالي 1 ميون طن مكافئ نفط، والتخفيف من الفاتورة الطاقوية على الجماعات المحلية.

ج. **ترقية GPL/C (غاز البترول المميع) وGN/C (غاز طبيعي/وقود)**: إن عملية استبدال وقود البنزين والمازوت بغاز GPL/C والغاز الطبيعي، يساهم في استعمال الوقود النظيف وخفض في

فاتورة استيراد مشتقات البترول التي تكلف الدولة سنويا ما يقارب 2,5 مليار دولار سنويا، لذلك عمدت الدولة من خلال هذا الإجراء إلى تحويل أكثر من مليون سيارة و20 ألف حافلة إلى استعمال الغاز الطبيعي المميع كوقود، والذي سيسمح باستحداث 180 ألف منصب شغل.

ح. **توليد الكهرباء من النفايات المنزلية:** تعد الجزائر من أكثر الدول إنتاجا للنفايات وخاصة النفايات المنزلية بسبب الدعم الحكومي للأسعار وتدني ثقافة الاستهلاك، بحيث ينتج كل مواطن جزائري في المتوسط 322 كلغ نفايات في السنة الواحدة ما يعني 13.5 مليون طن سنويا على المستوى الوطني، وإذا أضفنا النفايات الصناعية فالرقم يرتفع إلى 23 مليون طن، إلا أن نسبة تثمين النفايات لا تتعدى7 % تتوزع على عدد قليل من مراكز الردم التقنية ذات المواصفات المستحدثة بمساعدة 40 مؤسسة تتولى تسيير هذه المراكز، دون تسجيل أي انعكاسات بيئية، ويتم من خلالها استرجاع النفايات الغير قابلة للتحلل، عبر الترميد عن طريق حرقها داخل أفران خاصة بدرجة حرارة عالية، بحيث يتم رسكلتها وتثمينها بتقنيات تتيح إعادة استعمالهاوتصنيعها.

وما يجعل موضوع تدوير النفايات مهما واستراتيجيا هو أنه يعد من بين المحاور الأساسية للسياسات الحكومية الهادفة لرسكلة النفايات من أجل التقدم في سياسات التحول الطاقوي في الجزائر، لذلك أصبح من الضروري لكي تنخرط العائلات الجزائرية والمؤسسات الصناعية بشقيها العام والخاص في مسعى الحكومة الذي يعني تسخير جميع إمكانات الدولة في إنتاج الطاقات الخالية من الكربون تحسُّبا لمرحلة الاقتصاد الأخضر.

إن جملة الأهداف التي يراد تحقيقها من برنامج النجاعة الطاقوية في الجزائر هو تقليص الاستهلاك التدريجي للطاقات التقليدية واستبدالها بالمصادر النظيفة، وفق التقديرات المتوقعة والمتمثلة في اقتصاد إجمالي للطاقة قدره 90 مليون طن مكافئ نفط، منها 60 مليون في الفترة 2015-2030، والتي تكلف حوالي 42 مليار دولار، وتقليص 30 مليون طن مكافئ نفط بعد سنة 2030 أي الفترة الموافقة لعمر التجهيزات المستعملة والبنايات المنجزة.

وأن هذا المقدار من الطاقة التي تسعى السلطات العمومية لتقليصه وفق هذا البرنامج الذي يكتسي طابعا وطنيا ويخص أغلبية القطاعات والموضوع تحت إشراف وزارة الطاقة، يمثل حوالي 10 % من الاستهلاك الوطني للطاقة.

الخلاصة

اتسمت توجهات الجزائر لمواجهة أزمة تدني أسعار النفط برسم برنامج إنتاج طاقوي متجدد كانت قد فكرت فيه الحكومة منذ 2005 كإحتراز مما قد تكون عليه الأسواق العالمية مستقبلا نظرا لتبعات تحولات النظام الطاقوي العالمي، إلا أنه يبقى هذا الإجراء غير كافي لتلبية الاحتياجات الطاقوية

للجزائر، خاصة وأن التحول الطاقوي سيصبح حتمية اقتصادية تفرضها التوجهات والتحولات الدولية والضغوطات الاجتماعية الداخلية، لذلك أصبح من اللازم على الجزائر مواجهة العديد من التحديات في سبيل التمكن من الانتقال الطاقوي.

وبناء على ما تم التطرق إليه في هذه الورقة البحثية فقد توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

النتائج:

- توجد اهتمامات فعلية وجهود مبذولة ملموسة من قبل الدولة الجزائر لإدماج الطاقات المتجددة كبديل لاستخدامات مصادر الطاقات الأحفورية، وترتكز بالأساس على الطاقات الشمسية، إلا أنها لا تزال في مرحلتها الإعدادية في ميدان التحول الطاقوي مقارنة بما يشهده العالم اليوم فيما يخص الانتقال الطاقوي، إذ تمثل نسبة ادماج الطاقة المتجددة في مجمل الاستهلاك الوطني حوالي 5 % بمعدل إنتاج قدره 5 ميغا واط/ ساعة، وأن حصة الطاقة الشمسية فيها هي 0,028 %، بينما ألمانيا تقدر فيها نسبة ادماج الطاقة المتجددة 33 % وبمعدل إنتاج 63 جيغا واط/ ساعة، أما المغرب فهو ينتج 20 % من احتياجاته من الطاقة المتجددة النظيفة؛
- يوجد ارتباط كبير بين عملية التنمية في الجزائر ومصادر الطاقات الاحفورية تسببت في زيادة معدلات التلوث إلى جانب ارتفاع في فاتورة الواردات. أي أن استغلال الطاقة التقليدية (مشتقات النفط والغاز الطبيعي خاصة) لا تزال تستحوذ على الحصة الأكبر والأهم مقارنة بالطاقات المتجددة، فهي التي توفّر الكهرباء لمعظم النشاطات الاقتصادية والخدماتية، إضافة لكون العديد من المنتجات مصنوعة من مشتقات النفط والتي نوظفها ونستخدمها يوميا؛
- تتميز الجزائر بانسداد في آفاق التنمية المستدامة نتيجة ضيق الايرادات خارج المحروقات، بحيث ثمة ضغوط اجتماعية هائلة، بتحديات كبيرة في مجال الشغل، والصحة، والتعليم، تحتاج جميعها إلى معالجة هيكلية بأساليب جديدة، يعد برنامج الطاقات المتجددة أحد السبل الأساسية لاستحداث مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة؛
- تمتلك الجزائر إمكانيات كبيرة لتنمية وتطوير الطاقات المتجددة خصوصا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في مناطق لا تزال غير مستغلة.

التوصيات:

- على السلطات العمومية الجزائرية أن تنظر إلى موضوع التحول الطاقوي كأولوية وطنية لما يضمنه من ديمومة الاستقلالية الطاقوية وكذا بعث حركية تنموية مستدامة من شأنها دفع نموذج جديد من التنمية الاقتصادية المستدامة؛
- على الجزائر أن تقوم بتشجيع البحث والابتكار في ميدان الطاقات المتجددة، بتنمية وتطوير مراكز التكوين والتعليم وربطها بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛

- تقديم تحفيزات ومساعدات مالية للأطراف التي تستخدم أو تساهم في الانتقال الطاقوي من خلال استعمالها لأجهزة الطاقات المتجددة سواء في المباني أو السيارات من أجل تغطية التكاليف الزائدة والتسريع بعملية التحول الطاقوي، من أجل احداث التوازن بين عمليات التنمية ومصادر الطاقة.

قائمة المصادر والمراجع

1 Bæk, M. (2020). The Danish Energy Model Innovative, efficient and sustainable. The Danish Energy Agency, Danish.

2 Bosch, S. (2015). Des énergies renouvelables pour l'Allemagne : Planification spatiale et technique pour une transition énergétique intelligente . Revue Géographique de L'Est,

3 Combe, M. (2019). Site d'actualités sur l'innovation de l'industri. Récupéré sur Le Portugal récompensé pour sa politique de transition énergétique: https://www.techniques-ingenieur.fr/actualite/articles/techniques-de-lingenieur-soutient-la-semaine-de-lindustrie-104955/

4 Cruciani, M. (2016). La transition énergétique en Suède. France: Institut français des relations internationales .

5 Deubel, P. (2008). les caractéristiques du sous-développement. Revue Les stratégies de développement, 05.

6 Diana Glassman, M. W. (2012). The water – Energy Nexus, Adding Water to the Energy Agenda. the world policy institute. New York: the world policy institute.

7 DURUISSEAU, K. (2014). «L'émergence du concept de transition énergétique. Quels apports de la géographie ?,. Récupéré sur Bulletin de la Société Géographique de Liège(BSGLg): : https://popups.uliege.be/0770-7576/index.php?id=3932

8 IEA. (2014). Water for Energy. washington: international Energy Agency.

9 Jean-François Minster, M. L. (2015). Les Contributeurs de Planète Energies. Récupéré sur http://www.planete-energies.com/fr/nos-contributeurs#2673.

10 l'énergie, M. d. (2017). Programme National des Energies Nouvelles et Renouvelables. Algérie: Ministère de l'énergie.

11 l'énergie, M. d. (2019). Programme National de l'Efficacité Energétique. Algérie: Ministère de l'énergie.

12 Larochelambert, T. d. (2016). La transition énergétique du Danemark : un modèle de planifi cation démocratique européen . Les Cahiers de Global Chance, 38 , 17-55.

13 Logadóttir, H. H. (2017). Iceland's Sustainable Energy Story: A Model for the World?, Iceland School of Energy,. Récupéré sur https://www.un.org/en/chronicle/article/icelands-sustainable-energy-story-model-

14 Margaret SKutsch, J. C. (2005, Mars). L'aspect genre de l'énergie. Article Manuel de formation, 09.

15 norway, M. o. (2016). The Energy Administration in Norway . Norway: Ministry of Petroleum and Energy of norway.

16 Nuttall, W. (2020). How nuclear energy can help make all UK electricity green by 2035, 2021. Récupéré sur https://theconversation.com/how-nuclear-energy-can-help-make-all-uk-electricity-green-by-2035-169185 .

17 SIWI. (2014). Energy and Water : the vital for link for a sustainable future.

18 UNCCD. (2004). , Contribution des Energies Renouvelables à la lutte contre la désertification. Paris, France : Nations United.

19 الاستثمار ,ا .ا .(2020) .الجزائر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

20 الإنمائي ,ب .ا .(2015) .*تقرير التنمية البشرية* .الولايات المتحدة الأمريكية.

21 القريشي ,م .ص .(2010) .*علم اقتصاد التنمية* .عمان ,جامعة مؤته ,الأردن :إثراء للنشر والتوزيع.

22 المغربية ,و .ا .(2021) .المغرب :وزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة المغربية.

23 الناصر ,و .(2014) .*الطاقة النظيفة أداه ضرورية لحماية المحيط الحيوي.* البحرين :المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

24 بلبال ,ع .ا .(2015) .مؤتمر السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولي .*إشكالية التحول الطاقوي كآلية لتحقيق الأمن الطاقوي في ظل المستجدات الدولية –عرض النموذج الألماني* .04 , سطيف ,كلية العلوم الاقتصادية ,سطيف -الجزائر :جامعة سطيف .1

25 حدة ,ف .(2012) .الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، .*مجلة الباحث*.153 ,*11* ,

26 حلام ,ز .(2013) .رسالة ماجستير .*دور اقتصاديات الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية* .سطيف ,قسم العلوم الاقتصادية، ,الجزائر :جامعة سطيف .

27 دالي ,ك .(2008) .آليات تمويل التحكم في الطاقة في الجزائر، .*كفاءة استخدام الطاقة :التصدي لتحديات الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا* .تونس :الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة الجزائر.

28 رمان ,م .ا .(2010) .*الوقود الحيوي الآفاق والمخاطر والفرص* .المركز الوطني للبحث والإرشاد الزراعي ,المملكة الأردنية

29 قانة ,إ .م .(2012) .*اقتصاد التنمية* .عمان ,الأردن :دار أسامة للنشر والتوزيع.

30 ليلى ,ل .(2020 /16) .الانتقال نحو الطاقة المتجددة كمقاربة لتحقيق الأمن الطاقوي بالجزائر .*المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1، الجزائر*.163 ,

31 والمناجم ,و .ا .(2018) .*النصوص القانونية* .الجزائر :وزارة الطاقة والمناجم.

32 وكاع ,م .(2010) .*الحداثة وما بعد الحداثة -هندسة الطاقات المتجددة والمستدامة*، .فيلادلفيا :جامعة.

الثقافة المالية كأحد السبل لترقية السلوك المالي للأفراد ودورها في تعزيز النمو الشامل

Financial culture as one of the ways to improve the financial behavior of individuals and its role in promoting comprehensive growth

د/ ملال شرف الدين *

[1] جامعة خنشلة–كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير charefeddinemellal@yahoo.fr

mellal.charafeddinne@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: ../../2023 تاريخ القبول: ../../2023 تاريخ النشر: ../../2023

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الوقوف على أهمية الثقافة المالية ودورها في تعزيز وترقية السلوك المالي للأفراد بما يخدم النمو الشامل، غير أنه تبين بأن العديد من الأفراد كانوا يفتقرون لمفاهيم المعرفة المالية، وأن بدايات إدراك أهمية نشر الثقافة المالية المجتمعية كان بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008، كما توصلت الدراسة إلى أن الثقافة المالية تعزز من سياسة الشمول المالي، بحيث تمكن الأفراد من إدراك المبادئ الأساسية في المجال المالي والمصرفي ونشر الوعي المجتمعي حول إدارة المدخرات والممتلكات الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل، ومنحهم كذلك المعارف والسلوكيات والأخلاقيات ذات العلاقة بالأعمال المالية، والتي تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية فعالة وسليمة في مستقبلهم العملي، مما يؤدي إلا تقليص نسب البطالة في المجتمع.

الكلمات المفتاحية : ثقافة مالية، سلوك مالي، شمول مالي، اتخاذ قرار، ادخار.

تصنيف JEL : C13, M37, E59، E51, E54

Abstract:

This research paper aims to stand on the importance of financial culture and its role in promoting and promoting the financial behavior of individuals in a manner that serves comprehensive growth. However, it was found that many individuals lacked the concepts of financial knowledge, and that the beginnings of realizing the importance of spreading societal financial culture was after the global financial crisis in 2008, The study also found that financial culture enhances the policy of financial inclusion, as it enables individuals to realize the basic principles in the financial and banking field and spread societal awareness about the optimal management and investment of savings and personal property, and also giving them knowledge, behaviors and ethics related to financial business, which enables them to take Effective and sound financial decisions in their working future, which will only reduce unemployment rates in society

Keywords: Financial culture; financial behaviour; financial inclusion; decision making; saving.

Jel Classification Codes: E54, E51, E59, M37, C13

* **د/ ملال شرف الدين** ، charefeddinemellal@yahoo.fr ، mellal.charafeddinne@univ-khenchela.dz

I. مقدمة:

تعد الثقافة المالية أحد أهم المواضيع الأساسية في حياة الأفراد والتي لم تنل قدرها من الاهتمام والتحسيس لدى الكثير من المنظمات والهيئات التعليمية والتثقيفية المعنية بدورها في نشر وترويج المعرفة والسلوكيات المالية الهادفة لدى الأفراد والمستهلكين وكذا المستثمرين، حتى أن العديد من الخبراء أرجع السبب الرئيسي للأزمة المالية العالمية سنة 2008 إلى غياب الثقافة المالية لدى الكثير من الأفراد وجهلهم بتبعات وأساليب الأدوات المالية المستخدمة في الرهن العقاري هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تقديم الخدمات والبرامج والحوافز المعرفية المرتبطة بالثقافة المالية يسهم في تعزيز المعرفة المالية للفرد والأسر مما يمكنهم من اكتساب سلوكيات حسنة ترتبط بالتخطيط والترتيب والجدولة والعلاقات وتأجيل المشتريات والالتزام مع الغير، والتي من شأنها أن تسهم في ترقية السلوك المالي للأفراد بما يؤدي إلى حسن إدارة شؤونهم المالية، وبالتالي تجنب الوقوع في العديد من المشاكل المالية بل الارتقاء إلى حسن توظيف أموالهم حتى وإن كان الفرد لا يتمتع بمفاهيم الاستثمار والفائدة، لأنها تعد أولى خطوات تعزيز سلوكيات الثقافة المالية التي نمارسها في الحياة اليومية.

كما أن الاستغلال الأمثل للمعرفة المالية والتشبع بالثقافة المالية للأفراد من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق الإدارة المالية الشخصية لأن العنصر الأساسي والمهم في خلق إدارة مالية شخصية ناجحة هو قدرة الفرد على التخطيط المالي مثل إنشاء موازنة تتضمن كل الإيرادات والمصاريف لفترة زمنية محددة. وهذا ما يساعد على تجنب المشتريات غير الضرورية وتوفير المال وتقديره وترشيده وتخصيصه لغاية الاستثمار مما يؤثر بالطبع إيجاباً على الوضع المالي للفرد وعلى القطاع المالي وعلى الوضع الاقتصادي العام للدولة، وأن هذا يطلب الدراية والإلمام بالثقافة المالية.

لذلك نجد العديد من الخبراء والدراسات أكدت على أهمية التعليم المالي وإدراج مناهج الثقافة المالية المجتمعية في سن مبكر خاصة في المنظمات المدنية والمدارس التي تعد ركيزة أساسية للطلبة والأفراد في بداية حياتهم من إدراك المبادئ الأساسية في المجال المالي والمصرفي والمساهمة في نشر الوعي المجتمعي حول تعزيز قيم الادخار وإدارة الممتلكات الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل واتخاذ القرارات المالية السليمة خاصة وأن التخطيط المالي السيء في السنين أو المراحل الأولى لحياة الأفراد يصعب تصحيحه في المستقبل ، أي أن إدراك الثقافة المالية المبكرة تؤدي إلى تعميق معرفة الأفراد في الأمور المالية الأساسية وبالتالي ترقية سلوكهم في الإنفاق والتوفير والاستثمار، إلى جانب تعزيز الثقة في القطاع المصرفي والمنتجات والخدمات المالية، الأمر الذي يعود بالنفع على المجتمع والدولة.

كما تعد ثقافة الادخار في المجتمع ابرز أوجه رقي السلوك المالي للأفراد، والتي تمكن من التحول من نمط التبذير والإسراف إلى نمط الادخار الذي يعد الدافع والمحفز الرئيسي للاستثمار، خاصة بالنسبة للمؤسسات الناشئة التي تعاني شح في فرص التمويل لاعتمادها على الشخص الواحد وضعف مراكزها المالية مما يشكل عائقا أمام المصارف لتمويلها بالرغم من حجمها الصغير واحتياجاتها التمويلية القليلة، فحل هذا الأمر يكمن في رقي السلوك المالي للأسر من خلال تقديم التمويل اللازم لها، وبهذا الاجراء فقد ساهمت في تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي.

الإشكالية الرئيسية: "ما مدى مساهمة الثقافة المالية في دعم السلوك المالي للأفراد بما يخدم النمو الشامل؟".

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماهي مستويات انتشار وإدراك المفاهيم والمعارف المالية بين الأفراد؟

- هل يتخذ الأفراد والمستثمرين القرارات المالية بناء على المهارات والمعارف السلوكية؟

أهداف الدراسة: الوقوف على مدى مساهمة الثقافة المالية في ترقية السلوك المالي للأفراد وتعزيز النمو الشامل.

أهمية الدراسة: تبيان أهمية الثقافة المالية كأحد البرامج التعليمية الأساسية التي وجب إدراجها في المدارس والجامعات من أجل تحسين وترقية السلوك المالي المجتمعي.

II. الأبعاد المفاهيمية والنظرية للثقافة المالية

نتيجة تبعات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتي خلفت العديد من الخسائر والافلاس المالي للأفراد والمستثمرين وحتى المؤسسات، اتجهت جهود العديد من الخبراء والمهتمين بالبحث في الأسباب الرئيسية لهذا الانهيار المالي، والذين تبين فيما بعد تدني مستوى المعرفة والثقافة المالية لدى الأفراد المتعلقة بالخيارات والبدائل الاستثمارية وكذا خصائص المنتجات المالية، وهو ما أكده رئيس مجلس إدارة الاحتياط الفدرالي الأمريكي بقوله: " إن المشكلة رقم واحد عند الجيل الحاضر وفي الاقتصاد أيضاً هي النقص في الثقافة المالية ".

لذلك تميزت السنوات الأخيرة بالتوجه نحو الاهتمام بالثقافة المالية خاصة من قبل القائمين على السياسات الاقتصادية والنقدية في دول العالم المختلفة، بحيث بادرت العديد من الدول المتقدمة بوضع برامج التعليم والتثقيف المالي تهدف من خلالهم لنشر الثقافة المالية لكافة قطاعات مجتمعاتها ومواطنيها، حسب ما جاء في أحد تقارير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، بأن 45 دولة تعمل حالياً على استراتيجيات لنشر الثقافة المالية والاشتمال المالي لمواطنيها.

ولعل ما يمنح لانتشار الثقافة المالية المجتمعية أهمية بالغة هو أنها أصبحت جزأ من استراتيجيات المنظومة المجتمعية التي تركز على إيجاد جيل واع ومبادر ومبتكر يساعد في دعم النمو الشامل والمستديم وبالتالي يعزز من الاستقرار المالي والاقتصادي الاجتماعي داخل الدولة، خاصة وأنه إذا نظرا لمفهوم مصطلح الثقافة نجده يستخدم في صنع السياسة العامة بهدف التأثير على سلوك الفرد والمجتمع من سلوك معين إلى سلوك آخر أرقى ومستهدف، لذلك من المهم جدا نشر الثقافة المالية التي سنراها في العنصر الآتي.

II – 1 ماهية الثقافة المالية:

يضم مصطلح الثقافة عدة اتجاهات، ولعل من بينها الثقافة المالية، إلا أن ذلك لا يمنع من تقديم مفهوم للثقافة وبعدها الثقافة المالية، بحيث تعد الثقافة:

لغة: ثقف يثقف ثقفا: أي صار حاذقا فطنا، أي ثقف الشيء يعني أخذه أو ظفر به أو أدركه.

اصطلاحا: هي مجموعة من المعتقدات، المعايير، السلوكيات، والتفضيلات التي يتم اتباعها بين أعضاء المجتمع.

كما عرفها "مالك بن نبي على أنها: مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، أي أنها تلك العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه، فهي على هذا: المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته**.** (عرقوب، 2021)

II – 1 –1 مفهوم الثقافة المالية: وردت بعدة مفاهيم أهمها:

" تعزيز القدرات لأجل تحمل المسؤوليات المالية الشخصية عبر اتخاذ القرارات المالية المهمة وبسرعة، والتوسع في التعليم المالي لشرائح المجتمع والشباب، بالتحديد لإحداث نقلات نوعية في المستقبل للأجيال القادمة." (الشريدة، 2019)

وفي **تعريف آخر**، هي: "مزيج من الوعي والمعرفة والمهارة والطريقة والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وتحقيق الرفاهية المالية الفردية في نهاية المطاف" (الجابري، 2019).

كما يمكن تعريفها على أنها: " المعارف والمهارات والاتجاهات الخاصة بالسياق المالي والتي تساعد الفرد على إدارة موارده المالية الشخصية بفاعلية، واتخاذ قرارات فعالة تنعكس إيجابيا على الأمن المالي للفرد والنمو الاقتصادي للمجتمع". **(حسن، 2019)**

أو هي: " تعد الثقافة المالية من بين محددات رأس المال البشري بحيث يسمح للأفراد بالتعامل مع مفاهيم واختيارات بسيطة نسبيا لاتخاذ القرارات المالية المناسبة والمتعلقة بعمليات الادخار والاستثمار والديون، وتعتمد هذه المتغيرات أيضا على البيئة الاقتصادية والاجتماعية التي يتواجد فيها الفرد (Arrondel، 3/2017 (127 °N)).

من خلال ما تم التطرق إليه حول المفاهيم المتعددة للثقافة المالية أو المعرفة المالية فإنها تعتبر أحد المحددات الضرورية لنوعية حياة الأفراد التي لا تتوقف خاصة وأن لها عدة أبعاد في حياة الأفراد أهمها:

- النطاق الاقتصادي والمالي والاجتماعي؛
- نطاق المعرفة والتنمية البشرية.

فضلا عن كونها رهانا للتنمية المستدامة، وضرورة حتمية للتطور الاقتصادي للدولة على المستويين الكلي والجزئي، الذي أصبح مرتبطا بتحديات العولمة المالية والتكنولوجيات الرقمية والتي زادت من أهمية ولزوم إدراك الثقافة المالية من قبل الأفراد والمؤسسات من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية المبنية على التجارة والمال والأعمال، إلى أن أصبحت القرارات المالية فيها جد معقدة قد يكون لها تأثير طوال حياة الفرد.

II – 1 –2 أهداف وأهمية الثقافة المالية

أكدت العديد من الدراسات والبحوث على أهمية انتشار الثقافة المالية بين فئات المجتمع على العديد من الأصعدة، بحيث يسمح ارتفاع مستوى تعميم الثقافة المالية في المجتمع بـ:

- التأكيد على ضرورة توسيع التمتع بالثقافة المالية من قبل جميع فئات المجتمع، فلم تعد تقتصر على المتعلمين الجامعيين، أو الأفراد الذين يمتلكون خبرات وتجارب في الشؤون المالية بل صار من المهم أن تصبح جزءا من حياة كافة الأفراد وفي مختلف المراحل العمرية مما يساعدهم في توجيه سلوكهم الاستهلاكي بأسلوب رشيد وعقلاني؛
- التعرف على أنواع المنتجات المالية التي يوفرها الجهاز المصرفي للأفراد، خاصة وأن العديد من الأفراد يجهل بعض هذه الخدمات المالية والتي من شأنها تلبي الاحتياجات التمويلية للأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث منفعة في اتجاهين سواء بالنسبة للأفراد أو للجهاز المصرفي وأن كليهما يصب في زيادة النمو الشامل للدولة؛
- تنمية المفاهيم والمهارات والقيم والاتجاهات لدى الأطفال الصغار عبر أباءهم ومدرسيهم في المدارس والمعاهد أو الجامعات، الأمر الذي يسهم في تكوين جيل يتمتع بالنزعة القيادية واتخاذ القرار، مما يجعله يشارك في تحقيق الإصلاحات الاقتصادية للمجتمع من خلال سهولة تقبل التغيير والتطور وتطبيق السياسات العامة للدولة؛
- تمكن الثقافة المالية الأفراد بالقيام بخيارات مالية مدروسة أكثر حكمة ووعيا مما يترتب عليها تجنب احتمالات الخسائر والانفاق العشوائي؛
- تؤدي الثقافة المالية المنتشرة في المجتمع إلى تنشيط الجهاز المصرفي للدولة الذي يعد المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي للدولة وذلك من خلال زيادة مستويات الادخار والذي ينعكس بدوره في توفير الفرص التمويلية اللازمة للاستثمار والتشغيل؛

- أكدت التجارب والخبرات السابقة بأهمية بدأ عملية التثقيف المالي في عمر مبكر بالنسبة للأفراد من أجل تبني أساليب التخطيط المالي في المراحل الأولى من الحياة لأن القرارات المالية السيئة والتي يصعب تصحيحها يمكن أن تكون ذات آثار سلبية على الافراد طول حياتهم وهو ما يشكل نقطة تعثر للسلطات الرسمية؛
- الثقافة المالية تعزز من سياسة الشمول المالي، بحيث تمكن الأفراد من إدراك المبادئ الاساسية في المجال المالي والمصرفي ونشر الوعي المجتمعي حول ادارة المدخرات والممتلكات الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل، ومنحهم كذلك المعارف والسلوكيات والاخلاقيات ذات العلاقة بالأعمال المالية، والتي تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية فعالة وسليمة في مستقبلهم العملي، مما يؤدي إلا تقليص نسب البطالة في المجتمع؛
- تساعد انتشار الثقافة المالية في بناء الاستراتيجيات الوطنية والسياسات الاقتصادية الوطنية من خلال التركيز على الأفكار والمبادئ الاستثمارية والتشغيلية، بحيث يتم استغلال جميع الموارد المعطلة المتاحة سواء الشخصية أو التابعة للسلطات العامة، أي بتعبير آخر أن انتشار الثقافة المالية تؤدي إلى القضاء على بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسها البطالة، بحيث تدفع بالفرد إلى المشاركة في إيجاد حلول فكرية ومهنية.

II – 2 مجالات وأبعاد الثقافة المالية

للثقافة المالية مجموعة من الأبعاد، يمكن حصرها في:

أ. **زيادة حجم الادخار**: الادخار هو عادة يمكن اكتسابها نتيجة التشبع بالثقافة المالية بحيث يسهم في تنمية وعي الإنسان وقدرته على التخطيط لمستقبله ولنفسه عموما وهذا ينعكس على المجتمع ككل تلقائيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن زيادة حصيلة المدخرات يؤدي إلى فتح أفاق ومجالات اقتصادية جديدة وذات نفع عام خاصة بالنسبة للمشاريع العامة إلى جانب توفير العديد من الفرص التمويلية اللازمة لإدارة المشاريع الجديدة المنتجة؛

ب. **تجنب الإفلاس**: تتيح الثقافة المالية العديد من الخصائص للأفراد المدركين لها، بحيث تمكنهم من عدم شراء ما لا يمكنك تحمل نفقاته، بالإضافة للاستثمار بذكاء والتركيز على تنويع مداخيلهم وذلك من خلال الموازنة بين مداخيلهم ومصروفاتهم، عن طريق فهم وفحص الميزانية التي لديهم، ومحاولة الاستغناء عن الرفاهيات التي قد تراكم الديون عليهم؛

ت. **استغلال الموارد المتاحة**: يمكن التثقيف المالي من استخدام الموارد المتاحة بالشكل الأمثل وبصورة أكثر كفاءة للأفراد مما يساهم في نجاح المنظومة والبيئة المحيطة. فعند استخدام الموارد البشرية المادية بشكل أمثل تزداد كفاءة الإدارة والمنظومة كثيراً؛

ث. **تنشيط الجهاز المصرفي**: من خلال زيادة عمل المصارف أو البنوك التي تتعامل بالائتمان، وزيادة حجم وأنواع المنتجات المالية المطروحة للتداول، مما يسمح للجهاز المصرفي بأداء مهمته في الاقتصاد من توفير التمويل للمؤسسات والأفراد الذين يحتاجونه، أي أنه يقوم بتوظيف رأس المال، وتنشيط الإنتاج، وتشجيع الادخار، وتوفير غطاء للعملة أو النقد، وإدارة وتسويق عمليات التحويل الخارجي، وهي الخدمات التي يرتكز عليها أي اقتصاد من أجل زيادة معدل النمو؛

ج. سهولة تطبيق السياسات العامة للدولة: تأتي أهمية هذا البعد من خلال أن هؤلاء الافراد المثقفين هم من سيدفع الضرائب والرسوم وبالتالي فهم من يمنحون الدولة القدرة على القيام بالوظائف المخولة لها وعلى رأسها الانفاق وتمويل المشاريع العامة التي تخدم المواطن وتحسن مستوى معيشته.

II – 3 المفاهيم الاقتصادية الواجب تنميتها لدى الأفراد

- **الادخار والإنفاق**: بحيث يتم من خلاله من تطوير خطة للصرف والإنفاق بالإضافة لتطوير نظام لحفظ واستخدام السجلات المالية وعدم إتلافها، إلى جانب استخدام طرق الدفع المختلطة، كما أن إدراك هذا المؤشر يسهم في العديد من السلوكيات الإيجابية التي تعود بالنفع على الفرد وأهمها: يصنف أنواع النفقات ومصادر الدخل، تقليل النفقات خاصة بالنسبة للتي لا تتمتع باللزوم وتوجيه أموالها للادخار (الشريدة ا.، 2020).
- **الاقتراض والإقراض** الهدف منه هو تحليل وإدراك تكاليف وفوائد مختلف أنواع الائتمان والتي قد تكون من بين المحددات الأساسية في اتخاذ القرار.
- **العمل والدخل**: يمكن هذا المعيار من الاختيار بين بدائل التوظيف والاستخدام المتاحة، والتي تكون لها فوائد أحسن بالنسبة للفرد وممكن حتى على المحيط الذي يؤثر ويتأثر به الفرد.
- **الاستثمار**: بغض النظر على مفهوم الاستثمار وأهميته العديدة، فإن اكتساب ثقافة الاستثمار تمكن الفرد من استغلال كافة موارده المملوكة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي عن طريق الأخرين، ويوفر ذلك من نفع عام.
- **إدارة المخاطر**: تكمن أهمية هذا العنصر في التعرف على مفهوم أنواع المخاطر وطرق إدارتها والتي يتم من خلالها التعرف على أشكال التأمين عليها.
- **القرار المالي**: هو التعرف على المسؤوليات والآثار التي قد تترتب على هذا القرار والتي يمكن أن تكون لها تبعات وآثار على الفرد المعني مدى حياته، كذا يتمكن من اختيار الوقت المناسب لنوع القرار.
- **الصفقات**: إن هذا المجال سيمكن الفرد أو المؤسسة بالإحاطة والإلمام بكافة القوانين والتشريعات، وعدم الانسياق إلى سلوكيات قد تكون غير مسموح بها وغير صائبة.
- **العائد**: هو الدخل الذي يحققه الفرد أو المستثمر نتيجة القيام بالعمليات الاستثمارية ويعتمد على حجم الأموال المستخدمة، أو الجهد المبذول أو الفترة اللازمة لإتمام العمل، أو حالة الأسواق.
- **التكاليف** بتجميع وتسجيل وتبويب بيانات التكلفة (المدخلات) بهدف توفير معلومات عن التكلفة وتستخدم في إدارة العمليات الاستثمار كالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات، كما تساعد في معرفة عوائد ونتائج الاستثمار.
- **حجم السوق**: هي خصائص ومعلومات وجب توفر لدى الفرد أو المستثمر قبل البدء في عملية الاستثمار وتخص حجم السوق من حيث معدل الاستهلاك، عدد المنافسين، القوانين والسياسات....
- **الربح والايرادات**: مقدار الدخل المتبقي بعد احتساب جميع النفقات والديون وتدفقات الدخل الإضافية وتكاليف التشغيل، أما الإيرادات هي الدخول المتحصل عليها قبل طرح أي نفقة.
- **الضرائب**: الإلمام والإحاطة بنوع النشاط هل هو مكلف بالضريبة وخاضع لنظام الضريبة وكذا القوانين الجبائية والاعفاءات، الامتيازات.
- **الفائدة المركبة**: والتي تُحسب على أساس أصل المبلغ مضاف إليه الفوائد المتولدة عن الفترات السابقة، وليست الفائدة البسيطة التي تُحسب فقط على أساس أصل المبلغ مهما كان عدد الفترات الزمنية والفوائد المترتبة.

III. مدخل لأساسيات السلوك المالي

يعد سلوك الأفراد أحد المرتكزات الأساسية التي تبني عليها المنظمات والمؤسسات أهدافها وخطط أعمالها، وتزداد أهميتها ودورها في المؤسسات كلما ارتبط سلوك الافراد بمستويات المعرفة والمهارات والقدرات التي يتمتعوا بها، لذلك نجد بأن أكثر المنظمات

التي تهتم بالسلوك المالي للأفراد أكثر من غيرها هي المؤسسات المالية والمصارف والبنوك، وسيتم الإحاطة بهذا المحور من خلال التطرق لعنصرين مهمين، هما السلوك المالي من حيث المفهوم والأهمية إلى جانب العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير السلوك المالي للأفراد.

III –1 السلوك المالي : المفهوم والأهمية

يستند السلوك المالي للأفراد بدرجة كبيرة إلى نظريات علم النفس التي تؤثر على القرارات المالية للأفراد، بحيث يعرف السلوك لديهم في **اللغة** على أنه: سيرة الإنسان وتصرفاته.

أما **اصطلاحًا** فهو: كل الأنشطة والأفعال التي تصدر عن الإنسان، سواءً كانت هذه الأفعال ظاهرة أم غير ظاهرة، ويعرفّه آخرين بأنّه أي نشاط يقوم به الإنسان سواءً كان أفعالًا يمكن قياسها وملاحظتها كالنشاطات الفسيولوجية والحركية، أو نشاطات تحدث على نحوٍ غير مرئي كالتفكير والذاكرة والوساوس وغيرها.

أو هو: جميع أشكال الاستجابة الكليّة التي تظهر عند الكائن الحيّ تجاه أي موقف يواجهه.

تعريف السلوك المالي:

هو انفتاح فكري لإيجاد حل لأي مشكلة مالية، لمعرفة تصرفات الأفراد والتمييز فيما إذا كانت عقلانية أو لا، فهي تسعى لتقديم شرح وفهم أكثر الطرق لتفكير الأفراد والمستثمرين وتحديد العوامل التي يمكن أن تؤثر على قراراتهم.

وفي تعريف آخر: هو فرع جديد من التمويل يجمع بين نظريات علم النفس والنظريات التقليدية للتمويل والاقتصاد وذلك من أجل إيجاد تفسيرات للتحيزات في القرارات المالية وكذلك في تحركات أسواق المال محاولة في ذلك تقديم فهم لنفسيات المستثمرين ودوافعهم الشخصية المحركة لسلوكهم والمؤثرة على قراراتهم التي تنافي النظرية التقليدية التي تقوم على أن المستثمر عقلاني وقراره رشيدة، وتنقسم إلى قسمين هما: علم المالية السلوكية الجزئي، الذي يدرس سلوك المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وعلم المالية السلوكية الكلي، ويسعى إلى فهم وتفسير التشوهات في الأسواق المالي (علي، 2021).

أي أن السلوك المالي يدرس تأثير السلوكيات النفسية الفردية على ديناميكيات الأسواق المالية، ويحاول شرح الانحرافات في سوق الأسهم من خلال مراعاة سيكولوجية المستثمر والتحيزات المعرفية.

أما المفهوم الشامل للسلوك المالي: فهو أحد فروع الاقتصاد السلوكي يهتم بالتأثيرات النفسية والتحيزات في القرارات المالية للأفراد والمستثمرين والممارسين الماليين، والتي يمكن أن تكون مصدرًا لتفسير جميع أنواع التطرفات والانحرافات في الأسواق وعلى وجه التحديد الأزمات والانتكاسات في سوق الأوراق المالية، مثل الارتفاعات الشديدة أو الانخفاض في أسعار الأسهم.

ويظم السلوك المالي عدة عناصر مفاهيمية أساسية هي (**HAYES، 2021**):

أ. **المحاسبة العقلية:** تشير المحاسبة العقلية إلى ميل الناس إلى تخصيص الأموال لأغراض محددة؛

ب. **سلوك القطيع:** ينص سلوك القطيع على أن الناس يميلون إلى تقليد السلوكيات المالية لغالبية الأفراد، والذي يعتبر السلوك الجماعي سيئ الاتجاه في سوق الأسهم باعتباره السبب وراء الارتفاعات الهائلة وعمليات البيع المكثفة؛

ت. **الفجوة العاطفية:** تشير الفجوة العاطفية إلى اتخاذ القرار بناءً على المشاعر الشديدة أو التوترات العاطفية مثل القلق أو الغضب أو الخوف أو الإثارة، وفي كثير من الحالات تكون العواطف سببًا رئيسيًا لعدم اتخاذ الناس خيارات عقلانية؛

ث. **الإسناد الذاتي**: يشير الإسناد الذاتي إلى الميل لإتخاذ خيارات بناءً على الثقة المفرطة في معرفة الفرد أو مهارته، وعادة ما ينبع الإسناد الذاتي من موهبة متأصلة في منطقة معينة، وضمن هذه الفئة فإن الأفراد يميلون إلى ترتيب معرفتهم أعلى من الآخرين حتى عندما تكون أقل موضوعية.

من خلال هذه المفاهيم للسلوك المالي، يمكن اعتباره على أنه: التصرفات والمسارات التي يتخذها الفرد في الجانب المالي والناجمة عن الآثار النفسية عليه سواء كانت هذه التصرفات والقرارات تخص الحياة الخاصة أو في جانب الاستثمارات أو حتى داخل الأسواق المالية، ويرتكز هذا السلوك على أسباب عدم تحكم وسيطرة الأفراد على سلوكهم وتصرفاتهم المالية، وكذا عوامل اتخاذ قرارات مالية بناء على التحيزات الشخصية بدلا من الحقائق الواقعية.

III –2 أهمية السلوك المالي:

1. يمكن السلوك المالي من تقديم تفسير للتوجهات والقرارات خاصة المالية للأفراد والمستثمرين والمدراء، بما في ذلك الانطباعات النفسية ودرجة تأثيرها في صنع القرار؛
2. يسهل معرفة السلوك المالي للمؤسسات المالية (البنوك) بالقيام بالعمليات والمنتجات المالية المناسبة والتي تلقى القبول من طرف الأفراد؛
3. يساعدنا التمويل السلوكي على فهم كيف تتأثر القرارات المالية المتعلقة بأشياء مثل الاستثمارات والمدفوعات والمخاطر والديون الشخصية بشكل كبير بالعواطف البشرية والتحيزات والقيود المعرفية للعقل في معالجة المعلومات والاستجابة له (Boluze, 2020)؛
4. يوفر السلوك المالي مخططًا لمساعدتنا على اتخاذ قرارات أفضل وأكثر عقلانية عندما يتعلق الأمر بالمسائل المالية، ويحاول فهم كيف ومتى ينحرف الأفراد عن التوقعات العقلانية؛
5. يمكن أن يسهم السلوك المالي في مساعدة الأفراد والمستثمرين على تطوير استراتيجية من شأنها أن تحسن في الأداء في المستقبل.

IV. – الطريقة والأدوات :

IV .1 العوامل المؤثرة على السلوك المالي

يتأثر الفرد أو المستثمر في سلوكه وتصرفاته بعدة عوامل ومحددات، كل منها له تأثير واضح في قراراته، إلا أنه وبحكم دراسة الجانب المالي للأفراد أو المستثمرين فإنه يمكن حصر العوامل المحددة للسلوك المالي في:

1. **الثقة المفرطة**: ترتبط الثقة المفرطة بمدى اعتقاد الفرد بامتلاكه القدرة المعرفية في توقع الأحداث أو التنبؤ بها أو المبالغة في تقديرها بناء على تجارب وخبرات سابقة، كما قد تكون بناء على تنسيق معطيات معينة. (العكايشي، 2020) ؛
2. **عامل التوقع**: تحكم هذا المحدد عدة توقعات هي: تجنب الخسارة، النفور من الندم، المحاسبة العقلية؛
3. **عامل السوق**: تقلبات الأسعار، معلومات ومعطيات السوق، الدورات الموسمية، اتجاهات وسلوكيات القطيع (أغلبية الأفراد والمستثمرين). (القادر، 2019) ؛
4. **ميول التنويع**: يفضل العديد من الأفراد والمستثمرين تنويع مصادر دخلهم لعدة دوافع أهمها تدنية درجة المخاطرة، ضمان توفر الدخل، حب الاستثمار (رمضان، 2018)؛

5. **حجم الانفاق:** يعد حجم الانفاق من بين المحددات الأساسية للسلوك المالي للمستثمرين، وهو ذو علاقة عكسية بين تبني سلوك الانفاق والاستثمار أو التوجه نحو اتخاذ سلوك أو قرار آخر، بحيث نجد المشاريع الضخمة التي يتطلب الخوض فيها نفقات عالية تتميز بعزوف العديد من الأفراد والمستثمرين عنها، والتي تكون فيها درجة الخاطرة كبيرة بالإضافة لطول مدتها، إلى جانب رؤوس الأموال الكبيرة. (Prihartono، 2018)؛
6. **درجة توفر رأس المال الشخصي:** كلما امتلك الفرد أو المستثمر حجم معتبر من رؤوس الأموال، كلما كان سلوكه مغاير تماما لسلوك الفرد أو المستثمر الذي يملك حجم ضئيل أو الذي لا يملك، بحيث يسهم حجم رأس المال في تحديد السلوك المالي لصاحبه، بحيث يجعله يتخذ قرارات مالية غير مدروسة بدقة، أو يجعله يسرف في الإنفاق، كما قد يمكنه من الإتجاه إلى المشتريات ذات الأسعار المرتفعة أو التوجه نحو المشاريع التي يتطلب إنجازها نفقات عالية (Marcellin MAKPOTCHE, 2021) ؛
7. **المعرفة والثقافة المالية:** كلما زادت المعرفة المالية للأفراد أو المستثمرين كلما تميزوا بحسن فهمهم للمنتجات والمفاهيم المالية مما يتيح لهم أن يطوروا مهاراتهم وقدراتهم والقيام بخيارات مدروسة أكثر حكمة ووعياً مؤديةً بالنتيجة إلى تقليص احتمالات الخسائر المالية لديهم، والاستفادة من المنتجات والأساليب المالية أكثر من غيرهم؛
8. **معدل العائد:** عادة ما يرتبط القرار المالي بالعائد المنتظر نتيجة سلوك اتجاه معين، بحيث يشكل ارتفاع معدل العائد حافز على الإقبال على سلوك مالي معين (استثمار، مشروع..)

IV .1 انعكاسات إدراك الثقافة المالية في ترقية السلوك المالي للأفراد

لقد أصبحت الثّقافة الماليّة من الأفكار المهمّة في الحياة العاديّة، لذلك يهتمّ العديد من دول العالم بدعم المناهج الدّراسيّة المعنيّة بنشر وتعليم معلومات حول المعرفة الماليّة في المراحل الأولى من الحياة مما يسهم في زيادة الوعي عند الأطفال والطلبة بأهميّة المال كمحرّك أساسي لأغلب المجالات الحياتيّة، كما حرصت الجامعات في العالم كافّة على الاهتمام بتدريس التّخصصات الجامعيّة الّتي تحتوي على برامج وموضوعات الثقافة المالية وطرق الاستثمار، والتّحليل الماليّ خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، ويرجع ذلك إلى أهمية الثقافة المالية في تحسين وترقية السلوك المالي للأفراد والتي يمكن الوقوف على أبرز هذه الخصائص في:

1. إن نشر الثقافة المالية، يعتبر أحد أركان الاستراتيجية الوطنية للإشتمال المالي من خلال توسيع قاعدة الشمول بالخدمات المالية، حيث تسمح هذه الاستراتيجية بتعزيز فرص وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل، وتطوير أنظمة الدفع والخدمات المالية الالكترونية، وتعزيز حماية المستهلك المالي وتطوير قطاع التمويل الأصغر، بالإضافة إلى تقليل الفجوة بين الرجال والنساء في الوصول إلى الخدمات المالية واستخداماتها؛
2. إن العنصر الأساسي والمهم في خلق إدارة مالية شخصية ناجحة هو قدرة الفرد على التخطيط المالي مثل إنشاء موازنة تتضمن كل الإيرادات والمصاريف لفترة زمنية محددة. وهذا ما يساعد على تجنب المشتريات غير الضرورية وتوفير المال وتخصيصه لغاية الاستثمار مما يؤثر بالطبع إيجاباً على الوضع المالي للفرد وعلى القطاع المالي وعلى الوضع الاقتصادي العام للبلاد؛
3. لقد دلت الاختبارات السابقة والدراسات على أنه من الأهمية بمكان أن تبدأ عملية الثقافة المالية في عمر مبكر إذ أن التخطيط المالي السيء في السنين أو المراحل الأولى من استقلالية الفرد يصعب تصحيحه في المستقبل؛
4. إن تعلم الثقافة المالية سيمكن الأفراد من إدراك المبادئ الاساسية في المجال المالي والمصرفي خاصة إدارة المدخرات والممتلكات الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل، والتي تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية فعالة وسليمة في حياتهم اليومية وفي مستقبلهم العملي؛

5. التوسع في الثقافة المالية المجتمعية يسمح بتضييق الفجوة المعلوماتية والمهاراتية والسلوكية المتعلقة بالمعرفة المالية، وانتشار وتوضيح المفاهيم المالية والاقتصادية الأساسية، مثل الاقتصاد المحلي والإقليمي وأساسيات التخطيط المالي ووضع الميزانيات والاستثمار وتمكين الشباب ليصبحوا أعضاء فاعلين في تنمية الاقتصاد الوطني، وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي والمنتجات والخدمات المالية، بالإضافة إلى تعميق مفهوم أخلاقيات العمل المالي لدى الأفراد في بداية حياتهم وتعزيز القيادة المجتمعية لديهم وتعزيز دور الشباب في الابداع؛
6. يتميز الأفراد الذين يفتقرون إلى المعارف والمفاهيم المالية التي من عدم استفادتهم من المنتجات والخدمات المالية المتوفرة، في ظل حاجة فئة كبيرة منهم إلى التمويل والاستفادة من خدمات المؤسسات المالية من أجل تحقيق رغباتهم وطموحاتهم والتي من شأنها تمنح وتفعل موارد أخرى؛
7. ستساهم الثقافة المالية في نشر زيادة التوعية القانونية بالتعاملات التجارية والمالية والتوعية بالجريمة المالية واشكالها، خاصة في عصر العولمة، مما قد يسهم في الحد منها او سد ثغراتها؛
8. الثقافة المالية عنصر ضروري لسد الفجوة بين الموارد المتاحة والاحتياجات الإنسانية، فعندما تكون هناك سوء لتسيير المال والاسراف في صرفه فإن ذلك سيؤدي إلى تعميق الفجوة بين حاجاتنا الانسانية المتكررة والمتجددة والمتنوعة وبين مواردنا المادية المتاحة غير المتجددة؛
9. يمكن للثقافة المالية أن تعمل على تنمية وتعميق مهارات الأفراد الشخصية كالثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرار، التفكير النقدي، وتنمية مهاراتهم العملية من خلال اكتساب السلوك المالي الحسن مما يوسع آفاقهم في المعرفة المالية، الاقتصاد، الريادة والجاهزية لسوق العمل.

V. النتائج ومناقشتها :

1. يختلف السلوك المالي للأفراد عن النظرية المالية التقليدية، بحيث تضع النظرية السائدة افتراضات في نماذجها مفادها أن الناس هم فاعلون عقلانيون، وأنهم متحررين من العاطفة أو آثار الثقافة والعلاقات الاجتماعية، في حين تبين بأن السلوك المالي للأفراد يتعارض مع كل من هذه الافتراضات، وأنه توجد عوامل ومحددات تتحكم في السلوك المالي للأفراد؛
2. توجد سلوكيات مالية غير عقلانية يقوم بها العديد من الأفراد والمستثمرين نتيجة التحيزات المعرفية والعاطفية للأفراد أدت بهم إلى الإفلاس، لذلك من المهم إدراج برامج التعليم المالي في المدارس والجامعات من أجل إدراك المبادئ الاساسية في المجال المالي والمصرفي ونشر الوعي المجتمعي حول إدارة المدخرات والممتلكات الشخصية واستثمارها بالشكل الأمثل، والتي تمكنهم من اتخاذ قرارات مالية فعالة وسليمة في حياتهم اليومية وفي مستقبلهم العملي؛
3. إن الأفراد والمستثمرين بشكل عام خاصة في الدول العربية يفتقدون الى المعرفة المالية الضرورية كي يتمكنوا من إدارة أموالهم ومواردهم بشكل أفضل، وهو ما نلاحظه في الواقع المعاش، ولعل أبرز ما يدل على ذلك هو تعثر العديد من الأفراد إدارة قروض Ansj؛
4. افتقار العديد من الأفراد لمفاهيم المعرفة المالية والتي تتعلق بالحد الأدنى لكيفية إدارة الأموال ومن بينها كيفية التوفير، كيفية الحصول على قرض وطرق سداده واختيار القرض الأفضل، ماهية بطاقة الاعتماد وكيفية استعمالها ومنافعها، إعداد الموازنة

الفردية وموازنة العائلة، كيفية تجنب الإفلاس الفردي، القدرة على إدارة أموال التقاعد، أنواع الحسابات المصرفية، أدوات الاستثمار الممكنة، ماهية المخاطر المالية وأنواع التأمينات وأهميتها...الخ.

VI. الخلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذه الورقة البحثية، اتضح بأن الثقافة المالية جزء لا يتجزأ من الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة نظرا لكونها ثقافة شاملة لمختلف جوانب الحياة، بل أصبحت ضرورية ومهمة في الحياة العصرية، فقدرة الأفراد على التكييف والتعامل مع الوضع المالي، يعطيهم ارتياحا وشعورا ايجابيا نتيجة تحكمهم في الموارد وقدرتهم على صنع القرار السليم، لذلك أكد العديد من الخبراء على أن الثقافة المالية لا يمكن فصلها عن الفكر الاقتصادي كونها جزءا من الثقافة الاقتصادية العامة، كون الاوضاع الاقتصادية المحيطة تساعد الأفراد والشركات على صنع قرارات مالية سليمة تتناسب مع الاوضاع الاقتصادية الراهنة، لذلك أصبح من المهم جدا التأسيس للثقافة المالية من خلال التعليم والتربية والتي تبدأ من الأسرة في تربية الأطفال على تقدير المال وطرق استثماره وترشيده، بالإضافة إلى وضع وإعداد برامج وحملات توعية تهدف لإعادة صياغة الأنماط السلوكية للأفراد، خصوصاً فيما يتعلق بالتحول من سلوك التبذير والإسراف إلى سلوك الادخار، والتعجيل بتدريس سلوك الادخار ضمن المناهج الدراسية، والمحاور التعليمية في المدارس والجامعات.

VII. المراجع:

المراجع العربية

1. الجابري ,خ .م .(2019) .أثر الثقافة المالية لرواد الاعمال في التنمية الاقتصادية –دراسة ميدانية .*المؤتمر العلمي الرابع، يومي 24/25جويلية* .(p. 529)جامعة حضر موت.
2. الشريدة ,ا .ص .(2019) .بناء معايير وطنية لمنهاج الثقافة المالية ودرجة توافرها في كتب الثقافة المالية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن .*المجلة الالكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية*.11 ,(14)
3. الشريدة ,ا .ص .(2020) .تطوير معايير وطنية لثقافة المالية وقياس مدى توفرها في كتب المرحلة الأساسية الدنيا في الأردن . *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية*.702 ,(2)*28* ,
4. العكايشي ,ص .ن .(2020) .، العوامل المحددة لسلوك المستثمرين في الأسواق المالية .*مجلة مركز دراسات الكوفة* ,(58) 1-26.
5. القادر ,ب .ع .(2019) .العوامل والتحيزات السلوكية المؤثرة على القرارات المالية للمستثمرين .*مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة*.164-188 ,(2)*1* ,
6. حسن وش .م .(2019) .وحدة مقترحة في الثقافة المالية لتنمية المفاهيم الاقتصادية وتقدير القيمة الوظيفية لتعلم الرياضيات لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية .مجلة تربويات الرياضيات ,(6)22 , 42.
7. رمضان ,م .م .(2018) .أثر التحيزات السلوكية على السلوك الاستثماري للمستثمر وكفاءة سوق الأوراق المالية دراسة ميدانية على البورصة المصرية .*مجلة جامعة دمياط*.143-117 ,
8. عرقوب ,خ .(2021) .مساهمة الثقافة المالية في نجاح رواد الأعمال، دراسة حالة :رواد ريالي-برنامج لإدارة الشؤون المالية لرواد الأعمال .*مجلة الاستراتيجيات والتنمية*.333 ,(3)*11* ,
9. علي ,ج .ه .(2021) .قياس ميول وتفضيلات المستثمرين كأحد توجهات السلوك المالي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية الأهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية .1*مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*(53)*17* ,

المراجع الأجنبية:

1. Arrondel, L. (2017/3 (N° 127)). Éducation financière et comportements patrimoniaux : mauvaise éducation et zéro de conduite ?,

4. Al-Akaychi, p. n. (2020). Factors determining investor behavior in financial markets. Journal of the Kufa Studies Center (58), 1-26.
5. Al-Qadir, b. p. (2019). Behavioral factors and biases affecting investors' financial decisions. Journal of Governance, Social Responsibility and Sustainable Development, 1(2), 188-164.
6. Hassan, Sh. M. (2019). A proposed unit in financial culture to develop economic concepts and estimate the functional value of mathematics learning for middle school students. Mathematics Education Journal, 22(6), 42.
7. Ramadan, M. M. (2018). The impact of behavioral biases on the investor's investment behavior and the efficiency of the stock market: a field study on the Egyptian Stock Exchange. Damietta University Journal, 117-143.
8. Shank, Kh. (2021). The contribution of financial literacy to the success of entrepreneurs, a case study: Pioneers Realy - a program to manage the financial affairs of entrepreneurs. Journal of Strategies and Development, 11(3), 333.
9. Ali, J. H. (2021). Measuring the tendencies and preferences of investors as one of the directions of financial behavior An applied study of a sample of Iraqi private banks registered in the Iraq Stock Exchange1. Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, 17 (53).

Comment évaluer l'éducation financière des individus (définition, mesure et données). Revue d'économie financière, 3(127), 253 - 270.
2. Boluze, L. (2020). Qu est-ce que la finance comportementale? Récupéré sur capital: https://www.capital.fr › economie-politique › finance-c...
3. HAYES, A. (2021). What Is Behavioral Finance?, . Guide to Investing Psychology.
4. Marcellin MAKPOTCHE, G. J. (2021). FACTEURS SOCIO-CULTURELS ET COMPORTEMENT D'ENDETTEMENT BANCAIRE DES ENTREPRISES AFRICAINES. revue economie internatinal , 6(2), 75-103.
5. Prihartono, R. D. (2018). Analysis Factors Influencing Financial Management Behaviou

References translated from Arabic

1. Al-Jabri, K. M. (2019). The impact of the financial culture of entrepreneurs on economic development - a field study. The Fourth Scientific Conference, on July 24/25 (p. 529). Hadramout University.
2. Al-Sharida, A. s. (2019). Building national standards for the financial education curriculum and the degree of its availability in financial education books for the upper basic stage in Jordan. The comprehensive multi-knowledge electronic journal for the publication of scientific and educational research (14), 11.
3. Al-Sharida, A. s. (2020). Developing national standards for financial culture and measuring their availability in the books of the lower basic stage in Jordan. Journal of the Islamic University for Human Studies, 28(2), 702.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عباس لغرور – خنشلة

الجزائر

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

الملتقى العلمي الوطني الأول حول:

العدالة الاجتماعية ودورها في تعزيز قيم المواطنة والعيش بسلام لدى أفراد المجتمع الجزائري

يومي: 14/13 مارس 2019 بجامعة خنشلة.

بحث بعنوان:

أهمية العدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية

من إعداد:

أ. ملال شرف الدين –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة خنشلة.

أ. بوبكر بن عمران –كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية – جامعة خنشلة.

المحور الثالث: علاقة العدالة الاجتماعية والمواطنة بالتنمية الشاملة (الاقتصادية والاجتماعية...)

أهمية العدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية

الأستاذ: ملال شرف الدين
كلية العلوم الاقتصادية
جامعة عباس لغرور خنشلة

الأستاذ: بن عمران بوبكر
كلية العلوم الإنسانية
جامعة عباس لغرور خنشلة

الملخص: تهدف هذه المداخلة للوقوف على أهمية العدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية الاقتصادية وإبراز أهمية تطبيق ركائز العدالة الاجتماعية على افراد المتجمع، بحيث كان لها الأثر في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة عن طريق تنمية العنصر البشري داخل الدولة، وذلك انطلاقا من كون العنصر البشري هو الوسيلة والغاية في نفس الوقت في عملية التنمية، وعليه فانه لا يمكن الحديث عن التنمية دون الحديث عن تنمية الموارد البشرية، فتنمية الموارد البشرية تعتبر شرط أساسي لإحراز التنمية، من خلال عمليات التعليم والمساواة والصحة وتقليل التفاوت في الدخول.

الكلمات المفتاحية: العدالة الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، الموارد البشرية، المساواة، التعليم.

Résumé: Le but de cette intervention est d'établir l'importance de la justice sociale dans la réalisation du développement économique et de souligner l'importance d'appliquer les piliers de la justice sociale aux membres du groupe, de manière à obtenir un développement économique global grâce au développement de l'élément humain au sein de l'État. Dans le même temps dans le processus de développement, et ne peut donc pas parler de développement sans parler de développement des ressources humaines, le développement des ressources humaines est une condition préalable au développement, à travers les processus d'éducation, d'égalité et de santé et de réduire les inégalités de revenus.

Mots-clés: justice sociale, développement économique, ressources humaines, égalité, éducation.

المقدمة: تأتي هذه الدراسة في إطار محاولة توضيح أهمية العدالة الاجتماعية في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية بشكل شامل ومتوازن، خاصة وأن العديد من المتابعين أثبتوا بأن اختلاف تسب التنمية الاقتصادية بين الدول المتقدمة والدول النامية، يرجع بالأساس إلى التباين في السمات والقيم الاجتماعية التي يتصف بها المجتمع، والتي تتمحور في انتشار الفساد، والتفاوت في الدخول بين طبقات المجتمع هذا من جهة ومن جهة أخرى أن اهمال مسألة الالتزام بحقوق الإنسان وحاجاته الأساسية المتمثلة في التعليم والصحة، ومسألة تكافؤ الفرص أمام جميع أفراد المجتمع، أدت إلى عدم البناء المادي و المعنوي أو المعرفي، للعنصر البشري المؤدي إلى التطوير و التغيير المتواصلين، وذلك في ظل الأبعاد الاقتصادية الجديدة المرتكزة على الاهتمام بالعامل البشري في رفع مستوى مهاراته وكفاءاته وتجميع وتكريس كل المهارات والمعلومات المكتسبة واستثمارها الأمثل الذي يضمن أعلى معدل كفاءة في استخدام هذا المورد الهام لصالح المجتمع ككل، لذلك سنقوم بمحاولة التطرق لهذا الموضوع من خلال ثلاث محاور تمثلت في:

I. الاطار المفاهيمي للعدالة الاجتماعية؛

II. مدخل للتنمية الاقتصادية، مفاهيم وابعاد؛

III . دور العدالة الاجتماعية في المساهمة بالنهوض بالتنمية الاقتصادية.

I. الإطار المفاهيمي للعدالة الاجتماعية:

ظهرت العدالة الاجتماعية كمفهوم في أوائل القرن التاسع عشر خلال الثورة الصناعية والثورات المدنية اللاحقة في جميع أنحاء أوروبا، والتي تهدف إلى خلق مجتمعات أكثر مساواة وعلاج الاستغلال الرأسمالي للعمل البشري. بسبب التقسيمات الصارخة بين الأثرياء والفقراء خلال هذا الوقت، ركز المدافعون عن العدالة الاجتماعية المبكرة في المقام الأول على رأس المال، والممتلكات، وتوزيع الثروة.

1. ماهية العدالة الاجتماعية

أ. **مفهوم العدالة في نظر القانون:** يعد القانون وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي، بحيث يعمل على وضع جملة من القواعد التي تحكم سلوك الأفراد داخل المجتمع أو أنها: " مبدأ أساسي يحدد التوزيع العادل (أو المتساوي) للموارد المادية والرمزية، كالدخل والسلع والخدمات، والشرف (الكرامة) للمجتمع"، أي أن العدالة الاجتماعية من وجهة نظر القانون عبارة عن نظام للقيم[1].

فالقانون يهدف إلى تقليل التفاوتات بين أفراد المجتمع وتسهيل الوصول إلى السلع والخدمات التي تعتبر أساسية بالنسبة للأفراد، وفق مجموعة من القواعد والنظم القانونية التي تحدد توزيع هذه الموارد بين أعضاء المجتمع بأسلوب أكثر عدالة توزيعية.

ب. **العدالة الاجتماعية:** تعددت مفاهيم العدالة الاجتماعية بتعدد الأنظمة الاقتصادية، والتي سنراها فيما يلي:

منظور إسلامي: " هي مبدأ أساسي يجب أن تتصف به جميع الأنظمة، قائم على سياسة عادلة للتحويلات الاجتماعية والتوزيع العادل للمنافع المادية، إضافة إلى ترشيد الانفاق العام في المجتمع لصالح جميع الطبقات دون تمييز بهدف القضاء على الفقر"[2].

المفهوم الليبيرالي: "هي نصيب الفرد من الحقوق والواجبات داخل الدولة، في إطار الحفاظ على الحريات الاقتصادية التي تضمن تحقيق التوافق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع".

المفهوم الاشتراكي: " تحقيق التوازن بين الجوانب المادية والمعنوية في المجتمع عن طريق القضاء على الملكية الخاصة باعتبارها أداة استغلال والتي تؤدي إلى تركز الثروة لدى أقلية مالكة على حساب العمال وباقي المجتمع[3]، بحيث وجب وضع سياسة

1- Alain Beitone et Estelle Hemdane, **Le concept de justice sociale dans le programme et les manuels de SES de terminale ES** : **Une nouvelle énigme didactique**, Article dans un revue Socio-logos, N° :3, France, 2008, p : 02.

2- كمال بمقدار، ليلى حسيني، **إشكالية العدالة الانتقالية وأثرها على بناء العدالة الاجتماعية في افريقيا**،

3- شوالين محمد سنوسي، **العدالة الاجتماعية في المذاهب الاقتصادية**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 12، المجلد 05، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص: 124.

وإجراءات تؤدي إلى القضاء على الفروق غير المرغوب بها اجتماعيا بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة والتي يتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية، الأمر الذي يتيح إمكانية تكافؤ الفرص".[4]

مفهومها من منظور التنمية البشرية:" هي عدالة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع واستدامتها، وتجنب حالات عدم المساواة بين الناس وانتهاكات حقوق الإنسان من أجل بناء نظام اجتماعي عادل".

وفي **تعريف آخر** هي: "العدالة الاجتماعية هي مفهوم سياسي وفلسفي يفترض أنه يجب أن يحصل جميع الناس على فرص متساوية للوصول إلى الثروة والصحة والرفاهية والعدالة والفرص"[5].

إذا يمكن القول بأن العدالة الاجتماعية أو ما يطلق عليها بالعدالة التوزيعية هي خاصية يجب أن يتمتع بها أي مجتمع في معاملة الأفراد والجماعات، من خلال إمكانية تخصيص حصص من ناتج المجتمع لمختلف الأفراد والجماعات[6]، بهدف تحقيق مبدأ العدالة أو المساواة الذي يعد أمر أساسي في توزيع الخدمات الاجتماعية، خاصة فيما يخص معالجة الحالات المتشابهة، من قبل النظام السياسي بما يضمن توزيع الحقوق على الأفراد دون تمييز مع أخذ الظروف بعين الاعتبار.

كم يمكن تعريفها على أنها: "تكاثف جهود الأفراد داخل مجتمع واحد، من اجل حصول كل فرد على فرص متساوية وفعلية، لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيح له قدراته في حدود النظم المعمول بها".

أي أن الموارد يجب أن توزع في معظم الأحوال بموجب الاستحقاق، ووفق معايير توزيعية تتماشى مع الاحتياجات والظروف، حتى تتمكن من تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع من حيث التكافؤ في فرص العمل، وتوزيع الثروات، والامتيازات، والحقوق السياسيّة، وفرص التعليم، والرعاية الصحيّة وغير ذلك، وبالتالي يتمتّع جميع أفراد المجتمع بغضّ النظر عن الجنس، أو العرق، أو الديانة، أو المستوى الاقتصاديّ بعيش حياة كريمة بعيداً عن التحيّز.

من التعاريف السابقة يمكن صياغة التعريف الآتي: "هي نظام اقتصادي واجتماعي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية الكبيرة بين طبقات المجتمع، حتى تسود فيه العدالة في كافة مناحيه، بدلاً من انحصارها في عدالة القانون فقط، وبشكل عام تفهم العدالة الاجتماعية على أنّها توفير معاملة عادلة وحصة تشاركية من موارد المجتمع لأفراده".

2. عناصر العدالة الاجتماعية:

مما لا شك فيه أن العدالة الاجتماعية تعد من بين العوامل الأساسية التي تساهم في ترقية الدول والمجتمعات، حتى يتمكن الفرد من العيش في بيئة اجتماعية آمنة ومستقرة، تدفعه إلى التحلي بالفضائل وتجنب الرذائل التي قد تضر به وبمحيطه، لذلك فقد أهتم العديد من الباحثين في وضع معالم العدالة الاجتماعية من خلال:

← **المساواة والانصاف:** وذلك القيام بوضع مجموعة من القواعد والأسس القانونية التي تحدد توزيع الموارد بين افراد المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار التعامل مع جميع المواطنين بنفس الطريقة ويعامل بطريقة مماثلة من حالات مماثلة[7].

---

[4]- فراحتية دلال، **السياسة الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد02، جوان 2018، ص: 363.

[5]- Will Kenton, **Social Justice**, Article on site investopedia, Updated Nov 8, 2017
https://www.investopedia.com › Insights › Politics & Money

[6]- صلاح أحمد هاشم، **العدالة والمجتمع المدني**، دار كتب عربية، القاهرة، مصر، 2005، ص: 43.

[7] - Laurent Berger, **L'avenir de la justice sociale**, institut Diderot, Paris, France, 2018, p : 13.

← **مبدأ المواطنة:** التي تعتبر فكرة اجتماعية وقانونية، لها أثر إيجابي في المساهمة في تطوير المجتمع الإنساني بشكل كبير، إلى جانب النهوض بالدولة عن طريق التحلي بالعدل والمساواة الذي ينجر عنه ضمان الحقوق والواجبات بشكل ديمقراطي وشفاف في تسيير الشأن العام.

← **حسن توزيع الحقوق والواجبات:** والمتمثلة في التوزيع العادل للموارد والأعباء (العدالة التوزيعية)، حتى يتسنى للفرد أن يعيش بأمان في بيئة سليمة، ويقدم الأفعال المطلوبة منه اتجاه المجتمع والوطن التي تفرضها قواعد مقبولة وجب على المواطن عملها لصالح الفرد والمجتمع، مما يحقق كرامة الانسان ومصالحه وأمنه في إطار مصالح المجتمع وأمنه.

← **إزالة التقسيم الاجتماعي:** بهدف تذليل وإزالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد، وبالتالي توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية من موارد المجتمع للجميع، والعمل على إعادة توزيع الدخل القومي وتكافئ الفرص لكي يتكون في النهاية ما يعرف بالمجتمع المدني.

← **توفير السلع العامة:** بهدف تحقيق الدعم السلعي والتحويلات ودعم الخدمات العامة، وهو إنفاق عام موجه إلى الفقراء ومحدودي الدخل وشرائح رئيسية من الطبقة الوسطى لإتاحة الرعاية الصحية والتعليمية لهم.

← **العدالة بين الأجيال**[8] : يقصد بها إقامة العدل والمساواة في العلاقات بين الأطفال والشباب والبالغين وكبار السن، خاصة في جانب المعاملة والتفاعلات، وموضوعات الرعاية الصحية، وقد تمت دراسة هذه الفكرة في الأطر البيئية والاجتماعية، حتى أصبحت تتميز باهتمام قوي داخل المجتمعات القانونية التي اتجهت نحو تطبيق المساواة بين الأجيال في القانون.

← **الحرية:** اعتبر العديد من المفكرين ومنهم الأمريكي "جون رولز" أن الحرية تعد أحد المكونات الأساسية للعدالة الاجتماعية، فهي حق من الحقوق الأساسية للإنسان التي لا تتم العدالة الاجتماعية في غيابها، فلا عدالة اجتماعية بالمعنى الشامل إذا حرم أفراد المجتمع من الحرية، وذلك حتى ولو توفرت له بعض المزايا الاجتماعية الأخرى[9]، وذلك بما لا يؤدي إلى الاخلال بالنظام أو القانون او التعدي على حقوق الاخرين.

3. آليات إرساء العدالة الاجتماعية داخل المجتمع:

← **القاعدة القانونية:** إرساء قاعدة قانونية داخل الدولة، يتم اتباعها بناء على قواعد تكفل حقوق وواجبات أفراد المجتمع، الامر الذي يؤدي إلى إرساء نظام عادل قانونا يتميز بالثبات وملزم التطبيق من حيث الرعاية والعقوبات، مما يلزم الأفراد داخل المجتمع بالقيام بوظائفهم على أكمل وجه[10]، **مما يساهم في:**

- ✓ المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص؛
- ✓ التوزيع العادل للموارد والأعباء (المداخيل، الضرائب)؛
- ✓ يسمح القانون بامتلاك كل فرد لهبة لا تنتهك، حتى من قبل المصلحة العامة.

← **الحق في الضمان الاجتماعي:** خاصة في المجالات التالية:

- ✓ رعاية الطفولة والأمومة؛

---

[8]- تقرير **مركز هردو** لدعم التعبير الرقمي، **العدالة الاجتماعية حلم لا يتحقق**، القاهرة، مصر، 2010، ص: 03.

[9]- باسم راشد، **مقاربة حذرة: العدالة الاجتماعية بين واقع المفهوم وفهم الواقع**، القاهرة، مصر، 2017، ص: 04.

[10]- فيصل الزوايدة، **العدالة الاجتماعية في الأردن**، مركز هوية، عمان، الأردن، 2014، ص: 09.

- ✓ رعاية الأسرة؛
- ✓ مساعدات اجتماعية؛
- ✓ رعاية الشيخوخة؛
- ✓ النشاط الإداري؛
- ✓ حماية المستهلك؛
- ✓ رعاية الفئات الخاصة كالمعوقين.

← **وضع سياسة اجتماعية اقتصادية:** تضمن الحد الأدنى من الخدمات الأساسية لشرائح المجتمع، تشمل التحويلات الاجتماعية والأنفاق على تنمية القدرات البشرية كالتعليم والصحة والسكن، مع الاعتراف الصريح للدولة بأن الرعاية الاجتماعية هي حق لكل مواطن تتوفر فيه الشروط، في إطار الحاجة إليها.

← **محاربة الفساد:** الذي هو حالة تفكك تعتري المجتمع نتيجة فقدان سيادة القيم الجوهرية كالأمانة والصدق وعدم احترام القانون وعدم تكريس المواطنة وغياب الشفافية وحقوق الانسان والفساد الإداري والسياسي، الأمر الذي يساهم انتشار المظاهر السلبية كالمحسوبية والرشوة، الاختلاس والتزوير، هدر المال العام.

← **الانضمام للاتفاقيات الدولية المتخصصة:** وهذا من أجل الاستفادة من خبراتها وتجاربها، خاصة أنها تأخذ بمبدأ أساليب البحث العلمي في دراسة الاحتياجات ونتائج تنفيذ الخطط والبرامج وتعزيزها من أجل رفع كفاءتها ومردودها.

← **نشر المحبة والتكافل والسلام بين أفراد المجتمع:** كونه هذا العامل الاجتماعي ضرورياً للتعايش السلمي ويقضي على فتيل الانتفاضات الاجتماعية، وخاصة وإن تدعم الأمر بحظر العمل الجبري والقضاء على التمييز في العمل، وحرية تكوين الجمعيات الخيرية والاجتماعية لما لها من دور في التكافل الشامل.

← **استحداث هيئة رقابية تضمن الحد الأدنى للحماية الاجتماعية:** من مهامها السعي إلى إيجاد حل لظلم ظروف العمل، وتكريس مبدأ الحق في العمالة والحماية الاجتماعية والحوار الاجتماعي، والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل[11].

II. مدخل للتنمية الاقتصادية، مفاهيم وابعاد.

طرحت قضية التنمية نفسها على شعوب العالم الثالث غداة الحرب العالمية الثانية من أجل الاستقلال السياسي الذي لم يكن غاية في حد ذاته وإنما هو بداية للتطور الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، إلى أن أصبحت التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول خاصة النامية على اعتبار أنها الخيار الوحيد للتحرر من التخلف الاقتصادي، ومن هنا يمكننا سرد بعض المفاهيم التي وردت في التنمية الاقتصادية.

أ: مفهوم التنمية الاقتصادية:

- [11] - Mélanie Dubuy, **La consécration de la justice sociale dans le système de l'OIT**, Revue Civitas Europa 2014/2 (N° 33), p: 113.

لقد عرفت **الأمم المتحدة** التنمية الاقتصادية بأنها: " العملية الموسومة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا واقتصاديا والمعتمدة على أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي واشراكه".

وفي **تعريف آخر** هي: "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاءها"[12].

تعريف إسماعيل محمد بن قانة: "هي عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية[13]".

أما **مفهوم التنمية من منظور رؤية اقتصادية جديدة** فهي: " عملية تغيير في هيكل الإنتاج وهيكل الاستخدام وتتضمن تسارعا في النمو الاقتصادي وتقليل التفاوت في توزيع الدخل والقضاء على الفقر[14]."

من خلال هذه التعاريف يمكننا القول بأن: "التنمية الاقتصادية هي عملية تتضمن تغييرا اقتصاديا وتحولا اجتماعيا وفق عمليات تسيير منتظمة للمؤسسات تهدف إلى تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع، باعتمادها على عناصر وموارد" ومن أهمها[15]:

أ. **الموارد الطبيعية:** تعرف الموارد الطبيعية كل العناصر الأصلية الموجودة على الكرة الأرضية، وبالتالي فهي أي شيء وجده الإنسان في بيئته الطبيعية، والتي يستغلها الإنسان في منفعته وتتمثل هذه الموارد في موارد الأرض، البحار والمحيطات، الرياح، النباتات، الحيوانات وغير ذلك..

ب. **الموارد البشرية:** وتشمل كل أنواع الجهود البشرية أو المدخلات البشرية التي تدخل في الإنتاج.

ت. **رأس المال المادي:** وهذا النوع يتضمن المباني، المكائن والمعدات والمخزونات.

ث. **التكنولوجيا:** هي المعرفة العملية المنظمة والمأسسة على التجربة أو النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات بكفاءة عالية من حيث التكلفة والجودة والزمن.

ب: مؤشرات قياس التنمية.

تتباين مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية تبعا لتباين وجهات النظر للتنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تحديد مفهوم التنمية المستخدم يعد أهم مبادئ من أجل تحديد المؤشرات الملائمة، بالرغم من إمكانية مواجهة عدة صعوبات والتي من بينها[16]:

← نتيجة تعدد المتغيرات الاقتصادية التي تساهم في التنمية، لذلك فمن الواجب الإحاطة بها من اجل بناء مقاييس مركبة وجامعة للتنمية؛

---

[12] - Cristinal Lopez et Anthony Hua, **Les stratégies de développement économique**, Paris, France, 2012 , P : 03.

[13]- إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 03.

[14]- محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، جامعة مؤته، الأردن، 2010، ص: 34.

[15] -Philippe Deubel, **les caractéristiques du sous-développement**, Revue Les stratégies de développement, France, 2008, p : 05.

[16]- إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سبق ذكره**، ص: 253.

← توجد عدة متغيرات اجتماعية يصعب في الأساس قياسها، مثل درجة التطور الحضاري والمؤسساتي والعدالة الاجتماعية والتغيير الهيكلي؛

← لبناء مؤشر التنمية الاقتصادية فإن ذلك يتطلب قياس كل متغير لوحده ثم تجميع هذه المؤشرات في شكل مؤشر واحد. إلا انه يمكن التطرق إلى مجموعة المؤشرات المتعارف عليها، والمتمثلة في[17]:

1. **مؤشر نوعية الحياة المادية:** يعتبر مؤشر الذي اخذ به "مجلس التنمية لما وراء البحار" بحيث يحدد الرقم القياسي للظروف المادية لنوعية الحياة وهو عبارة عن تجميع لثلاثة من المؤشرات المتاحة، والتي تعكس تنوع الحاجات الأساسية للإنسان وهي: توقع العمر عند الميلاد، معدل وفيات الأطفال ونسبة الأمية، بحيث أن كل مؤشر منها خصص له قيمة مقياسية تبدأ من الصفر إلى مئة وهي توضح أفضل وأسوأ الحالات وفقا للحدود التي يعمل بها المقياس.

ولقد وجهت لهذا المعيار عدة انتقادات أهمها:

- اقتصاره على بعض الحاجات الأساسية من جوانب الحياة دون النظر في البعض الأخر؛
- اهتم المعيار بالنتائج، ولم يتعرض لجهود تحصيل هذه النتائج،

اعتبر الجوانب الثلاثة متساوية بدون أوزان ترجيحية، كما أهمل الدخل والقدرة الشرائية للأفراد.

2. **مؤشر دليل التنمية البشرية:** تبنى هذا المؤشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990، وقد أطلق عليه دليل التنمية البشرية أو معيار التقدم البشري، بحيث يتكون من ثلاثة متغيرات، هي[18]:

- توقع الحياة عند الميلاد (أو متوسط عمر الفرد)؛
- معيار التحصيل العلمي المكون بدوره من جزئية: معرفة القراءة والكتابة ومتوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية؛
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة الشرائية.

3. **مؤشر كوسوف " Kosov"**: يميز "فلاديمير كوسوف" بين مؤشرين، يختص الأول بقياس النمو معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي ويختص الثاني بقياس "التنمية" معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغير الهيكل الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية.

ويمكن قياس درجة التنمية انطلاقا من هذا المفهوم عن طريق حساب محصلة التغيرات الهيكلية التي تعبر عنها الاوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد القومي.

ويعاب على هذا المقياس أنه يعاني عند بناءه من مشكلة صعوبة تحديد القطاعات الأكثر حيوية في المجتمع والتي تضمن له تطورا مستمرا على المدى الطويل.

ج: أنماط التنمية.

1. **التنمية الشاملة:** تهتم بتطوير كافة القطاعات من خلال أداء نشاطات وعمليات تساهم بإحداث التطورات، كما تمنح السكان أهمية بالغة مثلما تمنحها للقطاعات الأخرى، ولذلك فإنها تعني القدرة على إيجاد تغيير جذري كميا ونوعيا وهيكليا

---

[17]- محمد عدنان وديع، **قياس التنمية ومؤشراتها**، دار اسراء، عمان، الأردن، 2010، ص: 27.

[18]- تقرير التنمية البشرية للعام 2009، ص: 91.

في البيئة المحيطة بها وقد تشمل حتى الجانب الاجتماعي والسياسي، أو هي استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة الشاملة في الحاضر والمستقبل[19]؛

2. **التنمية المستدامة:** وهي التنمية التي يتم القيام بها من اجل مواكبة التطورات وتلبية الاحتياجات التي يرغب بها افراد الجيل الحالي دون أن تتطلب ذلك التضحية بموارد الأجيال القادمة وإلحاق الضرر بهم؛

3. **التنمية المتكاملة:** وتسمى أيضا بالتنمية الاقتصادية المندمجة، وهي العملية التي يكون نابجها رفع مستوى الفرص في الحياة للأفراد الذين يعيشون في مجتمع ما ويكون هذا الارتفاع ملموسا فيما يتعلق بالخدمات الشاملة للإنتاج، وتعتمد على استخدام الأساليب العلمية الحديثة؛

4. **التنمية المتخصصة:** وهي التي تختص بقطاعات معينة دون غيرها، وترتبط بالقطاعات الاجتماعية ولاقتصادية والعمرانية؛[20]

5. **التنمية البشرية:** تهدف التنمية البشرية إلى ارتقاء الشعوب ورفع مستوياتها من الدخل والإنتاج وذلك من خلال تحسين الفرص التعليمية ورفع مستويات الخبرة للأفراد لتحقيق اعلى مستويات الدخل الفردي والمحلي، وبالتالي تحسين مستويات الرفاهية لأفراد المجتمع، الامر الذي يساهم في تنمية القدرات الإنسانية.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التنمية بأنواعها تتضمن تلبية الحاجيات الملحة الحالية دون التفريط في الحاجيات المستقبلية، أي أن التنمية تتمحور في منطق التوزيع العادل للثروات وتحسين الخدمات سواء الاقتصادية او الاجتماعية الحالية والمستقبلية.

III. دور العدالة الاجتماعية في المساهمة بالنهوض بالتنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية هي عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية اجتماعية بيئية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لأفراد المجتمع.

1. أهمية العدالة الاجتماعية داخل المجتمع:

- ← تساهم العدالة الاجتماعية عن طريق الحق في التعليم، في بناء الشخصية الوطنية والحفاظ على الهوية الوطنية لأفراد المجتمع، نتيجة إرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وترسيخ القيم الحضارية والروحية[21].
- ← تساهم العدالة الاجتماعية في تحقيق مبدأ التعايش السلمي داخل الدولة واحداث مرونة للحراك الاجتماعي، الذي يعني إمكانية الارتقاء في السلم الاجتماعي لكافة أفراد المجتمع بغير تمييز[22]، ودون وقوع أحداث انتفاضيه سلبية،

---

[19]- رشيد حميد زغير، **التنمية المستدامة والاستفادة من تجارب الدول المختلفة، "اليابان، الهند، ماليزيا نموذجا"**، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، جامعة سرت، ليبيا، 2011، ص: 86.

[20] - Douglass C. North, Le processus du développement économique, Edition D'organisation, Paris, France, 2005, p : 13.

[21] - Haytham Mohamed Ragab, **La Justice Sociale comme instrument du développement durable du tourisme autochtone**, Université du Québec, Montréal, canada, 2016, p : 23.

[22]- دغمان زوبير، **حدود نجاح وفشل الحكومة والسوق في ضمان العدالة الاجتماعية مع التنمية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19/ 2015، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2015، ص: 319.

- ← تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الشامل، الامر الذي يعزز من بعث النمو الاقتصادي والنهوض بالسلم الاجتماعي.
- ← يعد الدور الذي تقوم عليه العدالة الاجتماعية والمتمثل في تحقيق التوازن بين الجوانب المادية والمعنوية في المجتمع، عن طريق السياسات الضريبية والدعم السلعي والتحويلات والخدمات العامة الموجه للفقراء ومحدودي الدخل، الأمر الذي يساهم في الحد من التفاوت الطبقي، وتعزيز تماسك المجتمع.

2. أبعاد العدالة الاجتماعية:

البعد الاجتماعي: تهدف العدالة الاجتماعية إلى إقامة نظام قائم على التنمية العادلة في التوزيع بحيث يتم توفير الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم وتحقيق المساواة على المستوى الاجتماعي والمشاركة الشعبية لكافة فئات المجتمع في صنع القرار، حتى يتم تحسين مستوى معيشة الافراد، والذي يعتبر من بين الأهداف التي تسعى اليها العدالة الاجتماعية لتحقيقها لان زيادة الدخل الوطني لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين معيشة الافراد إن لم يكن هناك عدالة في التوزيع الدخل الذي قد يتحول الى فئة معينة من الافراد دون الأخرى خاصة بالنسبة للمتطلبات الأساسية للأفراد كالتعليم الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية كالسكن، والتي بدورها تعتبر أحد مقومات الموارد البشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية وكذا ضبط النمو السكاني الذي هو من مهام النظم الاجتماعية.

كما يعد تقليل التفاوت في الدخول والثروات من بين أهم الأهداف التي تسعى السلطات من خلال تطبيق العدالة الاجتماعية وتندج ضمن الابعاد الاجتماعية لعملية التنمية، وفي هذا المجال تعاني الدول المتخلفة من فوارق كبيرة في توزيع الدخول بحيث تملك غالبية افراد المجتمع نسبة قليلة من الثروة وتتحصل على نصيب متواضع من الدخل الوطني،

البعد الاقتصادي: يتمثل البعد الاقتصادي في زيادة الدخل الوطني تعتبر زيادة الدخل الوطني، بحيث أن الدافع الأساسي الذي يدفع هذه الدول إلى احداث عدالة شاملة يكمن في الفوارق الاجتماعية بين طبقات المجتمع في مستوى معيشة أفرادها لذلك تسعى تطبيق العدالة الاجتماعية عن طريق التنمية إلى زيادة السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة ومحاولة توزيعها بالمساواة بين أفراد المجتمع، بحيث كلما كانت عادلة كلما أدت إلى احداث توازن على مستوى الدولة الامر الذي يؤدي إلى قيمة مضافة شاملة.

البعد المؤسساتي والسياسي: تسعى العدالة الاجتماعية إلى توظيف مبادئ المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات بما يخدم التنمية الاقتصادية وتحسين الخدمات التي تقدم للمجتمع، والحرص على إقامة دستور يضمن توزيع الحريات والحقوق السياسية والمشاركة السياسية والمساواة الاجتماعية بين الافراد عن طريق مؤسسات وطنية تساهم في صنع القرارات الوطنية.

3. علاقة العدالة الاجتماعية بالتنمية الاقتصادية:

يعتبر الإنسان اللبنة الأساسية التي يجب الاهتمام بها داخل كافة المجتمعات سواء النامية أو المتقدمة، نظرا لأنه هو السبيل إلى تقدم وازدهار الاقتصاد فازدياد معدل التفاوت الاجتماعي واتساع نطاق الفقر والحرمان والتهميش وتفكك الروابط الاجتماعية وتدني مستويات التعليم والتدريب تعيق بناء اقتصاد متطور ومجتمع متماسك، إن لم يمنح له بعداً اجتماعياً وإنسانيا.

- وعليه فان قيام الحكومات بدورها الاجتماعي والمتمثل في تطبيق العدالة الاجتماعية على أحسن وجه سيمكن من الارتقاء بالعنصر البشري، خاصة من الناحيتين الصحية والمادية، والتعليمية، وبالتالي ستتمكن بتكوين مجتمع لا

يعاني من الظلم الاجتماعي، ويكون متماسكا اجتماعيا، وأن هذا التماسك سيعمل على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية.

- باعتبار أن الفرد عنصر مؤثر في المجتمع، فان الاهتمام بالعنصر البشري من خلال الأداء الاجتماعي الملائم للهيئات سواء الخاصة أو الحكومية سيكون له التأثير الواضح على تكريس مبدأ المواطنة والتطور والاستقرار الاقتصادي للدولة ككل، خاصة وأن الموارد البشرية المؤهلة هي أساس عوامل الإنتاج الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية، بحيث ينظر إلى أي المشروع على انه نظام اجتماعي فرعي داخل نظام اجتماعي اكبر (المجتمع) ، وانه على إدارة المشروع أن تحافظ على التوازن مع هذا النظام الاجتماعي الأكبر وذلك لتحقيق الاستمرار والنمو .
- عندما تتحقق العدالة الاجتماعية تؤدي إلى تحقيق أعلى درجات الاستقرار الاجتماعي والسياسي للأفراد والحكومات، الأمر الذي يؤكد على توفر أحد مقومات تحقيق التنمية الاقتصادية
- إن إعادة النظر في الوضعية الاجتماعية للأفراد يسمح برفع مستوى أداءهم، عن طريق زيادة التفاعل المباشر والنشط فيما بينهم، سعيا وراء إيجاد الحلول المناسبة للقضايا المطروحة محليا، ودعم نقائص وقصور الجهاز الحكومي.
- تسمح العدالة الاجتماعية بإحداث توافق بين الجميع على قدر من التنازلات في سياق اجتماعي تكافلي، يتم فيه التنازل إراديا عن بعض الحقوق الشخصية للمنفعة العامة، خاصة وأن العديد من الحكومات أدركت بأنها لا تستطيع أن تلبي كل احتياجات المجتمع، ففتحت الباب أمام المجتمع المدني لمساعدتها في توفير العديد من الخدمات، حتى اتسمت العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات بالشراكة القائمة على التعاون والتنسيق، بما يخدم التنمية ويساهم في الارتقاء بها.
- تسمح العدالة الاجتماعية باشراك أفراد مؤهلين داخل المجتمع لم يكونوا ضمن العملية التنموية عن طريق اتاحة لهم الفرصة في اثبات كفاءتهم.

الخاتمة:

من خلال حيثيات هذه المداخلة بد لنا بأن الأفراد هم الثروة الحقيقية لأي دولة لذا فإن مقومات أي دولة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة، قادرة على التكيف والتعامل مع أي موضوع بكفاءة وفعالية فبنظر للعديد من تجارب الدول نجدها أدركت بالتزامها بتجميع رأس المال البشري وتحويله الى عامل إنتاج أساسي وميزة تنافسية عالية ثم توجيهها الى استثمارات تخدم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق فقد ازدادت أهمية تنمية الموارد البشرية في ادارة الاقتصاد والاهتمام بالمجالات الاجتماعية والثقافية والنفسية التي تمكن الفرد من ان يعيش حياة تحقق له مزيدا من الرخاء الاجتماعي والاقتصادي.

قائمة المراجع:

1. Alain Beitone et Estelle Hemdane, **Le concept de justice sociale dans le programme et les manuels de SES de terminale ES** : **Une nouvelle énigme didactique**, Article dans un revue Socio-logos, N° :3, France, 2008, p : 02

2. كمال بمقدار، ليلى حسيني، **إشكالية العدالة الانتقالية وأثرها على بناء العدالة الاجتماعية في افريقيا**،

3. شوالين محمد سنوسي، **العدالة الاجتماعية في المذاهب الاقتصادية**، مجلة آفاق للعلوم، العدد 12، المجلد 05، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018.

4. فراحتية دلال، **السياسة الاجتماعية كآلية لتحقيق العدالة الاجتماعية**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد02، جوان 2018.

.5 Will Kenton, **Social Justice**, Article on site investopedia, Updated Nov 8, 2017 https://www.investopedia.com › Insights › Politics & Money

6. صلاح أحمد هاشم، **العدالة والمجتمع المدني**، دار كتب عربية، القاهرة، مصر، 2005،

7- Laurent Berger, **L'avenir de la justice sociale**, institut Diderot, Paris, France, 2018,.

8. تقرير **مركز هردو** لدعم التعبير الرقمي، **العدالة الاجتماعية حلم لا يتحقق**، القاهرة، مصر، 2010.

9. باسم راشد، **مقاربة حذرة: العدالة الاجتماعية بين واقع المفهوم وفهم الواقع**، القاهرة، مصر، 2017.

10 - فيصل الزوايدة، **العدالة الاجتماعية في الأردن**، مركز هوية، عمان، الأردن، 2014،

.11. Mélanie Dubuy, **La consécration de la justice sociale dans le système de l'OIT**, Revue Civitas Europa 2014/2 (N° 33), p: 113.

12 - Cristinal Lopez et Anthony Hua, **Les stratégies de développement économique**, Paris, France, 2012

13. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

14. محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، إثراء للنشر والتوزيع، جامعة مؤته، الأردن، 2010.

15 - Philippe Deubel, les caractéristiques du sous-développement, Revue Les stratégies de développement, France, 2008, p : 05.

16. رشيد حميد زغير، **التنمية المستدامة والاستفادة من تجارب الدول المختلفة، "اليابان، الهند، ماليزيا نموذجا"**، مجلة أفاق لعلم الاجتماع، جامعة سرت، ليبيا، 2011.

17 – محمد عدنان وديع، **قياس التنمية ومؤشراتها**، دار اسراء، عمان، الأردن، 2010.

18 – تقرير التنمية البشرية للعام 2009.

19- دغمان زوبير، **حدود نجاح وفشل الحكومة والسوق في ضمان العدالة الاجتماعية مع التنمية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 19/ 2015، جامعة سوق أهراس، الجزائر، 2015.

20- Douglass C. North, **Le processus du développement économique**, Edition D'organisation, Paris, France, 2005.

21- Haytham Mohamed Ragab, **La Justice Sociale comme instrument du développement durable du tourisme autochtone**, Université du Québec, Montréal, canada, 2016.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة أدرار

الجزائر

بالتعاون مع:

مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي

الملتقى الدولي الثاني حول:

استراتيجية الشراكة الصناعية لبناء القدرات التنافسية للمؤسسات في الدول النامية

واقع وآفاق

يومي 22/21 فبراير 2017 بجامعة أدرار

بحث بعنوان:

دور الشراكة الأورومتوسطية في رفع تنافسية القطاع الصناعي

دراسة حالة الجزائر

من إعداد:

د/ شربي محمد الأمين[*] 0660414545

أ/ ملال شرف الدين[†] 0662720303

[*] د/ شربي محمد الأمين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر cherbilamine@yahoo.fr

[†] أ/ ملال شرف الدين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر charefeddinemellal@yahoo.fr

دور الشراكة الأورومتوسطية في رفع تنافسية القطاع الصناعي
دراسة حالة الجزائر

د/ شربي محمد الأمين
أ/ ملال شرف الدين

الملخص:

يعد قطاع الصناعة من أبرز القطاعات التي تشهد منافسة شديدة في ظل التحولات والتطورات المتسارعة الناتجة عن العولمة وسياسات الانفتاح الاقتصادي، إذ أصبح لزاما على المؤسسات الصناعية أن تساير هذه التحولات لتتمكن من مواجهة تحديات المنافسة الأجنبية، ترتب على هذه التحولات إبرام الجزائر اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي بهدف رفع تنافسية مؤسساتها الصناعية لتتأقلم مع قواعد التجارة الدولية والمنافسة الدولية، لذلك تهدف هذه الورقة إلى الوقوف على مدى مساهمة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في دعم القطاع الصناعي في الجزائر، ومدى فعالية استراتيجية الشراكة الأجنبية لدولة الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصناعية، الشراكة الأجنبية، الاتحاد الأوروبي، الجزائر.

Abstract :

The industrial sector of the leading sectors where there is intense competition in the light of changes and rapid developments resulting from globalization and the policies of economic openness, it has become imperative for the industrial enterprises to keep pace with these changes to be able to cope with foreign competition challenges, the consequences that these transformations conclude Algeria partnership with the EU agreement in order to raise competitive industrial institutions to adapt to international trade and competition rules, so this paper aims to identify the extent of the contribution of partnership with the European Union in supporting the industrial sector in Algeria, and the effectiveness of foreign Algerian state partnership strategy.

Key words: industrial enterprises, foreign partnership, the European Union, Algeria

المقدمة:

شهدت الجزائر بعد الاستقلال موجة من الإجراءات والسياسات كان من بينها على المستوى الاقتصادية، بحيث تم في اطارها إعطاء أولوية للصناعة الثقيلة من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف

كان من بينها تلبية الطلب الداخلي المتزايد على المنتجات الصناعية وكذا للحد من التبعية الاقتصادية للخارج، وقد تم العمل على تحقيق ذلك منذ بداية تنفيذ المخطط الأول في الجزائر 1967-1969 بإنشاء وحدات صناعية كبرى كان أهمها مصنع الحديد والصلب بعنابة ومركب الشاحنات بالجزائر العاصمة وكذا مركب الإلكترونيك بسيدي بلعباس وغيرها، وأن هذا الاتجاه الاستراتيجي للسياسة التنموية الصناعية للجزائر من أجل الخروج من التخلف الاقتصادي واللحاق بمسار الدول الصناعية.

وفي اطار الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر، فقد تم التوجه إلى سياسة اقتصادية صناعية جديدة تمثلت في تبني استراتيجية التصنيع القائم على أساس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتزامنة مع بداية التحرير الجزئي للاقتصاد الوطني والتخلي عن التخطيط المركزي والأخذ بآلية السوق، والتي كان بدايتها تنفيذ المخطط الخماسي الأول 1980-1984 لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية، وقد شملت هذه الهيكلة الجديدة حوالي 70 مؤسسة وطنية، غير أن الواقع الاقتصادي الفعلي لهذه المؤسسات ترتب عنه نتائج سلبية تحملت خزينة الدولة اعباءها للإبقاء على تلك المؤسسات قائمة مما زاد من العجز الصناعي في الجزائر وتدهور للطاقة الإنتاجية فأدى ذلك إلى غلبة الاقتصاد الريعي على الاقتصاد المنتج.

كما أن التطورات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول، والتي من مظاهرها اشتداد مستوى المنافسة الدولية الآتية بالدرجة الأولى من التكتلات الاقتصادية التي طبعت العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية، مما أدى إلى خلق أنماط وصيغ جديدة للتقارب والتعاون بين الدول كان أبرزها متمثلا في الشراكة، ولعل من أبرز هذا التقارب هو الشراكة الأورومتوسطية، والتي تعتبر الجزائر أحد أطرافها بعد تجسيدها لهذا الاتفاق بتاريخ 22-04-2002 مع الاتحاد الأوروبي من أجل مسايرة التطورات العالمية ومواجهة المنافسة الدولية، فقد وضعت قاعدة أساسية يتحدد فيها أسلوب التعاون والعمل المشترك، لذلك ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية: "**ما مدى مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في دعم تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر؟**".

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماهي درجة تنافسية القطاع الصناعي الجزائري؟
- ماهي معالم الشراكة الأورومتوسطية في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

الوقوف على مدى مساهمة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تحسين تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تبيان أهمية تبني استراتيجية الشراكة الأجنبية في تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات الوطنية.

دوافع الموضوع:

نظرا لحداثة الموضوع الذي يواكب التطورات الاقتصادية الحالية في ظل التحرير الاقتصادي، أثارت للباحث الرغبة في الاطلاع فيه، ومحاولة المساهمة ولو بالأفكار في موضوع الشراكة.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والفرعية سنعالج الموضوع من المحاور التالية:

I. خصائص القطاع الصناعي في الجزائر.
II. معالم الشراكة الأورومتوسطية في الجزائر.
III. نتائج الشراكة الأوروبية/ الجزائرية على الصناعة.

I. خصائص القطاع الصناعي في الجزائر:

1. استراتيجيات الصناعة في الجزائر:

1.1 استراتيجية الصناعات الثقيلة:

تبنت الجزائر الصناعة الثقيلة بعد الاستقلال، وذلك لما لها من دور رئيسي في التنمية الاقتصادية وارتباطها الوثيق بالعديد من الصناعات الأخرى، أي أنها تساهم بنسبة كبيرة في نمو الصناعات الأخرى، وبالتالي تمتد إلى إيجاد فرص عمل في الصناعات المغذية لها والمستهلكة لمنتجاتها، ومن بين هذه الصناعات الثقيلة التي اعتمدها الجزائر هي: مركب الحديد والصلب بعنابة الذي أعلن عن بدايته في أكتوبر من سنة 1958 وكان يهدف إلى تحسين ورفع المستوى المعيشي للجزائر بنسبة 20%[1]، مركب الشاحنات ومركب الإلكترونيك وغيرها من الصناعات.

2.1. استراتيجية التصنيع القائم على أساس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تم اعتماد هذه الاستراتيجية مع بداية التحرير التدريجي للاقتصاد الوطني والمتزامن مع الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات وبداية التسعينات، فقد تم من خلالها إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية بهدف تحسين أداءها الاقتصادي، وقد مست هذه الهيكلة حوالي 70 مؤسسة وطنية[2].

كما أن تبني هذه الاستراتيجية ساهم في بروز القطاع الخاص ضمن الجهاز الإنتاجي كأحد الوسائل الهامة لتفعيل آلية السوق، بعدما كان القطاع العام يمتلك حوالي 80% من المؤسسات الاقتصادية[3]، فقد تغير هيكل الاقتصاد الوطني بتراجع مكانة القطاع العام، وظهور القطاع الخاص في كل فروع النشاط الاقتصادي في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

3.1. استراتيجية إنعاش الصناعة:

لقد تم التحضير لهذه الاستراتيجية بداية من فيفري 2007 وذلك بمشاركة عدة أطراف، تم من خلالها اعتماد إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية في الجزائر، تتمثل في سياسة ترقية الاستثمار الخاص والاستثمارات الأجنبية[4]، التي تعتبر أحد المنافذ الرئيسية لإنجاح سياسة الإنعاش الصناعي والتنمية الصناعية، بحيث سعت الجزائر إلى وضع سياسة تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال رفع القيود التي تعيق المستثمرين الأجانب وسعت إلى تحسين مناخ الأعمال داخليا، وكمؤشر على ذلك التسهيلات التي وضعتها الجزائر لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي المدرجة في الأمر المعدل 08/06 والمتعلق بتقليص مدة معالجة ملفات الاستثمار وحماية حقوق المستثمرين وكذا إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للمستثمرين الأجانب، وغيرها من الامتيازات المحفزة.

2. واقع القطاع الصناعي في الجزائر:

بعد الزخم المعتبر لاستراتيجيات التصنيع التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال للنهوض بالقطاع الصناعي، إلا أنه عرف ركودا كبيرا تجلى في بقاء الاقتصاد الجزائري في دائرة التبعية لريع النفط، ومن أبرز مؤشرات الركود الصناعي هو انخفاض مساهمة الصناعة في تكوين الناتج الوطني الخام من 15% خلال الثمانينات إلى 5% في حدود السنوات 2000-2012، ومن أجل الالمام بالوضعية الصناعية في الجزائر وجب علينا تحديد معالم الصناعة داخل الجزائر، والتي تتمثل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد تعددت تعاريف وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن الجزائر تأخذ بتصنيف الاتحاد الأوروبي بحكم التقارب الاقتصادي بينه وبين الجزائر، والتي أدرجته في القانون رقم[5] 18/01 في ديسمبر 2001 الذي يحدد حجم المؤسسة في الجزائر، وعليه فإنه الجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (1-I): تصنيف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

التصنيف	عدد العمال	رقم الأعمال
المؤسسات الصغيرة جدا	أقل من 10	أقل من 20 مليون دينار
المؤسسات الصغيرة	10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار
المؤسسات المتوسطة	50 إلى 249	200 مليون-2 مليار دينار

Source: Youcefi Rachide, **L'évaluation de la Mise à Niveau Des PME en Algérie,** Correspondants au 11-12 mars 2013, Ecole doctorale, Sétif1, p :4.

وأن هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تنقسم إلى مؤسسات خاصة ومؤسسات عامة والصناعات التقليدية، وهي كالتالي:

المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيها للأفراد أو الخواص وهي تمثل النسبة الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المؤسسات العمومية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيها الكاملة للدولة أو جزء كبير منها للدولة، وهي تمثل نسبة قليلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

الصناعات التقليدية: وهي كل مؤسسة يغلب عليها العمل اليدوي، وقد حدث تعديل وزاري فانتقلت هذه الصناعات إلى قطاع السياحة[6]، وذلك ابتداء من سنة 2010.

يتضح لنا مما سبق بأن السلطات الجزائرية أعطت اهتماما كبيرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل خلق مناخ استثماري يتماشى مع التطورات الاقتصادية، فقد أنشأت سنة 1991 وزارة مستقلة هي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165/05، تهتم فقط بهذه المؤسسات وتعمل على تكثيفها وتطويرها[7]، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم2- (I): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2003-2012.

طبيعة المؤسسات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
م. الخاصة	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	455398	618515	511856	532702
م. العمومية	788	778	874	739	666	626	591	557	572	561
نشاط ص تقليدية	79 850	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	169080	135623	146881	154123
المجموع	288 587	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	625069	754695	659309	687386

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية لسنوات 2003-2012.

عند قراءتنا للجدول أعلاه نجد بأن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يستحوذ عليها القطاع الخاص، نظرا لما حظي به من امتيازات وتحفيزات تمكنه من ولوج ميدان الشغل والاستثمارات عن طريق انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولقد تعدى اهتمام السلطات الجزائرية ذلك بإنشاء هياكل إدارية ومالية تعمل على تدعيمها وترقية المحيط الذي تعمل فيه ومن هذه المنشآت: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ترقية التنافسية الصناعية، صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لذلك نلاحظ بأن عدد هذه المؤسسات في تزايد مستمر ابتداء من الفترة 2000 إلى غاية وقتنا الحالي أي سنة 2016، فقد بلغ عددها سنة 2003 حوالي 207949 مؤسسة، ليرتفع إلى 269806 مؤسسة في سنة 2006، أي بزيادة قدرها 29,74 % خلال هذه الفترة، أما في الفترة الثانية التي تبدأ من سنة 2007 فقدرت بحوالي 293946 مؤسسة، لترتفع إلى 532702 مؤسسة في سنة 2012، أي بزيادة قدرها 81,22% أي تقريبا الضعف.

أما بالنسبة للمؤسسات العمومية، فقد عرفت تراجعا في زيادتها، حيث يظهر الجدول أرقاما قليلة مقارنة بمؤسسات القطاع الخاص فقد قدرت سنة 2003 بحوالي 788 مؤسسة عمومية، لتصبح في سنة 2012 حوالي 561 مؤسسة أي بانخفاض قدره 28,80 % وهذا راجع لتطبيق الجزائر سياسات لانتقال لآلية السوق (الاقتصاد الحر) التي من بين إجراءاتها خصخصة المؤسسات.

كما سجل قطاع النشاطات الصناعية الحرفية تزايد مستمرا، فقد سجل سنة 2003 حوالي 79850 نشاط حرفي، لينتقل بعدها إلى 154123 نشاط حرفي في سنة 2012، أي بزيادة قدرها 93,01% في ظرف 10 سنوات.

غير أن مستوى الإنتاج الوطني (النسيج الصناعي) يبقى بعيدا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الصناعي للجزائر، والذي يتم ضمانه بنسبة 80% من السلع والبضائع المستوردة مما جعل فاتورة الاستيراد ترتفع إلى مستويات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وأن نسبة تبعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخارج تتراوح بين 60% و70% جراء استيراد المواد الأولية والمدخلات التي تدخل في الإنتاج، وأن هذا العامل يؤثر سلبا في مساهمة الصناعة في تكوين الناتج الداخلي الخام، بالرغم من أن الوزارة الوصية سطرت برنامجا للنهوض بالصناعة "الإقلاع الصناعي" يسمح من رفع معدل مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام إلى نسبة تتراوح بين 8 إلى 10% في آفاق 2020، من خلال المبلغ المخصص لذلك والمقدر بـ 380 مليار دينار لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار المخطط الخماسي 2010-2014، إلا أنه تبقى نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الخام متدنية جدا، وهذا ما تكشفه أرقام الجدول التالي:

جدول رقم (3-I): نسبة مساهمة الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2011.

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
صناعة	%7.5	%8	%8.1	%7.3	%6.8	%5.9	%5.6	%5.4	%5	%6.2	%5.5	%4.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء 2011، ص: 23.

استنادا إلى أرقام الجدول أعلاه، وعلى امتداد 2000-2011 تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام متدنية جدا، إذ تقدر في المتوسط بـ 5% وهذا راجع إلى عدة أسباب منها:

- ✓ تقلص عدد المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة إلى 650 ألف مؤسسة بما فيها الصناعية الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[8]؛
- ✓ وجود عراقيل عديدة تحول دون النهوض بالقطاع الصناعي أهمها مشكل وفرة العقار الصناعي[9]؛
- ✓ أن 73% من المؤسسات الصغيرة عبارة عن مؤسسات عائلية، ومؤسسات في قطاعات الصحة، العدل، المستثمرين الزراعيين والمؤسسات الحرفية التي أدخلت في تصنيف المؤسسات الصغيرة انطلاقا من سنة 2008.

II. معالم الشراكة الأورومتوسطية في الجزائر:

1. عموميات على الشراكة الأورومتوسطية:

لقد حققت أوروبا في مسيرتها الاقتصادية وحدة اقتصادية متكاملة وسوق أوروبية موحدة، لتتعدى ذلك إلى إقامة شراكة مع مناطق مختلفة بما فيها دول حوض المتوسط، وهذا نظرا للروابط المتعددة بينهما والمتمثلة في التقارب الجغرافي، التاريخي، الاقتصادي والسياسي، مما أدى إلى اعتبار منطقة المتوسط ذات أولوية وأهمية، بحيث تم البحث في هذا الأمر عبر عدة اجتماعات واتفاقيات انبثق عنها ما يعرف بالشراكة الأورومتوسطية، حظيت فيها كل دولة من دول الحوض المتوسط بمزايا تفضيلية مختلفة عن الدول الأخرى، بما فيها الجزائر التي وقعت على الاتفاقية في تاريخ 2002/04/22[10]، ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2005، أما الدول الأخرى المشاركة في الاتفاق فكانت تواريخ امضاؤها على الاتفاق كالتالي:

جدول رقم (1-II): الدول المتوسطية الموقعة على اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

الدولة	توقيع الاتفاقية	البدء بالتنفيذ
تونس	1995/07	1998/03
المغرب	1996/02	2000/03
فلسطين	1997/02	1997/07
الأردن	1997/11	2001/05
مصر	2001/06	2004/06
لبنان	2002/06	2006/04
الجزائر	2002/04	2005/12

المصدر: هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر،2013، ص: 53.

وما يلاحظ على هذه الاتفاقية أنها كانت تحمل في طياتها دوافع محفزة لإقامة شراكة أورومتوسطية، والتي من بينها:

- ✓ الأهمية الاستراتيجية لدول حوض المتوسط؛
- ✓ البحث عن دور إقليمي أكبر (اقتصادي، أمني) للاتحاد الأوربي.

أما بالنسبة لدوافع دول حوض المتوسط فتكمن في:

- ✓ حتمية الاندماج في الاقتصاد العالمي، لأن الاتحاد الأوروبي يعد نقطة عبور لذلك؛
- ✓ الإصلاحات الاقتصادية لدول حوض المتوسط الرامية لتحرير اقتصادها؛
- ✓ الحصول على مساعدات وقروض لتمويل المشاريع.

أما عن الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي فتتمثل في[11]:

- ✓ ضرورة تأهيل مختلف أجهزتها التنظيمية والاقتصادية لتتكيف مع التطورات التي يشهدها العالم؛
- ✓ يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر؛
- ✓ تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني بالاستفادة من المزايا التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي.

كما يؤكد بيان اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على أنه يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

الأهداف الاقتصادية: يؤكد اتفاق الشراكة على أهمية النمو الاقتصادي والاجتماعي الدائم من خلال[12]:

- تسريع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي؛
- تحسين ظروف حياة السكان ورفع مستوى التشغيل؛
- تقليل الفوارق التنموية عن طريق تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي.

الأهداف الأمنية والسياسية: يهدف هذا المحور إلى جعل منطقة حوض المتوسط مستقرة على الصعيد الإقليمي من أجل خلق بيئة مواتية لازدهار النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال[13]:

- احترام حقوق الإنسان والتعددية السياسية؛
- مكافحة الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة الحدود.

الأهداف الاجتماعية والثقافية: يسعى هذا الاتفاق إلى تنمية الموارد البشرية وتشجيع التفاهم والتبادل الثقافي من خلال بعث المبادرات الديمقراطية والتعليمية التي تحد من مظاهر الفساد والعنصرية.

2. مضمون اتفاق الشراكة الأوروجزائرية:

لقد تضمنت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ديباجة 110 مادة، مقسمة على تسعة أبواب (09)، يمكن حصرها في الشراكة السياسية والأمنية، الشراكة الاقتصادية والمالية، الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي والإنساني[14]، وهي كالآتي[15]:

الباب الأول: الحوار السياسي، المواد 3-5 من الاتفاقية، مضمون هذا المحور هو دعم الأمن والاستقرار للطرفين في المنطقة؛

الباب الثاني: حرية انتقال السلع، المواد 6-29 من الاتفاقية، تمحور حول إقامة منطقة التبادل الحر في مدة قدرها 12 سنة، استجابة لمتطلبات النظام التجاري الدولي؛

الباب الثالث: تجارة الخدمات، المواد 30-37 من الاتفاقية، تحرير الخدمات مع منح معاملة تفضيلية للجزائر ؛

الباب الرابع: المدفوعات وحركة رؤوس الأموال والمنافسة، المواد 38-47 من الاتفاقية، يتعلق هذا البند بكافة المدفوعات الجارية والمتداولة لرؤوس الأموال، أما على المنافسة فقد تعلق الأمر بمنع الاحتكار بالنسبة للمؤسسات وحماية حقوق الملكية الفكرية؛

الباب الخامس: التعاون الاقتصادي، المواد 48-66 من الاتفاقية، يهدف هذا الاتفاق إلى إعطاء الأولوية للقطاعات التي تساهم في التنمية الاقتصادية للطرفين في المدى الطويل، ومن أهم هذه القطاعات: البحث العلمي والتكنولوجي، الصناعة، الاستثمار، الفلاحة، الصيد البحري، الطاقة، السياحة والصناعة التقليدية...؛

الباب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافي، المواد 67-78 من الاتفاقية، وأهم القضايا التي تناولها هذا الاتفاق هي: التمييز العنصري، حرية انتقال العمال، الهجرة غير الشرعية، الصحافة والاعلام؛

الباب السابع: التعاون المالي، المواد 79-81 من الاتفاقية، يهدف هذا التعاون إلى اصلاح الاقتصاد الجزائري من خلال مساهمة الاتحاد الأوروبي في تأهيل الهياكل الاقتصادية وتطوير مناخ الاستثمار في الجزائر؛

الباب الثامن: التعاون في مجال القضاء والشؤون الداخلية، المواد 82-91 من الاتفاقية، يهدف هذا الباب إلى دعم المؤسسات الدستورية من أجل تفعيل وتطبيق القانون بشفافية في قضايا الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، العنصرية، تبييض الأموال، المخدرات...؛

الباب التاسع: الإجراءات المؤسساتية، من أجل تفعيل هذه الاتفاقية تم من خلال هذا الباب إنشاء مؤسستان تسهران على تطبيق بنود الاتفاقية هما: مجلس الشراكة ولجنة الشراكة.

تسعى الجزائر من خلال هذه الاتفاقية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والتقليل من حدة المنافسة التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية الوطنية خاصة في ظل التطورات الاقتصادية الحالية المتعلقة بالنظام التجاري الدولي الذي يعتمد على التحرير التجاري الدولي من خلال اشراك كافة الدول فيه.

3. برامج التمويل الأوروبية في إطار الشراكة الأورومتوسطية للجزائر:

يقتضي اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول حوض المتوسط بتقديم مساعدات مالية نظير التنازلات التجارية بين الطرفين، باعتبار أن إقامة منطقة للتبادل الحر يستدعي إزالة الحواجز الجمركية على السلع والخدمات، ومن أجل دعم قدرات المؤسسات الاقتصادية لدول حوض المتوسط لمواجهة تحديات المنافسة، تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم اعانات مالية لهذه الدول تمثلت في برامج التمويل MEDA1 و-MEDA2 (le principal instrument financier du Partenariat Euro-Méditerranéen).

ولقد تم توزيع مساعدات ميدا خلال فترتين متتاليتين تمثلت الأولى في برنامج ميدا1 خلال الفترة 1995-1999 بغلاف مالي قدره 3,057 مليار أورو، مرفقة بمبلغ قدره 4,672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار، أما برنامج ميدا2 فكان خلال الفترة 2000-2006 بمبلغ قدره 5,35 مليار أورو بالإضافة إلى مبلغ قدره 6,425 مليار أورو كقروض مقدمة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار[16]، وأن هذه المبالغ خلال الفترتين موزعة على دول حوض المتوسط، كان نصيب الجزائر فيها كما يلي:

جدول رقم (2-II): تمويل برنامج ميدا 1 للجزائر للفترة 1995-1999 (الوحدة مليون أورو)

الدولة	الالتزام	المبلغ المدفوع	النسبة
الجزائر	164	30	%18,29

Source: Commission Européenne, **Le Processus de Barcelone: Cinq ans après 1995-2000** , Engagements et Paiements MEDA pour le période 1995-1999 , p: 25.

جدول رقم (3-II): تمويل برنامج ميدا 2 للجزائر للفترة 2000-2006 (الوحدة مليون أورو)

الدولة	الالتزام	المبلغ المدفوع	النسبة
الجزائر	150	48,4	%32,26

Source :Laura Baeza, Chef de la Délégation de l'union européenne, **Union Européenne-Algérie,30 ans de coopération 1979-2009**. p: 33.

وأن الهدف من هذا البرنامج هو إعادة تأهيل الاقتصاد الوطني من خلال تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لكي تساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية[17]، وفق محاور أشرفت عليها كل من وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، ويمكن حصر هذه الأهداف في[18]:

- ✓ الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III. نتائج الشراكة الأوروبية/ الجزائرية على الصناعة:

لقد تم القيام ببرنامج في إطار الشراكة ممول من طرف اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغلاف مالي قدره 62,9 مليون أورو، مخصص للمؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عامل والتي تنشط في القطاع الصناعي[19]، ساهمت فيه المجموعة الأوروبية بمبلغ قدره 57 مليون أورو والحكومة الجزائرية بمبلغ قدره 3,4 مليون أورو، والباقي مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج، وتقع مسؤولية تطبيق هذا البرنامج على عاتق الوزارة واللجنة الأوروبية، إضافة إلى جمعيات رؤساء المؤسسات المعنية.

لقد تحقق من تطبيق البرنامج الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى غاية سنة 2008 ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1-III): عدد المؤسسات الصناعية المستفيدة من البرنامج الأوروبي في الجزائر.

	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	المجموع
طلبات المؤسسات	240	194	434
المعالجة	240	187	427
المقبولة	159	151	310
المرفوضة	81	37	118

Source : Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements **« Mise a niveau des entreprises .: Etat des lieux et perspectives** » ; Aout 2008. P : 10

وأن هذه المؤسسات الصناعية تتوزع على الأنشطة التالية:

جدول رقم (2-III): فروع المؤسسات الصناعية المستفيدة من البرنامج الأوروبي في الجزائر

نوع النشاط	عدد المؤسسات	نوع النشاط	عدد المؤسسات
صناعة غذائية	91	بلاستيك	25
ميكانيك/معادن	56	نسيج/جلود	22
بناء/خشب/فلين	41	خدمات صناعية	22
كيمياء/صيدلة/ورق	32	كهرباء/الكترونيك	21

Source : Ministère de l'industrie et de la promotion des investissements « **Mise a niveau des entreprises .: Etat des lieux et perspectives** »; Aout 2008. P : 11

ما يلاحظ في البرنامج الأوروبي ومن خلال الجدولين أعلاه، أنه تم دخول 434 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل، استفادت منها 310 مؤسسة مقسمة بين القطاع العام (159 مؤسسة) والقطاع الخاص (151 مؤسسة)، كان النصيب الأكبر فيها لفرع الصناعات الغذائية بـ 91 مؤسسة ليأتي بعدها فرع الميكانيك والمعادن بعدد قدره 56 مؤسسة، أما الاستفادة الضئيلة من البرنامج فكانت لفرع الكهرباء والالكترونيك بعدد قدره 21 مؤسسة.

وأن هذا العدد من المؤسسات في رأي الشخصي ساهم ولو نسبيا في دعم قطاع الصناعة في الجزائر، وكمؤشر على ذلك هو ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام للجزائر من 5 % سنة 2008 إلى 6,2% في سنة 2009، وهذا راجع إلى زيادة نمو الأنشطة المختلفة للصناعة وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (3-III): نمو فروع قطاعات الصناعة بالقيمة المضافة في سنة 2008.

فرع نشاط الصناعة	نسبة النمو
الطاقة	%7,9
المناجم والمقالع	%9,8
الصناعة الغذائية	%6,8
الكهرباء/ الميكانيك	%3,9
صناعة المعادن والحديد	3,9%
الكيمياء/المطاط/البلاستيك	%1,2
الخشب/الفلين/الورق	%0,3
النسيج/الجلود	-% 2,2
البناء والأشغال العمومية	%9,7
خدمات الصناعة	%0,4

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007 **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ص: 25-42.
بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ص:37-47
بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، ص: 28-39.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول أعلاه، يعتبر فرع **المناجم والمقالع** الأعلى نموا من بين فروع الصناعة الأخرى، حيث حققت فيه مناجم الحديد نسبة نمو تقدر بـ 10,7% واستخراج الحجارة والرمل 15,4% الذي تم تحفيزه بواسطة الطلب القوي المتأتي من قطاع البناء والأشغال العمومية.

البناء والأشغال العمومية: نمو هذا القطاع راجع إلى ارتفاع الاستثمارات العمومية في هاته الفترة والمتمثلة الأشغال الكبرى للبنية التحتية (الطريق السريع، الميترو، السكنات).

الصناعة الغذائية: حقق فيها فرع انتاج البذور 45,5% وصناعة الحليب 9,5 %، صناعة مصبرات الفواكه والخضر 18,2%، أما فروع النشاطات الأخرى فهي إما أن تكون في حالة ركود أو نمو ضعيف جدا.

الكهرباء والميكانيك: حققت فيها صناعة سلع الكهرباء نمو قدره 15,0%.

الصناعات المعدنية والحديد: كانت فيها أكبر نسبة نمو للصناعة المعدنية والمقدرة بـ 33,4% وتمثل صناعة سلع الاستهلاك المعدنية 14,8%، أما فرع صناعة العربات الصناعية وصناعة سلع الاستهلاك الميكانيكية فقد سجلت تراجعا في النمو قدره 6%.

صناعة الكيمياء والمطاط، البلاستيك: نما هذا القطاع بفضل حيوية فرعين من بين فروعه، وهما صناعة الدهون 10,4%، الزجاج 11,5% وصناعة المنتجات الصيدلانية 9,6%، الأسمدة 1,2% أما صناعة المواد الصبغية الاصطناعية والمواد البلاستيكية فقد سجلت تراجعا.

صناعة الخشب وصناعة النسيج والجلود: لقد سجل هذين القطاعين حالة ركود متتالية، اختفت فيها عدد من مؤسساتهم نتيجة الإفلاس أو التصفية.

كما أنه وفي سنة 2008 أي عند انتهاء البرنامج المسطر من قبل وزارة الصناعة واللجنة الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة، وبناء على المؤشرات الاقتصادية لبنك الجزائر[20] خلال السنوات 2007، 2008، 2010 فإن قطاع الصناعة سجل نموا في القيمة المضافة قدرت بـ 4,4 %، لكي تبلغ 483,0 مليار دينار، وهذا راجع إلى تأهيل وانشاء 273 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مقسمة بين القطاع العام والخاص في القطاع الصناعي، وهذا ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2008، وهي الفترة التي طبق فيها البرنامج.

إلا أنه وبالرغم من هذه النتيجة الإيجابية لبرنامج الشراكة الأوروبية مع الجزائر، تبقى الصناعة أضعف القطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

الخاتمة:

من أجل الوقوف على مدى مساهمة الشراكة الأورومتوسطية في تحسين أداء القطاع الصناعي الجزائري، تم تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من برامج التمويل الأوروبية في إطار برنامج ميدا، يمكن القول بأنه يوجد أثر إيجابي للشراكة الأورومتوسطية على قطاع الصناعة في الجزائر، تمثلت في دعم وتحسين محيط القطاع الصناعي من خلال جملة الإجراءات التي طبقت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية واللجنة الأوروبية، وعليه فإننا توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات جراء هذه الدراسة وهي كآلاتي:

- ساهمت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في زيادة نمو الصناعة في الجزائر بنسبة 1,2 % في سنة 2009؛
- تعد برامج التمويل الأوروبية والإجراءات التي قامت بها وزارة الصناعة، جد محفزة للمؤسسات الصناعية، وهذا يظهر من خلال زيادة نمو فروع الصناعة في الجزائر؛
- إن المتتبع لمسار الشراكة الأورومتوسطية في الجزائر، يجد بأنها ساهمت في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر؛
- الشراكة الأجنبية تمثل وسيلة لتحسين تنافسية المؤسسات الصناعية من خلال عملية تحويل التكنولوجيا لدولة مثل الجزائر خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي وما ينجم عليه من منافسة شديدة.

أما التوصيات فهي:

- على الجزائر أن تعيد النظر في الاستراتيجية الصناعية في مختلف الفروع، باعتماد دراسة المحيط الصناعي والتنافسي لكافة المؤسسات الصناعية، لأن حصيلة الشراكة الأجنبية تعتبر ضئيلة مقارنة بإمكانيات الجزائر، خاصة وأن نسبة مساهمة الصناعة في تكوين الناتج ضعيفة جد؛
- على السلطات الجزائرية أن تحتضن وتراقب المؤسسات الصناعية المنشأة في إطار وكالات تشغيل الشباب؛
- على الجزائر أن تجعل من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي خطوة في طريق رفع مستوى القطاع الصناعي؛
- على الجزائر إذا أرادت التنويع الفعلي لمواردها أن تعيد بعث النسيج الصناعي وتكثيفة، وإنعاش الإنتاج الفلاحي وتكثيفه، لأنهما عاملان ضروريان لضمان نمو مستديم وتلبية الحاجيات الأساسية لأفراد الشعب الجزائري.

قائمة المراجع:

[1] - سمير بوختالة، محمد زرقون، **دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد 2015/02، ص: 82.

[2] - مختار بن هنية، **استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية–حالة البلدان المغاربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 127.

[3] - عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، **أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر**، الملتقى الوطني: الاستراتيجية الجديدة في الجزائر، جامعة باتنة، الجزائر، 2007، ص: 05.

[4] - قريشي نصيرة، **أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد05، بدون سنة، ص: 99.

[5] - Youcefi Rachide, **L'évaluation de la Mise à Niveau Des PME en Algérie**, Correspondants au 11-12 mars 2013, Ecole doctorale, Sétif1, p :4.

[6] - سليمان ناصر، عواطف محسن، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات–المعوقات والحلول**، الملتقى الدولي بعنوان: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، 28 و29 أكتوبر، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014، ص: 05.

[7] - أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير في القانون، كلية الحقوق، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص: 101.

[8] - Déclaration de Chef de grands projets et les investissements étrangers directs en direction Algérie, **Algérie victime de l'industrie du manque de volonté politique**, Au cours du séminaire «nouvelles» au sujet de la reprise du secteur industriel, 19 janvier 2014 http://www.elkhabar.com/press/article/19704/#sthash.C0z0Ieas.dpuf

[9] - Athmane Cheriet, **Mondialisation et stratégies industrielles : cas de l'Algérie**, Thèse de Doctorat d'état en Sciences Economiques, Université de Constantine, Algérie, 2008, p : 53.

[10] - أوشن ليلي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 67.

[11] - El Hadi Makboul, **Algérie /Union Européenne : pour un partenariat Régional Dynamique et Durable**, Le directeur général du ceneap, "Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Population et le Développement" , www.ceneap.com.dz/Pdf/DZ-UE.pdf

[12] - هويدي عبد الجليل، **انعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة الجزائر،2013، ص: 41.

[13] - Stephanie Darbot-Trupiano, **Le partenariat euro-méditerranéen : une géographie politique des relations nord sud**, Thèse doctorat, université Sorbonne 4, Paris, 2007, P: 14.

[14] - Kherbachi Hamid, Ouchichi Mourad, Oukaci Kamel, **Analyse Synthetique et Critique du Partenariat Euro-Maghrebin**, Revue des Sciences Economiques et de gestion, N° 4/2005, Béjaia, Algérie, p : 21.

[15] - Accord Euro-Méditerranéen Entre La République Algérienne Démocratique Et La Communaute Européenne, PP: 4-60.

[16] – Laura Baeza, Chef de la Délégation de l'union européenne, **Union Européenne–Algérie,30 ans de coopération 1979–2009**. p: 35.

[17] - Commission Européenne, Le Processus de Barcelone: **Cinq ans après 1995-2000**, p: 13.

[18] - سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME II"**، مجلة الباحث 2011/09، ورقلة، ص: 146.

[19] - وافية تجاني، **مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر في إطار الشراكة الأورومتوسطية: حالة المؤسسات الصناعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016، ص: 109.

[20] - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007، 2008، 2010 **التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**.

Ministère de l'Enseignement supérieur et de la Recherche scientifique

جامعة التكوين المتواصل

Université de la Formation Continue

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

Université Kasdi Merbah - Ouargla

بالتعاون :

L'université de la Formation continue

Organise

Son 1er Séminaire national sur l'économie algérienne

en collaboration avec

l'université Kasdi Merbah, Ouargla

les 27 et 28 février 2017 à Ouargla

Sur

« La nouvelle stratégie économique : Outil de transition vers l'économie de l'efficacité ».

بحث بعنوان:

دور تراجع أسعار المحروقات في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

Le rôle de la baisse des prix du carburant dans l'amélioration du climat d'investissement en Algérie

من إعداد:

د/ شربي محمد الأمين* 0660414545 Cherbi Mohamed El Amine

أ/ ملال شرف الدين† 0662720303 Mellal Charaf Eddine

Axes de recherche : Promotion et accompagnement de l'investissement et diversification de l'économie

* د/ شربي محمد الأمين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر cherbilamine@gmail.com

† أ/ ملال شرف الدين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر charefeddinemellal@yahoo.fr

دور تراجع أسعار المحروقات في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر

Le rôle de la baisse des prix du carburant dans l'amélioration du climat d'investissement en Algérie

د/ شربي محمد الأمين[‡]

أ/ ملال شرف الدين[§]

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإقرار بأن حصيلة الظروف السائدة تساهم في التأثير على كافة الجوانب، فتراجع أسعار المحروقات لدولة كالجزائر سوف يؤدي بدون شك إلى تراجع في حصيلة العائدات المالية خاصة وأن الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على عائدات المحروقات، مما يؤثر على معدلات النمو الاقتصادي بحيث سعت الجزائر في الفترة الحالية إلى الاهتمام بالبيئة الاستثمارية التي تعتبر من بين الاستراتيجيات الاقتصادية الجديدة من أجل تنويع مصادر دخلها، لذلك تمثل هدف هذه الدراسة في محاولة تقييم دور ومساهمة تراجع أسعار المحروقات في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال تعزيز ودعم الاستثمار الرامي للتنويع الاقتصادي، وأن نتائج الدراسة تشير بأن تراجع أسعار المحروقات أدى إلى تبني الجزائر لاستراتيجية اقتصادية جديدة ساهمت في ترقية وجذب الاستثمار إليها.

الكلمات المفتاحية: أسعار البترول، مناخ الاستثمار، التنويع الاقتصادي، الجزائر.

Résumé:

Ce document vise à reconnaître que le résultat des circonstances contribuent à l'influence de tous les côtés, se retira du prix du carburant à l'état comme l'Algérie conduira sans aucun doute à une baisse du résultat des recettes fiscales, en particulier depuis que l'Algérie dépend fortement des revenus des hydrocarbures, ce qui affecte le taux de croissance économique si recherché Algérie dans la période actuelle de prêter attention à l'environnement d'investissement, qui est parmi les nouvelles stratégies économiques afin de diversifier leurs sources de revenus, il représente l'objectif de cette étude est de tenter d'évaluer le rôle et la contribution de la baisse des prix du carburant dans l'amélioration du climat d'investissement en Algérie par la promotion et le soutien de viser la diversification économique de l'investissement, et que les résultats de l'étude indiquent que la baisse des prix du carburant conduit à l'Algérie d'adopter une nouvelle stratégie économique a contribué à la mise à niveau et d'attirer des investissements.

Mots clés: prix du pétrole, le climat d'investissement, la diversification économique, l'Algérie.

[‡] **د/ شربي محمد الأمين**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر **cherbilamine@gmail.com**

[§] **أ/ ملال شرف الدين**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر **charefeddinemellal@yahoo.fr**

مقدمة:

لقد شهدت الجزائر تقلبات وحالات عدم الاستقرار في مصادر إيراداتها في الآونة الأخيرة نتيجة التغيرات المتواصلة التي تحدث على أسعار البترول، أين عرفت انخفاضا قدر بحوالي 32 دولار للبرميل، مما أدى إلى تأثيرات سلبية على عدة جوانب كان أشدها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، غير أن هذه الأزمة بينت بأن الإشكال في الجزائر لا يطرح في الأسعار بقدر ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا بامتياز، وبالتالي رهين إيرادات المحروقات، الأمر الذي استدعى بالخبراء الاقتصاديين الجزائريين بتقديم رؤية اقتصادية تمكن من خروج الاقتصاد الوطني من التبعية لسعر البترول مرهونة بالتوجه للاستثمارات في القطاعات المنتجة للثروة، وذلك بتحسين مناخ الأعمال بدلا من ضخ الأموال المستمدة من مداخيل المحروقات في مشاريع البنية التحتية والاجتماعية، بحيث نتج عن هذه الظروف قيام الجهات المعنية بعدة إجراءات للنهوض بقطاع الأعمال والاستثمارات كان بدايتها سياسة تغيير القوانين ومنح الضمانات من أجل تحفيز المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.

وبناء على ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

" **ما مدى مساهمة تراجع أسعار البترول في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر في الآونة الأخيرة؟** "

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور، تمثلت في:

I. أسباب وتداعيات تراجع (انخفاض) أسعار البترول؛

II. تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر؛

III. التطورات التي طرأت على مناخ الاستثمار في الجزائر جراء تراجع أسعار البترول.

I. أسباب وتداعيات انخفاض أسعار البترول:

يعتبر اقتصاد الجزائر اقتصادا ريعيا بامتياز، نظير التبعية شبه المطلقة لإيرادات المحروقات إذ شهدت أسعار البترول في الفترة الأخيرة انخفاضا مستمرا، فقد عرفت الفترة 2008-2016 اتجاها تنازليا تمثل في 140 دولار إلى 32 دولار للبرميل، وأن هذا الانخفاض خلف ركودا وتراجعا في عدة قطاعات سيتم ذكرها في هذا المحور.

I .1. أسباب انخفاض أسعار البترول:

تكمن الأسباب الرئيسية لانخفاض أسعار البترول في:

- **ارتفاع سعر صرف الدولار**: بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى تدريجيا منذ بداية سنة 2014 ما ساهم في ضعف الطلب على البترول لأن برميل البترول مقوم بالدولار، وأن المثال التالي يوضح ذلك[1]:

تتميز دولة اليابان باستيرادها الكبير للبترول، وبالتالي فإن متوسط سعر صرف الدولار بالنسبة للين الياباني خلال الفترة (2011–2013) يساوي 85,7 ين، وقدر متوسط سعر البترول في نفس الفترة بـ 110,4 دولار للبرميل، وبالتالي كانت اليابان تدفع 9461 ين والتي تعادل 110,4 دولار لشراء برميل بترول.

ثم بدأ سعر صرف الدولار في الارتفاع تدريجيا إلى أن أصبح في 19 سبتمبر 2014 يساوي 107 ين ياباني، وانخفض سعر برميل البترول إلى 97,6 دولار.

لكن عندما يشتري الياباني الآن برميل البترول سيدفع 10443,2 ين والتي تعادل 121,85 دولار للبرميل بسعر الصرف القديم.

أي أن اليابان أصبحت تدفع زيادة قدرها 982,2 ين (11,46 دولار) للبرميل الواحد، رغم انخفاض سعر البترول.

- **ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية:** ارتفع الإنتاج الأمريكي بمقدار الضعف خلال السنوات الست الأخيرة[2]، والذي تزامن مع بداية إنتاج النفط الصخري الذي أضاف حوالي 5 مليون برميل يوميا[3]؛
- **سياسات "أوبك":** التي رفضت خفض الإنتاج لإعادة التوازن للسوق الذي يعاني من فائض في الإنتاج[4]؛
- **تراجع الطلب العالمي:** نتيجة الصعوبات الاقتصادية وتراجع الصادرات لكل من اقتصادات أوروبا والدول الصاعدة كالصين[5]؛
- **الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية:** وهذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الدول الغربية.

I. 2. تداعيات انخفاض أسعار البترول على الجزائر:

لقد تلقى الاقتصاد الجزائري صدمة قوية إثر مواصلة سعر البترول انخفاضه، مما أدى إلى احداث تغيرات واللجوء لعدة تدابير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة الأزمة تمثلت في:

- **تبني سياسة التقشف:** تمثلت هذه السياسة في زيادة أسعار بعض الخدمات والمواد الاستهلاكية بفرض رسوم ضريبية جديدة على بعض المنتجات من أجل زيادة الإيرادات العامة[6]، وتأجيل المشاريع الكبرى التي لا تتصف بالطابع الاستعجالي؛
- **خفض قيمة الدينار:** والذي ظهر تأثيره على أسعار المنتجات المستوردة التي ارتفعت بنسبة 30 % وهو ما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين[7]؛

- **تدابير استرجاع الأموال التي تنشط في السوق السوداء**: والتي قدرتها الحكومة بـ 3700 مليار دينار؛
- **تراجع احتياطي الصرف الخارجي**: أدى انهيار أسعار البترول إلى تراجع احتياطي الصرف بمقدار 35 مليار دولار[8]، فقد انخفض من 178,23 مليار دولار سنة 2014 إلى 143 مليار دولار سنة 2015 إلى 113,3 مليار دولار بداية سنة 2017؛
- **الانفتاح على الأسواق الإفريقية:** من أجل تصدير المنتجات والخدمات الجزائرية إلى دول القارة الإفريقية؛
- **تقليص الاستيراد وإعطاء الأولوية للإنتاج الوطني وتشجيعه:** وذلك من خلال تشجيع وتمكين المواطنين من الاستثمار بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إزالة القيود على ذلك؛
- **انخفاض إيرادات الصادرات الجزائرية إلى 35,724 مليار دولار**: أي بنسبة 40,76 % بعدما كانت 60,304 مليار دولار في السنوات الثلاثة الأخيرة.

II. تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر:

II. 1. مفهوم المناخ الاستثماري:

يقصد بالمناخ الاستثماري مجموعة القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر[9]، ويتأثر هذا المناخ بالظروف السياسية والاجتماعية والقانونية السائدة في البلد المعني.

وفي تعريف آخر: يشير مناخ الاستثمار إلى مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها[10].

تعريف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار يعبر عن مجمل الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار[11].

إذا مناخ الاستثمار هو الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصعوبات التي تحدد درجة تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية مما يرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد ككل، وبالتالي تمكننا من الحكم على البيئة الاستثمارية داخل الدولة هل هي محفزة للاستثمار أو لا.

2.II محددات وعوامل الجذب الاستثماري:

- **الاستقرار السياسي والاقتصادي**: يعتبران من أهم العوامل التي تحدد قرارات الاستثمار سواء الخاصة أو العامة والأجنبية، بحيث من خلالهما يتم معرفة درجة المخاطرة فيما يخص[12]: التأميم، الملكية، المنازعات، درجة الحرية الاقتصادية، تحويل الأرباح.... الخ؛
- **معدلات النمو والتضخم، أسعار الصرف، أسعار الفائدة**:

كلما كانت معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة شجع ذلك على اتخاذ قرارات الاستثمار، وبالتالي فالعلاقة طردية.

أما بالنسبة لمعدل التضخم وأسعار الفائدة فإن العلاقة عكسية أي كلما زاد معدل التضخم وأسعار الفائدة كلما أدى ذلك إلى تراجع المستثمرين خاصة بالنسبة لمعدل التضخم لأن استقرار الأسعار يؤدي دورا كبيرا في بعث ثقة المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب[13].

- **النظام الضريبي**: إن وضوح النظام الضريبي وربطه بالأولويات الاقتصادية فيما يخص خفض التعريفات الجمركية على المشروعات الصغيرة والاستثمارات المنتجة والتي تخلق مناصب شغل جديدة يعد من الحوافز الفعالة في تهيئة البيئة الاستثمارية للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب.
- **البنية التحتية وتكنولوجيا الاعلام والاتصال**: تعد البنية التحتية من بين أهم محددات اختيار شركة ما توطين مشاريعها الاستثمارية في دولة ما ومدى توفر البلد المستهدف على هياكل قاعدية متطورة من شبكة الاتصالات التي تواكب التطورات العالمية وشبكة المواصلات البحرية، الجوية، البرية[14]؛
- **حجم السوق**: يقاس حجم السوق المحلية بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما احتمالات نمو السوق في المستقبل فتقاس بعدد السكان، فالدولة التي تمتاز بارتفاع متوسط نصيب الفرد وعدد السكان مرتفع، تعد محفزة لجذب المزيد من الاستثمارات[15].
- **درجة الحاكمية ومحاربة الفساد**[16]: تعتبر الحوكمة والشفافية من أهم العوامل الداعمة في تحسين مناخ الاستثمار لما تمنحه من طمأنينة وشعور بالأمان للمستثمر في إمكانية تحقيق أهدافه.
- **بيئة الأعمال**[17]: وتتمثل الخصائص الجاذبة في سهولة بدأ النشاط، سهولة توظيف العاملين، سهولة استخراج التراخيص، سهولة تسجيل الملكية، سهولة انفاذ العقود، سهولة الحصول على الائتمان، قوة حماية المستثمر، سهولة التجارة عبر الحدود...الخ.

3.II. واقع مناخ الاستثمار في الجزائر:

لكي نتمكن من تشخيص واقع مناخ الاستثمار في الجزائر وجب تحليل المؤشرات الأساسية المحددة للبيئة الاستثمارية.

أ. المؤشرات السياسية والتشريعية:

يؤثر العامل السياسي والتشريعي على البيئة الاستثمارية لأي دولة، ولقد تم الجمع بين هذين العاملين لأن التوجهات السياسية تتجلى في القوانين التي تحدد ضوابط الاستثمار في الجزائر، وهي: [18]

- **قانون الاستثمار رقم 277/63:**

نص هذا القانون بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يدخل في إطار أهداف الدولة الاشتراكية في تلك الفترة خاصة في القطاعات التي تشكل أهمية رئيسية للاقتصاد الوطني، بحيث كان يتميز هذا القانون بنوع من الغموض إلا أنه منح بعض الضمانات للمستثمر الأجنبي كان من أهمها:

- حرية الاستثمار للأشخاص الطبيعيين والمعنويين مع حرية التنقل والإقامة للمستثمرين؛
- المساواة القانونية والضريبية والضمانات المقدمة ضد نزع الملكية.

- **قانون الاستثمار رقم 284/66:**

إن أهم ما جاء في هذا الأمر ما يلي:

- الاستثمارات الخاصة لا تمنح بحرية في الجزائر، خاصة النشاطات الحيوية فهي تبقى حكرا على الدولة؛
- أن الضمانات والامتيازات تمنح فقط للمستثمرين الأجانب.

من خلال تحليلنا لمضامين الأمرين 1963 و1966 اتضح لنا بأنهما كان عائقا أمام الاستثمار الأجنبي في مبدأ إمكانية التأميم ومبدأ حل المنازعات التي تخضع للمحاكم والقوانين الجزائرية.

- **قانون الاستثمار رقم 12/93:**

تزامن هذا مع بداية الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية للجزائر مع صندوق النقد الدولي 1994-1995، لذلك تعلق هذا القانون بتشجيع وترقية الاستثمار في الجزائر وبداية الانفتاح على اقتصاد السوق مما استدعى بالجزائر التأكيد بتقديم ضمانات لجذب الاستثمار الأجنبي تتعلق بمنع التمييز بين الاستثمارات الخاصة والعامة وكذا بين المستثمر المحلي والأجنبي.

- **قانون الاستثمار رقم 03/01:**

يتعلق هذا القانون بتطوير الاستثمار، وأهم ما جاء في هذا القانون هو توسيع مجال الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت تحتكرها الدولة باعتماد سياسة الخصخصة وحرية الاستثمار[19].

ب. المؤشرات الاقتصادية:

إن من بين العوامل الأخرى التي تجعل المناخ الاستثماري يتميز ببيئة جاذبة هو معدل النمو الاقتصادي، التضخم، حجم السوق، التوازن الخارجي.

ففي الجزائر وبعد ارتفاع أسعار البترول، شهد الأداء الاقتصادي نوعا من التحسن والاستقرار اتضح من خلال:

- ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي فبعدما سجل في بداية التسعينات معدلات نمو سلبية، انتقل إلى معدلات إيجابية قدرت بـ 2,9%، 4,3%، 5,2% في السنوات 2002، 2004، 2005 على التوالي، إلى أنها تبقى معدلات غير كافية[20]؛
- أما بالنسبة لمعدل التضخم فإن تخفيض الجزائر لقيمة الدينار في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، أدى إلى ارتفاع معدل التضخم ارتفاعا قياسيا قدر بـ 28% وهو ما انعكس سلبا على القدرة الشرائية وكذا ارتفاع أسعار الفائدة[21]، مما خلفت آثار سلبية وعوائق في البيئة الاستثمارية، إلا أنه وبعد سنة 2000 تراجع معدل التضخم إلى حدود 3%، وهو ما يعني استقرار الأسعار نوعا ما، ليرتفع عن هذا المستوى في سنة 2013 نظير تخفيض قيمة الدينار أين سجل 3,3 %، ليقترب من 5 % في سنة 2016؛
- كما حقق ميزان المدفوعات فائضا ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2013، أدى إلى تحسين احتياطي الصرف الأجنبي؛
- لقد ازداد حجم السوق الجزائرية بداية من سنة 2000 التي تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول والتخلص من المديونية الخارجية، بحيث ساهمت هذه العوامل في زيادة القدرة الشرائية للسكان التي تعتبر عاملا إيجابيا في زيادة التوقع بالنسبة لمردود الاستثمار.

وبصفة عامة فإن مجمل الوضعية الاقتصادية للجزائر، والتي تبين المؤشرات التي يتم اتخاذها بعين الاعتبار لتحديد مناخ الاستثمار، يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (01): يوضح الأداء العام والمكانة في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار في الجزائر في الفترة 2005-2013.

المؤشر السنة	الوحدة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الناتج المحلي الاجمالي	مليار دولار	103.220	111.288	134.303	170.228	140.848	155.911	198.8	207.8	210.5
معدل نمو الناتج	%	5.10	2.00	3.00	2.40	2.03	2.51	2.40	2.5	3.3
معدل التضخم	%	1.64	2.33	3.56	4.86	5.74	4.3	4.5	8.9	5
معدل سعر الصرف	بالنسبة للدولار	73.28	72.65	69.29	64.58	72.52	76.47	72.70	74.45	78.13
الصادرات	مليار دولار	48.840	57.300	63.500	82.100	48	55	76.6	75.1	73.4
الواردات	مليار دولار	24.640	25.500	33.300	49.100	49.400	40	57.4	61.6	58.7
عدد السكان	مليون نسمة	32.9	33.8	34.4	34.5	35	35.5	36	36.5	27
الاحتياطيات	مليار دولار	56.180	77.800	110.200	143.100	147.200	173.02	182.2	190.7	207.3
الدين الخارجي	مليار دولار	17.238	5.630	5.641	5.618	7.183	0.5	4.373	3.740	3.157

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لعدة سنوات 2006-2013.

ت. مؤشر البنية التحتية وتكنولوجيا الاتصال:

- تتوفر الجزائر على شبكة طرقية برية الأكبر في افريقيا تقدر بـ 112039 كلم[22]، إلا أنها تفتقر إلى الصيانة الدائمة، ونظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية والمدن الداخلية فإن تكلفة النقل والتوزيع تعتبر مرتفعة نسبيا إلا أنه بعد انجاز الطريق السريع شرق غرب أصبح النقل والتنقل يتم بإمكانية سهلة؛
- كما أن الموقع الجغرافي للجزائر فإنه يعتبر موقعا استراتيجيا إذ تقع بين قارتي أوروبا وآسيا على ساحل البحر المتوسط؛
- تعتبر شبكة النقل بالسكك الحديدية في الجزائر جد متأخرة فهي في الغالب موروثة منذ الحقبة الاستعمارية[23]؛ إلا أنها تغطي 3973 كلم
- أما بالنسبة للنقل الجوي والبحري فإن الجزائر تحتوي على 16 مطار دولي و27 مطار محلي، 13 ميناء دولي؛
- تعد الجزائر من بين الدول النامية التي لا تزال متأخرة نسبيا في استخدام تكنولوجيا الاتصال، وأن أغلب المؤسسات تفتقر إلى مواقع خاصة بها[24]؛
- تحتل الجزائر المركز الثاني في مجال التغطية الكهربائية على المستوى الإفريقي حيث بلغت نسبة التغطية 98%.

وأن درجة هذه المؤشرات الاستثمارية في الجزائر تعكس قيمة الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2003-2013، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): يبين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر لدول OECD خلال الفترة 2003-2013.

الوحدة: مليون دولار

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المبلغ	698	133-	1175	2142	1397	371	2031	2801	2610	881	5

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات – تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص: 75.

جدول رقم (03): يبين اجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر لدول OECD خلال الفترة 2003-2013.

الوحدة: مليون دولار

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المبلغ	55707	60814	63271	69543	94015	93062	109783	134816	152396	186899	156510

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات – تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص: 77.

شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر ارتفاعا من 698 مليون دولار سنة 2003 إلى 2142 مليون دولار سنة 2006 وهذا راجع إلى عاملين، فالعامل الأول تمثل في اهتمام الجزائر بالاستثمار الأجنبي المباشر وسعت إلى تحسين البيئة الاستثمارية الداخلية للنهوض بقطاع الاستثمار نتيجة استعادة الاستقرار السياسي، ويتضح ذلك من خلال تعديل قانون الاستثمار رقم 03/01 الذي كان مؤشرا لتحسن مناخ الاستثمار في الجزائر.

أما العامل الثاني فيرجع إلى أن هذه الفترة تزامنت مع بداية ارتفاع أسعار البترول مما بعث الثقة في المستثمرين الأجانب وتحسن درجات الجزائر لدى وكالات التصنيف الدولية المتعلقة بالاستثمارات، بحيث أن ارتفاع أسعار البترول سيؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للمواطنين وكذا تحسن في البنية التحتية للجزائر التي تعتبر أحد المؤشرات التي تدخل في تصنيف مناخ الاستثمار، وأن هذه الوضعية أيضا ستعزز من الضمانات التي تقدمها الدولة الجزائرية في إطار الملكية والمنازعات.

كما تميزت الفترة 2008-2013 بارتفاع كبير في أسعار البترول أدى بالجزائر إلى تحقيق فوائض مالية، اهتمت فيها بالبنية التحتية وأهملت الاستثمارات المنتجة سواء المحلية أو الأجنبية، وهذا ما نقرأه من معطيات الجدول بحيث انتقل حجم الاستثمارات الأجنبية من 371 مليون دولار سنة 2008 إلى 5 مليون دولار سنة 2013.

وأن تحليلنا لأرقام تدفق الاستثمارات إلى الجزائر مكننا من تعداد عدد المشروعات وكذا التكلفة، وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (04): يوضح تفصيل مشروعات الاستثمار الأجنبي والمحلي في الجزائر خلال الفترة 2003-2013

السنة	عدد المشروعات	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف	عدد الشركات
2003	23	50463	4732	22
2004	19	8572	3334	19
2005	45	105453	11049	43
2006	50	96866	9491	45
2007	29	40701	5711	28
2008	75	164082	27305	66
2009	32	26051	5872	28
2010	21	13674	3797	17
2011	27	14316	2565	24
2012	18	23768	4951	17
2013	16	42846	7298	12

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات – تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016، ص: 119.

نقرأ من الجدول أعلاه بأنه في الفترة 2003-2013 بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 355 مشروعا تم تنفيذها من قبل 321 شركة عربية وأجنبية، كما تشير التقديرات المبينة في تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمارات وائتمان الصادرات لعدة سنوات بأن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات في الجزائر وخلال الفترة 2003-2013 تقدر بحوالي 58 مليار دولار، وكانت دولة اسبانيا، قطر وتركيا على التوالي في قائمة أكثر الدول المستثمرة في الجزائر، وأن أهم مجالات هذه الاستثمارات بعد المحروقات هي قطاعات المعادن بقيمة 3,7 مليار دولار، العقارات بقيمة 1,7 مليار دولار، ثم البناء ومواد البناء بقيمة تقدر بـ 1,3 مليار دولار.

III. التطورات التي طرأت على مناخ الاستثمار في الجزائر جراء تراجع أسعار البترول:

بعد انهيار أسعار البترول في الفترة الراهنة، سعت الجزائر من خلال جهودها الرامية لتنويع اقتصادها من أجل توفير مصادر دخل جديدة لتعويض تدني مداخيل إيرادات المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى فقد شكل غياب التنويع الاقتصادي صعوبات بالنسبة للجزائر من حيث التعاون والتبادل مع الشركاء الأجانب خاصة والعالم اليوم يشهد انفتاحا اقتصاديا يمس كل المجالات، ونظير هذين العاملين سعت الجزائر في إطار التنويع الاقتصادي إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال:

قانون الاستثمار رقم 09/16 مؤرخ في سنة 2016، ويتعلق بترقية الاستثمار:

جاءت هذه المبادرة تلبية لانشغالات المستثمرين المحليين والشركاء الأجانب، وذلك من أجل تحفيز وتسهيل إجراءات الاستثمار داخل الجزائر، وأن هذا القانون عبارة عن مزايا وامتيازات ممنوحة للمستثمرين والذي يتضمن ما يلي[25]:

أ. الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

ب. الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار؛

ت. الإعفاء من حق نقل الملكية والرسم على الإشهار عن كل المقتنيات العقارية التي تدخل في الاستثمار؛

ث. تخفيض نسبة 90 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار؛

ج. الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري التي تدخل في إطار الاستثمار؛

ح. الإعفاء من الضريبة لمدة ثلاث سنوات على أرباح الشركات؛

خ. تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛

د. منح الأراضي عن طريق الامتياز بالدينار الرمزي من أجل إنجاز مشاريع الاستثمار؛

كما تعلق الفصل الرابع من هذا القانون بالضمانات الممنوحة للاستثمار، والتي نصت على أن: يتلقى الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة بالاستثمار.

وفي إطار تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، تعززت مهام أجهزة الاستثمار في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر، التي تتكفل بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي[26]:

- تسجيل الاستثمارات؛
- ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها في الخارج؛
- ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية؛
- تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع؛
- دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم؛

- الاعلام والتحسيس في مواقع الأعمال.

وأن الإجراءات الترويجية التي قامت الحكومة الجزائر، والتي تدخل في إطار التنويع الاقتصادي، بعرض الفرص الاستثمارية وإقامة منتديات الأعمال الاقتصادية لإقناع الشركاء الأجانب والمستثمرين المحليين والمتعاملين الاقتصاديين للاستثمار في الجزائر، ساهمت بنسبة كبيرة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية للجزائر من خلال ما نشهده في بيانات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار،

جدول رقم (05): يبين عدد الاستثمارات الكبرى التي تمت خلال الفترة 2014-2016 في الجزائر، والتي تراوحت بين الاستثمارات المحلية والأجنبية.

نوع النشاط	عدد الاستثمارات	نوع النشاط	عدد الاستثمارات
خدمات البترولية والأشغال العامة	62	المناجم والمحاجر	02
الخدمات التجارية	03	المنسوجات والبلاستيك	01
الزراعة والصيد	07	المياه والطاقة	04
السياحة	02	صناعة الخشب والفلين	02
الصحة	03	الصلب، الميكانيك، الالكترونيك	02
الصناعة الغذائية	03	مواد البناء، السيراميك والزجاج	08
الكيمياء، المطاط، البلاستيك	05	مختلف الصناعات	16

المصدر: من اعداد الباحثين بناء على بيانات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار خلال الفترة 2014-2016

من خلال بيانات الجدول رقم (04) يتضح بأن عدد الاستثمارات خلال الفترة 2003-2013 والتي تقدر بـ 10 سنوات، هو 355 مشروع استثماري، أما الفترة 2014-2016 والتي تقدر بـ 3 سنوات فقد تم فيها انجاز 120 مشروع استثماري، هذا يعني بأنه توجد زيادة في عدد الاستثمارات مقارنة الفترة السابقة للفترة الحالية، كما أن معدل نمو عدد الاستثمارات في الفترة الحالية أكبر من معدل نمو الفترة 2003-2013، وتقدر نسبة النمو بـ: متوسط عدد الاستثمارات في الفترة 2003-2013 هو 355÷ 10 = 35,5 مشروع استثماري.

إلا أننا سنقوم بالمقارنة في فترة 3 سنوات، والتي تكون من نفس فترة الآونة الأخيرة.

عدد المشاريع الاستثمارية لكل ثلاث سنوات ونصف خلال الفترة 2003-2013 هو 355÷ 3,5=101,4 مشروع استثماري.

وأن عدد المشاريع في الفترة الأخيرة أي 2014-2016 هو 120 ÷3=40 مشروع استثماري.

وبالتالي فإن نسبة النمو هي: **{(120-101,4) ÷ 101,4}×100=18,34 %.**

ما يمكن أن نقوله في الفترة الراهنة بأن عدد الاستثمارات قد زاد في الفترة الأخيرة، وهذا راجع إلى الجهود التي تبذلها الدولة في إطار تنويع الاقتصاد الوطني لذلك عملت على تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، من أجل تعويض الإيرادات الضائعة جراء تراجع أسعار البترول.

خاتمة:

لقد مضى على الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية أكثر من عقدين من الزمن غير أنها لم تستطع الخروج من التبعية لإيرادات المحروقات، بالرغم من أنها شهدت عدة أزمات ناتجة عن تقلبات أسعار هذه المادة (البترول)، إلا أن تراجع أسعار البترول في الفترة الراهنة حتم على الجزائر من اتخاذ تدابير وإجراءات فعلية من أجل تنويع اقتصادها والخروج من دائرة التبعية لأسعار البترول، كان أهمها مراجعة قوانين الاستثمار والترويج للبيئة الاستثمارية الجزائرية بهدف تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

قائمة المراجع والاحالات:

[1] - أنور أبو العلاء، **أسباب انخفاض أسعار البترول**، مقال بمجلة الرياض الاقتصادي، العدد 18697، سبتمبر 2014.
http://www.alriyadh.com/980337

[2] - Banque Mondiale, **Quid des Prix Du Pétrole ?,** Bulletin Trimestriel D'information économique de la Région MENA, Numéro 7, Juillet 2016, p : 04.

[3] راهم فريد، بوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول: السياسات الإستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 01، 2015، ص: 02.

[4] - Pierre Breteau, **Baisse de la production de pétrole : qu'est – ce que L'OPEP ?**, journal la Monde, 29 /09/2016.

[5] - Banque Mondiale, **0p cit**, p: 16.

[6] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 72، قانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

[7] – بشير مصيطفى، **السياسة النقدية الجزائرية "المستقلة" كفيلة بإحداث التوازن في ظل انخفاض قيمة الدينار** (الإذاعة الوطنية)، معرض الصحافة الوطنية، الثلاثاء 18 أوت 2015، ص: 46.

[8] – عبد الحميد مرغيت، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2016، ص: 04.

[9] – سعيدي يحي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص: 175.

[10] - Banque Mondiale, **Un meilleur climat de l'investissement pour tous**, Rapport sur le développement dans le monde, 2005, p : 05.

[11] - ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، بدون عدد، جامعة قسنطينة، الجزائر، بدون سنة، ص: 02.

[12] - Kossi Degboé Sokpor, **Les facteurs déterminants de l'investissement direct étranger au Togo**, IDEP DAKAR- SENEGAL, 2008, P : 54.

[13] - Hind Ouguenoune, **La Politique de Promotion et D'attraction de L'investissement Direct Etranger en Algérie**, Thèse de Doctorat en science Economie, Université Paris 3- France, 2015, P : 29.

[14] - **Ibid**. p : 30.

[15] – بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث– عدد 2012/10، جامعة ورقلة، الجزائر، ص: 102.

[16] - John D. Sullivan, **La boussole morale des entreprises : L'éthique des affaires et la gouvernance d'entreprise comme outils de lutte contre la corruption**, Société financière internationale, 2009, P : 13.

[17] - Warrick Smith et Mary Hallward-Driemeier, **Le climat de l'investissement : une donnée primordiale**, revue finances & développement, 2005, P : 08.

[18] - سعيدي يحي **(مرجع سبق ذكره)**، ص: 177–179.

[19] – محمد يوسفي، **مضمون أحكام الأمر رقم 01–03 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 ومدى قدرته على تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية**، ملتقى حول النظام القانوني للاستثمار في الجزائر، كلية الحقوق، جامعة المسيلة، الجزائر، 30/29 أفريل 2002.

[20] – بنك الجزائر، **التقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، 2013، ص: 27.

[21] – ناجي بن حسين **(مرجع سبق ذكره)**، ص: 08.

[22] – الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

[23] – صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص: 86.

[24] – حورية بولعويدات، **استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز فرع تسيير شبكة نقل الغاز بالشرق GRTG– قسنطينة**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص: 121.

[25] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 46، قانون رقم 16–09 الموافق 3 غشت سنة 2016، يتعلق بترقية الاستثمار.

[26] – الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة

بالتعاون مع: مديرية التجارة لولاية ميلة-

غرفة التجارة والصناعة بني هارون

مخبر دراسات استراتيجيات التنويع الاقتصادي من أجل تنمية مستدامة.

الملتقى الوطني حول:

" تفعيل وترقية الصادرات الجزائرية في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي 2020-2024"

يوم: 02 نوفمبر 2022 بالمركز الجامعي ميلة.

بحث بعنوان:

مقاربة اقتصادية لوضعية ومكانة التجارة الخارجية في الجزائر ضمن مخططات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.

من إعداد:

د/ ملال شرف الدين[1] 0660 65 07 02

- **أستاذ محاضر قسم أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة خنشلة.**

أ.د/ بلقيدوم صباح[2] 061 17 60 64

- **أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة خنشلة.**

تندرج في:

المحور السابع: الحلول الممكنة والمتاحة لتفعيل الصادرات في ظل الإنعاش الاقتصادي.

---

[1] د/ ملال شرف الدين، أستاذ محاضر قسم أ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خنشلة، الجزائر
charefeddinemellal@yahoo.fr
mellal.charafeddinne@univ-khenchela.dz

[2] أ.د/ بلقيدوم صباح، أستاذ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خنشلة، الجزائر
belguidoum.sabah@univ-khenchela.dz

مقاربة اقتصادية لسياسة تنويع الصادرات في الجزائر ضمن مخططات الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) ودعم النمو (2005-2012).

An economic approach to the policy of diversifying exports in Algeria within the plans for economic recovery (2000-2004) and support for growth (2012-2005)

د. ملال شرف الدين[3]
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
جامعة خنشلة-الجزائر.

أ.د. بلقيدوم صباح[4]
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
جامعة خنشلة-الجزائر.

الملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تقييم وتحليل وضعية سياسة تنويع الصادرات ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو والاستثمارات العمومية بهدف الانتقال النوعي في معدلات النمو الاقتصادي، وإعادة بعث وتأهيل الجهاز الإنتاجي وتنويع الصادرات خارج المحروقات، من خلال الوقوف على أهم محطات السياسة التجارية الجزائرية كمقاربة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، وقد تبين من خلال نتائج هذه الدراسة بأن محل قطاع التجارة الخارجية ضمن هذه المخططات، لم يكن لها أثر واهتمام واضح في اطار برامج الانفاق المالي، وأن فعالية سياسة الخروج من دائرة صادرات المحروقات والتنويع الاقتصادي لم يكن لها حيز وأثر ضمن المخططات.

الكلمات المفتاحية: تنويع الصادرات، التجارة الخارجية، الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو، صادرات المحروقات

Abstract: This study aims to assess and analyze the status of the export diversification policy within the economic recovery program and the program to support growth and public investments with the aim of qualitative transition in economic growth rates, reviving and rehabilitating the production system and diversifying exports outside hydrocarbons, by standing on the most important stations of the Algerian trade policy as an approach to the recovery program Economic (2020-2024), and it was found through the results of this study that the place of the foreign trade sector within these plans did not have a clear impact and interest within the framework of financial spending programs, and that the effectiveness of the policy of exiting the circle of hydrocarbon exports and economic diversification did not have space and impact within the charts.

Keywords: export diversification, foreign trade, economic recovery, growth support, hydrocarbon exports.

[3] **د. ملال شرف الدين** mellal.charafeddinne@univ-khenchela.dz

[4] **أ.د. بلقيدوم صباح** belguidoum.sabah@univ-khenchela.dz

مقدمة:

لعل من الخصائص الهامة للاقتصاد العالمي المعاصر، هو تزايد دور المؤسسات العالمية في إدارة هذا الاقتصاد، خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية وانضمام معظم الدول إليها، مما عزز من دورها في توحيد الاقتصاد العالمي، بحيث لا تستطيع أي دولة البقاء في معزل عنه، لإن جزءا من النشاط الاقتصادي لأي دولة أصبح مرتبط باقتصاديات الدول الأخرى تجاريا وإنتاجيا، فتجاريا يتجسد في أهمية تصريف المنتجات الزائدة عن السوق المحلي إلى أسواق الدول الأخرى من أجل تحقيق الأرباح، وإنتاجيا يتطلب جلب عوامل وعناصر إنتاجية خارجية من أجل إتمام النشاط الإنتاجي، وبالتالي فإن إزالة الحواجز وتسهيل تدفق السلع والخدمات والاستثمارات بين أسواق الدول في إطار التحرير التجاري أصبح بندا ضروريا لنمو أي اقتصاد وتحقيق المداخيل الناتجة عن التوسع التجاري.

ومن جهة أخرى فإن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينيات، وفي ظل المساعدات والقروض الممنوحة من طرف الهيئات الدولية في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي كان لها دور في توجيه الاقتصاد الجزائري نحو الانفتاح على العالم الخارجي والاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، من خلال تطبيق مجموعة من السياسات النقدية، المالية والتجارية والتي من بين أهدافها هو تحرير التجارة الخارجية الجزائرية للاستفادة من التخصيص الأمثل للموارد، والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وفي إطار سعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة الخارجية، وضعت الجزائر عدة برامج وخطط من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي في الأجل القصير، والتي من أهمها برنامج أو سياسة الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) وبرنامج دعم النمو وبرنامج الاستثمارات العمومية (2005-2012) التي تعد من أهم برامج الانفاق المالي من أجل الانتقال النوعي في معدلات النمو الاقتصادي، من خلال دفع وتأهيل إنتاجية العديد من القطاعات الاقتصادية، لذلك جاءت هذه الدراسة كمقاربة من أجل الوقوف على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر ضمن هذه المخططات.

الإشكالية:

"ما محل سياسة تنويع الصادرات في الجزائر ضمن المخططات التنموية ؟".

وعلى ضوء الإشكالية الرئيسية يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ماهي درجة تنافسية قطاع التجارة الخارجية في الجزائر؟
- ماهي معالم المخططات التنموية في الجزائر؟

أهداف الدراسة:

الوقوف على مدى اهتمام السلطات الجزائرية بسياسة التنويع الاقتصادي من خلال سياسات تنويع الصادرات خارج المحروقات.

أهمية الدراسة:

- تبيان أهمية تنويع الصادرات كآلية لتحسين الأداء الاقتصادي في الجزائر وتجنب الأزمات الاقتصادية.

ومن أجل الإحاطة بجوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية تمثلت في:

I .لمحة لواقع التجارة الخارجية للجزائر قبل سنة 1990

تميزت الجزائر بعد الاستقلال بوضع اقتصادي يعتمد كليا على الخارج وتحديدا على فرنسا، وقد تزايد هذا الاعتماد نتيجة عدم امتلاك الجزائر للمقومات الأساسية الضرورية لتنفيذ السياسات الاقتصادية العامة وسياساتها التجارية بصفة خاصة، زيادة عن كونها تعتمد على مداخيل المحروقات التي ساهمت في تعميق حالة سكون الاقتصاد الجزائري، غير أن هذه الوضعية لم تمنع من تسجيل أهم المحطات المتعلقة بتوجهات الاقتصاد الوطني في تلك الفترة.

I .1 مرحلة رقابة الدولة لقطاع التجارة الخارجية 1962- 1969

هذه المرحلة هي مرحلة بعد الاستقلال مباشرة، تميزت باقتصاد تابع كليا لفرنسا، نظرا لافتقار الجزائر للصناعات الأساسية بغض النظر عن بعض الصناعات التحويلية ذات الطابع الحرفي، وأن 80 % من النشاطات الصناعية والزراعية تابعة للمستعمر، وأن الهياكل القاعدية المساعدة على تسريع العمليات الإنتاجية وتحسين أداءها، والمتمثلة في الطرق المعبدة 10000 كم، و4300 كم من السكك الحديدية، 20 مطار، تتركز كلها في شمال البلاد أين تتواجد الجالية الفرنسية **(مفتاح، 2004)**، وأن إعلان الاستقلال أدى إلى مغادرة ما يقرب من مليون إطار تقني أوروبي الجزائر، محملين بمدخراتهم ورؤوس أموالهم، الأمر الذي جعل من الجزائر دولة عاجزة على إدارة اقتصادها.

إلا أن هذه الأوضاع الصعبة لم تمنع الجزائر من اعتماد جملة من القوانين والإجراءات حاولت من خلالها التحكم في اقتصادها، وتنظيم التجارة الخارجية، بحيث تمثلت في **(دليلة، 2018)**:

أ. **الرقابة على الصرف**: حيث عرفت الجزائر استقرارا في أسعار الصرف خلال هذه الفترة؛

ب. **الرسوم الجمركية:** بحيث تم استحداث تعريفات جمركية جديدة وتنويعها بما يتماشى مع احتياجاتها بهدف حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية وتشجيع الصناعات التحويلية وزيادة مداخيل الخزينة؛

ت. **نظام الحصص والتجمعات المهيمنة للشراء**: عمدت الحكومة الجزائرية على تطبيق نظام الحصص وإنشاء تجمعات مهيمنة للشراء تستند على مجموعة من الرسوم التنفيذية، سمحت للسلطات بالرقابة على التجارة الخارجية بغية **(شقيقب، 2006)**: – إعادة توجيه الواردات؛

- خفض فاتورة الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة؛
- حماية الإنتاج الوطني وتحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة.

وبالرغم من هذه الإجراءات الحمائية إلا أن وضعية الميزان التجاري كانت تتراوح بين الفائض والعجز، وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم (01): يوضح تطور الصادرات والواردات للجزائر من 1963 إلى 1966.

الوحدة: مليون دج

	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الواردات	2887	3471	3314	3154	3154	4023	4981
الصادرات	3610	3589	3146	3070	3572	4098	4611

الميزان التجاري	723	118	- 168	- 84	418	75	- 370

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، **حوصلة إحصائية 1962-2011، فصل التجارة الخارجية**، ص ص: 02-03.

فبعد الفائض المسجل في سنتي 1963 و1964، فقد عرفت الجزائر أول عجز في ميزانها التجاري سنة 1965 بقيمة قدرت بـ 168 مليون دج، ويرجع سبب العجز إلى انخفاض قيمة الصادرات إلى حوالي 3146 مليون دج، بعد أن كانت قيمتها سنتي 1963 و1964 على التوالي 3610 و3589 مليون دج، وقد تمثلت أغلب الصادرات لهذه الفترة في المواد الغذائية **(للإحصاء، 1962-2011)**، وهذا ما يظهره الجدول رقم(02) هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن الجدول رقم (02) يوضح تركز الاقتصادي الوطني في منطقة واحدة، تمثلت في التبعية لفرنسا، هذا ما يؤكد التبعية المطلقة للاقتصاد الوطني للاقتصاد الفرنسي نظرا لعدة أسباب كنا تطرقنا إليها في تمهيد المطلب أعلاه، بحيث سجلت أكبر حجم للواردات من فرنسا بقيمة تقدر بـ 2449 مليون دج، من مجموع الواردات المقدرة بـ 3471 مليون دج في سنة 1964، أي بنسبة تقدر بـ 70 % **(للإحصاء، 1962-2011)**.

جدول رقم (02): يوضح الواردات الجزائرية حسب المنطقة من 1964 إلى 1966.

الوحدة: مليون دج

	1964	**1965**	**1966**
فرنسا	2449	2330	2167
دول من منطقة الفرانك	188	169	81
دول خارج منطقة الفرانك	834	815	906
المجموع	3471	3314	3154

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، **حوصلة احصائية 1962-2011، فصل التجارة الخارجية**، ص: 02.

كما أن أكبر عجز خلال هذه المرحلة سجل في سنة 1969 بقيمة تقدر بـ 370 مليون دج، نتيجة الزيادة في قيمة الواردات، بحيث سجلت 4981 مليون دج مقابل 4611 مليون دج للصادرات وأن أغلب الواردات تمثلت في سلع التجهيز والمنتجات النصف المصنعة التي كانت ضرورية لتلبية احتياجات البلاد في تلك الفترة، لذلك نجد أنه في نفس السنة كانت قيمة واردات التموين الصناعي بلغت 1047 مليون دج.

ولعل العامل الآخر الذي زاد من تعميق العجز في نفس الفترة هو تراجع صادرات المواد الغذائية ابتداء من سنة 1965 نظرا لتأميم الأراضي الزراعية، وأيضا متطلبات المخطط الثلاثي الأول (1967-1969) الذي كان يهدف إلى تحضير الوسائل المادية والبشرية، بحيث أعطيت الأفضلية إلى إنشاء الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات وكذا التحضير للمخططات اللاحقة، وبالرجوع للإحصائيات في تلك الفترة نجد تطور واردات الآلات والسلع التجهيزية خلال السنوات 1967-1968-1969 حيث سجلت على التوالي القيم 546 مليون دج، 1036 مليون دج، 1180 مليون دج.

I 2.مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية 1970-1989.

كان يطلق على هذه المرحلة، بمرحلة الاقتصاد الإداري المخطط، نظرا لأن الاقتصاد يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه والمركزي في استراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع القطاعات، وما يؤكد ذلك هو:

- ملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، بحيث شرعت في إنشاء المؤسسات الوطنية العمومية والقيام بتأميم الميادين الصناعية، المالية وقرارات تخصيص الاستثمارات وتمويلها وكذا احتكار التجارة الخارجية **(مفتاح، 2004)**.

- اعتماد أسلوب التخطيط عن طريق المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، بهدف تعزيز الاستقلال الاقتصادي وجعل التصنيع من أهم العوامل الأساسية المساهمة في التنمية الاقتصادية، لذلك اتجهت السلطات سنة 1971 إلى إقرار مجموعة من القوانين والإجراءات تتمحور في خدمة الإنتاج الصناعي ترتب عليها احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية، بدافع إنشاء الصناعات الثقيلة والتركيز على قطاع المحروقات، حتى ظهر هناك نوعين من الاحتكارات هما :

1. **الاحتكار الرسمي**: يمنح للمؤسسات الوطنية أيا كان نشاطها، بهدف استعمال المستوردات لتشغيل المؤسسة وليس للمتاجرة بها؛

2. **الإحتكار بالتأشيرة**: ويتعلق بقائمة السلع التي تعجز المؤسسة العمومية عن توفيرها لفائدة زبائنها، مما استدعى بها منح امتياز للمستوردين سواء عموميين أو خواص في شكل تأشيرة صادرة عنها لا تتعدى صلاحيتها 06 أشهر من أجل جلب هذه السلع.

ثم تأتي مرحلة التنمية اللامركزية أو التوازنية (1980-1989)، بهدف مراجعة استراتيجيات التنمية والاتجاه نحو الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، أين عرفت انجاز مخططين تنمويين هما:

المخطط الخماسي الأول (1980-1984): جاء هذا المخطط التنموي من أجل محاولة إعادة التوازن الاقتصادي الناتج عن تركيز السلطات الجزائرية على النشاط الصناعي بصفة عامة، والمحروقات بصفة خاصة.

ولقد تزامن هذه المخطط مع مجموعة من الإجراءات، تمثلت في **(سكينة، 2013)**:

1. التحول إلى اللامركزية في التخطيط (المؤسسات، الولايات، البلديات) من أجل النجاعة والفعالية في تحقيق الأهداف الاقتصادية؛
2. تقسيم المؤسسات العمومية إلى مؤسسات صغيرة حتى يمكن التحكم في تسييرها؛
3. إعطاء حرية المبادرة لمسيري المؤسسات العمومية في اتخاذ القرارات الاقتصادية أي الاستقلالية في التسيير.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فإن حيثيات هذه الفترة قد أعطت أولوية لترقية الصادرات خارج المحروقات، كان من بين الإجراءات التي اتخذتها السلطات في هذا الشأن هو تقليل الصادرات البترولية، وإضفاء مرونة أكثر على تسيير الاحتكار.

المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

بعد فشل الإصلاحات التي شرعت الدولة فيها بداية الثمانينات وخاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1986، أدت إلى التفكير بانتهاج نظام اقتصاد السوق بدلا من نظام التخطيط الموجه، لذلك سعت السلطات من خلال البرنامج التنموي لاتخاذ مجموعة من التدابير أهمها:

1. إقبال السلطات العمومية على التعامل مع المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛
2. عقدت الجزائر عدة اتفاقيات تثبيت أدت إلى برامج التعديل الهيكلي وإعادة جدولة ديونها الخارجية؛
3. تشجيع مساهمة القطاع الخاص في البرامج التنموية؛
4. إتمام إنجاز تعهدات القطاع العام عن طريق الشراكة واعتماد صيغ التعاقد من الباطن؛
5. العمل على توفير مناصب الشغل؛
6. توسيع وتنظيم الاستثمار ليشمل حيزا كبيرا من المناطق الجغرافية للوطن، واشراك الخواص وتقديم الامتيازات والضمانات والتسهيلات للمستثمرين؛
7. تحديد نسبة المشاركة الأجنبية بـ 49 % من رأس مال الشركة.

كما وضعت الدولة الجزائرية تحفيزات حقيقية تمثلت في التشجيع الضريبي في سنة 1986، كان أهمها:

- إعفاء رقم الأعمال المحقق من التصدير من طرف عام أو خاص؛
- إعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من سنة إلى 05 سنوات.

وقد تعدى الأمر مستوى الإعفاء، ليصل إلى التشجيع عن طريق التأمين، بحيث أصبحت المؤسسات تتحمل من 10 إلى 20 % من مخاطر التصدير، على أن تتحمل الشركة الوطنية للتأمين بنسبة تتراوح من 80 إلى 90 % إضافة إلى التشجيعات والإعفاءات، وقد سطرت الدولة تسهيلات جبائية أخرى مست كل من:

- ✓ الرسم على النشاط الصناعي والتجاري؛
- ✓ الرسم الوحيد على الإنتاج؛
- ✓ العمليات المتعلقة بالتصدير وكذا المخصصة لإعادة التصدير؛
- ✓ الرسم الوحيد على تأدية الخدمات بالنسبة للعمليات التي بالعملة الصعبة وهذا لجلب العملة الصعبة.

II. التجارة الخارجية الجزائرية في ظل إصلاحات صندوق النقد الدولي.

شهدت التجارة الخارجية الجزائرية تقلبات من حيث الإجراءات المتخذة لإدارتها خلال ثلاثة عقود التي تلت الاستقلال، نتيجة التقلبات بين فترات الرخاء وفترات تراجع المداخيل، لذلك تراوحت بين التبعية والإحتكار إلا أن وقعت في أزمة 1986 المتمثلة في تراجع أسعار البترول والتي لم تستطع الدولة الصمود أمام أزمة الديون الخارجية، الأمر الذي جعل من الضرورة والحتمية للجوء لصندوق النقد الدولي، بهدف معالجة الاختلالات المتعلقة بالاقتصاد الكلي والسياسات الاقتصادية التي تصب في تحقيق التوازن الاقتصادي **(حفيظ، 2012)**.

II .1 التجارة الخارجية والإصلاحات الاقتصادية 1990-1994.

نتيجة أزمة المديونية الخانقة التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986، والتي سببتها تراجع حصيلة المحروقات (تهاوي الأسعار)، إلى جانب أن القروض التي تحصل عليها يستخدم معظمها في تسديد جزء من إعادة جدولة ديونها

الخارجية [5] **(السلام، 2005)**، مما خلفت عجزا ماليا وتراجعا في إيرادات ميزانية الدولة، تعدت إلى العجز في تمويل المشاريع الاستراتيجية، لذلك كان رد فعل صانعي القرار في الجزائر هو الذهاب نحو الإصلاحات الاقتصادية لكل القطاعات على المستويين الاقتصادي والسياسي، ومن جهة أخرى فإنه هناك أسباب وعوامل أخرى دفعت للتعجيل بعمليات الإصلاح يمكن حصرها في **(محمد، 2017)**:

1. ضرورة مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية، خاصة من الناحية التكنولوجية وأن هذا العامل يستدعي الاندماج في الاقتصادي العالمي، وبالتالي إصلاح وتكييف السياسات والإجراءات الخارجية بما يتوافق مع سياسات الدول الأخرى والمؤسسات الدولية؛
2. التوجه إلى استقلالية المؤسسات ثم الخصخصة والشراكة الاقتصادية من أجل تجنب التطهير المالي.

غير أن هذه الإجراءات المتخذة في إطار الإصلاحات (1986-1989) لم تمكن الدولة الجزائرية من معالجة الاختلالات الاقتصادية وأثقلها آجال استحقاق الديون، فكان لا خيار أمامها سوى اتفاقية "ستاندباي" التي تعد المنظمات الدولية الطرف الرئيسي فيها، ونخص بالذكر صندوق النقد الدولي.

والذي بدأ دوره يتعاظم في توجيه الاقتصاد الوطني في نهاية الثمانينات خاصة بعد خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989 الذي تعهد فيه بأن الحكومة الجزائرية على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق، والذي خصص له حيز كبير في هذه الإصلاحات هي:

أ) **برنامج التصحيح الهيكلي الوطني خلال (89-91)، (اتفاق الاستعداد الائتماني):**

قررت السلطات تدعيم جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي باعتماد برنامجين مدعمين من قبل صندوق النقد الدولي، وتضمن تنفيذ سياسة صارمة لتقليص الطلب وإعادة النظر في معدل سعر الصرف وبالتالي تخفيض قيمة العلمة، إلى جانب تطبيق إجراءات بخصوص تحرير التجارة الخارجية بحيث تمثل هذين البرنامجين في **(محمد، 2017)**:

الإتفاق الأول Stand by (30 ماي 1989): في إطار هذا الاتفاق وافق صندوق النقد الدولي على تقديم 155,7 مليون دولار للجزائر شريطة التزامها بتنفيذ مجموعة من الشروط كان من بينها:

- إتباع سياسة نقدية صارمة وأكثر تقيدا.
- تحرير الأسعار.

الإتفاق الثاني (اتفاق الاستعداد الائتماني) 03 جوان 1991: نتيجة عدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق السابق وأمام ارتفاع خدمة الدين، لجأت الحكومة الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة، فتحصلت بموجب الاتفاق الثاني على 400 مليون دولار وفق أربع دفعات، وفي نفس الوقت تحصلت على قرض بقيمة 350 مليون دولار من البنك الدولي من أجل التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

وقد تضمن الاتفاق الثاني الشروط التالية:

1. تقليص تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؛
2. إعطاء استقلالية كاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية؛
3. تخفيض قيمة العملة الوطنية (تقليص الدعم الموجه للمواد الاستهلاكية)؛
4. تحرير الأسعار ورفع الدعم الكلي عنها؛
5. إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بالقروض وأسعار الفائدة؛
6. تحرير التجارة الخارجية من خلال رفع القيود عليها وتمكين القطاع الخاص من المشاركة فيها؛
7. إصلاح النظام الجمركي والضريبي وجعله نظام بسيط؛
8. تخفيض النفقات العمومية وخوصصة المؤسسات العمومية.

كما أن الضغوطات الداخلية (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) والخارجية (الديون) وفي ظل تراجع مقومات أركان الدولة، أصبح من اللازم إستجابة السلطات بتقديم أو إبداء رد فعل يتجاوب مع جميع الأطراف تتمثل في إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي من أجل محاولة تجاوز الأزمة لذلك بات أمام صانعي القرار في الجزائر البحث عن إجراءات التصحيح الهيكلي في إطار الديون الممنوحة وفي إطار الاستعداد الائتماني الثاني، بحيث قامت الحكومة بوضع برامج تمثلت في **(محمد، 2017)**:

برنامج الحكومة الأول سنة 1991: ويشمل:

- ✓ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية؛
- ✓ تنظيم السوق المالي وذلك بإنشاء بورصة مالية للقيم المنقولة؛
- ✓ وضع استراتيجية تهدف إلى إشراك القطاعين العام والخاص.

برنامج الحكومة الثاني خلال الفترة (1992-1993): وتكمن نتائجه في:

- ✓ تراجع متوسط الاستهلاك الفردي بنسبة قدرت بـ 20 %؛
- ✓ ارتفاع أسعار مواد الاستهلاك بما يقارب 30 %؛
- ✓ ارتفاع حجم البطالة.

ب) برنامج التصحيح الهيكلي الوطني خلال (93-94):

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين الدوليتين لمدة سنة، وقد اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي بهدف تحقيق التوازنات الكبرى، أهمها:

- ✓ تحرير الأسعار وإزالة القيود على التجارة الخارجية والحد من دعم معظم السلع الأساسية؛
- ✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة قدرت بـ 50 %؛
- ✓ إيجاد آليات وميكانيزمات للانتقال إلى اقتصاد السوق (استقلالية المؤسسات، والخوصصة...)؛
- ✓ وضع لأول مرة في الجزائر قانون الاستثمار رقم 12/93.

II.2 الإصلاحات في إطار التعديل الهيكلي 1995-1998.

يتمثل هذا الإصلاح في برنامج قدم للجزائر، يندرج ضمن الاتفاقية التي أبرمت بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي وذلك في ماي 1995 بعد أن تم التقارب من أجل إعادة التوازنات والنهوض بمعدلات النمو وتخفيض معدلات التضخم وإعداد برنامج نموذجي، سمح للجزائر بالاستفادة من قرض قدر بـ 1.70 مليار دولار من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط، ويتم التسديد في مدة 10 سنوات مع الإعفاء لمدة 5 سنوات من الفائدة (شهرة، 2014).

ويعادل هذا القرض نسبة تقدر بـ 127.8% من حصة الجزائر في الصندوق، وقد وافق صندوق النقد الدولي على تقديم هذا القرض، مقابل الاتفاق على جملة من المحاور الكبرى والمتمثلة في (السلام، 2005):

1. إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة وإنشاء مكاتب صرف إبتداء من جانفي 1996؛
2. تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50 % كحد أقصى؛
3. زيادة تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي وإعادة النظر في دعم أسعار الفلاحة؛
4. ترشيد تسيير النفقات وتقليص الأجور والحد من الزيادة في العملة؛
5. إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب وذلك بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين ووضع نظام التأمين والبطالة لا سيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال والتقاعد المبكر ومعدلات البطالة المتزايدة (زقرير، 2018).

لذلك نجد أنه من بين نتائج هذا البرنامج ارتفاع أسعار المنتوجات الغذائية والبترولية إلى ما يقارب 200 % بين سنتي (1994-1996) تماشيا مع الأسعار العالمية بعدما كانت مدعمة قبل سنة 1994.

ويرى صندوق النقد الدولي بأن أغلب الدول التي تعاني من العجز تقوم بتحديد أسعار صرفها بطريقة حكومية وتحكمية لا تعكس حالة السوق لذا يشترط صندوق النقد الدولي تخفيض قيمة العملة الوطنية من أجل توحيد سعر الصرف في السوق الرسمية والموازية ويرجع ذلك إلا أن عملية التخفيض تسهم في دفع حركة الصادرات والواردات وكذلك تدفق رؤوس الأموال والتحويل الخارجية، مع تسقيف قائمة السلع الخاضعة للحماية الجمركية

III. مكانة التجارة الخارجية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004 وبرنامج دعم النمو والاستثمارات العمومية 2005-2012.

انطلاقا من سنة 2000 استعادت الدولة دورها الاقتصادي نتيجة وضوح اتجاه سوق النفط العالمي، الأمر الذي مكن الدولة من تخطيط برامج استثمارية طويلة المدى، خصصت لها موارد مالية كبيرة، بحيث أدرجت ضمن مخططات تنموية موسعة نتيجة تراجع عبء المديونية، وذلك يرجع للتحسن المستمر في أسعار البترول.

III.1. مكانة التجارة الخارجية ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004

يعد برنامج أو سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل السياسة المالية المبنية على الانفاق العام، والتي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في الأجل القصير.

لذلك يعتبر مخطط الإنعاش الاقتصادي في الجزائر (2000-2004)، أحد اهم برامج الانفاق المالي للدولة الجزائرية من أجل الانتقال النوعي في معدلات النمو الاقتصادي، بحيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري، ويعادل بالتقريب 7 مليار دولار موزعة على فترة 4 سنوات **(محمد م.، 2015)**، كالآتي:

جدول رقم (03): يوضح توزيع المبالغ المالية خلال فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2004.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	2001	2002	2003	2004
المبلغ	205	185,9	113,2	20,5

المصدر: زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص: 152.

وأن من بين الأهداف الأساسية لهذا البرنامج (2000-2004) هو الحد من الفقر وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التوازن الجهوي وإعادة إنعاش الفضاء الوطني، ولقد سمح بتحقيق استقرار للاقتصاد الوطني وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في سنة 2003، أين سجل نسبة نمو قدرت بـ 7 % وقد صاحب ذلك جملة من البرامج لفائدة عدة قطاعات **(ضيف، 2012)**، يمكن التطرق لكل قطاع من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (04): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حسب كل قطاع (2001-2004).

القطاعات	المبلغ بملايير د.ج	النسبة (%)
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65.4	13.4
دعم الإصلاحات	45	8.6
المجموع	**525**	**100**

المصدر: كريمة حبيب، عادل زقرير، **إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وارساء النمو المستديم بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الوادي، الجزائر، العدد 5، 2018، ص: 113.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن برنامج الإنعاش الاقتصادي يرتكز على قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بحيث خصص له مبلغ 210.5 مليار دج، أي بنسبة قدرت بـ 40 %، يليها الاهتمام بمحور التنمية المحلية والبشرية، أين قدرت قيمة الإنفاق عليه بـ 204.2 مليار دج، أي بنسبة 38.8 %.

ولعل الهدف من تخصيص الإنفاق لهذه القطاعات في هذا البرنامج، هو إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس التنويع الاقتصادي وتكوين الثروة، خاصة وأن المزيد من الإنفاق يسهم في تحسين القدرة الشرائية.

أما بالنسبة لمحل قطاع التجارة الخارجية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبالرجوع لتوزيع الانفاق على القطاعات وكذا من خلال تحليل للميزان التجاري للفترة السابقة لسنة 2000، فإنه يمكن القول بأن برامج الانفاق العام التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ سنة 2000 لم يكن لها أثر واضح ودقيق على التجارة الخارجية الجزائرية، بل وجدنا تغير واضح تمثل

في ارتفاع قيمة صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وعليه يمكن أن نستنتج بأن حتى فعالية سياسة الخروج من دائرة صادرات المحروقات والتنويع الاقتصادي لم يكن لم أثر ضمن البرنامج.

III.2. مكانة التجارة الخارجية ضمن برنامج دعم النمو وبرنامج الاستثمارات العمومية 2005-2012.

بعد انقضاء فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي عززت السلطات الجزائرية الاقتصاد الوطني ببرنامج آخر، أطلق عليه برنامج "دعم النمو" خصص له غلاف مالي قدره 4203 مليار دج، وذلك من أجل استكمال مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، خاصة وأن النمو الاقتصادي شهد تحسن نتيجة المبادرة التي تبنتها في البرنامج السابق، فعمدت على مواصلة البرنامج التكميلي لدعم النمو، والجدول التالي يوضح بعض المبالغ المخصصة لمجموعة من القطاعات في هذا البرنامج التكميلي.

جدول رقم (05): بعض المبالغ المخصصة للاستثمارات المختلفة لبرنامج دعم النمو في الجزائر (2005-2009).

القطاعات	الغلاف المالي (مليار دج)
برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان	1.908.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1.703.10
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2
تطوير الخدمات العمومية وتحديثها ـ التجارة	203.9 2.0
برنامج التكنولوجيا الجديدة	50.0

المصدر: ساعد محمد، **محاضرات في الاقتصاد الجزائري**، **مرجع سبق ذكره**، ص: 74.

من الجدول أعلاه يمكننا تحديد مدى اهتمام الدولة الجزائرية بالتجارة الخارجية خلال فترة البرنامج (2005-2009)، بحيث نجد بأن الدولة خصصت مبلغ 203.9 مليار دج من أجل تطوير الخدمات العمومية وتحديثها، خصص منها 50 مليار دج لقطاع التجارة بصفة عامة، وهو مبلغ غير كاف مقارنة بما وجه للقطاعات الأخرى، وبالتالي يمكن القول بأن الدولة الجزائرية لم تمنح اهتماماتها لقطاع التجارة الخارجية ضمن برنامج دعم النمو.

ويرجع ذلك إلى أن الدولة اعتمدت على سياسة مالية توسعية خاصة في جانب الانفاق الاستثماري العمومي، وأن استراتيجية النمو الاقتصادي التي اعتمدت عليها عن طريق دعم المستوى الداخلي من خلال البرامج التنموية المتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خاصة وأننا لاحظنا تخصيص أغلفة مالية كبيرة لقطاعي البناء والاشغال العمومية والخدمات.

IV. آليات ترقية التجارة الخارجية

سنحاول من خلال هذا المحور صياغة بعض الإجراءات التي من شأنها أن تسهم في ترقية التجارة الخارجية، ومن بين هذه الإجراءات نجد:

1. **الإصلاحات القانونية للتجارة الخارجية**: وذلك بوضع جملة من القوانين والإجراءات تهدف إلى تشجيع التبادل الدولي عن طريق تحويل نظام التجارة الخارجية باتجاه الحياد، بمعنى عدم انحياز الدولة بسياسات تفضيلية اتجاه الواردات.
2. **الإصلاحات المؤسساتية للتجارة الخارجية**: استحداث مؤسسات تهدف إلى ترقية التجارة الخارجية عن طريق تقليل العراقيل التي تقف أمام تدفق السلع والخدمات، وتساهم في وضع الأدوات والأسس التنظيمية والهيكلية المتعلقة بتسهيل انسياب التجارة الخارجية.

3. **إصلاح نظام الصرف**: الذي يعد من أهم المعايير الأساسية لبرنامج التعديل الهيكلي لدى صندوق النقد الدولي، خاصة وأن تسوية سعر الصرف يسمح بحرية دخول العملة الصعبة من أجل تمويل صفقات التجارة الخارجية وإلغاء احتكار الدولة لعملية استيراد المواد الاستراتيجية إلى جانب تشجيع القروض من أجل الاستيراد وجعلها في متناول المتعاملين الاقتصاديين الخواص.

4. **تعديل النظام الجمركي**: تكييف القوانين الجمركية وفق المتطلبات الجديدة لاقتصاد السوق، بحيث تكون أكثر مرونة من حيث ترقية وتشجيع المبادلات الدولية.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكن القول بأن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر مر بثلاث مراحل أساسية تمثلت في مرحلة الحماية ومرحلة الانفتاح المحدود والحتمي بتوجيهات المؤسسات الدولية ثم مرحلة البحث عن التحرير والانفتاح التجاري، كما أن السياسة التجارية في الجزائر تتضمّن عناصر الحمائية التجارية، بالإضافة إلى عناصر وإجراءات وقوانين تشجيع الصادرات، المفتقرة لآليات الحوكمة والبنية التحتية الهشّة على صعيد التجارة الخارجية، مما جعلها غير فعالة ولا تصب في إزالة العقبات التي تحول دون تطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وأهمها صعوبات عمليات التحويل المالي نحو الدولة التي تصدر إليه المنتجات الوطنية.

أما بالنسبة لمحل قطاع التجارة الخارجية من برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاستثمارات العمومية، وبالرجوع لتوزيع الانفاق على القطاعات وكذا من خلال تحليل للميزان التجاري الذي اتضح من خلاله تراجع في العدد السلع المصدرة خارج المحروقات من 108 سلعة سنة 2005، إلى 98 سلعة سنة 2012، إلى 93 سلعة سنة 2016.

وبالتالي فإن برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو التي باشرتها الدولة الجزائرية منذ سنة 2000 لم يكن لها أثر واضح ودقيق على التجارة الخارجية الجزائرية، وعليه يمكن أن نستنتج بأن حتى فعالية سياسة الخروج من دائرة صادرات المحروقات والتنويع الاقتصادي لم يكن لها أثر ضمن هذه المخططات.

قائمة المراجع:

1. بن حمود سكينة. (13 ماي, 2013). مسيرة التنمية الصناعية في الجزائر بين التخطيط واقتصاد السوق. *السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم*، 07. الجزائر: جامعة الجزائر 3.

2. زقرير ,ك .ح .(2018) .إشكالية تنويع الاقتصاد الجزائري وإرساء النمو المستديم بين برامج الإنعاش والرؤية الجديدة للنمو في آفاق 2030.*مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*.113 ,(5)

3. صالح تومي، عيسى شقيقب. (2006). النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002). *مجلة الباحث*(4)، 02.

4. صالح مفتاح. (21/20 أفريل, 2004). تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق. *الملتقى الوطني الأول: حول الإصلاحات الاقتصادية والممارسات التسويقية*. الجزائر: المركز الجامعي بشار.

5. ضيف ,أ .(2012) .دور الاستثمار العمومي في استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو) .ق .1 .والاقتصادية (.Éd ,*مجلة معارف*.178 ,(12)

6. طالب دليلة. (2018). أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة. *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*(3)، 236.

7. فطيمة حفيظ. (2012). الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب). *أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية*، 84. الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة باتنة.

8. للإحصاء ,ا .ا .(2011-1962) .*حوصلة إحصائية ، فصل التجارة الخارجية* .الديوان الوطني للإحصاء.

9. محمد ,س .(2017) .*محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري* .الجزائر :قسم العلوم التجارية ، جامعة تيارت.

10. محمد ,م .(2015) .دراسة أثر برامج الإنعاش الاقتصادي 2014 – 2001على متغيرات قطاع التجارة الخارجية في الجزائر "باستخدام نماذج التنبؤ والاستشراف . VAR*مجلة البشائر الاقتصادية*.32 ,(2)

11. مخلوفي عبد السلام. (2005). *أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي*. الجزائر، المركز الجامعي بشار: مكتبة الاقتصاد العام.

12. مدني بن شهرة. (2014). سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر: البرنامج والآثار. *مجلة بحوث اقتصادية*، 05.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة التكوين المتواصل

مركز الجلفة

بالاشتراك مع:

مخبر سياسة التنمية الريفية في السهوب بجامعة الجلفة

الملتقى الوطني الأول حول:

دور الجماعات المحلية في النهوض بالسياحة الداخلية

- بين تحديات المرحلة ومتطلبات التنمية -

يومي 09 و10 نوفمبر 2022

بحث بعنوان:

واقع الاهتمام بالسياحة المحلية في الجزائر وآليات تطويرها في ظل السعي لتحقيق التنويع الاقتصادي

يندرج في المحور الخامس:

آليات وأدوات التنمية السياحية المحلية

من إعداد:

د/ ملال شرف الدين[1] 0660 65 07 02

- **أستاذ محاضر قسم أ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة خنشلة.**

[1] د/ ملال شرف الدين، أستاذ محاضر أ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خنشلة، الجزائر.

charefeddinemellal@yahoo.fr

mellal.charafeddinne@univ-khenchela.dz

واقع الاهتمام بالسياحة المحلية في الجزائر وآليات تطويرها في ظل السعي لتحقيق التنويع الاقتصادي

The reality of interest in local tourism in Algeria and the mechanisms for its development in light of the pursuit of economic diversification

د/ ملال شرف الدين[2]

الملخص:

تهدف الورقة البحثية إلى الإقرار بأهمية السياحة كمصدر من مصادر الدخل الوطني، وذلك من خلال محاولة تفعيل آليات النهوض بالقطاع السياحي الجزائري في ظل تراجع عائدات المحروقات وتقليص حجم التبعية لهذا العنصر وبالتالي الوصول إلى التنويع الاقتصادي، خاصة وأن الجزائر تمتلك إمكانيات ومقومات الجذب السياحي والمتمثلة في الموارد الطبيعية، التاريخية والأثرية نظير الموقع الجغرافي الاستراتيجي والموروث الثقافي الناتج عن تعاقب الحضارات المختلفة عليها، وأن نتائج الدراسة تشير بأن أهم عامل للنهوض بالسياحة في الجزائر هو اقتناع السلطات الجزائرية بأن السياحة هي المنفذ والمورد الاقتصادي الذي يساهم في جلب النقد الأجنبي وفي القضاء على التبعية لعائدات المحروقات في الوقت الحالي.

الكلمات المفتاحية: السياحة، مقومات الجذب السياحي، التنويع الاقتصادي، الجزائر.

Abstract : The paper aims to recognize the importance of tourism as a source of national income sources, by trying to activate the promotion of the tourism sector of the Algerian given the decline in revenues fuels and reduce the size dependence of the component mechanisms, especially that Algeria has the potential and the foundations of tourist attractions and of natural resources, historical and archaeological match strategic geographical location and cultural heritage caused by the succession of different by civilizations, and that the results of the study indicate that the most important factor for the promotion of tourism in Algeria is convinced the Algerian authorities that tourism is the port and economic resource that contributes to bring in foreign currency and in the elimination of dependence on revenue of hydrocarbons at the moment

Key words: tourism, the foundations of tourist attractions, economic supplier, Algeria.

المقدمة:

إن المتتبع للتطورات الاقتصادية العالمية، يجد بأن صناعة السياحة أصبحت من أهم الصناعات في العالم، نظرا لما لها من دور في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، الأمر الذي يساهم في زيادة مداخيل الدولة والأفراد وزيادة مستويات التشغيل.

وتزداد أهمية السياحة في نظر العديد من الباحثين الاقتصاديين الجزائريين مع تزايد انهيار أسعار المحروقات التي أحدثت آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، وسرعان ما نتج عنها هزات مست البنيان

[2] د/ ملال شرف الدين، أستاذ محاضر أ ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خنشلة، الجزائر
charefeddinemellal@yahoo.fr
mellal.charafeddinne@univ-khenchela.dz

الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، لذلك نجد بأن العديد من الخبراء في الجزائر أكدوا بأن السياحة في الوقت الحالي تعد أحد المنافذ المهمة للخروج من صفة الاقتصاد الأحادي وتنويع موارد الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الجزائر تملك إمكانيات ومقومات الجذب السياحي والتي من بينها الموارد الطبيعية، التاريخية، الأثرية والحموية التي تؤهلها لذلك، وتساهم في تحسين مستوى معيشة الأفراد.

وبناء على ما سبق فقد تمثلت إشكالية الدراسة في:

ما هو واقع ومسار السياحة الداخلية في الجزائر؟ وما هي آليات تفعيل هذا القطاع؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، فقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور تمثلت في:

I. معالم الاستثمار السياحي في الجزائر؛
II. متطلبات النهوض بالقطاع السياحي الداخلي في الجزائر؛
III. آليات تفعيل أداء القطاع السياحي في الجزائر.

I.معالم الاستثمار السياحي في الجزائر:

1. السياحة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال:

لقد تفطن المستعمر الفرنسي باكرا بالقدرات السياحية للجزائر، ففي سنة 1897 أسس اللجنة الشتوية الجزائرية، وفي سنة 1914 تم تشكيل نقابة سياحية في مدينة وهران، وفي سنة 1916 تم تشكيل نقابة سياحية في قسنطينة، بحيث تمثلت مهامها في التنسيق بينها لتنظيم رحلات سياحية في الجزائر[1]، مما أدى ذلك إلى جلب العديد من السياح الأوروبيين في تلك الفترة لاكتشاف ما تسخر به من مناظر طبيعية ومقومات سياحية[2]، والتي كانت الدافع الكبير لإنشاء عدة هيئات تتكفل بالسياحة الجزائرية ومن أهمها:

ففي سنة 1919: تم انشاء فيدرالية السياحة ينصب اهتمامها على الفنادق، تعهدت من خلالها السلطات الفرنسية آنذاك بتقديم اعانات مالية لأصحاب الفنادق السياحية[3].

في سنة 1929: تم انشاء القرض الفندقي، مكلف بمنح القروض للمستثمرين في المجال السياحي.

في سنة 1931: تم انشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي والسياحي " OFALAC"، كان يهدف إلى تنمية السياحة في الجزائر، والذي أصبح يسمى فيما بعد بمركز التنمية السياحية.

وقد بلغ عدد السياح الذين زاروا الجزائر في هاته الفترة بـ 45000 سائح في المتوسط السنوي[4]، ليصل إلى 150 ألف[5] سائح في سنة 1950، إلا أن هذا العدد تقلص ابتداء من سنة 1954 لاندلاع الثورة.

في سنة 1966: تخلت الدولة عن لجنة تسيير الفنادق والمطاعم، وأسندت مهامها إلى الديوان الوطني للسياحة "ONAP " والذي كان تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة.

في سنة 1968: انشأت الوكالة السياحية الجزائرية ATA بموجب الأمر رقم 1968/134، مهامها تنظيم الرحلات وتسيير بعض الفنادق في الجزائر.

في سنة 1970: انشأت الشركة الوطنية للسياحة والفندقة SONATOUR بموجب الأمر 1970/09، والتي انبثقت منها الشركة الجزائرية للحمامات المعدنية من أجل تنمية السياحة الداخلية وإدارة المراكز المعدنية.

في سنة 1971: أنشأت مؤسسة الأشغال السياحية بهدف انجاز وتحقيق الاستثمارات السياحية.

النادي السياحي الجزائري: أنشأ بمرسوم رقم 1963/473، إلا أنه بدأ ممارسة النشاطات الفعلية في سنة 1980، حيث أكلت إليه تطوير السياحة الداخلية والخارجية للجزائر[6]، ليصبح يسمى فيما بعد وكالة سياحة وأسفار الجزائر ابتداء من سنة 1995.

الديوان الوطني للسياحة: أنشأ سنة 1990 بأمر رقم 1990/05 كانت من أبرز مهامه هي ترقية المنتوج السياحي للجزائر ومنح الاعتماد لوكالات السفر والسياحة[7].

الوكالة الوطنية لتنمية السياحة: تم إنشاءها بمرسوم تنفيذي رقم 1998/70، من بين مهامها السهر على حماية والحفاظ على مناطق ومواقع التوسع السياحي وترقيتها[8].

2. نصيب الاستثمار السياحي في ظل المخططات التنموية:

يعد الاستثمار السياحي محرك القطاع السياحي في الدول سواء المتقدمة أو النامية، وذلك من خلال انجاز المشاريع التي لها ارتباط بالسياحة، وعليه فإن انجاز هذه المشاريع يتطلب مبالغ مالية يتم تخصيصها في إطار برامج تنموية، وأن نصيب هذه المشاريع ضمن المخططات التنموية في الجزائر تتضح في الجدول التالي:

جدول رقم (01): يوضح نصيب الاستثمار السياحي في ظل المخططات التنموية (الوحدة مليون دينار جزائري)

المخطط	المبلغ	الإنجاز
1969-1967	282	التركيز على السياحة الشاطئية 6766 سرير، السياحة الصحراوية 1818 سرير[9]
1970- 1973[10]	700	الهدف: بلوغ 35 ألف سرير إعادة تهيئة نادي الصنوبر البحري والفنادق الحضرية تهيئة ثمانية حمامات معدنية تنمية السياحة في تيبازة.
1980- 1984[11]	3400	1600 مليون خاصة بإتمام المشاريع الباقية 1800 مليون انشاء مشاريع سياحية جديدة، تتمثل في بلوغ 50880 سرير.

1989-1985	3500	تهيئة وإنجاز مناطق التخييم حسب برامج السياحة الجديدة والتي تهدف إلى تنمية وتطوير السياحة الداخلية، انجاز مشاريع سياحية في الولايات الجديدة الناتجة عن التقسيم الإداري الجديد 1994.

المصدر: من اعداد الباحث بناء على عدة مراجع.

بالنظر للمبالغ المتدنية المخصصة لقطاع السياحة ضمن المخططات التنموية، يمكن أن نقول بأن الدولة الجزائرية لم تولي اهتماما كبيرا لقطاع السياحة، هذا ما شكل عائقا كبيرا أمام تطوير السياحة الجزائرية.

إلى أنه تبقى حصة الجزائر من السياحة العالمية ضعيفة جدا، والتي تقدر بـ 2% من التدفقات السياحية العالمية، وأن أغلبهم يتمثل في الجزائريين المقيمين في الخارج وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (02): يوضح عدد السياح الذين زاروا الجزائر خلال الفترة 2015-2019.

	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الاجانب	1 083 121	1 322 712	1 708 375	2 018 753	1 933 778
معدل النمو		**22,12%**	**29,16%**	**18,17%**	**-4,21%**
الجزائريين المقيمين بالخارج	626 873	716 732	742 410	638 360	437 278
معدل النمو		**14,33%**	**3,58%**	**-14,02%**	**-31,50%**
المجموع العام	**1 709 994**	**2 039 444**	**2 450 785**	**2 657 113**	**2 371 056**
معدل النمو		**19,27%**	**20,17%**	**8,42%**	**-10,77%**

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية2022.

ما يلاحظ من خلال الجدول بأن نسبة السواح الأجانب في تطور ابتداء من سنة 2015، وأن أكبر نسبة للسياح في الجزائر كانت في سنة 2018، والتي تقدر بـ 2018753 سائح أجنبي كان من بينها 638360 جزائري مقيم بالخارج، لتراجع هذا العدد في 2019 بنسبة تقدر بـ -4.21 % بسبب جائحة كورونا وتبعاتها خاصة على حركة النقل الجوي والمسافرين، غير أنه يبقى العدد بصفة عامة يؤكد حركية إيجابية لقطاع السياحة بحسب المحللين، خاصة وأنه إذا رجعنا للسنوات السابقة نجد بأن عدد السياح الأجانب كان لا يتعدى 175538 سائح أجنبي سنة 2000 يحتل فيه الجزائريين المقيمين بالخارج النسبة الكبيرة، أما في سنة 2011 فنجد بأن عدد السواح الأجانب قارب 901642 سائح أجنبي وأن الجزائريين المقيمين بالخارج الذين دخلوا الجزائر فتمثل العدد في 1493245 في نفس السنة[12]، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا التطور في قطاع السياحة في الجزائر أسهم في تحقيق قفزة نوعية في خفض معدل البطالة، بحيث ارتفعت عدد مناصب الشغل من 256 ألف منصب سنة 2013 إلى 320 ألف منصب خلال سنة 2018.

كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تحتل المراتب الأخيرة في عدد السياح الأجانب ومداخيل هذا القطاع مقارنة مع باقي الدول خاصة العربية، فنجد في سنة 2011 قدر عدد السياح تونس بـ 4,8 مليون سائح، مصر 9,4 مليون سائح، المغرب 9,3 مليون سائح.

أما بالنسبة للدول الأكثر اهتماما بالسياحة في الجزائر، فتتمثل في:

جدول رقم (03): يوضح الدول الأكثر دخولا للسياح الأجانب للجزائر في السنوات الأخيرة.

	2018	2019	معدل النمو
تونس	1 261 411	1 323 709	4,94%
فرنسا	221 707	164 907	-25,62%
المغرب	80 317	79 505	-1,01%
الصين	47 142	39 437	-16,34%
اسبانيا	53 589	35 828	-33,14%
تركيا	37 578	32 593	-13,27%
إيطاليا	30 987	24 430	-21,16%
المانيا	15 951	11 807	-25.98%
بريطانيا	9 969	9 114	-8.57%

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية 2022.

تحتل كل من تونس وفرنسا المراتب الأولى من حيث عدد الأشخاص الوافدين إلى الجزائر، وهو ما تظهره الاحصائيات المبينة في الجدول أعلاه، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل يمكن حصرها في القرب الجغرافي، البعد التاريخي، إلى جانب البعد الاقتصادي، والترابط الاجتماعي (الجالية الجزائرية)، وفي مقابل ذلك فإننا نجد عدد المقيمين بالجزائر والذين يفضلون السياحة الخارجية أكبر من السواح الأجانب الوافدين إلى الجزائر، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (01): يوضح دخول السواح الأجانب مقارنة بحركة الجزائريين إلى الخارج

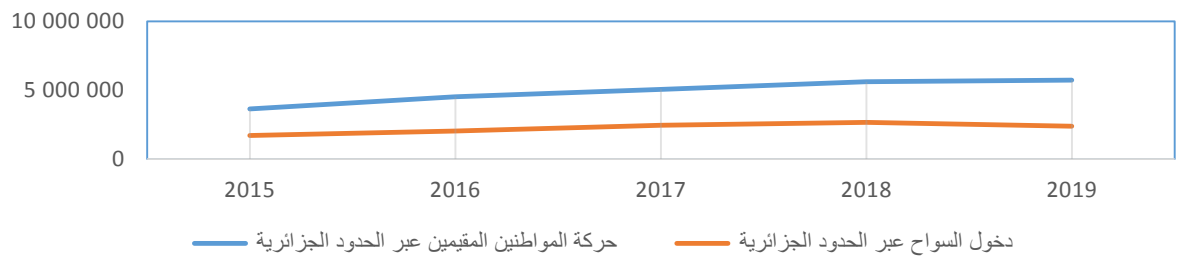

وفي مسارها التصحيحي للقطاع السياحي في الجزائر، فقد تم بعث مشاريع سياحية ابتداء من سنة 2007، لذلك سنقف على وضعية هذه المشاريع في الآونة الأخيرة، بحيث من خلال فحص حالة المشاريع الاستثمارية لقطاع السياحة، فقد تم رصد ثلاث حالات[13]:

أ. **استثمارات سياحية قيد الإنجاز**: والتي قدرت بـ 329 مشروعا سياحيا بتكلفة مقدرة بـ 60,46 مليار دينار والهدف من هذه المشاريع هو دعم الحظيرة الفندقية الحالية، والتي تتوزع كما يلي:

جدول رقم (04): يوضح توزيع الاستثمارات السياحية قيد الإنجاز على الأنشطة السياحية ابتداء من سنة 2007.

نوع المنتوج	شاطئ	حضري	مناخي	حموي	صحراوي	غير محدد
عدد المشاريع	585	203	8	26	11	6

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية2022

ب. **مشاريع متوقفة:** تم حصر 276 مشروع سياحي متوقف وبمعدل انجاز محصور بين 7% و80% عبر مختلف ولايات الوطن، أما عن أسباب توقفها فإن 59% من هذه المشاريع توقفت لأسباب مالية (مشكلة التمويل)، 24,25 % بسبب عدم تسوية الوضعية الإدارية، و7,97 % من هذه المشاريع عدم الحصول على عقود الملكية مما عرقل عملية التمويل البنكي[14].

ت. **طلبات الاستثمار في إطار السياحة**: تم رصد 882 طلب استثماري سياحي مسجل في سنة 2007، أما عن التقديرات المتعلقة بالتكلفة فهي 867 مليار دينار، وأن 33,45% من طلبات الاستثمار تتعلق بإنجاز فنادق، 20 % تخص انجاز قرى سياحية.

أما في الفترة 2008-2015 فقد سطرت السلطات الجزائرية برنامجا تمثل هدفه في بلوغ 2,5 مليون سائح من خلال تحديد سبعة أقطاب سياحية[15]، وحسب الخبراء والمختصين فإن المبلغ المقدر لتهيئة هذه الأقطاب يقدر بـ 2,5 مليار دولار مقسمة بين الاستثمار السياحي العمومي والخاص في شكلها المادي والغير المادي، وأن هذه الأقطاب تتمثل في[16]:

القطب السياحي شمال شرق: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة.

القطب السياحي شمال وسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، بجاية، تيزي وزو، الشلف.

القطب السياحي شمال غرب: مستغانم، وهران، تلمسان، عين تيموشنت، سيدي بلعباس.

القطب السياحي جنوب شرق: غرداية، بسكرة، الواد، المنيعة.

القطب السياحي جنوب غرب: القرارة، أدرار، تيميمون.

القطب السياحي جنوب جنوب: طاسيلي، إليزي، جانت.

القطب السياحي الجنوب الكبير: الهقار، تمنراست.

3. مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة 2008-2019

سعت الجزائر من خلال برامجها التنموية منذ الاستقلال لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، إلا أنها لم توفق في احداث التوازن بين مختلف القطاعات، كان قطاع السياحة من بين القطاعات التي أهملتها والذي مازال يعاني من نقص كبير في التأطير الهيكلي والبشري، مما انعكس ذلك سلبا على نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلي، وأن أرقام الجدول الآتي توضح ذلك:

جدول رقم (04): يوضح مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر في الفترة 2008-2019

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النسبة	%2.05	% 2.3	% 2.3	% 6.4	% 6.8	% 7.2	% 6.8	% 7.1	% 6.8	% 6.7	% 6.6	%6.7

Source : ONS, **Evolution de la part du secteur du tourisme dans le PIB**.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن نسبة مساهمة السياحة في الجزائر، تبقى متدنية والتي لم تتعدى 6 % في اجمالي الناتج مقارنة بالدول المجاورة كتونس، المغرب مصر، التي يعد فيها قطاع السياحة أحد المرتكزات الأساسية في دعم النمو الاقتصادي والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

وبالرغم من المؤهلات والإمكانيات السياحية التي تملكها الجزائر، وكذا الأهمية التي أولتها السلطات للقطاع السياحي من حيث التشريعات والتشجيعات ونخص بالذكر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في الجزائر 2025 أو ما يعرف بـ "الجزائر وجهة"، إلا أنه تبقى السياحة في الجزائر متخلفة، ويرجع هذا التخلف إلى عدة أسباب منها:

- وجود إيرادات وعوائد قطاع المحروقات والتي أدت إلى عدم الاهتمام والاستغناء عن العديد من الأنشطة بما فيها قطاع السياحة؛
- ارتفاع في أسعار الخدمات السياحية وعدم تسقيفها خاصة أسعار الفنادق والمطاعم؛
- نقص الثقافة السياحية والاستراتيجية السياحية في الجزائر؛
- الانعكاسات السلبية للأزمات السياسية والأمنية التي مرت بها الجزائر في السنوات السابقة[17]؛
- تدني مستوى الاستثمارات والخدمات السياحية وعدم الاهتمام بهم[18]؛
- تدني مستوى السياسات التسويقية المتعلقة بالمنتوج السياحي الجزائري[19]؛
- عدم التنسيق بين الأطراف المعنية بالسياحة[20] (الخطوط الجوية الجزائرية، الديوان الوطني للسياحة، أصحاب الفنادق، وكالات الأسفار).

II.متطلبات النهوض بالقطاع السياحي الداخلي في الجزائر:

1. خصائص القطاع السياحي المزدهر:

من أجل ترقية وتنشيط القطاع السياحي في أي دولة، وجب عليها أن تستثمر مواردها الطبيعية والبشرية المتاحة والمتمثلة في: السواحل، المناخ، المناطق الجبلية أو الجليدية، الأماكن الأثرية وغيرها، ويمكن الوقوف على أهم خصائص القطاع السياحي النشيط وذلك فيما يلي:

- تعد طبيعة السياحة نشاطا اقتصاديا متزايدا في الظروف العادية، خاصة فيما يتعلق بزيادة الدخل الناتجة عن زيادة عدد السياح وما يتبع ذلك من زيادة الانفاق على الخدمات والمشتريات المختلفة، وهذا ما يميز السياحة المزدهرة في ارتفاع مستوى الدخل لدى عدة أشخاص والأجهزة الحكومية بمعدل متزايد ومستمر[21]؛
- يتميز القطاع السياحي في الدولة الصانعة للسياحة بمرونة طلب عالية للأسعار ومستوى الخدمات[22]، كلما نقصت الأسعار وزاد مستوى الخدمات أدى ذلك إلى اقبال كبير للسياح والعكس صحيح؛
- تحظى عناصر الجذب السياحي (الموارد السياحية طبيعية كانت أو تاريخية، أثرية) باهتمام بالغ الأهمية من قبل الأجهزة الحكومية؛
- تساهم مداخيل السياحة بنسبة معتبرة في المتغيرات الاقتصادية الكلية كتكوين الناتج الإجمالي وميزان المدفوعات، عدد مناصب التشغيل للدولة صانعة السياحة؛
- وراء كل قطاع سياحي نشيط، منظومة تسويقية متناسقة تروج للمنتوج السياحي داخليا وخارجيا.

2. مقومات النهوض بالقطاع السياحي:

يعتمد النهوض بالقطاع السياحي على مجموعة من المقومات أهمها:

2-1: المقومات الطبيعية: وهي تتمثل في كل ما زخرت به الطبيعة من: مناخ معتدل، الموقع الجغرافي، المناطق الجبلية، الحمامات المعدنية، المناطق الصحراوية.

2-2: المقومات التاريخية والأثرية، الدينية: تعتبر هذه المقومات من عناصر الجذب السياحي، إذا تم تثمينها والاهتمام بها.

2-3: المقومات المؤسساتية: وتتمثل في الهيئات والأجهزة التي يعتمد عليها في تسيير الهياكل التنظيمية السياحية من خدمات، برامج، تسويق المنتوج السياحي.

2-4: التهيئة السياحية: ترتبط صناعة السياحة بعدة عناصر أساسية والتي تعتبر محرك النشاط السياحي وهي: النقل، الإيواء، الخدمات البنكية، البنية التحتية والمتمثلة في الطرقات والمطارات، الفنادق، المنتجعات وغيره.

3. مقومات القطاع السياحي في الجزائر:

تبلغ مساحة الجزائر 2.381.741 كلم^2 وهذا ما ساهم في جعلها تتوفر على طاقات سياحية متنوعة، فهي تزخر بطاقات سياحية في الساحل وفي الجنوب الكبير الذي يبهر الزوار بجماله وتنوعه، يمكن أن يكونا دافعا للنهوض بالقطاع السياحي في الجزائر، وأن أهم ما تمتلكه الجزائر من موارد سياحية يتمثل في:

أ. **السياحة الساحلية:** يمتد الساحل الجزائري على طول 1200 كلم متمثلا في شواطئ جميلة وغابات ساحرة وسلاسل جبلية ذات مناظرة خلابة على امتداد الشريط الساحلي، مدعمة بهياكل وفضاءات سياحية مريحة، ومن أهم مناطق السياحة الساحلية نجد: القالة، عنابة، سيدي فرج، بني صاف، وهران، تلمسان.

ب. **السياحة الجبلية:** إن أهم ما يميز المناطق الجبلية في الجزائر هي احتواءها على ثروات سياحية بالغة الأهمية، والمتمثلة في الطبيعة الخلابة والتي لا تقتصر على المرتفعات والكهوف والمغارات فحسب بل تتعدى إلى ثروات أخرى مثل: الغابات والحيوانات المتنوعة، الطيور النادرة، الينابيع المائية العذبة، وخير مثال على ذلك منطقة تيكجدة (ولاية البويرة)، وتلاغيلف (ولاية تيزي وزو) والشريعة (ولاية البليدة)، غوفي ولاية باتنة[23].

إلا أنه رغم الثروات الجبلية الجزائرية إلا أنها لم تتمكن من بلوغ المستوى المطلوب من الصناعة السياحية، لذلك وجب التفكير في وضع استراتيجية سياحية جبلية تستدعي النهوض بهذه السياحة، لأنها تعتبر أحد عناصر الجذب السياحي خاصة وأنها لا تحتاج إلى استثمارات وهياكل مكلفة، كعناصر الجذب السياحي الأخرى.

ت. **السياحة الصحراوية:** تبلغ مساحة الصحراء الجزائرية حوالي 2 مليون كلم، ما جعلها تتصف بكل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة، ويمكن تمييز اهم مناطق الصحراء الجزائرية كما يلي:

- **ادرار:** تتميز بموقع استراتيجي في الصحراء الكبرى، تنتشر بها واحات النخيل ومجاري المياه، ومن أهم الأماكن السياحية بها منطقة تمنطيط والقلاع القديمة؛
- **إليزي:** تقع ولاية إليزي في اقصى الجنوب الشرقي للجزائر، وتعد فيها منطقة الطاسيلي والحظيرة الوطنية الطاسيلي مركزا فريدا، وكذلك منطقة جانت التي تنفرد بمناظر غروب جميلة؛
- **وادي ميزاب (غرداية):** هي منطقة واقعة على بعد 600 كلم جنوب الجزائر العاصمة، وتعرف بثراء تصاميمها المعمارية، وقد صنفت من المواقع الأثرية من قبل اليونيسكو كتتويج للتراكم التاريخي؛
- **تمنراست:** تشتهر بجمال طبيعتها وآثارها التي تعود إلى قرون خلت، وبها أجمل غروب للشمس أيضا (منطقة الآيسكريم) وأكبر متحف طبيعي (الطاسيلي)، والهقار الذي يعتبر مقصد رئيسي للسياح.

ث. **المقومات الحموية (الحمامات المعدنية):** الجزائر تحتوي على 202 منبع للمياه المعدنية.

المعالم الأثرية والتاريخية: تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية متنوعة تم تصنيفها من طرف اليونيسكو وهي: ولاية خنشلة (حمام الصالحين، حمام لكنيف)، ولاية قالمة (حمام أولاد علي)، واد ميزاب، منطقة الطاسيلي، القصبة في الجزائر، تيبازة، جميلة بسطيف، تيمقاد، قلعة بني حماد.

ج. **المنشآت القاعدية**:

تتوفر الجزائر على شبكة طرقية مهيئة يمكن استغلالها في تطوير النشاط السياحي فهي تحتوي على[24]:

- 2230000 كلم طرق وطنية.
- 266226 كلم طرق ولائية.
- 53 مطار منها 13 مطار دولي.
- 13 ميناء متعدد الخدمات.
- 1502 فندق سنة[25] 2022.
- عدد وكالات السياحة والأسفار 4267

يمكن القول بأن الجزائر تتمتع بكل المواصفات الكمية والنوعية التي تؤهلها لأن تكون من الدول الأوائل افريقيا في الميدان السياحي، نظرا لموقعها الاستراتيجي ومساحتها الشاسعة التي تكسبها تنوعا جغرافيا ومناخيا وبيولوجيا، إلى جانب تاريخها العريق الذي خلف مناطق أثرية معتبرة.

III. آليات تفعيل أداء القطاع السياحي في الجزائر:

إن السبيل الوحيد لتحسين أداء القطاع السياحي في الجزائر هو اقتناع الدولة بالسياحة كمورد اقتصادي ذو أهمية كبيرة يجب تثمينه، وبما أن السياحة أحد المنافذ المهمة للقضاء على التبعية للبترول، لاعتبارها ذات مداخيل معتبرة، تعود على الأفراد والأجهزة الحكومية والمحلية وبالتالي فهي مسؤولية قومية، تستدعي تظافر جهود كل من الأجهزة الحكومية والمحلية والمواطنين لتطوير وترقية السياحة في الجزائر، من خلال وضع تحدي يكون بمثابة وثيقة ملزمة لكل الأطراف، وتكون كما يلي:

1. تحديد الأجهزة والهيئات الحكومية القائمة على القطاع السياحي في الجزائر، ومن ثم توزيع الأنشطة السياحية على مختلف المرافق المختصة، حتى يتم تحقيق الأعمال في وقت وجيز وبكفاءة عالية؛
2. تشخيص واقع السياحة في الجزائر، ومن ثم الوقوف على أسباب ومعوقات هذا القطاع؛
3. تثمين العنصر البشري والاعتماد عليه من خلال التدريب والتكوين في مجال الخدمات واللغات الأجنبية، وذلك بإنشاء معاهد وكليات متخصصة في السياحة والفندقة؛
4. حل مشاكل ومعوقات القطاع السياحي، خاصة مشكل التمويل والإجراءات الإدارية؛

5. تشجيع ودعم الاستثمارات والمشروعات السياحية للقطاع العام والخاص، خاصة المتعلقة بالمشروعات المادية والمتمثلة في الفنادق، المنتجعات والقرى السياحية، وذلك من خلال اصدار قوانين وتشريعات محفزة على الاستثمار في القطاع السياحي (إعفاءات ضريبية، تسهيلات إدارية، قروض ميسرة....)؛
6. إنشاء هيئة مالية أو بنك متخصص في القروض السياحية، أي يمنح قروض للمشروعات السياحية فقط؛
7. إعادة تهيئة الأماكن التاريخية والأثرية خاصة المصنفة عالميا من قبل اليونيسكو وذلك من خلال وضع برامج وخرائط للمواقع السياحية الأثرية؛
8. تخطيط استراتيجية تسويقية داخلية وخارجية، تؤهلها لاستهداف مناطق مختلفة لجذب عدد متنوع من السياح (من حيث المناطق ومن حيث مستويات الحالة الاجتماعية)؛
9. مراجعة الأسعار والتكاليف خاصة تكاليف الفنادق وأسعار التذاكر؛
10. اغتنام فرصة سياحة المؤتمرات والمعارض، سياحة الرياضة، رجال الأعمال من خلال ترقية الخدمات المقدمة لتكون واجهة خارجية ودافع لتحسين صورة الجزائر؛
11. محاولة الاستفادة من تجارب الدول التي لديها خبرة في صناعة السياحة، ونخص بالذكر الدول المجاورة تونس، المغرب، مصر؛
12. بعث الوعي السياحي لدى المواطنين الجزائريين من خلال الوسائل السمعية البصرية والمقروءة، خاصة فيما يخص اللياقة الأدبية في التعامل؛
13. تسخير وسائل الاعلام للتعريف والإشهار بالموارد الأثرية والتاريخية التي تزخر بها الجزائر.

الخاتمة:

لقد تبين من خلال هذه الدراسة بأن صناعة السياحة في الوقت الحالي أصبحت أحد العوامل المهمة للنمو الاقتصادي بالنسبة للعديد من الدول التي قامت بوضع استراتيجية سياحية في السنوات السابقة لتفعيل هذا القطاع، حتى أصبحت السياحة عندهم أحد المرتكزات الأساسية لزيادة الدخل القومي وتحسين أداء ميزان المدفوعات، خاصة وأن قطاع السياحة أصبح سوق كباقي الأسواق الاقتصادية والتجارية الأخرى، يتطلب مدخلات تعمل على الجذب السياحي أهمها الاستثمار والتسويق وجودة الخدمة، لكي تعطينا حصيلة من الأشخاص الأجانب الراغبين زيارة تلك الدولة.

أما الجزائر فقد أهملت هذا القطاع لعدة سنوات، وما يبين ذلك هو نصيب الاستثمار السياحي المتدني في المخططات التنموية التي قامت بها الجزائر إلى جانب تدني مساهمة قطاع السياحة في تكوين الناتج

الداخلي الخام، مما خلف صعوبات في بناء القدرات التنافسية السياحية (الوعي السياحي والتسويق السياحي)، لذلك يعتبر القطاع السياحي بالنسبة للجزائر أحد القطاعات المهمة لتجنب الانعكاسات السلبية لتراجع أسعار المحروقات، وتوفير عائدات من العملة الصعبة، وبالتالي تتمكن من تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر واحد، وبالتالي فإنه من المهم جدا مراجعة المحاور الأساسية للقطاع السياحي في الجزائر والتي من أهمها:

- تثمين المناطق السياحية والاهتمام بها، وزيادة عدد الفنادق والمطاعم؛
- مراجعة أسعار الخدمات السياحية خاصة المتعلقة بالإيواء؛
- مراجعة أسعار النقل الجوي.

قائمة الاحالات والمراجع:

[1] - كواش خالد، **أهمية السياحة في ظل التطورات الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 120.

[2] - Nicole Widman**, la tourise en Algérie**, Revue Méditerranée, N° 2/1976, p : 33

[3] - Arnaud Berthonnet , **Le Tourisme en Algérie (de 1880 Aux années 1940) : une Histoire A écrire**, Revue Tourisme, France, 2006, p :09.

[4] - Ibid. p : 13.

[5] - كواش خالد، **مرجع سابق**، ص: 121.

[6] - النادي السياحي الجزائري – Touring Club d'Algérie (http://www.algeriatouring.net/

[7] -Douar Brahim, **Quelles stratégies pour la relance du secteur touristique en Algérie**, Université Tizi ouzou, Algérie, 2011, p : 11.

[8]- وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية – الوكالة الوطنية لتطوير السياحة– www.andt-dz.org/ar/

[9] - Sehab Habiba, **Le conflit entre le tourisme et L'industrie dans la daïra de Skikda**, Mémoire Magister, université d'Annaba, Algérie, 2013, p : 29.

[10] - Ibid. p : 31.

[11] - صالح موهوب، **تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص: 83-84.

[12]- عوينات عبد القادر، **السياحة في الجزائر، الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2013، ص:85.

[13] - عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة –حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص:92.

[14]- عامر عيساني، **الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة –حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص:92.

[15] - حميدة بوعموشة، **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2012، ص: 138.

[16] - يحي سعيدي، **مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية–حالة الجزائر**، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 2013/36، ص: 108.

[17] - عراب عبد العزيز، **استراتيجية النهوض بالقطاع السياحي في الجزائر**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 2012/08، ص: 148.

[18] - العابد سميرة، **صناعة السياحة في الجزائر: الواقع وسبل النهوض**، ملتقى وطني فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر يومي 19-20 نوفمبر 2012، جامعة باتنة، الجزائر، ص: 12.

[19] - بوفاس الشريف، **ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر: الواقع والتحديات**، ملتقى وطني حول: المقاولتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، 22-23 أفريل 2014، جامعة قالمة، الجزائر.

[20] - هواري معراج، **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية، حالة الجزائر**، مجلة الباحث، عدد 2004/01، جامعة بسكرة، ص: 25.

[21] – فراح رشيد، **دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية والحد من أزمات القطاع السياحي**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 2012/2، ص: 14.

[22] - Harouat Fatima Zohra, **Comment promouvoir le tourisme en Algérie** ?, Mémoire de Magister, Université de tlemcen, algérie, 2012, p : 39.

[23] – وزارة التهيئة العمرانية، البيئية والسياحة، مديرية السياحة لولاية برج بوعريرج، يوم دراسي بعنوان: **التهيئة السياحية ودورها في التنمية المحلية**، دار الثقافة، 2009، ص: 41.

[24] – نصرو حميداتو، **النشاط السياحي في الجزائر وأثره على النمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الواد، الجزائر، 2015، ص: 56.

[25] - **ONS** : Office National des Statistiques Répartition des hôtels et établissements Assimilés par catégorie 2022.